مركز
دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

خطب أحمد الشقيري في الأمم المتحدة

أحمد الشقيري

المحتويـــــــــات

القســم الأول(*)

١ ـ اللاجئون (الدورة الثانية عشرة عام ١٩٥٧-١٩٥٨) ٧

أولاً : مشكلة اللاجئين والأمم المتحدة ٧

ثانياً : بيان عن موضوع التعويضات ٣٥

ثالثاً : المظاهر العامة لمشكلة اللاجئين ٤٥

٢ ـ منشة الذباب . . والاستعمار الإفرنسي (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧) ٦٧

٣ ـ قضايا عالمية : البيان الاستهلالي للشقيري . . في افتتاح الدورة الثالثة عشرة (١٩٥٨-١٩٥٩) ٩٣

٤ ـ نزع السلاح (٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨) ١١١

٥ ـ قضية قبرص (٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨) ١٢٩

٦ ـ الجزائر : الرئيس ديغول . . . خيب آمالنا في الجنرال ديغول (١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨) ١٤١

(*) تم توزيع خطب أحمد الشقيري في الأمم المتحدة في مجلدين بحيث يرد في هذا المجلد القسم الأول من خطبه في الأمم المتحدة على أن يستكمل القسمان الثاني والثالث في المجلد السادس والأخير من الأعمال الكاملة .

٧ ـ مقتطفات من خطاب الشقيري في المناقشة العامة
(٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩) ١٦١

٨ ـ الشقيري يدحض بيان الممثل الإسرائيلي
(٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩) ١٦٧

٩ ـ خطاب الشقيري عن قضية اللاجئين في اللجنة السياسية الخاصة
(١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩) ١٧٣

١٠ ـ بيان الشقيري حول قضية اللاجئين أمام اللجنة السياسية الخاصة
(١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩) ١٩٩

١١ ـ الشقيري يتقدم ببيان ختامي حول قضية اللاجئين الفلسطينيين
(٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩) ٢٢١

١٢ ـ الرئيس ديغول . . يخون الجنرال ديغول
(١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩) ٢٣٩

القســم الأول

(١)

اللاجئون (الدورة الثانية عشرة عام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨)(*)

الخطب التي ألقاها الشقيري عن موضوع اللاجئين الفلسطينيين في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثانية عشرة.

أولاً: مشكلة اللاجئين والأمم المتحدة

أرى من الضروري، عند عرضنا للتقرير الذي قدمته وكالة الأمم المتحدة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أن ألفت الانتباه، إلى جزء متواضع كل التواضع من هذا التقرير، الذي ينقل إلينا أنباء غير سارة، عندما يتحدث في عبارة مقتضبة عن استقالة المستر لابويس من منصبه كمدير لهذه الوكالة. ويجدر بنا أن لا نمر بقرار المستر لابويس، مرور الكرام، من دون أي تعليق. وإني لأرى في هذه الاستقالة الباعثة على الأسى، ما يصلح ليكون خير مقدمة لخطابي هذا، فقد خدم المستر لابويس قضية اللاجئين من صميم فؤاده. ولا ريب في أن عدم التمهل قليلاً، للإعراب عن كلمة تقدير وإطراء، يعتبر نكراناً صارخاً للجميل، إذ على الرغم من خلافنا في الرأي مع المستر لابويس، أحياناً، حول بعض النقاط، التي ترد في تقاريره، فقد كنا دائماً، نرقب أعماله، بكثير من التقدير والاحترام. وسنذكر دائماً وإلى أمد طويل، إخلاصه، وصدقه، واهتمامه العميق، بأوضاع اللاجئين وأحوالهم، ونحن جد واثقين من أن استقالته، لم تصدر، عن افتقار إلى الاهتمام بقضيتهم، بل إنها، على

(*) هذه المجموعة من خطب الشقيري في الأمم المتحدة باستثناء الخطبة الأخيرة رقم (١٢)، مأخوذة من: أحمد الشقيري، **قضايا عربية: مجموعة خطب وبيانات**، نقلها إلى العربية خيري حماد (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦١).

العكس، ناشئة عن قلب كسير، محطم، وعن جهود استنزفت إلى أقصى حدود الطاقة. إنها وليدة الصبر الذي فرغ، والآمال التي انهارت. ولا ريب في أن الاصطراع مع مشكلة اللاجئين، ورؤية شقائهم في مخيماتهم، ومشاهدة ما يحمله حنينهم إلى أوطانهم من لوعة، كلها أمور تتعدى حدود الطاقة البشرية. وليس من السهل، على الإنسان أن يحاول معالجة هذه المأساة الإنسانية، وأن يرى الشقاء والشجن، يخيمان على وجوه الألوف والألوف من الأطفال اليافعين والنسوة البريئات والرجال العاجزين. وكان المستر لابويس، طيلة مدة عمله، يعيش هذه المأساة المؤلمة، وكان في جميع التقارير التي قدمها سنة بعد أخرى، يؤكد أن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم يجب أن تكون مفتاح حل المشكلة، والسبيل الموصل إلى تسويتها. ولستم في حاجة إلى تذكّر بياناته المتعددة إلى هذه اللجنة، مناشداً بصوته الذي يغمره الحزن، أعضاءها العمل على أساس عودة اللاجئين. وكان ينافح بروح المحارب الصليبي وبكل ما وسعه الجهد للوصول إلى هذا الهدف. ولكن المحارب الصليبي، أذعن أخيراً لغريزة الحنق، التي تسيطر على البشر، ونحن إذ نطري مدى احتماله، نفهم تمام الفهم، فروغ صبره، ونفاد طاقته.

ولا ريب في أن لاستقالة المستر لابويس وجهة نظر أخرى، ليست بعديمة الأهمية، إذ إنها حلقة واحدة في سلسلة طويلة من استقالات المديرين الذين سبقوه إلى هذا المنصب. وقد غدت هذه الاستقالات، على الرغم من أنها تجاوب بشري مع الأوضاع، نظاماً، للنهج والسلوك، يقضي، بأن لا تكون استقالة المستر لابويس، الأولى من نوعها، أو الأخيرة. فقد غدت الوكالة مسرحاً للمديرين الذين يستقيلون. وقد خبرنا قبل المستر لابوس، سلسلة طويلة من الشخصيات البارزة، التي ساهمت، على اختلاف مدى إمكاناتها، في رفع أوضاع اللاجئين الحياتية. وفي وسعنا أن نذكر بين هذه الشخصيات رجالاً كالكونت برنادوت، والدكتور بانش، والسير رافائيل سيلليتو، والمستر غريفيس، والمستر كندي، والمستر بلاند فورد، وإذا ما استثنينا الكونت برنادوت، الذي اغتاله الإرهابيون اليهود، على مقربة من كنيسة القيامة في القدس، ففي وسعنا أن نقول، إن جميع الموظفين الدوليين الذين ذكرت، إما أن يكونوا قد استقالوا، أو أرغموا على الاستقالة. ولا ريب في أن هذه الظاهرة الطبيعية، من الاستقالات المتعاقبة، تردّ بنفسها على العديد من الأسئلة المتعلقة بماذا؟ ولماذا؟ إنها في الحقيقة، احتجاج صامت على الظلم. وعلى الاستخذاء، وعلى تلك الحياة المستمرة من النفي والتشريد.

ومع ذلك، فهناك إلى جانب هؤلاء الموظفين الدوليين المستسلمين، واحداً بعد آخر، رغم ما في استسلامهم من مبرر، يقف شعب من اللاجئين، صمم على أن لا

يستسلم أبداً، وأقسم على أن لا يخضع. وها هم اللاجئون يدخلون الآن الحقبة الثانية، منذ أن أُبعدوا عن أوطانهم التي كانوا يعيشون فيها وادعين آمنين، يعتزون بشرفهم القومي وكرامتهم الإنسانية. وها قد مضى أحد عشر عاماً، منذ أن أخرجت هذه الكارثة الإنسانية شعباً عن بكرة أبيه من وطنه الأصلي العريق. فقد نزح اللاجئون عن مدنهم المكشوفة، وقراهم المفتقرة إلى وسائل الدفاع، وقد سيطر عليهم الفزع والرعب؛ ينتشرون في كل اتجاه، باحثين عن الملجأ، في البلاد المجاورة. وقد خلفوا وراءهم كل شيء، متاعهم، وثرواتهم، وكل ما هو عزيز عليهم، حتى الكنائس التي كانوا يقيمون فيها صلواتهم؛ والمساجد التي كانوا يتعبدون فيها، والأضرحة التي كانوا يحبونها ويسكبون عليها الدموع، ويسمعونها التأوهات.

وأخذ ذلك الشعب، منذ بدء رحلته، التي تقطع نياط القلوب، يعيش حياة النفي والتشريد، متعرضاً للتدهور الخلقي، وللحرمان المادي، والمحنة الروحية. وقد يكون من السهل علينا أن نفكر بحياة النفي والتشريد، وقد يكون أسهل علينا أن نفكر بنفي يدوم عشر سنوات، أما أن يكون المرء لاجئاً، وان يكون لاجئاً سنوات وسنوات، فمحنة تهدّ الحيل، وتجربة، تتجاوز حدود الطاقة والاحتمال. وإذا أراد الواحد منكم، أن يأخذ لمحة، أجل مجرد لمحة، عن آلام اللاجئين، فعليه أن يراهم يعيشون في مخيماتهم، وأن يعيش بين ظهرانيهم بعض الوقت. يحسن بي أن أعيد على مسامعكم فقرة وردت في تقرير مدير الوكالة إلى الاجتماع الخامس للجمعية العامة عندما قال: «من الضروري، لكي يقدر المرء، تمام التقدير، الوضع اليائس، الذي وجد فيه هؤلاء التعساء، المساكين، أنفسهم، أن يزور مخيمات اللاجئين، والأماكن المؤقتة التي يقيمون فيها كالمساجد القديمة والمدارس والثكنات المهجورة وغيرها من الأبنية القديمة. وفي وسعنا القول بصورة عامة، إن الملابس، التي تمكنوا من إخراجها معهم، قد وصلت نهاية حياتها الطبيعية، وتجاوزت مدى الاستعمال. فالوضع الذي كان من المتوقع استمراره بضعة اشهر، يدخل الآن سنته الثالثة».

وها هو الوضع يستمر الآن سنوات، لا أشهراً معدودات. وها هم اللاجئون يدخلون الآن، لا سنتهم الثالثة بل الحادية عشرة من الألم والقلق، وهم طيلة هذه المدة لم ينجوا من أية من المشاق العديدة، التي يعانيها المنفيون عادة. لقد كانت حياتهم سلسلة متصلة من الألم، النابع من الألم. فقد عاشوا في الخيام والمنازل المهدمة، يحرقهم الحر، وتنقعهم الرطوبة، ويعضهم القرّ بنابه. وكم من مرة أطاحت الزوابع بخيامهم، وأغرقت الفيضانات مخيماتهم. وحياتهم هي الحد الأقصى من المشاق، في ظروف هي الحد الأدنى مما تتطلبه الكرامة الإنسانية، وتفتقر إلى جميع مقومات الحياة الأساسية. وسأسرد على مسامعكم فقرة جاءت في تقرير مدير الوكالة، عام ١٩٥١

لتدركوا خطورة هذا الوضع اليائس. جاء فيها: إنه لسبب ما يعانيه اللاجئون من إملاق، وعزلة: «اضطروا إلى بيع أبواب بيوتهم، وحتى درفات نوافذهم، ليحصلوا على بعض المال». ومع ذلك، فإن الناحية غير المادية من حياة اللاجئين، هي التي تقطع نياط أشد القلوب قسوة: فحنينهم للعودة إلى الوطن، هو الأمل العذب الذي يعيشون عليه، والذي هم على استعداد للموت من أجله. فالعودة هي أنشودتهم، وهي حلمهم، وهي صلاتهم في كل يوم، ودعاؤهم في كل حين، وهي الرؤيا المقدسة، التي يتطلعون إليها مستمدين منها الوحي والعزاء والهداية.

وإن مما يمزق قلوب اللاجئين، أن يروا، عبر خطوط الهدنة، بيوتهم ومزارعهم، وأن يكونوا عاجزين عن التنعم بهذه المزارع، والعودة إلى هذه البيوت. إنهم يرون أمامهم، مدنهم وقراهم، ولكنهم لا يستطيعون الوصول إلى هذه المدن والقرى، فإذا عادوا إلى حقولهم، فهم من المتسللين، وجزاؤهم القتل والنار. إنهم يقتلون على الأراضي نفسها التي عملوا فيها بدموعهم وعرقهم. يا لها من سخرية الأقدار، ومن مفارقات المآسي، فالمتسلّلون يسلبون الأرض من أصحابها، وأصحابها يصبحون من المتسلّلين. ومع ذلك، رغم جميع هذه المشاق والمصاعب، فإن اللاجئين لم يستكينوا ولم يخضعوا، على الرغم من جميع هذه العوامل التي تؤدي إلى إضعاف المعنويات، صمدت روحهم المعنوية قوية ثابتة. وستظل هذه الروح عالية لتسمو على آلام الحاضر. ويشرفني، أن أعرض عليكم هذه الناحية من الموضوع، لافتاً نظركم ونظر العالم إليها.

قد يكون من الصحيح أن اللاجئين كانوا مرغمين، تحت وطأة الإرهاب والفزع، على هجر بيوتهم. ولكنهم، شأنهم في ذلك أي شعب باسل، لم يستكينوا لأي إرغام بالتخلي عن آمالهم. وقد يبدو هذا لكم غريباً. فقد شعر مدير وكالة الإغاثة نفسه بالدهشة من ذلك، فكتب في عام ١٩٥١ في تقريره إلى الجمعية العامة يقول:

«ومن الغريب أن تكون الروح المعنوية عند اللاجئين بصورة عامة أعلى مما كان متوقعاً، بالنسبة إلى تشردهم، وأوضاعهم، المضنية للغاية».

وإن مما يثير العجب حقاً، بل قد يبلغ الإعجاز، أن تكون روح اللاجئين المعنوية في عام ١٩٥٨، على ما هي عليه من علو وعظمة. فما زالت الأوضاع المضنية على حالها حتى اليوم، وما زالت المعنويات على ما كانت عليه ولكن لا داعي للدهشة والاستغراب. فمن طبيعة شعبنا الاحتمال، والصمود، والتمسك بالتصميم. وكما أطْريت المدير على استقالته، فإنني اسمح لنفسي الآن بالوقوف إجلالاً للاجئين، على تصميمهم.

لكن أعظم إجلال يمكن منظمتنا تقديمه إلى اللاجئين هو تفهم مشكلتهم تفهماً أصيلاً وكاملاً. ولعل إدراككم لحنينهم إلى إعادة بناء حياتهم السياسية، واستعادة مجتمعهم القومي في مقره القديم الأول، أهم بكثير، من هذا الغوث الذي تقدمونه إليهم عن طريق وكالتكم. فمن حقهم، أن يحملوكم على الفهم، ومن واجبكم إذا سمحتم لي بالقول، أن تفهموا. أما حقهم فينبع من الميثاق، الذي خاطب جميع الشعوب كبيرها وصغيرها، وليس الشعب الفلسطيني إلا واحداً منها. وأما واجبكم، فيبرز من طبيعة المشكلة، ومن علاقتها بالأمم المتحدة، ومن تأثيرها على السلام والأمن في الشرق الأوسط خاصة، والعالم عامة. ولن أضع أمامكم مجلداً ضخماً من الوثائق والبراهين، لتأييد هذا التقرير الذي أعرضه عليكم. وقد يكفيني أن أعيد إلى ذاكرتكم ما جاء في تقرير مدير الوكالة إلى الجمعية العامة عام ١٩٥١ عندما قال:

«ونود أن نؤكد مرة أخرى، أن ضخامة مشكلة اللاجئين في الشرق الأوسط، والأخطار التي تنطوي عليها، تتطلب، التفهم الكامل من جميع شعوب العالم، وعونها».

وهكذا فإن المدير، الموظف الذي اخترتموه، قد حثّكم، لا على أن تتفهموا المشكلة تفهماً كاملاً فحسب، بل على أن تبذلوا الجهود العملية للمعاونة على حلها. وهذا يشرح حق اللاجئين في أن تتفهموا مشكلتهم. وواجبكم، في أن تؤيدوا قضيتهم.

وهنا قد يتوارد إلى الأذهان، السؤال عن حقيقة مشكلة اللاجئين ولماذا استعصت على الحل، طيلة أحد عشر عاماً، من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وكيف يمكن، هذه المشكلة، أن تظل خطراً يهدد السلام العالمي.

وعلى الرغم من جميع ما قيل، أو نشر، أو أذيع على شاشة التلفزيون عن موضوع مشكلة فلسطين، فإن هذه الأسئلة تظل على حالة من السداد والرشد بحيث تستحق الرد والجواب. وما زالت إثارة هذه الأسئلة، والرد عليها، أمراً لا مندوحة عنه، وما زالت الحاجة ملحة، إلى المعلومات والمزيد من هذه المعلومات.

والدوافع إلى ذلك جمة وكثيرة: والدافع الأول، أن ثمة عدداً من الدول الأعضاء اشتركت في هذه المنظمة مؤخراً، ولم تسهم في مناقشة القضية الفلسطينية عندما عرضت على الأمم المتحدة لأول مرة. وقد يكون، مما يريح ضمير هذه الدول، إلى حد كبير، أنها لم تكن ذات ضلع في هذه المأساة الإنسانية. ولعل من سوء حظ

شعب فلسطين، أنها لم تشترك، في مناقشة هذه القضية، إذ كان من المتوقع منها، وهي الخارجة من حروب تحررها، وكفاحها في سبيل الاستقلال، أن لا تقف ضد حق شعب في وطنه.

وأما الدافع الثاني، فهو ما تبذله الصهيونية من جهود متواصلة، لتسوية القضية، وإذا كانت الصهيونية لا تكلّ ولا تملّ، من حملاتها وأضاليلها، فهناك كل ما يبرر لنا، أن لا نكلّ من سرد الحقيقة وتكرارها.

والدافع الثالث، هو ما يدور الآن في الجو من تكهنات واسعة النطاق، عن حلول توضع لمشكلة اللاجئين: فقد سمعنا عن لجان، وجماعات ومنظمات وما أشبه ذلك، تقترح حلولاً للمشكلة، كلها تقوم إما على الجهل، أو المصلحة أو الحقد والضغينة، أو على جميع هذه الدوافع، بصورة مشتركة.

أما الدافع الأخير، لإثارتنا هذه الأسئلة، والرد عليها، فهو أن تقرير الوكالة المعروض عليكم الآن، يستلفت انتباهكم، إلى أن المدة المقررة لأعمال الوكالة ستنتهي في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٠.

وهكذا، فإننا إذا استعرضنا الموضوع من جميع زواياه، فسيظل السؤال الرئيسي قائماً، وبارزاً، ينشد جواباً صادقاً وشريفاً، وهذا السؤال، هو: ما هي حقيقة مشكلة اللاجئين؟

لكن الرد على هذا السؤال، يتطلب، دروساً لجذور المشكلة، وأسسها. أما واجهتها، ونواحيها الظاهرية، فهي تبدو لنا، من تقرير الوكالة الحالي، المعروض عليكم. فأمامنا عرض لأوضاع اللاجئين، وأحوالهم الصحية والتعليمية، والمساكن التي يقيمون فيها، وحصص المواد الغذائية التي يعيشون عليها. لكن مشكلة اللاجئين، من الناحية الرئيسية، ليست موضوع إغاثة، إنها ليست قضية ما يعطى لهم من الخبز أو البصل، ذلك لأنها قضية حقوق أساسية، بل حقوق إنسانية. وإني لاجتزئ من تقرير مدير الوكالة، المقدم إلى الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة، هذه الفقرة، وأعرضها عليكم. قال المدير:

«من الواجب أن ندرس عمل الوكالة، بالنسبة إلى طبيعة الأمور الصحيحة، على ضوء الأسس السياسية للقضية الفلسطينية، التي ترتبط معها مشكلة اللاجئين ارتباطاً وثيقاً لا تفصم عراه. . .».

وقال المدير أيضاً في تقريره المقدم إلى الدورة الثانية عشرة، والذي عرض على هذه اللجنة، مفصلاً، هذه النظرية التي سبق له أن أوردها في تقريره السابق ما يلي:

«كانت الوكالة، منظمة إنسانية، غير سياسية، ولكن عملها يجب أن يدرس ويقرر على ضوء الأسس السياسية للقضية الفلسطينية. . .».

فما هي هذه الأسس السياسية، التي أكدها مدير الوكالة أكثر من مرة، عند بحثه للمشكلة وتقديره لها؟

سأمتنع، في هذه المرحلة من المناقشة، امتناعاً مقصوداً، عن الإشارة إلى مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين، كما سأمتنع أيضاً عن الإفاضة في الحديث عن مسؤولية إسرائيل عن حرب عام ١٩٤٨. فلدينا براهين مطولة، تثبت أن الصراع المسلح كان من خلْق إسرائيل، من بدايته حتى نهايته. ولكننا نرغب في عدم الخوض في بحث هذا الموضوع لسببين، أولهما: اعتقادنا، بأن هذا الموضوع خارج عن نطاق صلاحيات هذه اللجنة، وعن نطاق جدول أعمالها الحالي. وثانيهما: أن مسؤولية حرب عام ١٩٤٨، ومن كان فيها، في موقف المدافع، أو المهاجم، لا تمت بصلة مطلقاً إلى موضوع اللاجئين، فمشكلة اللاجئين قائمة وموجودة، وهم قائمون وموجودون، ولا يهمنا من هو المذنب ومن هو البريء. ومن الواضح أن مشاكل اللاجئين لا توجد، إلا عندما توجد الحرب أو النزاع، وحقهم في العودة لا يتأثر مطلقاً، ولا بشكل من الأشكال، بتحديد مسؤولية الخطأ والصواب، على هذا الفريق أو ذاك. فاللاجئ لاجئ، سواء أكان مصيباً أو مخطئاً، مذنباً أو بريئاً. وسواء أكان هذا الجانب هو الذي أثار الحرب أو ذاك، فلا يمكن حرمان اللاجئ من حقه في العودة، ولا يمكن اغتصاب ما يملكه منه، إلا لأولئك الذين يريدون حرمان اللاجئ من حقه في وطنه والذين يحاولون إغراق المشكلة الحقيقية في محيطٍ لجب، من المناقشات غير المجدية، التي تتناول من هجم أولاً، ومن كان السابق إلى إطلاق النار، ومن هو الذي زحف.

وإذا ما أبعدنا هذه المواضيع التي لا تمت إلى المشكلة الرئيسية بصلة، ففي وسعنا أن نبدأ في دراسة أسس المشكلة، التي هي، في الوقت نفسه، أسس التقرير، المعروض علينا الآن لبحثه ودراسته:

لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يا سيدي الرئيس، كما لغيرها من مآسي المشاكل، تقويم ينطوي على المأساة، ويحمل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر تاريخ بدايته. ولم أختر هذا الشهر، شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، لأن الصدفة تشاء أن تكون مناقشاتنا الدائمة عن هذا الموضوع دائرة فيه. ولكن الاختيار، ينبع من تاريخين، قدَريين، يبرزان بروزاً كبيراً، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. وكان السبب في خلق مشكلة اللاجئين، بل في هذا الغليان الكلي الذي يجتاح الشرق الأوسط بأسره.

وكان التاريخ الأول، هو اليوم الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر لعام ١٩١٧. ولن أطيل الحديث عن هذا الموضوع، بل سأكتفي بإشارة عابرة إليه: ففي الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧، أصدرت الحكومة البريطانية، وعد بلفور المشؤوم، متعهدة، بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ومنذ اللحظة التي بدأت فيها الحكومة البريطانية بتشجيع هجرة اليهود الجماعية إلى فلسطين، بدأت مشكلة اللاجئين في فلسطين، في التجمع، والاختزان للمستقبل. وقد صدر الوعد لليهود بإقامة وطنهم القومي، بينما لم يكن عددهم ليربو على الخمسة في المائة، من مجموع عدد سكان البلاد، ولم يكن ما يملكونه من أراض فيها ليتجاوز الاثنين في المائة، ولم تألُ حكومة الانتداب البريطاني جهداً، طيلة ثلاثين عاماً، في تسهيل أمر الهجرة اليهودية، وانتزاع ملكية بلاد العرب منهم.

وكان من طبيعة هذه السياسة أن تحيل عرب فلسطين، حتماً، إلى شعب لاجئ. فهذه هي النتيجة البديهية، لإسكان اليهود وهجرتهم في حماية الحراب البريطانية. ويصح هذا القول أكثر فأكثر، إذا ما تذكرنا أن الصهيونية في مبناها ومعناها، وسيْرها وسلوكها، وأهدافها ومقاصدها، واستراتيجيتها وتكتيكها، الخفي منه والظاهر، لا يمكنها أن تصل إلى أغراضها، إلا عن طريق اجتثاث أهل البلاد من جذورهم.

ويقتضي إفساح المجال، لإقامة الوطن القومي اليهودي أو الدولة اليهودية أو ما شئتم إطلاقه من أسماء، القذف عملياً بشعب فلسطين، إلى خارجها. ذلك أن إسكان اليهود، يتطلب انتزاع المساكن من العرب، وهي معادلة، لا تحتاج إلى بيان أو شرح طويلين. ومع ذلك، فهذه فرصة، لتذكير من يقتضي تذكيرهم، بإنذار تاريخي تجاهلوه غير آبهين، فتم الوصول إلى هذه الكارثة. وقد جاء هذا الإنذار، على شكل إعلان صدر عن لجنة كينغ كرين الأمريكية، بعد أن أتمت طوافها في الشرق الأوسط، في بداية الحقبة التي تلت عام ١٩٢٠، أعربت فيه عما يخالج ضميرها وعقول أعضائها في العبارات الطنانة التالية: «لقد تبين للجنة بصورة متكررة، أثناء مشاوراتها مع الممثلين اليهود، أن الصهيونيين يتطلعون عملياً إلى انتزاع ملكية فلسطين من سكانها الحاليين من غير اليهود».

إن الصهيونية وتشريد سكان فلسطين هما اسمان مترادفان لمسمى واحد: فالصهيونية، نظرياً، لا تعني إلا قيام مشكلة اللاجئين العرب، وهي مشكلة كانت في حيز الاحتمال، تنتظر الانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وقد بدأ هذا الخطر يتخذ صورة عملية، عندما أخذت الصهيونية تتسلل إلى البلاد المقدسة، وهذا التسلل الذي يرمز إلى المرحلة الأولى من مشكلة اللاجئين .

أما التاريخ الثاني، في المأساة، فهو التاسع والعشرون من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧. ومن المؤسف أن يكون هذا اليوم، ويا له من يوم كارثة، من أيام الأمم المتحدة: ففي ذلك اليوم، وبعد ثلاثين عاماً من الموجات المتعاقبة من الهجرة اليهودية، والحملات المتواصلة لشراء الأراضي، كان اليهود، لا يزالون أقلية في البلاد من حيث تعدادهم، ولم يتجاوز ما يملكونه من الأراضي، الستة في المائة من مساحة البلاد. ومع ذلك فقد قررت الأمم المتحدة مجافاة منها للحكمة، ومن دون أي مبرر سياسي أو قانوني أو دولي، تقسيم البلاد المقدسة، وإقامة دولة يهودية، دولة تتحكم في مصير شعب غريب عنها، وتسيطر على أرض لا تملكها.

لقد كان هذا القرار ظلماً صارخاً، لا مثيل له في التاريخ، استُخلص من الأمم المتحدة، تحت ضغط هائل لا داعي له ولا مبرر. ويرمز قرار الجمعية العمومية هذا، إلى بداية المرحلة الثانية في مشكلة اللاجئين. ولا داعي هنا أيضاً إلى الكثير من العبقرية، ليرى الإنسان العلاقة بين إقامة إسرائيل وبين خلق مشكلة اللاجئين، أنها علاقة السبب بالنتيجة، بل إنها معادلة يكون الطرف الواحد فيها مساوياً للآخر.

فالطرف الأول يؤدي بصورة آلية رتيبة، وبشكل حتمي، إلى الطرف الثاني، فإذا أردت إقامة دولة يهودية، الأغلبية فيها للعرب، ولا يملك اليهود فيها إلا النزر اليسير، تحتم عليك لتتمكن من خلقها، إرغام أهلها الشرعيين على الجلاء عن وطنهم، باختلاس مساكنهم منهم، وتوطيد أقدام جماهير اليهود على أشلائهم. وقد قامت إسرائيل بجميع هذه الشرور في الحقبة الأخيرة، وتاريخ هذه الحقبة، هو أساس مشكلة اللاجئين.

أمّا وقد انتهينا من بحث مشكلة الأساس، ففي وسعنا أن ننتقل الآن إلى بحث الناحية الظاهرية، وأن نرى كيف عالجت الأمم المتحدة قضية اللاجئين. ولا ريب في أن هذه المأساة الإنسانية معروفة ومشهورة، بحيث لا تتطلب أي قصص تاريخي. ولكن كلمة مقتضبة عنها أمر تحتمه الضرورة: فقد هرع الألوف والألوف من عرب فلسطين في عام ١٩٤٧، وقد سيطر عليهم الرعب والفزع، يبحثون عن الملجأ الأمين في البلاد المجاورة. وأخذ هذا العدد يزداد يوماً بعد آخر، من جراء العذاب الذي حاق بهم في صراع ١٩٤٨. وليس في وسعنا أن نسرد تفاصيل هذا الفرار، لما ينطوي عليه من خوف وفزع.

وكانت قوافل من الأبرياء الذين حاقت بهم المصائب، يطوفون في كل اتجاه، بحثاً عن المأوى. وكان الكونت برنادوت، قد وصل إلى الشرق الأوسط، كوسيط

للأمم المتحدة ليعمل على إيجاد تسوية سلمية لمشكلة فلسطين. وقد شن وسيط الأمم المتحدة بعد أن تأثر تأثراً عميقاً بما في فرار هؤلاء الألوف من المواطنين الأبرياء من مأساة، ما أسماه بحملة تستهدف إيجاد «برنامج للإغاثة من النازلة»، ليضمن للاجئين المأوى، ويساعدهم، على البقاء والحياة. ولا أود الآن أن اسرد بالتفصيل، أوضاع اللاجئين المرعبة والباعثة على الأسى. فإن اصطلاح «برنامج الإغاثة من النازلة»، الذي ابتدعه برنادوت يحمل الإيضاح الكافي. وقد قال الوسيط في تقريره الذي قدمه إلى الجمعية العمومية والذي شرح فيه أوضاع اللاجئين، ما نصه:

«عليّ أن أؤكد ثانية، ما في المشكلة، من إلحاف يائس. وعلينا أن نختار الآن بين أحد أمرين، إما أن ننقذ الآن أرواح الألوف الكثيرة من الناس، أو نسمح لهم بالموت».

حقاً لقد كان الخيار بين الموت والحياة. ولكن من المؤسف جداً أن الوسيط في محاولاته النبيلة لإنقاذ أرواح الألوف من اللاجئين قد أضاع هو حياته، في مؤامرة خسيسة، تتصف بالجبن والانحطاط. ولعل بعض التعزية تقوم في أن اغتيال، الوسيط، لم يستطع الحيلولة، دون وصول التقرير، الذي كان قد كتبه، والمتعلق بمشكلة اللاجئين.

يظهر تقرير الكونت برنادوت، أن الوسيط الدولي، قد جعل من حالة اللاجئين الموضوع الرئيسي، الذي تلتف حوله، قضايا السلام والأمن في الشرق الأوسط كافة.. وكانت هذه الفكرة تسيطر على الكونت عندما أبرق إلى السلطات الإسرائيلية، حاثّاً إياها على إعادة اللاجئين إلى بيوتهم. ولكن إسرائيل أطلقت ردها من دون تأخير أو تردد، فقالت، ومن المهم لكم أن تذكروا قولها، على اعتبار أنه حجة إسرائيلية: «إنه بالنسبة إلى عوامل الأمن والاستقرار الاقتصادي، فليس في وسعها أن تقبل بهذه العودة». وقد أوضح وسيط الأمم المتحدة موقفه من هذه النقطة على الشكل التالي الذي أنقل نصه:

«عندما تسلمت الرد اليهودي، رفعت تقريري إلى مجلس الأمن عن الموضوع مؤكداً فيه، أنه على الرغم من وجهات النظر التي أعربت عنها حكومة إسرائيل المؤقتة، فإنني أجزم بوجوب تأكيد حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم».

وقد أوردت هذا الجزء من تقرير الوسيط، لأظهر لكم أن هذه الذريعة، ذريعة الأمن والاستقرار الاقتصادي، قد جاءت على لسان إسرائيل، لأول مرة في عام ١٩٤٨. ولم يستطع وسيط الأمم المتحدة، أن يقبل بهذه الذرائع، رغم إلحاف تلك الآونة، ولذا رفضها ورفض مسبباتها. وقد رأينا إسرائيل، طيلة حقبة كاملة،

تثير الذريعة نفسها، بمناسبة أو بغير مناسبة، فلا تلقى في كل مرة إلا الهزيمة والرفض. والمهم، مع ذلك، هو أن الكونت برنادوت، في تقريره، الذي يستثير الإعجاب، قد وضع عدداً من التوصيات والنتائج التي توصل إليها، والتي تنقض قضية إسرائيل، من جذورها، وتبطل مسبباتها، إذا أمكننا أن ندعوها بالمسببات. ولا تزال بيانات الوسيط الدولي، تحتفظ بجدتها، وحيويتها حتى اليوم، وكأنها، قد أعدت لهذا الوقت بالذات الذي تجري فيه مناقشاتنا. فقد قال متحدثاً عن طبيعة المشكلة ما نصه:

«لقد نجم خروج العرب الجماعي من فلسطين، عن الفزع الذي خلقه القتال.. لأسباب تتعلق بأعمال من الإرهاب والطرد، قد تكون صحيحة وقد تكون مزعومة».

إن هذا القول يوضح المسؤولية في فرار اللاجئين. أما عن تدمير إسرائيل لممتلكات العرب، فقد قال الوسيط ما نصه:

«لقد تكاثرت التقارير من المصادر الموثوقة، عن وجود سلب واسع النطاق، ونهب وسرقات، وأعمال تخريب للقرى دون أية ضرورة عسكرية ظاهرة. وإن مسؤولية إسرائيل في إعادة الممتلكات الخاصة إلى أصحابها العرب، والتعويض على من لحقت بممتلكاته الأضرار بصورة تنم عن إشباع الرغبات، أمر واضح كل الوضوح».

إن هذا القول، يلصق بإسرائيل، بوضوح، جريمة التخريب، ويمضي التقرير فيتحدث عن عودة اللاجئين قائلاً:

«ستكون جريمة في حق مبادئ العدالة البدهية، أن يحال بين ضحايا النزاع الأبرياء وبين حقهم في العودة إلى بيوتهم، بينما يستمر المهاجرون اليهود في التدفق على فلسطين...».

ويصوّر هذا القول، تصويراً صادقاً، ما هي الأوضاع الآن، من إبعاد لأهل البلاد عن وطنهم، ليحلّ محلهم فيه جماهير المهاجرين اليهود، الذين لم يعرفوا قط في حياتهم هذا الوطن.

ويتحدث التقرير عن دور الأمم المتحدة فيقول:

«على الهيئة أن تؤكد حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وأن تنفذ هذا الحق، مع إعطاء الضمانات الكافية لتقديم التعويضات المناسبة عن ممتلكات أولئك الذين يؤثرون أن لا يعودوا».

وكان هذا القول العمود الفقري لجميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة

في موضوع اللاجئين. ويقول الوسيط عن مسؤولية الأمم المتحدة ما نصه:

«لا ريب في أن من حق اللاجئين العرب، بوصفهم من سكان فلسطين، التي كانت أرضاً منتدبة، تتحمل الهيئة الدولية المسؤولية تجاهها إلى ان يصبح في الإمكان الوصول إلى حل نهائي لقضيتها، من حقهم أن يتطلعوا إلى الأمم المتحدة آملين في عونها الفعال».

ولا شك في أن هذا القول، كان أساساً في برامج الإغاثة التي أقرتها الأمم المتحدة، والتي تمدد العمل بها من وقت إلى آخر.

لقد سردت، يا سيدي الرئيس، هذه الفقرات لأظهر لكم، أنه منذ عام ١٩٤٨ لم يترك سؤال يتعلق بقضية اللاجئين، من دون رد أو جواب. ولا شيء يوجد الآن، موضعاً للجدل والخصام. فقد دُرِست جميع النواحي دراسة وافية واتخذت القرارات اللازمة بصددها. بحيث إن المشكلة قد أضحت مقررة حتى حدودها النهائية. ومع أن إسرائيل حشدت جميع ألوان الحجج وأشكالها، فقد رفضها الوسيط الدولي واحدة إثر أخرى، مفنداً إياها. وقد قال الكونت برنادوت القول الفصل، في ما يتعلق بطبيعة المشكلة، وفي حق اللاجئين في العودة والتعويض، وفي مسؤولية الأمم المتحدة ودحض جميع حجج إسرائيل وذرائعها، وهذا ما فعلته الأمم المتحدة نفسها بالنسبة إلى جميع قراراتها المتعلقة بالقضية. وكان في وسعنا، أن نقدم إيضاحات أوفى عن الموضوع، ولكنني آثرت أن أعطي الكلمة لشهيد الأمم المتحدة (برنادوت)، وكانت كلمته من الوضوح، بحيث لم تترك شيئاً يحتاج إلى إيضاح أو شرح.

ولم تظل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين محصورة في حدود تقرير الوسيط الدولي، بل غدت من مشاكل الأمم المتحدة منذ بدايتها. فقد كانت تظهر في جدول أعمالنا، في كل دورة من دورات الجمعية العمومية. وكانت دائماً موضع اهتمام العديد من لجان الجمعية وفروعها. ونوقشت هذه القضية بكل تفصيل وإسهاب، وجزّئت إلى كل ذرة من الذرات.

وقد ظهرت مشكلة اللاجئين، لأول مرة، أمام الدورة الثالثة للأمم المتحدة. ونوقشت، في تلك الدورة، النواحي المتعددة من المشكلة. كأسباب الفرار ومسؤولية الحرب، وسلامة إسرائيل واقتصادها، وعودة اللاجئين، والتعويض عليهم، وإغاثتهم. أجل لقد نوقشت جميع هذه المواضيع، ومجموعة أخرى من القضايا الثانية، في بحث دقيق تناول كل شيء. وقد أثارت إسرائيل جميع الاعتراضات القائمة تحت الشمس، وهي عين الاعتراضات التي تثيرها في كل سنة، ولكن الجمعية العامة رفضت كل هذه الاعتراضات، جماعة، وفرادى. واتخذت الجمعية في تلك الدورة،

بعد إنهاء مناقشاتها، قرارين هامين، ظلا طيلة هذه السنوات الطويلة الهدي الذي تهتدي به الأمم المتحدة في موضوع اللاجئين: وقد خوّلت الجمعية العامة في قرارها الأول رقم ٢١٢ (٣)، الأمين العام، إنشاء، صندوق خاص، وناشدت جميع الدول، سواء أكانت من أعضاء الأمم المتحدة أو لم تكن، الإسهام في غوث اللاجئين، والمساعدة على خلق وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين.

وعلى الرغم من أن القرار الثاني رقم ١٩٤ (٣) كان ذا طابع عام، إلا أنه أوضح قضايا معينة: أولها أنه قرر أن من الواجب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم، بهذه العودة، في أقرب موعد عملي وأن من الواجب دفع التعويضات لأولئك الذين يؤثرون عدم العودة.

وثاني هذه القضايا أن القرار، قد نص على القيام بعمل معين لتدويل مدينة القدس ونزع الصبغة العسكرية عنها، وتأمين سلامة الأماكن المقدسة. وعلى الرغم من رفض إسرائيل تنفيذ هذه الإجراءات، فإنني لن أثير هذا الموضوع لأنه يخرج عن مدار بحثنا الحالي.

وثالث هذه القضايا أن القرار عين لجنة للتوفيق خولها صلاحيات معينة، لتسهل أمر عودة اللاجئين والتعويض عليهم، وهكذا كان سجل الدورة الثالثة مثالياً وحافلاً، إذ إن الجمعية العامة قررت قيام الأمم المتحدة بغوث اللاجئين كما قررت عودتهم والتعويض عليهم، وإقامة جهاز خاص للأمم المتحدة يتولى الإسراع بتنفيذ موضوعي العودة والتعويض. وعلينا أن نتذكر، أن تلك الدورة نفسها، قد شهدت مولد الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان الذي نصت مادته الثالثة عشرة على «أن من حق كل إنسان أن يترك كل بلاد يقيم فيها، حتى بلاده، وأن من حقه أن يعود إلى بلاده»، بينما نصت المادة السابعة عشرة من الصك نفسه على «عدم جواز حرمان أي إنسان من ممتلكاته بالقوة». ومن الغريب جداً، أن إعلان حقوق الإنسان قد أقرته الجمعية العامة في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، أي قبل يوم واحد، من قرار العودة.، يا لها من مصادفة. لقد جاء الصكان في وقت واحد تقريباً، بينما ظلت إسرائيل تتجاهلهما معاً طيلة الوقت.

وتمسكت الجمعية العامة في دورتها الرابعة بالتقارير التي قدمتها لجنة التوفيق الدولية، والتي تظهر رفض إسرائيل إعادة اللاجئين، وتسليمهم ممتلكاتهم وريعها، واتخذت القرار رقم ٣٠٢ (٤)، الذي استعادت فيه ذكر قراراتها السابقة، وأكدت بصورة خاصة حق العودة والتعويض، وأقامت، دون أي إجحاف بهذه الحقوق، وكالة جديدة تدعى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

الأوسط وتشغيلهم. وقد امتازت تلك الدورة بتأكيد الأمم المتحدة لموقفها، مع الأمل الصادق، في أن تتمكن لجنة التوفيق، من إقناع إسرائيل، بتنفيذ قرارات الجمعية العامة.

وواجهت الدورة الخامسة للجمعية العامة من جديد رفض إسرائيل، عودة اللاجئين، وتسليمهم ممتلكاتهم وريعها. ودارت مناقشة طويلة، عادت إسرائيل إبانها إلى تكرار حججها المعهودة عن السلامة والاستقرار الاقتصادي. ورفضت الجمعية العامة دفاع إسرائيل، الذي لا يستحق مطلقاً هذه التسمية، واتخذت هذه المرة قرارين جديدين:

يقول القرار الأول، رقم ٥١٢ (٤)، إن الجمعية العامة تقرر استمرار أعمال الغوث دون مساس بحقوق اللاجئين في العودة والتعويض، كما تقرر امتداد عمل الوكالة حتى حزيران/ يونيو عام ١٩٥٢.

وأشار القرار الثاني، رقم ٣٩٤ (٥) إلى أن الجمعية العامة تلاحظ بقلق زائد أن «قرار العودة» ودفع التعويضات لم ينفذ بعد، وإلى أن «مصلحة السلم، تقضي معالجة هذا الموضوع، بمنتهى الإلحاف والسرعة» ولم تقتصر الجمعية العامة هذه المرة في محاولاتها، على إصدار قرار، ذي طابع بياني، بل تجاوزته إلى أبعد من ذلك فقد نصت الفقرة الثانية من القرار نفسه، على أن الجمعية العامة تتولى إنشاء مكتب يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لأعمال التعويض والعودة، وحماية حقوق اللاجئين وممتلكاتهم ومصالحهم.

وكانت فكرة التنفيذ عميقة في تفكير الجمعية العامة وعزمها، حتى إن القرار في فقرته الثالثة، حثّ على اتخاذ إجراءات «تضمن أن يعامل اللاجئون العائدون من دون أي تمييز قانوني أو واقعي». وهكذا تضمنت ثمرة أعمال الدورة الخامسة الإغاثة، وتنفيذ الخطوات اللازمة للوقاية من أي تمييز بعد العودة. وكانت هذه هي التوصيات التي اتخذتها الجمعية العامة ووجهتها بصورة خاصة إلى إسرائيل، لوضع حد لتحديها.

وواجهت الدورة السادسة، من جديد، استمرار تحدي إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، واتخذت قرارين جديدين، أعلن أولهما وهو القرار رقم ٥١٣ (٦)، عن عزم الأمم المتحدة على استمرار أعمال الغوث دون المساس بحقوق اللاجئين في العودة والتعويض.

ودحض القرار الثاني، مرة وإلى الأبد، كل نقطة من نقط الخلاف والجدال. إذ رفض للمرة الأخيرة والنهائية حجج إسرائيل التقليدية عن الأمن وغيره، وإني أصفها

بالتقليدية، على الرغم من افتقارها إلى كل ما يجعلها قريبة من نبل التقاليد وسموها. وهكذا فقد استعادت الجمعية العامة ذكر «جميع القرارات التي اتخذتها في الدورات السابقة عن مشكلة فلسطين».

وحثت القرارات في أجزائها الإجرائية، على وجوب «الوصول إلى تسوية تتفق مع قرارات الجمعية العامة حول قضية فلسطين». ونصت القرارات أيضاً على «أن تواصل لجنة التوفيق محاولاتها لضمان تنفيذ مقررات الجمعية حول فضية فلسطين». والمهم في تلك الدورة أن الجمعية العامة قررت تنفيذ مقرراتها، المتعلقة بالقضية الفلسطينية جميعها، لا بموضوع اللاجئين وحدهم، وكان هذا القرار شاملاً محيطاً بحيث لم يترك أية ناحية في القضية الفلسطينية من دون حل. لقد كانت تلك الدورة دورة تنفيذ شامل، ولا شيء دونه أو اقل منه.

أجل، واجهت الدورة السادسة للجمعية العامة مرة أخرى موقف العصيان الذي اتخذته إسرائيل، تجاه جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية بصدد القضية الفلسطينية بصورة عامة، وموضوع اللاجئين بشكل خاص. وانتقلت الجمعية بعد ذلك إلى اتخاذ القرار رقم ٥١٣ (٦)، الذي تبنى ميزانية وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، والذي تضمن التعبير عن شرط إضافي يؤكد العودة والتعويض.

وعندما التأمت الدورة السابعة للجمعية العامة، أخذت من جديد بالحقيقة السافرة، وهي أن إسرائيل، لم تسمح بعودة اللاجئين، كما لم تعوض عليهم. ولذا فقد اتخذت الجمعية قرارها رقم ٦١٤(٧)، الذي دعا إلى تأكيد قرار العودة، ووافق على ميزانية الوكالة، دون المساس من جديد بالعودة أو التعويض.

وظهرت إسرائيل في الدورة الثامنة من جديد، كمتحدية دائماً لقرارات الأمم المتحدة. وقررت الجمعية العامة مرة أخرى في قرارها رقم ٧٢٠ (٧) تأكيد القرارات السابقة، وتمديد أعمال الوكالة حتى حزيران/ يونيو عام ١٩٥٥.

ووجدت الجمعية في دورتها التاسعة نفسها، تواجه عين الظروف، من تحدي إسرائيل، ورفضها للعودة والتعويض. وأكدت الجمعية في قرارها رقم ٨١٨ (٩)، موقفها من استمرار أعمال الغوث؛ **فمددت** مهمة الوكالة حتى حزيران/ يونيو عام ١٩٦٠. وطلبت في غضون ذلك من الوكالة «مواصلة التشاور مع لجنة التوفيق تحقيقاً للأهداف المتوخاة منها ومن اللجنة، مع الإشارة بوجه خاص إلى الفقرة الثانية من القرار رقم ١٤٩ (المادة الثالثة)، المتعلقة بالعودة والتعويض»، وهكذا، استمرت الجمعية العامة، في وضع العودة، كهدفها الأول، ومددت عمل الوكالة، كوسيلة للغوث إلى أن تتحقق العودة.

وكانت إسرائيل لا تزال في موقف المتحدي، عندما التأمت الدورة العاشرة، واتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٩١٦(١٠)، المتضمن عبارات تتفق تماماً مع القرارات السابقة.

وقابلت الجمعية العامة، في دورتها الحادية عشرة، تحدي إسرائيل، باتخاذ القرار رقم ١٠١٣(١١)، الذي أشار إلى أن «العودة أو التعويض على اللاجئين اللذين نص عليهما القرار رقم ١٩٤ في فقرته الثانية ومادته الثالثة، لم يوضعا بعد موضع التنفيذ». وبعد أن احتفظ القرار بحقوق اللاجئين طلب إلى الوكالة المضي في برنامجها في غوث اللاجئين وإسكانهم، مع مواصلة التشاور مع لجنة التوفيق لتنفيذ العودة والتعويض.

ووجد الوضع نفسه في الدورة الثانية عشرة. واتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ١١٩١ (١٢) الذي يتفق في نصه وتعبيره مع القرارات السابقة.

أما في هذه الدورة الحالية، الثالثة عشرة، فلن أتحدث بنفسي، إذ إن التقرير الراهن الذي قدمه مدير الوكالة، والمعروض عليكم، يتحدث عن نفسه. فقد جاء في مقدمته «أنه لم تقع تطورات جديدة، تستحق التسجيل هذا العام». ويمضي التقرير فيقول: «ولم يبد من حكومة إسرائيل أي عمل إيجابي لتسهيل تنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بالعودة والتعويض». وهكذا فإن الوضع يبدو أمام الأمم المتحدة هذا العام، من دون أي تغيير أو تبدل، مهما كان نوعه. وإسرائيل تستمر في تحديها وليست هناك من عودة أو تعويض.

هذا، يا سيدي الرئيس، عرض لقرارات الأمم المتحدة في السنوات الإحدى عشرة الماضية. وها نحن نأتي مرة أخرى، لمناقشة مشكلة اللاجئين.

وهنا قد يتبادر إلى الذهن، سؤال عن رصيد جميع الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة عن طريق مقرراتها ولجنة توفيقها ووكالة غوثها. وليس الغرض من هذا السؤال، التسجيل أو استكمال القصة، وإنما الغرض منه بالتحديد، علاقته المباشرة بشعب كامل، اقتلع من جذوره في وطنه. إنها ليست مجرد مشكلة بسيطة، وخالصة للاجئين، بل هي مشكلة شعب، قذف به بأسره إلى حياة النفي والتشريد، تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها، وفي ظل عبارات ميثاقها الرنانة الطنانة.

وإذا أردنا التعبير بكلمة واحدة. قلنا إن الرد «لا شيء».

فلم يعد لاجئ واحد إلى وطنه، ولم يجر التعويض على لاجئ فرد. ومع ذلك فها هي إسرائيل، تأتي إلى الأمم المتحدة، وهي تقف على أقدام ليست أقدامها، وعلى وطن لا تملكه، وتتمتع بثروة لا حق لها فيها. لتعرض قضية لا تستطيع الدفاع عنها.

ويدعم هذه القرارات الثلاثة عشر، التي قدمتها إليكم في «برشامة»، أقر وأعترف بمرارتها الفائقة، نحواً من ستة عشر تقريراً، أخرى، قدمتها لجنة التوفيق الدولية إلى الجمعية العامة عن تقدم أعمالها. لكن كلمة «التقدم» في معناها اللغوي، لا يمكن أن تتفق مع أعمال اللجنة. فقد قامت لجنة التوفيق عبثاً منذ إنشائها في عام ١٩٤٨، بكل جهد ممكن لتنفيذ قرار العودة، فسبرت كل غور، وارتحلت في كل اتجاه، وتبنت كل إجراء ووضعت كل اقتراح ولكن جهودها ذهبت جميعها أدراج الرياح. وقد لجأت اللجنة، إلى كل سبيل ممكن، لترويض إسرائيل على قبول قرارات الجمعية، وتذليل مقاومتها لرغبات المجموعة الدولية، وتهذيب طباعها لتقبل الفروض الإنسانية التي أملتها مجموعة الشعوب، ولكن إسرائيل صمّت أذنيها عن الإصغاء للجنة، أو للأمم المتحدة أو للآداب الدولية.

وعقدت لجنة التوفيق الدولية، في مستهل أعمالها، جلساتها في بيروت في شهر آذار/ مارس عام ١٩٤٩، في محاولة منها لسبر أغوار الفرقاء المعنيين. واستمعت اللجنة إلى وجهات نظر الوفود العربية، وإلى ممثلي اللاجئين أنفسهم. وطارت بعد ذلك إلى تل أبيب، حيث اجتمعت إلى السلطات الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن المحاولات كانت ذات طابع استطلاعي، فقد اتضح منذ البداية أن إسرائيل قد أخذت تعد دفاعاً ضد عودة اللاجئين. ولم تؤد محادثات بيروت إلى أية نتيجة ملموسة.

وطلبت اللجنة على الأثر إلى الفرقاء المعنيين إيفاد ممثليهم إلى (لوزان) للشروع في بداية جديدة، في جو حيادي جديد. وقبلت الدعوة، وامتدت المحادثات أسابيع وأسابيع. وتم التوقيع في ١٢ أيار/ مايو عام ١٩٤٩ على بروتوكول لوزان، بين الفرقاء المعنيين ولجنة التوفيق، متخذاً من قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، قاعدة للمباحثات. وقد وقع الوفد الإسرائيلي هذا البروتوكول، الذي أعلن ان الغرض منه «الوصول في أسرع وقت ممكن إلى الأهداف التي حددها قرار الجمعية العامة الصادر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨ بالنسبة إلى اللاجئين، واحترام حقوقهم والحفاظ على ممتلكاتهم . . .». ولكن ما كادت إسرائيل توقع على هذا البروتوكول حتى رفضت قبول عودة اللاجئين، ومُني مؤتمر لوزان بفشل ذريع.

وبذلت لجنة التوفيق محاولة أخرى. فدعت الفرقاء المعنيين إلى الاجتماع في نيويورك، للاشتراك في محادثات أخرى. واستمرت الاجتماعات طيلة صيف عام ١٩٤٩، وتناولت المحادثات كل ناحية من نواحي مشكلة اللاجئين. وطلبت الوفود العربية إلى اللجنة استئناف دورها في الوساطة، ولكن إسرائيل استخدمت كل الطرق، التي تخلو من الكياسة للحيلولة دون الوساطة، وانتهت محادثات نيويورك إلى الفشل أيضاً.

لكن صبر اللجنة لم يفرغ قط، فدعت الفرقاء من جديد إلى اجتماعات في جنيف هذه المرة، وطافت المباحثات بكل ميدان ومجال، واستمرت طيلة الشتاء والربيع، ومعظم صيف عام ١٩٥٠. لكن محاولات التوفيق مع إسرائيل لم تؤت أية ثمرة من ثمار هذه الفصول المتلاحقة، فلم تزهر المحادثات ولم تثمر، ولم تكن ثمة إلا الأشواك، وفشلت محادثات جنيف من جديد.

وبذلت لجنة التوفيق محاولة جديدة، على الرغم من هذه الظروف المضنية، فدعت الفرقاء إلى اجتماع يعقد في ليك سكسس، في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٥٠. وبدأت المحادثات كالمعتاد، فرفضت إسرائيل عودة اللاجئين على عادتها، وفشل الاجتماع.

ولم تستكن اللجنة إلى هذا الفشل المتواصل المستمر، فدعت إلى مؤتمر جديد يعقد هذه المرة في باريس. وبدأت الاجتماعات في أواسط أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥١، واستمرت حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر. ولم يشهد فندق دي غريون الزاهر في غضون الأشهر الثلاثة، التي استغرقتها المباحثات، أي ازدهار في الآمال، إذ ظلت إسرائيل صامدة كالصخر في موقفها من العودة والتعويض، وتفرّق المؤتمر إثر هذا الفشل الذريع.

وكان مؤتمر باريس آخر حلقة في سلسلة هذه الاجتماعات التي رتبت لها لجنة التوفيق الدولية، منذ قررت الجمعية العامة قيامها في عام ١٩٤٨. فقد فرغ صبر اللجنة من إسرائيل، بعد أن وصل حدّه، ولم تعقد أية اجتماعات منذ ذلك اليوم حتى تاريخنا هذا.

ولكن اللجنة، رغبة منها في معالجة الأهون والأسهل، انتقلت إلى موضوع التعويضات، وحصرت عملها، في السنوات الأخيرة، بعد أن حددت إقامتها في مقر الأمم المتحدة، في موضوع ممتلكات العرب. وكان أمامها حشد كبير من الأعمال الكتابية، والأوراق، كتحديد ممتلكات العرب، ووضع الأسس لتقييم أثمانها، والعناوين وسندات الملكية (الطابو)، وغير ذلك من الأمور المماثلة. ولكن عملها في التعويضات، مني بالفشل أيضاً.

وهكذا لم يجر التعويض على لاجئ واحد، على الرغم من مضي عشرة أعوام من التوفيق المستمر، وتكررت القصة السابقة نفسها، ولا سيما أن إسرائيل شغوفة بمثل هذه القصص فخلقت ألوف المبرّرات والذرائع لفشل اللجنة لكن السبب الحقيقي، هو عدم رغبة إسرائيل في دفع التعويضات. وهكذا فقد قادت إسرائيل لجنة التوفيق الدولية مرة أخرى إلى الفشل في هذا الموضوع أيضاً.

ومع ذلك، فإن لهذه الاتهامات التي أوجهها، بل أجرؤ فأسميها بالإدانات لإسرائيل، ما يبررها، وإني لأؤكد أنها لم تنبع عن الكراهية أو الغرض، فالكراهية ليست من شيمنا ولا من تقاليدنا. وقد صدرت هذه الأحكام والإدانات على إسرائيل من لجنة التوفيق الدولية ووكالة الأمم المتحدة: وعلى الرغم من صياغة تقارير هاتين الهيئتين الدوليتين، في عبارة ناعمة، ورقيقة، إلا أنها تدين إسرائيل بالتنكر الفاضح لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين.

فقد أعلنت لجنة التوفيق في تقريرها الثالث عن «تقدم» أعمالها في حزيران/يونيو عام ١٩٤٩، في عبارة جلية واضحة ما أنقله بالحرف الواحد، وهذا نصه: «لم تنجح اللجنة في حمل حكومة إسرائيل على قبول هذا المبدأ المتعلق بالعودة أو التعويض». وأنا لا أريد ان أكون مدينا في حكمي، ولكني، لا أرى أكثر إدانة لإسرائيل، من رفضها قبول مبدأ العودة، إن لم نقل العودة نفسها. ولم يكن إعلان اللجنة هذا، في الحقيقة، قائماً على الاستنتاج أو الفرض، وإنما على بيانات إسرائيل، الشفوي منها والكتابي. إن إسرائيل هي التي أدانت نفسها بنفسها: ففي تموز/يوليو عام ١٩٤٩، قدمت إسرائيل إلى لجنة التوفيق الدولية مذكرة رسمية تقول فيها: «إن عقارب الساعة لا يمكن أن تعود إلى الوراء... فالعودة الفردية بالنسبة للاجئين العرب، إلى أماكن إقامتهم السابقة أمر مستحيل». ولا ريب في أن هذا البيان يكشف عن عصيان إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، في عبارات صارخة واضحة.

فالعودة بالنسبة إلى إسرائيل، هي إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. والمنطق في هذه الحجة يقوم على استحالة إصلاح أي عدوان أو خرق للمبادئ، لأن هذا الإصلاح يعني العودة بعقارب الساعة إلى الوراء. وإذا ما استخدمت هذه الحجة في مناقشات الأمم المتحدة كقاعدة، أمكن كل موضوع أن يُمنى بالهزيمة والفشل. وفي وسع أي عضو من الأعضاء أن يكتفي بالجلوس في مقعده، وأن يستخدم التعبير الإسرائيلي، فيقول إن عقارب الساعة لا يمكن أن تعود إلى الوراء، وهذا هو القول الفصل في كل شيء. وموقف إسرائيل هذا لا يعتبر مجرد خرق لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل مغالطة غير معقولة، وإلحاداً سياسياً. إذ إن من واجبنا في الأمم المتحدة أن نعود بالساعة إلى الوراء، عندما نرى هناك اعتداء أو إجحافاً، وما تدخل الأمم المتحدة، إلا للعودة بالساعة إلى الوراء، وإعادة الأوضاع، إلى ما كانت عليه، قبل قيام الوضع الراهن.

أما عندما يكون الموضوع متعلقاً بالتوسع الإقليمي، فإننا نرى أن في وسع إسرائيل تقديم عقارب الساعة إلى الأمام بشكل سريع، حتى ولو كان ذلك على

حساب شقاء اللاجئين أنفسهم، وإسرائيل مثلاً، تستطيع قبول العودة عندما يكون الموضوع مرتبطاً بتوسع إقليمي. فقد جاء في تقرير لجنة التوفيق الدولية، ما أنقله بالحرف الواحد: «لقد أعلن وفد إسرائيل، أنه في حالة ضم غزة إلى دولة إسرائيل، فإن حكومتها على استعداد لقبول جميع سكان المنطقة العرب من أصليين ولاجئين كمواطنين في إسرائيل». ولا ريب في أن هذا العرض ينطوي على السخاء والشعور الإنساني! فإسرائيل ليست مستعدة لقبول اللاجئين إلى منطقة غزة فحسب، بل لقبول أهلها أيضاً! وقد يكون من الطريف أن نلاحظ، أن إسرائيل في اقتراحها هذا، بدت غير مكترثة بموضوع سلامتها، إذ إنها لم تشر إلى هذه السلامة. وما دام الموضوع يتعلق بضم أراض جديدة إلى دولة إسرائيل: ففي وسعها أن تقلب موضوع سلامتها بأسره، رأساً على عقب. ولا ريب في أن هذا المثال، يظهر بجلاء، من دون أن يكون ثمة أية ومضة من الشك، حقيقة سياسة إسرائيل. فهي بعد أن طردت العرب من وطنهم، وبعد أن سلبت منهم أملاكهم، استهدفت تجميد مشكلة اللاجئين، لتحيل الوضع القائم إلى وضع مشروع، ولتحقق توسعات جديدة. ولكن إسرائيل، أعجز من أن تحقق أيّاً من هذه الأهداف، وعلينا أن ننتظر لنرى.

وإذا ما عدنا من جديد إلى تقارير لجنة التوفيق الدولية، فإننا نجد في تقريرها الذي قدمته على إثر انتهاء مؤتمر باريس عام ١٩٥١ العبارة التالية: «ليست حكومة إسرائيل، على استعداد بصورة خاصة، لتنفيذ ذلك الجزء من الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة الذي ينص على السماح لمن يود العودة من اللاجئين بالعودة».

ولم تكتف إسرائيل، يا سيدي الرئيس، برفض تنفيذ القرارات، بل خطت كل خطوة ممكنة لسد الطريق على لجنة التوفيق ومنعها من أداء مهمتها. فقد أبلغت اللجنة إسرائيل في رسالة بعثت إليها بها في الخامس عشر من أيار/ مايو عام ١٩٥١، إنشاءها مكتب اللاجئين، وطلبت من إسرائيل تأكيدات، بأن لا تقوم بأية خطوات، تعيق المكتب عن أداء المهمة التي أوكلت إليه. ولا ريب في أن كلاً منا يتوقع أن تكون رسالة اللجنة، مجرد عمل من أعمال الكياسة، ولكن إسرائيل تنكرت للكياسة أيضاً. وها نحن نرى لجنة التوفيق، تبلغ الجمعية العامة في تقريرها هذا الحادث، بعبارات بسيطة وموجزة، مستخدمة أقصى ما يمكن من التحفظ، والكرامة، إذ تقول: «ولم نتلق رداً على هذا الإبلاغ». وسأترك هذه القصة تمر دون تعليق، إذ عندما يصل سلوك إسرائيل تجاه اللجنة إلى هذا المستوى، فإن أي تعليق يكون مجرد هدر للكرامة.

هذا هو مجمل موقف إسرائيل من قضية اللاجئين. لقد كان تنكراً مستمراً

ومتواصلاً لشرعة الأمم المتحدة، وتحدياً سافراً لجميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، وإحباطاً كلياً لجميع جهود لجنة التوفيق، وكان بكلمة أدق، تنكراً متعمداً للكرامة الإنسانية، والحقوق البشرية الأساسية.

وإذا أردنا تحديد موقف إسرائيل من وكالة الأمم المتحدة، فمن الكفاية أن نصفه بأنه «موقف إسرائيلي». وأعتقد أن هذا الوصف كاف لتفهم اللجنة الحقيقة، فقد أبلغ جميع مديري الوكالة، الأمم المتحدة، أن إسرائيل لا تنفذ قراراتها. ووردت في جميع هذه التقارير عبارة واحدة لم تتغير وهذا نصها: «ولم يشعر المدير بأي تبدل في موقف حكومة إسرائيل السلبي، من موضوع العودة، كما لم يتلق أية معلومات عن أي عمل إيجابي قامت به تلك الحكومة لتسوية مشكلة التعويضات...». وقد صورت التقارير العشرة التي قدمها مديرو الوكالة، في عبارات كهذه أو ما يشبهها، موقف إسرائيل من هذه القضية. وقد كرر التقرير المعروض عليكم في الوقت الحاضر، هذه العبارات نفسها.

وأود أن أذكّر اللجنة، في هذا الصدد، بأن إسرائيل قد رفضت أيضاً، الاقتراح الذي قدمه المستر لابويس مدير الوكالة، والذي ينص على إعطاء اللاجئين حرية الاختيار بين التعويض والعودة. ولقد قال المندوب الإسرائيلي في بيانه أمام هذه اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٥ إن «حكومتي لا تستطيع تبني اقتراح السفير لابويس الذي يقضي بإعطاء الخيار للاجئين بين العودة والتعويض أو قبوله. ونحن نرى، بل إن ضميرنا لا يرتاح إلى بعث أي أمل لا يمكن تحقيقه، إذ إن ذلك مجاف للرحمة.. ولا يجوز مطلقاً أن يبحث موضوع السماح لهؤلاء الناس بدخول إسرائيل أو عدم السماح لهم بذلك، خارج نطاق موافقة إسرائيل السيادية».

ومن حق المندوب الإسرائيلي، يا سيدي الرئيس، أن يدلي بأي بيان يختار الإدلاء به. ولكن في هذا الموضوع بالذات، يعتبر الحديث عن الضمير تنكراً للضمير نفسه، بل لكل ضمير إنساني. يضاف إلى هذا أن الربط بين عودة هؤلاء الناس وبين موافقة إسرائيل السيادية، أمر مفزع، إذ إن اللاجئين الذين تصفهم إسرائيل، «بهؤلاء الناس»، كانت لهم جذور في هذه البلاد أعمق بكثير من سيادة إسرائيل المزعومة.

أما والحالة هذه، فإن سيادة إسرائيل، قد تم التعبير عنها أخيراً بصورة استفزازية عنيفة. ولا ريب في أنكم تدركون أن موضوع التعويضات قد أثار الكثير من الأقاويل والأحاديث. وكان كل إنسان يقول، إن هذا الموضوع بسيط وسهل،

ويجب أن لا يثير الكثير من الجدل والنقاش. وقد أعلنت إسرائيل في أكثر من مناسبة، عن استعداها لدفع التعويضات، وكنت أستمع إلى جميع هذه الأقوال، وأقابلها بالابتسام. فأنا أعرف ما تفكر به إسرائيل في موضوع التعويضات، وأعرف كيف تعد حساباتها وأرقامها، فتصل بالرصيد إلى «لا شيء».

وقد يكون من حسن حظ اللاجئين أن حسابات إسرائيل لم تجعلهم مدينين لها في النهاية، ويبدو من الصعب عليكم أن تصدقوا ذلك، ولكن جميع هذه الاستنتاجات تقوم على أسس سليمة. ولن أشير إلى اقتراح إسرائيل بأن جهة ما يجب أن تتولى دفع التعويضات، قد تكون الأمم المتحدة، أو الولايات المتحدة، أو أية جهة أخرى، باستثناء إسرائيل. ولكنني أود أن الفت انتباهكم إلى الفقرات (١٢، ١٣، ١٤، ١٦) من التقرير الخامس عشر عن «تقدم» أعمال لجنة التوفيق الدولية، فقد بينت إسرائيل، في معرض الرد على سؤال من اللجنة، في الحادي عشر من شهر آذار/مارس عام ١٩٥٦، عدم رغبتها «في التقدم بأي برنامج للتعويضات».

وأبلغت اللجنة الجمعية العامة بأنها «ترى في رد إسرائيل لسوء الحظ، رداً سلبياً». وأوضحت اللجنة أيضاً أنها «نقلت إلى حكومة إسرائيل خيبة أملها وأسفها من هذا الموقف الجديد». ولكي توضح اللجنة موقفها بصراحة، وجهت في أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٦، رسالة حول هذا الموضوع إلى إسرائيل، أقتطف لكم منها ما يلي: «يبدو . . . أن حكومة إسرائيل قد بدلت موقفها السابق من موضوع التعويض على ممتلكات اللاجئين العرب . .».

ومضت اللجنة تقول: «وإن مما تأسف له اللجنة، هذا الموقف الذي اتخذته حكومتكم، والذي يتناقض في رأيها، مع بيانات إسرائيل السالفة بصدد التعويض على اللاجئين العرب الذي يختارون عدم العودة إلى . . . إسرائيل». وقالت اللجنة في الرسالة نفسها عن موضوع عائدات الممتلكات العربية ما نصه: «وقد قام ممثل اللجنة، ببعض الاستيضاحات من حكومتكم عن الطريقة التي تدار بها ممتلكات اللاجئين العرب، ولكنه لم يتلق رداً عليها . .».

وقد يكون هذا الموقف من إسرائيل جديداً بالنسبة إلى اللجنة وإلى بعض الناس الآخرين، ولكنه بالنسبة إلى أولئك الذين يعرفون إسرائيل، ويعرفون أساليبها، واستراتيجيتها، فإنه لا يبدو جديداً ولا غريباً: فإسرائيل، في تركيبتها، وفي الطريقة التي أنشئت فيها، هي تحقيق لاغتصاب وطن، مصحوباً بتشريد شعب وسلب أفراده بيوتهم وأراضيهم وثرواتهم. ولا ريب في أن هذه الحقيقة

توضح أكثر من أي تقرير، سياسة إسرائيل تجاه هذه القضية، ودوافعها وأهدافها وأساليبها ووسائلها.

ولما كنت قد صوّرت لكم مشكلة اللاجئين في ضوء أسسها المطوّلة، من إجراءات الأمم المتحدة، وأعمال لجنة التوفيق ووكالة الغوث، فإننا نصل الآن إلى السؤال الدقيق التالي: ما هي الخطوة التالية، بل ما هو الحل؟

وإني لأرى بكل تواضع، أن هذا الموضوع، هو الذي يجب أن يسترعي اهتمامنا وأن يستفزنا للعمل. وسأحاول الرد على هذا السؤال، بصورة تخلو من كل زخرف واصطناع، إذ عندما يكون مصير شعب بأسره، موضوع البحث، وعندما تكون الحقوق الإنسانية الأساسية مدار التساؤل، وأخيراً عندما يكون سلام العالم بأسره مهدداً بالخطر، يجدر بنا أن لا نضع في بحثنا أي تزويق أو زخرف. والضرورة تقضي بأن يكون حديثنا مبسطاً، طابعه الصراحة، والصراحة الصارخة.

ولهذه الأسباب كلها يجدر بنا، بل إن من واجبنا، أن يكون ردنا على هذا السؤال، بكل ما تحت تصرفنا من صراحة وصدق. وبهذه الروح، أقترح يا سيدي الرئيس، أن أعالج ثلاث قضايا: أولاها حل المشكلة، وثانيتها المبادئ الرئيسية لهذا الحل، وثالثتها الإجراءات والعقوبات التي يجب أن ترافق تنفيذ الحل.

ولأبدأ أولاً بالمبدأ الأساسي للحل: أود قبل كل شيء، أن أؤكد، حتى وإن اتهمت بالترداد والتكرار، أن هذه المبادئ الأساسية تؤلف القاعدة الوحيدة لحل مشكلة اللاجئين. ومهما تكن الطريقة التي نتطلع بها إلى المشكلة، فإن أي حلّ لا يمكن أن يتيح الفرصة لإيجاد تسوية سلمية، إلا إذا راعى مراعاة كاملة المبادئ الخمسة التالية:

أولاً: لا يمكن قبول الأمر الواقع الذي خلقته إسرائيل، بأية صورة من الصور قاعدة لحل مشكلة فلسطين بصورة عامة، ومشكلة اللاجئين بصورة خاصة. فهذا الأمر الواقع الذي فرضته الأعمال العسكرية، لا يمكنه أن يضفي حقوقاً غير قائمة، أو ينتزع حقوقاً قائمة منذ أمد بعيد.

ثانياً: إن حقوق اللاجئين في وطنهم وفي بيوتهم، لا تتعلق ولا تعتمد بأية صورة من الصور على موافقة إسرائيل أو امتناعها، فهذه الحقوق، طبيعية، وفطرية، وقائمة بذاتها. وليس من حق الأمم المتحدة نفسها أن تمنحها، فكيف يكون ذلك من حق إسرائيل! إنها حقوق راسخة عند اللاجئين، بل إنها جزء من كيانها. وسواء أوافقت إسرائيل أو لم توافق، فإن هذه الحقوق، ملك للاجئين، لا يلحق بها وهن، ولا يقف أمامها حائل، ولا تحتمل أية تجزئة.

ثالثاً: إن إعادة الإسكان أو الإدماج، أو ردّ الاعتبار أو ما شابهها من مشاريع مماثلة، مهما اختلفت مفاهيمها أو معانيها، لا يمكن أن تعتبر بأية حالة من الأحوال، حلولاً قائمة بنفسها. ويجب أن لا يكون التخطيط لهذه المشاريع أو تنفيذها، هدفاً من الأهداف بل مجرد وسيلة، لتحقيق أهداف اللاجئين المشروعة. وأن تكون في مدى تنفيذ حقهم الفطري في العودة إلى وطنهم.

رابعاً: إن مشاريع الغوث لا تعتبر حلاً للمشكلة، ولا بديلاً عن هذا الحل، مهما طال أمد العمل بها. إنها إجراء إنساني لا يحمل أية تفسيرات سياسية.

خامساً: إن مشاريع التشغيل، وبرامج تحقيق اتّكال اللاجئين على أنفسهم، لا تعتبر حلاً، ولا وسيلة لتجنب الحل. وسواء أكان اللاجئ معيلاً لنفسه أم معتمداً على الوكالة، فسيظل لاجئاً، وسيظل وضعه مشكلة دولية، إلى أن تحل حلاً نهائياً ومرضياً.

وقد شعرت بضرورة سرد هذه الأسس بعد أن استمعنا بالأمس إلى البيان الذي ألقاه مندوب الولايات المتحدة الأمريكية: فقد حاول المندوب المعتبر، في تحديده لأسس مشكلة اللاجئين، أن يحذف حقائق معينة حذفاً كلياً، وأن يسرد أنصاف الحقائق المتعلقة بنواحٍ معينة، فتوصل أخيراً إلى نتائج خاطئة تتعلق بمادة المشكلة وجوهرها.

أما بالنسبة إلى اقتراح المندوب الأمريكي، إنهاء أعمال الوكالة، والاستعاضة عنها بجهاز أحسن، فإننا نرى فيه ما يثير الريب والشكوك. وأود ان أؤكد لممثل الولايات المتحدة المحترم، أن ليست هناك من دولة عربية، ولا من لاجئ واحد، تشعر، أو يشعر، إذا استعملنا عبارة الممثل الأمريكي المحترم، «بأن من الخير أن تمضي الأمور على الشكل الذي سارت فيه في الماضي». ذلك أن استمرار الإغاثة بالنسبة إلى اللاجئين مصدر عظيم من مصادر الإذلال، وأما بالنسبة إلى الدول العربية فإن هذا الاستمرار مصدر للشقاء والأسى. وإذا كان هناك «من أناس» يشعرون بخلاف هذا الشعور، فأود ان أؤكد للممثل الأمريكي المحترم، أنهم من غير العرب بأية حالة من الأحوال.

وهؤلاء اللاجئون الذين يكلّف الواحد منهم سبعة سنتات في اليوم الواحد، يملكون عقارات وواردات، وثروات في وطنهم، وهم في اللحظة الأولى التي يضعون فيها أيديهم على ممتلكاتهم، سيكونون أول من يفكر بتوجيه الشكر إليكم، والطلب منكم، أن تقطعوا غوثكم. وفي هذه اللحظة بالذات، يجوز أن تتوقف مسؤولية الأمم المتحدة، لا قبلها.

وعليّ، تبعاً لذلك، أن أوضّح للجنة بصورة عامة، ولممثل الولايات المتحدة المحترم، بصورة خاصة، أننا سنقاوم كل محاولة، ستؤدي إلى إضعاف حق اللاجئين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العودة. وسأبيّن في مرحلة متأخرة من المناقشة، الخطأ في التفكير، الذي يستند إليه موقف الولايات المتحدة من الموضوع. وأود ان أقول هنا الآن، إننا سنقاوم في اللجنة وفي العالم العربي، كل إجراء قد يتجه حتى إلى المسّ بحق اللاجئين في العودة، أو تحلّل الأمم المتحدة من التزاماتها.

أما إذا وضعنا هذه المبادئ الخمسة نصب أعيننا، ففي وسعي الآن، أن اتجه إلى الطريقة التي تحل بها المشكلة. وأود أن أقول هنا، إننا لسنا في حاجة إلى البحث عن حل، فالحل موجود وقائم: إنه العودة، ولا شيء غير العودة، فهو الحل الوحيد الذي لا يحطّ من قدّر شرعة الأمم المتحدة، بل يضفي عليها شرفاً، وكرماً. إنها الحل الوحيد، الذي لا يخذل قرارات الأمم المتحدة، بل يؤكدها، ويتبناها؛ وهو الحل الوحيد الذي لا يلحق العار بإعلان حقوق الإنسان بل يضفي عليه شهرة قيّمة. وأخيراً، إنه الحل الوحيد، الذي يشكل استثماراً للسلام، ورأس مال للثقة بهذه المنظمة.

وأخيراً، فإن العودة، هي أحد المبادئ التي لا يمكن الأمم المتحدة مناقشتها، فهي لا تعتمد في وجودها على قبولنا، ولا يؤدي رفضنا لها، إلى زوالها. وأود هنا أن استعير اصطلاحاً قانونياً، فأقول إن العودة حق جماعي، يمكن تطبيقه رغم إرادة العالم بأسره، إذا اقتضت الضرورة ذلك. إنه ينبع من الحق في الوطن، وهو حق لا يخضع للتنازل، أو التسليم أو التعويض، فالتعويض علاج يستخدم لحقوق الملكية الفردية، أما حقوق الملكية في الوطن، فلا تخضع للتعويض حتى ولو قدمنا ثمناً لها كل ما في الكرة الأرضية من ممتلكات ثمينة، وكل ما في الكون من ثروات خرافية. إنني لا أبالغ في قولي هذا، إلا إذا كنت أبالغ في مشاعركم الخاصة تجاه أوطانكم.

ومع ذلك، فقد أفهمونا أن ثمة اعتراضات، قد أثيرت ضد موضوع العودة. ولا ريب في أن هذه الاعتراضات مغالطات، أياً كان مصدرها، إنها مجموعة من السخافات.

يقال لنا، إن المساحة التي تسيطر عليها إسرائيل لا تتسع الآن للاجئين، لكن هذا القول لا يصمد أمام المنطق، حتى أمام منطقه هو. وعندما نعرف أن إسرائيل تتلقى الألوف المؤلفة من اليهود، تنفيذاً للخطة الرامية إلى حشد مليوني يهودي في

غضون بضع سنوات، فإن هذه الحجة القائلة «بعدم وجود متسع» تتهاوى من نفسها. وفي الحق فإن نظرية «عدم وجود فراغ»، يجب أن لا يكون لها محل في أي مجتمع دولي محترم، فلهؤلاء اللاجئين مدنهم وقراهم وبيوتهم ومزارعهم، إنهم أصحاب الأرض، وبالطبع فإن لهم حق الأولوية في ممتلكاتهم. وهل في وسع أي متطفل، أن يقول لصاحب المُلْك، أن ليس له مكان في ملكه.. وهل هذا هو مفهومنا للعدالة، والمساواة والكرامة الإنسانية؟ إن الرد قائم في السؤال نفسه، ولا أريد جواباً عنه.

ويقولون لنا أيضاً إن العودة تهدّد سلامة إسرائيل واستقرارها الاقتصادي، ولكن هذه الحجة أيضاً واهية، ولا تصمد للمنطق، فأهل فلسطين قد نبتوا في تربتها قبل مئات السنين من انتقال إسرائيل إليها من الخارج. وإذا كانت سلامة إسرائيل مهددة، وإذا كانت إسرائيل نفسها، غير قادرة على الحياة، فإن اللوم في ذلك لا يقع إلا على إسرائيل نفسها دون غيرها. إن أحداً لم يدعُ إسرائيل للمجيء إلى المنطقة، وقد شاءت هي، أن تدق نفسها كإسفين في منطقة تعادي وجودها. ومن الواضح أن كل دولة، أية دولة، تعتمد في حفاظها على سلامتها، على تهجير أهل البلاد، لا يمكن ان يطلق عليها تعبير الدولة، وليست جديرة بعضوية مجموعة الأمم.

ويقال لنا أيضاً، إن الظروف قد تبدلت، وإن اللاجئين لن يسعدوا بالعودة، وإن الأوضاع في إسرائيل، ليست الآن، كما كانت عليه، عندما غادروا منازلهم. ولا ريب في أن هذا القول مضحك للغاية، لأن المبادئ والحقوق الأساسية لا تتبدل بتبدل الظروف، إذ إن لها طابعاً سرمدياً خالداً. وعندما يُعتدى على الحقوق الإنسانية، لا تكون الذريعة بأأن يقال: «إن الأوضاع قد تبدلت». وعندما تنحرف أهداف شرعة الأمم المتحدة، فليس دفاعاً أن نقول، بأن الأوضاع قد تبدلت، قد يؤثّر تبدل الأوضاع على السياسات، ولكنه لا يؤثر قط على المبادئ الأساسية والحقوق الجوهرية. وعلينا تبعاً لذلك، أن لا نحاول تحت ستار هذه الحجة الواهية من تبدل الأوضاع، تبديل ما لا يمكن تبديله قط. وعلينا أن لا نتولى حق الاختيار بالنيابة عن اللاجئين، فهذا الاختيار من حقهم، كما هو من حقكم.

وإذا ما انتقلنا الآن، إلى الإجراءات اللازمة لتنفيذ العودة، فإن علي أن أسارع بالوصول إلى النتائج، من دون البحث في أية مقدمات:

ولا ريب في أن الحقيقة المرتّجة التي تدعو إلى الأسف، هي أن الأمم المتحدة مع

الوضع الدولي السائد لم تتمكن من التصرف بمشكلة اللاجئين. ولا ريب أيضاً في أن العرض الذي تقدمت به إليكم، والذي رسمت فيه خطوط العمل الذي قامت به الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، يقيم الدليل على عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ مقرراتها.

ويبدو أن الأمم المتحدة، عند مواجهتها المشاكل الدولية، تتخذ موقف المراقب السلبي الذي لا يعمل شيئاً، إلا إذا تعرض السلام للخطر. وبدأت الدول الصغرى في العالم ترى، أن العالم لا ينظر إليها نظرة جدية، إلا إذا أقدمت على تنفيذ القانون بيدها. لأن الأمم المتحدة لا تتحرك، لتعمل، إلا إذا وجد خطر الحرب. وهذا هو الانطباع العام الذي تركته الأمم المتحدة رغم ما فيه من خطورة، في الرأي العام العالمي، بسبب تقاعسها عن العمل وسلبيتها.

وهكذا بدأنا نصل إلى الاستنتاج، بأنه ما دامت الظروف الراهنة سائدة، فإن حل مشكلة اللاجئين، يجب أن يتم البحث عنه خارج نطاق إجراءات الأمم المتحدة المألوفة، فقد استنفدت الأمم المتحدة، جميع إجراءاتها والتسهيلات المتيسرة لها، بما في ضمنها الوساطة والتوفيق. ولذا يجب أن تظل الأمم المتحدة منبراً، بينما تتخذ إجراءات التنفيذ في الوقت نفسه خارج نطاقها. ولما كانت الأمم المتحدة، عاجزة عن اتخاذ إجراءات جماعية، لضمان التنفيذ، فإن المشكلة تتوقف على اتخاذ عقوبات من جانب واحد ضد إسرائيل، ولا يتعارض هذا الإجراء مع شرعة الأمم المتحدة. ذلك أن من مقومات السيادة للدول ان تفرض أية عقوبات مشروعة من جانب واحد لمواجهة أي موقف دولي. وقد يكون هذا أكثر انطباقاً، على قضية اللاجئين خاصة، إذ إن إجراءات التنفيذ، بصدد القضية، تختلف باختلاف الدول: فقد تلجأ دولة معينة إلى تطبيق إجراء ما، لكن طبيعة هذا الإجراء قد لا تصلح للتطبيق في دولة أخرى.

وهكذا فإن هذا الافتقار إلى الانسجام، وتنوع العقوبات يتطلبان أعمالاً من جانب واحد. وبالطبع فإن هذه الطريقة حديثة عهد، بالنسبة إلى الأمم المتحدة، ولكن لها كل ما يبررها، وفي وسعنا أن نجعل منها سابقة لإجراءات مماثلة في المستقبل، لمعالجة المشاكل ذات الصبغة الخاصة، ولا سيما أن هذا الإجراء لا يتعارض مع نصوص شرعة الأمم المتحدة وروحها.

ولهذه الأسباب، فإنني أتقدم الآن باقتراح، يتضمن العقوبات التي أرى تطبيقها، بالنسبة إلى قضية اللاجئين. ولا يقصد من هذا الاقتراح إجراء التصويت

عليه، بل نقله عن طريق الممثلين المحترمين في هذه اللجنة إلى حكوماتهم، لدرسه وتنفيذه. والإجراءات التي نقترحها هي كما يلي:

١ ـ لما كانت الصهيونية، في مفهومها وسياستها وإجراءاتها، حركة توسعية وعدوانية، فمن الواجب اعتبارها حركة غير مشروعة، وحل جميع منظماتها، وتحويل أموالها إلى المؤسسات الخيرية اليهودية.

٢ ـ ولما كانت الهجرة اليهودية الجماعية، هي رأس رمح الصهيونية، لتحقيق خططها في العدوان والتوسع، فمن الواجب منعها، لإزالة سبب رئيسي من أسباب تهديد السلام والأمن.

٣ ـ يجب وقف المعونة الاقتصادية إلى إسرائيل، من فنية ومالية، وكذلك وقف الحملات لجمع الأموال لها، سواء أكانت على شكل قروض أم إعانات. فهذا الفيض، من القروض والمنح والإعانات لإسرائيل، لا يخدم قضية السلام، وليست الغاية منه أيضاً، وبصورة رئيسية، تنفيذ المشاريع الإنسانية أو الاقتصادية. إنه يرمي فقط إلى تغذية العدوان، ومدّ التوسع بالوقود، وتشجيع التحدي لحقوق اللاجئين الشرعية.

هذه هي الإجراءات التي نعتقد حقاً، أنها الحل لموضوع التنفيذ. وإذا قُبِلت هذه الاقتراحات، فإن الإجراءات، ستحمل إسرائيل على الركوع على عتبة الأمم المتحدة، وإظهار الطاعة العمياء لإرادة الهيئة الدولية. واقتراحنا هذا المتعلق بإجراءات التنفيذ، نوجهه إلى جميع دول العالم، ما كان منها عضواً في الأمم المتحدة أو لم يكن.

ويجب علي أن أوضح تماماً، في الختام، يا سيدي الرئيس، بأن الامتناع عن تنفيذ هذه الإجراءات، لسبب أو لآخر لا يترك قضية اللاجئين معلقة في الهواء. وبالطبع، سنشعر بفضل كل دولة، تتقبل هذه الإجراءات، جميعها أو بعضها، ولا ريب في أن قبولها، سيكون خدمة جلّى لقضية السلام، وأساساً متيناً للصداقة الوثيقة مع الدول العربية وحكوماتها وشعبها. أما إذا لم نحصل على مثل هذا التأييد، فإن مشكلة اللاجئين، ستظل سائرة في طريقها نحو الحل الطبيعي.

إن القومية العربية، هي القوة المطلقة، التي ستحقق أهدافها، ونحن عازمون، كل العزم، على تطهير الوطن العربي من كل أثر للاستعمار، مهما يكن، ونحن ما زلنا في الطريق، ولكننا نقترب شيئاً فشيئاً من أهدافنا. وها هي جميع القلاع، التي خلّفتها القوات الاستعمارية المنهزمة، تتهاوى واحدة إثر أخرى، والصهيونية ليست مستثناة من ذلك. إنها ستستسلم أيضاً، وسيعود اللاجئون إلى وطنهم، كما أن وطنهم سيعود إليهم.

ثانياً: بيان عن موضوع التعويضات

خطاب واحد، ألقي في جلستنا بالأمس، جعل من هذه الجلسة تمريناً دائماً لطبيعة مستمرة. فقد أظهر هذا الخطاب، كالمعتاد، التحدي المألوف، مستخدماً عين الحجج الدفاعية، إنها القصة نفسها، يعاد سردها في كل عام، وتتكرر تلاوتها في كل دورة، ولا شيء جديداً فيها، إلا الدفاع المتكرر عن التحدي المستمر. وقد لا يكون الواحد منكم في حاجة إلى السؤال عن ذلك الخطاب، وأيها كان، إذ إن في وسعه التخمين من دون أن يخطئ، فالخطاب نفسه يفصح عن هويته، إنه خطاب مندوب إسرائيل.

وستتاح لي الفرصة في مرحلة متأخرة من النقاش، أن أدحض البيان الإسرائيلي في لبابه، وأن أفند مواده، واحدة إثر أخرى، وحججه الواحدة تلو الثانية. فقد اختارت إسرائيل، أن تتحدى الأمم المتحدة، وأن تستنكر شرعتها، وأن تشكك في صلاحيتها، وتعطل قراراتها. ولن نترك هذا البيان الإسرائيلي من دون رد ومن دون دحض، وسنظهر أن قواعد المندوب الإسرائيلي الجدلية لا أساس لها، وأن حججه تفتقر إلى المنطق، وإلى الإقناع والقوة، وأن قواعده لا قواعد لها، وأن مقتطفاته من قرارات الأمم المتحدة ليست إلا مغالطات وأضاليل، وأن ترديده للبيانات التي ألقاها ممثلو الأمم المتحدة، إنما اختار تجزئتها من أصولها، فغدت لا تعدو المغالطات، وأن جماع بيانه، ليس إلا قلباً لمفاهيم القانون، والحقيقة والمبادئ.

وسأحاول أن أعرض عليكم، كل ذلك، في الوقت المناسب، أثناء مناقشاتنا. ولكنني أرى، أن أحصر نفسي في هذه المرحلة، في نقطة إيضاحية، أثق تمام الثقة بأنها ستساعد على شرح موقف العرب من موضوع التعويضات. وكان في مكنتي طلب الكلمة بالأمس، لأبيّن موقفنا من هذا الموضوع، ولكنني آثرت عدم التسرع، في رد الفعل على البيان الإسرائيلي، مفسحاً للجنة المجال، للتفكير فيه ليلة واحدة. وقد أحس زميلنا المحترم، مندوب بيرو، بالفعل بالحاجة إلى التفكير في الموضوع، بهدوء، وتريّث، وله الحق في ذلك كل الحق، وإننا لنفهم موقفه كل الفهم، إذ إن إسرائيل بعد أن نامت على قضية التعويضات أحد عشر عاماً، جاءتنا الآن بإعلان عنها، وهذا مما يحمل كل إنسان على التساؤل، والرغبة في الفهم.

وأشعر لذا بضرورة الكشف عن الدعائم، التي يستند إليها الإعلان الإسرائيلي. ولكن علينا قبل الشروع في دراسة هذا الإعلان، أن نتذكر من جديد قرارات الأمم المتحدة، بهذا الصدد، ولن أحاول تحليل البيان الإسرائيلي، في ضوء وجهات نظرنا، أو في ضوء القواعد التي يقوم عليها موقفنا، أو حتى في ضوء

الأسس التي يقوم عليها تاريخ تحدّي إسرائيل، طيلة أحد عشر عاماً، بل سأقتصر على دراسة البيان في ضوء القواعد التي يقوم عليها قرار الأمم المتحدة نفسه. فماذا يقول ذلك القرار؟ وما هو نص فقرته الثانية؟إنني أستميح صبركم العذر، وأسمح لنفسي بتلاوته من جديد. لقد قرأناه المرة تلو المرة طيلة أحد عشر عاماً، ويبدو لنا أن بيان إسرائيل يطلب إلينا إعادة قراءته اليوم. وها نحن نلبي هذا الطلب. تقول الفقرة الثانية ما نصه:

«إن الجمعية العمومية. . .

«تقرر أنه بالنسبة إلى اللاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم، والعيش بأمان وسلام مع جيرانهم. . .».

وها أنا أعيد تلاوة الكلمات الخمس: «والعيش بأمان وسلام مع جيرانهم»، فقد احتجت إسرائيل في جلستنا الأخيرة، بأنني تجاهلت قراءة هذه الكلمات الخمس وكأنها الوصايا العشر. حسناً، لقد أخطأت، وكأي إنسان كان يقرأ تلك الفقرة عشرات المرات، طيلة الأحد عشر عاماً المنصرمة من دورات الأمم المتحدة، فإن من المنتظر أن يحذف بعض الكلمات. وقد لا يكون من المحزن، أن نحذف بعض الكلمات، ولكن من المحزن حقاً، أن لا نطبق تلك الكلمات وأن لا ننفذها. وقد احتجت إسرائيل بأني حذفت تلك الكلمات، وأنني غالطت في قراءة القرارات، فدعتني بذلك، إلى إعادة تلاوتها كما أقرتها الأمم المتحدة. ووقعت تحت الانطباع، بأنني لو قرأت القرار، بالصورة الصحيحة، فإن إسرائيل ستكون آنذاك مستعدة لتنفيذه بعد إدخال هذه الكلمات الخمس فيه. حسناً، فها أنا اقرأ هذه الكلمات الخمس، وأدعو إسرائيل إلى قبول الفقرة الثانية، مع الكلمات الخمس أيضاً.

ونحن لم نأت إلى هنا، لنبحث في الكلمات المحذوفة، بل لنبحث في سلوك الدول الأعضاء، وسيرتها وتصرفها تجاه قرارات الأمم المتحدة.

ولنعد الآن إلى القرار، إنه ينص على ما يلي:

«وهذا التعويض. . .»، وهذا هو الجزء الأهم من الفقرة. . .

«وهذا التعويض، يجب أن يدفع، بالنسبة إلى ممتلكات أولئك، الذين يختارون عدم العودة».

أرجوكم أيها السادة، أن تحفظوا هذه الكلمات، وأن تذكروها.

هذا هو قول الأمم المتحدة الفصل في موضوع التعويض. ولنرَ إذا بسّطنا هذه الكلمات، ما الذي تعنيه حقيقة: إنها تعني أن من الواجب التعويض على هؤلاء

اللاجئين الذين يختارون عدم العودة. وقد جزّأت هذه الفقرة اللاجئين إلى مجموعتين أو فئتين أو طبقتين، إحداهما فئة أولئك الراغبين في العيش بأمان ودعة مع جيرانهم، وهؤلاء يجب أن يعودوا.

أما الفئة الثانية فهي فئة أولئك الذين لا يرغبون في العودة والعيش بأمان ودعة مع جيرانهم، وهؤلاء يجب أن يعوّض عليهم. إنهما فئتان منفصلتان، لهما علاجان منفصلان وواضحان وحلّان منفصلان وواضحان أيضاً، لا يتجاوز أحدهما على الآخر، ولا ينسخه. ومن الواجب تطبيق كل من الحلين على حدة، وبصورة منفصلة وواضحة، بالنسبة إلى الطبقة أو المجموعة أو الفئة، التي نشدت حقوقها الخاصة، عن طريق تنفيذ تلك الفقرة من قرار الأمم المتحدة.

وهكذا فإن الأمر موكول، بصورة رئيسية، ومبدئية، إلى اختيار اللاجئ نفسه، إنه حقه، وإن له أن يمارس هذا الحق. فلا تعقيد في القرار، ولا لبس فعندما يختار اللاجئ عدم العودة، فإن حقه في التعويض يصبح سارياً على الفور، ومن الواجب تقدير ممتلكاته فوراً، ودفع التعويض إليه. إنها عملية بسيطة، لا ذيول لها، ولا تعتمد على أي شروط مسبقة، أو تحفظات من أي نوع أو صورة، ولا تتأثر بأية ظروف مهما كان وصفها.

أما موضوع السلام في الشرق الأوسط، وأود أن أجازف فأقول، بأنه سلام العالم بأسره، فلا مساس له مطلقاً، بالنسبة إلى التعويضات، وإلى حق كل لاجئ فرد، في ممارسة حقه في التعويض. العلاقات بين إسرائيل والدول العربية ليست عاملاً في هذا الموضوع، وحتى نيات اللاجئين الطيبة، ليست بذات صلة، أو علاقة. ولو استخدمنا عبارات القرار نفسه لتبين لنا، أن اللاجئ الذي لا يرغب في العودة، ولا يرغب في العيش بأمان ودعة مع جيرانه، والذي لا يملك نيات سلمية، بل أسوأ النيات وأكثرها شيطانية، هو الذي مُنح حق الاختيار، بموجب قرار الأمم المتحدة، لينال التعويض، أما الغوص، بحثاً عن دوافعه، وهذا أمر لا يتيسر إلا للشيطان نفسه، فموضوع ينطبق على فئة اللاجئين الذين يرغبون في العودة. وقد يجوز التساؤل عن اللاجئ الراغب في العودة «وعما إذا كانت له نيات سلمية تضمن السماح له بالعودة».

أما بالنسبة إلى فئة الراغبين في التعويض، فإن من حق كل لاجئ، حتى ولو كانت دوافعه ونياته من أسوأ ما يكون، أن يأخذ ممتلكاته، فالمجرمون أنفسهم ذوو لهم حق في أملاكهم، ولا تنتزع منهم. وهكذا، فسواء أكانت النيات طيبة أو سيئة، فمن حق اللاجئين ممارسة حقهم في التعويض، فهو الاختيار الذي أرادوه. وكُل ما

يطلب إلى اللاجئ قوله، على الصورة التي يختارها من تعبير: (أنا لا أريد العودة، ولا أريد العيش بسلام مع جيراني، أريد التعويض». وهذا كل ما يطلب من تلك الفئة من اللاجئين، وأعتقد أن في قولي هذا أكثر من الكفاية.

وعلى إسرائيل، إذن، أن تدفع، أو ترغم على الدفع. هذا هو قرار الأمم المتحدة، وليس في وسع أية بلاغة، مهما كان شأنها، أن تضيف شيئاً، أو تنقص شيئاً، من المبدأ الذي أعلنه قرار الجمعية العامة، وهو عين القرار الذي تأيّد طيلة الأحد عشر عاماً التالية.

وحتى لو تركنا قرارات الجمعية العامة جانباً، فإن من حق كلّ إنسان أن يحصل على التعويضات عن ممتلكاته، ولا يمكن بأية حالة من الأحوال، أن تنزع مُلْكيتها منه من دون تعويض. وحتى قرارات نزع المُلْكية، التي تلجأ إليها الدول أحياناً، والتي تعتبر جزءاً من سيادتها، لا يمكن أن تتخذ إلا بعد التعويض اللائق والمناسب على أصحاب الأملاك المنتزعة، ولا يمكن أبداً أن تتم هذه العملية من دون أية تعويضات.

ولنبدأ الآن، برؤية ما احتواه البيان الإسرائيلي أمس من عروض للتعويض. وأود ان أتلو عليكم البيان الإسرائيلي وهذا نصه:

«إن الحل الأساسي لمشكلة اللاجئين يقوم في إدماجهم في البلاد التي كانوا يعيشون فيها خلال الحقبة الأخيرة، حيث يحيون جنباً إلى جنب مع أبناء عمومتهم». هذا هو المخطط العام لحل مشكلة اللاجئين، كما يضعه البيان الإسرائيلي، وهو يقضي بإدماج اللاجئين كلياً مع أبناء عمومتهم في البلاد التي يقيمون فيها. ويمضي البيان فيقول:

«وإذا نفذ فعلاً هذا الحل عن طريق الإدماج. وإذا. . .» وهنا يردد البيان كلمة إذا، وهي كلمة صغيرة رقيقة تتألف من حروف قليلة، ولكنها تنطوي على أهمية خطيرة. «وإذا توافرت المساعدة الدولية التي عرضت في عام ١٩٥٥، فإن إسرائيل تكون مستعدة لدفع التعويضات، حتى قبل الوصول إلى تسوية سلمية نهائية، أو قبل حل أي من المشاكل البارزة الأخرى».

وثمة شرط آخر، وهنا نسرد فقرة أخرى، إذ يمضي البيان فيقول. . .

«ونحن على استعداد الآن، لتصوّر تسوية لتعهدنا بالتعويض، حتى قبل تسوية أية قضية بارزة أخرى شريطة أن. . . «والكلمة المستعملة هنا لم تكن «إذا» وإنما استعيض عنها بكلمة أخرى أكثر حروفاً وهي «شريطة أن». . . «يتم تنفيذ حل جذري لمشكلة اللاجئين بصورة فعالة».

وهناك شرط ثالث في البيان، فقد جاء فيه ما نصه:

«وعند تحديد مستوى التعويضات التي يطلب إلى إسرائيل دفعها، يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، مطالب مواطني إسرائيل، الذين يحق لهم التعويض على الممتلكات التي تركوها في البلاد العربية».

ونحن مدينون لإسرائيل بالفضل، لأنها لم تجعل التعويضات مشروطة بدفع ما للإسرائيليين من مطالب عند العهد النازي، بل حصرت اشتراطها، في ادعاءاتهم، بالنسبة إلى ممتلكاتهم في البلاد العربية.

ومن السهل قراءة هذا البيان الإسرائيلي، كما أن من السهل تفهّمه. فكل ما فيه واضح كل الوضوح، سواء ما ظهر منه أو بطن. فإسرائيل على استعداد لدفع التعويضات شريطة أن يتم إدماج جميع اللاجئين في البلاد التي يقيمون فيها. وإسرائيل على استعداد لدفع التعويضات، إذا توافرت لديها المساعدات الدولية التي عرضت عليها في عام ١٩٥٥. وإسرائيل على أهبة لدفع التعويضات إذا جرى التعويض على المواطنين الإسرائيليين الذين هاجروا من البلاد العربية. وهكذا فقد وضعت إسرائيل ثلاثة شروط لدفع التعويضات، وهي شروط لم ينطو عليها قرار عام ١٩٤٨، أو أي قرار آخر تلاه، اتخذته هذه الجمعية العامة. إنه من الواجب التعويض على اللاجئ سواء اندمج في حياة البلاد التي يقيم فيها أو لم يندمج. وإذا ما تسلم اللاجئ تعويضه، فهو حر في أن يفعل به ما يشاء، إنه سيد نفسه، وليس من شأن إنسان ان يتدخل في شؤونه. وعلينا أن لا نربط بين اللاجئين الذين يختارون العودة، وبين أولئك الذين لا يختارونها. إنهما فئتان مختلفتان، ومجموعتان متباينتان، وطبقتان متغايرتان. ومن الواجب معاملة كل فئة منهما بطريقة تغاير الطريقة التي تعامل بها الأخرى: فالفئة التي تختار العودة يجب أن تعود، والفئة التي تختار التعويض، يجب أن يعوض عليها.

ولكن إسرائيل غير مستعدة لدفع التعويضات، إلا إذا تم إدماج جميع اللاجئين، وبموجب هذا البيان، يتضح أن ليست هناك من عودة لأي لاجئ، إذ من الواجب أوّلاً دمج جميع اللاجئين، وبعد أن يتم هذا الدمج، فقط، سيجري التعويض عليهم. وهذا يعني إرغامهم على الاندماج. أي إن الإذعان للاندماج شرط للحصول على التعويض، وعليهم أن يتخلوا عن حقهم في العودة كي يحصلوا على التعويض. وهكذا فإن إسرائيل قد تنكرت للعودة، وجعلت من التعويض العلاج الوحيد المتيسر للاجئ، دون أن تترك له خياراً آخر، على الرغم من أن قرار الأمم المتحدة، قد أعطى اللاجئ الخيار، فمن حقه أن يختار، وهو وحده صاحب هذا الحق.

ثمّ، وهذا أمر بالغ الأهمية، اعتبرت إسرائيل قضية التعويض أمراً جماعياً، لا فردياً، وعاملت اللاجئين لا على أساس أنهم أشخاص وأفراد، بل على أساس أنهم حشد كبير. إنها صفقة بالجملة: أسكنوا حيث أنتم، جميعاً! ومثل هذه الصفقة لا تستحق منا، هنا في الأمم المتحدة، الدرس والعناية. إن مكانها اللائق بها عالم الغاب، المليء بقطعان الحيوانات، وجماعات الوحوش، التي يمكن أن تعامل على أساس أنها جماعات بالجملة. ولا موضع لمثل هذه الاقتراحات المعوجّة في مكان كالندوة الدولية.

وليست هذه هي النهاية: فإسرائيل تضع شرطاً آخر، لدفع التعويض، وهو أن تتوافر لها المساعدات الدولية التي عرضت عليها في عام ١٩٥٥. ولقد كانت إسرائيل حقاً متواضعة وخجولة للغاية، في وضع هذا الشرط، فهي لم تذكّر اللجنة بتلك المساعدة الدولية. وإني أترك للمندوب الإسرائيلي، بأن يتخلى عن حياء إسرائيل، وأن يوضح للجنة ذلك الاقتراح. فما هي تلك المساعدة الدولية؟ ومن سيقدمها؟ وما هي الطريقة في دفعها؟ وإلى من ستدفع؟ هذه جميعها أسئلة، لا أريد إزعاجكم بالرد عليها، إنها مجرد أسلوب من أساليب إسرائيل، بل هي مناورة نموذجية من مناوراتها. فقد سارت إسرائيل، منذ قيامها، بصورة دائمة ومستمرة، على مثل هذا الإجراء، وهو أن تأخذ ما تستطيع أخذه، وأن تعمل ما تريد عمله، وأن تحمل الآخرين على الدفع. لقد أرادت إسرائيل أن تقوم، وكان على الأمم المتحدة أن تنشئها.

إن إسرائيل غير قابلة للحياة، وعلى المجتمع الدولي أن يساعدها على العيش. وإسرائيل إسفين، دقّ في عالم معادٍ لها، وعلى العالم أن يدافع عنها. وإسرائيل تطرد اللاجئين من بيوتهم، وعلى العالم بأسره أن يتولى إطعامهم. وتغتصب إسرائيل أملاك اللاجئين، وها نحن نسمع الآن بوجوب توافر المساعدة الدولية لمساعدة إسرائيل على دفع التعويضات. هذا هو الأسلوب الذي خبرناه منذ عام ١٩٤٨: يجب أن يعمل كل شيء لإسرائيل، فهي تريد أن تفعل كل شيء لتحصل على كل شيء وتغتصب كل شيء، وعلى المجتمع الدولي، وفقاً لأهواء إسرائيل ورغباتها، أن يصلح الأمور، وأن يعوض عن الأضرار. هذه هي طبيعة إسرائيل، ولا شيء آخر غير إسرائيل.

ومع ذلك، فثمة شرط ثالث في الإعلان الإسرائيلي، هو ما وصفه البيان الإسرائيلي، مستخدماً نفس كلماته وعباراتها، بمطالب الرعايا الإسرائيليين، في التعويض على ممتلكاتهم في البلاد العربية.

ولا أود الخوض في أهلية هذا الموضوع مطلقاً، لأنه يتناول عدداً من المواضيع. ولكن هل هؤلاء الإسرائيليون، لاجئون حقاً؟

هذا هو السؤال الأول، وهل أخرج هؤلاء الإسرائيليون من بيوتهم؟ هذا هو السؤال الثاني. وكيف نزعت من هؤلاء الناس ممتلكاتهم؟ وما هي هذه الممتلكات؟ إنها مجموعة من الأسئلة يمكن أن تثار، وليس في نيتي أن أجيب عنها بأية صورة من الصور. إن الموضوع، وهذا هو المهم، ليس من المشاكل المعروضة على الأمم المتحدة، لأنه لم يدرج قط على جدول أعمالنا، ولم يدر حوله أي بحث في أية هيئة من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، كما لم يُتخذ بصدده أي قرار أو أي جزء من قرار. إنه ادعاء فقط ورد في بيان ممثل إسرائيل.

ولندرس الناحية الأخرى، من الجانب الثاني: فالتعويض على اللاجئين من المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة، وقد جرى درسها والنقاش حولها، والبحث فيها، واتخاذ القرارات بشأنها. واجتازت جميع مراحل الجدال والنقاش والإقرار، وأصبحت كما يسمونه، قراراً ملزماً، وإسرائيل هي المدينة بموجب هذا القرار، وفقاً للعرف القانوني المعتاد، في قضايا الديون الفردية، إنه قرار بإيفاء الدين المستحق للاجئين، وإسرائيل هي المدين الذي أدانه القرار.

والآن، يجيء هذا المدين، وهو إسرائيل، فيحاول التستر وراء شروط، لم تقرها الأمم المتحدة مطلقاً، والاختفاء وراء ادعاءات، لم تسمع بها الأمم المتحدة من قبل. وهكذا تقف إسرائيل في بيانها، معارضة لقرار الأمم المتحدة في نصه وروحه. وأود أن أؤكد من جديد، بأن بيان التعويضات هذا لا يعرض أية تعويضات، بل إنه إعلان قصد منه طمس موضوع التعويضات، وإدراج قائمة طويلة من الشروط، التي تقضي على التعويضات في مفهومها ومبادئها، وهي بالتالي وسيلة مقصودة للتخلص من دفع التعويضات.

ومن هذا يتضح أن الإعلان الإسرائيلي لا يعرض أية تعويضات. وهو لا يعرض في الحقيقة أي شيء يستحق من اللجنة الدراسة أو البحث، إذ إن إسرائيل ما زالت صامدة كالجلمود، ضد أية عودة وأية تعويضات.

ومع ذلك، عليّ أن لا أترك اللجنة من دون أن أحدّد لها طريق الخلاص من هذا العناد والصمود: فقد قيل في هذه اللجنة، إن من الواجب اتخاذ إجراء لمصلحة اللاجئين هذا العام. وقد استخدمت البلاغة في منتهاها، عند تقديم الاقتراح بوجوب عمل شيء للاجئين هذا العام، وأن إغاثة اللاجئين يجب ان تنتهي في أسرع وقت ممكن، وكان هذا هو الاقتراح الرئيسي الذي تقدمت به وفود معينة. ونحن بدورنا،

لا نرى شيئاً أكرم على اللاجئين، وأشرف، بل وأدعى إلى السرور من ان تتخلص الهيئة الدولية من هذا العبء. ولكنكم تدفعون، يا سادتي، ثمن عصيان إسرائيل وتكاليفه، وإذا أوقفتم أعمال وكالة الأمم المتحدة، فإنكم تفرضون بذلك العقوبة على اللاجئين لا على المسيئين. وهذه هي النتيجة، إذا توطدت أقدام تلك الفكرة وسمح لجذورها بالتأصل في الأمم المتحدة. لأنكم إذا كنتم ستقررون وقف أعمال الوكالة فإنكم بذلك تفرضون العقوبة على الأبرياء، وأعني بهم اللاجئين. بينما يجب أن تحل العقوبة بالمسيء، قبل غيره. وإذا كانت إحدى الدول الأعضاء، تتذمر من استمرار إسهامها في التبرع للوكالة، فإن شكواها يجب أن تتجه ضد موقف العصيان الذي اتخذته إسرائيل، وهو السبب الرئيسي في استمرار أعمال الغوث التي تتطلب إسهام الدول المتبرعة.

ولا ريب عندي في أن اللاجئين أنفسهم سيكونون أول من يرحب بذلك اليوم الذي يتخلصون فيه، وأقول يتخلصون فيه مع احترامي للدول المسهمة، من الاستجداء الخُلقي، الذي تنطوي عليه الإغاثة. ويبدو أننا نفهم تماماً لماذا أعربت بعض الوفود عن رغبتها في عمل شيء. أجل إننا نريد بدرونا عمل شيء، ونريد أن نساعدكم، على أن تعملوا شيئاً. ولكننا واثقون من شيء واحد فقط، فالدراسة، التي يقوم بها فرد أو جماعة، قد لا تقودنا إلى أي مكان، بل إنها قد تكون خطرة، وخطرة جداً، إذ سنقاومها. فليس في المشكلة ما يتطلب الدرس. ولنكن صريحين جداً، وجديين في معالجتنا للأمور، هل ثمة شيء يجب أن يدرس في هذه المشكلة؟ لقد تم درس كل شيء، ولم يبق هناك ما يتطلب التمحيص والدراسة. وقد قلب كل حجر، للبحث عما تحته، كما سُبر غوْر كل طريق.

أية دراسة نتحدث عنها الآن؟ لقد مضى أحد عشر عاماً من المعلومات والتقارير والمناقشات في الأمم المتحدة ولجانها مع وجود تقارير الوكالة المستمرة. ومع ذلك، نأتي الآن، وبعد مضي هذه السنوات الإحدى عشرة، ونقول إننا بحاجة إلى درس مشكلة قد درست في عهد الانتداب، من قبل الدولة المنتدبة، عن طريق ما يربو على العشرين لجنة من برلمانية وغير برلمانية. ولا ريب في أن زميلي ممثل المملكة المتحدة، الذي، أراه أمامي الآن سيشهد إلى جانبي في هذه النقطة بالذات، فقد كانت المشكلة دائماً موضع الدراسة المستمرة والمتواصلة، الدراسة الدقيقة المستفيضة، التي لا تترك شيئاً من دون بحث أو تمحيص، فأي شيء نريد أن ندرسه الآن؟وما الذي بقي علينا أن ندرسه؟

إن المشكلة لا تشكو نقصاً في الدراسة. ولماذا نلجأ إلى مثل هذه الذرائع والمبررات؟ إننا لا نشكو من افتقار إلى المعلومات، فهناك فيض منها، يغوص فيه هذا

الموضوع المدرج على جدول الأعمال كل عام. لكن المشكلة تشكو، ولنكن صريحين وجريئين في مواجهة الحقيقة، من الافتقار إلى العمل، بل من الجمود والسلبية، والحاجة إلى الشجاعة. ومع ذلك، فنحن على استعداد لتقديم عوننا، لعمل أي شيء، حتى ولو كان هذا الشيء في حدود الأقل مما يمكن عمله.

إنكم تريدون من اللاجئين أن يصبحوا متكلين على أنفسهم، ونحن نريد ذلك بالطبع أيضاً. إنكم تريدون إحراز بعض التقدم في هذا الاتجاه، ونحن نريده أيضاً. وانتم تريدون تخفيض عدد اللاجئين الذين يعتمدون على الغوث، وهذا ما نريده نحن أيضاً. إنكم تريدون تخفيض ميزانية الإغاثة بأسرع وقت ممكن، ونحن نريد ذلك أيضاً بكل تأكيد.

وللوصول إلى هذه الأهداف، لدينا اقتراح واحد نقدمه، مجرد اقتراح واحد: إنه الاقتراح الوحيد الذي يمكنه أن يخلص الدول المتبرعة من مسؤولية استمرار الإغاثة. أما هذا الاقتراح، فعلى الرغم من أنني أعرضه الآن بصورة غير رسمية، يمكن تلخيصه بالعبارات المقتضبة التالية:

ليس لدينا من شك في أن المستر لابويس، مدير الوكالة المستقيل، رجل يتمتع بالكثير من الكفاءة والنبل، وقد اعترف بذلك معظم أعضاء الوفود، الذين تحدثوا في اجتماعات اللجنة. وأكاد افترض، أن الآخرين الذين لم يلقوا كلماتهم بعد، سيؤيدون ذلك، إذ إنه قد استحق تقدير جميع الجالسين حول هذه المائدة واحترامهم، بجدارة وكفاءة. وفي وسعنا أن نعهد إليه بمهمة بسيطة، لا سيما أن تجاربه الواسعة، ومعرفته بدقائق المشكلة، تخوّلانه من دون تحفظ، القيام بهذا الواجب.

ولا شأن لهذه المهمة بالدراسة، لأنه لا علاقة لها بالدرس مطلقاً، بل بشيء آخر أكثر من الدرس. إنها مهمة تتعلق بالعمل، وهو عمل رغم ضآلته، ذو أهمية كبيرة.

إنني اقترح أن تقوم الأمم المتحدة بتعيين المستر لابويس، أميناً على ممتلكات اللاجئين، هي خطوة، وإجراء عملي، ولا شأن لها بالدرس مطلقاً، إذ ستكون له الصلاحيات الكافية، لتسلّم ممتلكات اللاجئين، وإدارتها، والعناية بها، وأخيراً وليس آخراً، تلقي عائداتها وأجورها، ودفعها إلى اللاجئين أنفسهم.

فما هي النتيجة النهائية المتوخاة من هذا التعيين؟ إن في وسعنا رؤية هذه النتيجة بقليل من التأكيد والإيجابية: فهناك ألوف من اللاجئين المدونة أسماؤهم الآن في سجلات الوكالة، سيصبحون قادرين على إعالة أنفسهم. وقد يكون في وسع المستر كارفر، في هذه اللحظة بالذات، أن يؤيدني في قولي هذا. وقد تذكرت الآن أحد

هؤلاء اللاجئين، فهو صاحب أملاك في بلاده، تبلغ قيمتها المليون جنيه، ومع ذلك، فهو يعمل الآن مع المستر كارفر، في مقر رئاسة الوكالة كسائق سيارة، أجل سائق سيارة، ليعيل زوجته وأطفاله، ووالدته، وعائلته. هذا الشاب، الذي يملك ثروة تقدر بمليون جنيه في وطنه، قَبل الآن الإذلال ليصبح سائقاً، هناك في مقر رئاسة الوكالة مع المستر كارفر.

وهناك الألوف من اللاجئين، الذين لو دفعت إليهم أجور ممتلكاتهم وعائداتها، فإنهم يصبحون قادرين على إعالة أنفسهم وإعالة إخوانهم وإعالة الكثيرين من رفاقهم اللاجئين. ولو تمّ هذا، لمحيت أسماء الألوف، من بطاقات الحصص، ومخصصات الإغاثة، ولوفّرنا على الممثل الإسرائيلي، الحديث عن زيادة أعداد اللاجئين سنة بعد أخرى. أجل، هذه وسيلة لتخفيض عدد اللاجئين في سجلات الإغاثة وجداولها. أعطوهم وارداتهم، وإيجاراتهم، ودخل ممتلكاتهم، عن طريق الأمين الذين تختاره الأمم المتحدة، وهو المستر لابويس. وإذا ما تم ذلك، فسيتوفر الألوف من المنتجين؛ لا لأنفسهم فحسب، بل لزملائهم اللاجئين الآخرين أيضاً.

وإذا ما دفعت العائدات، أمكن البدء بالعديد من المشاريع، وها نحن نكاد نموت تعطّشاً لإيجاد مشاريع، ونستخدم كل ما في الكون من عبقرية لنرى أيّاً من المشاريع يمكنه ان يؤدي إلى تشغيل اللاجئين. ها هو مشروع أضعه أمامكم، يؤدي إلى خلق مشاريع أخرى، يموّلها اللاجئون أنفسهم، ويديرونها، لمنفعة اللاجئين ليس إلا. فهل ثمة أمر أكثر بعثاً للأمل، ومدعاة للإقناع، وأكثر إنسانية وتواضعاً وعدالة، من أن نطلب إلى الأمم المتحدة، السماح للاجئين الحصول على عائداتهم وإيجارات ممتلكاتهم، ليعيشوا عليها، وليعيلوا غيرهم من فوائدها؟هذا اقتراح بنّاء، إذا كنا حقاً جادين في الحديث عن الواقعية والاقتراحات البناءة.

لماذا نحلّق في سماوات وأجواء من الخيال؟ إنه اقتراح بناء، نستطيع أن نبدأ به، وأن نمضي فيه، لنخفف من غلواء هذه المشكلة العظيمة، ونهوّن من آلام الناس، لا عن طريق الإحسان، بل عن طريق ما يملكونه، وعلى ما يملكونه.

وإذا كان المستر لابويس يعتذر عن قبول هذه المهمة، فقد تكون له دوافعه الخاصة، أو إذا كان ثمة من يعترض عليه، ولكل إنسان الحق في الاعتراض، فسنكون على استعداد دائم لقبول أي شخص، أجل أي شخص، يختاره الأمين العام للأمم المتحدة ليكون أميناً على ممتلكات اللاجئين ومتسلّماً لها. هذا أقل ما يمكننا أن نطلبه من هذه المنظمة، وأنا أضع هذا الاقتراح أمامكم، من دون أية اشتراطات، أو ارتباطات سياسية، وأنا لا اطلب أية اعترافات، أو أي تغيير في المواقف والأوضاع.

ولنترك كل موقف على حاله، وعلى ما هو عليه من عناد وصلابة. وقد قيل إن موضوع العودة مسالة معقدة شائكة. ومع أني لا اعترف بصحة هذا القول، فلنفترض صحته. وقد يقال إن مسألة التعويضات، قضية ضخمة، تنطوي على تعقيدات وذات شعب وفروع مختلفة، فلنفترض صحة هذا القول أيضاً. ولكن ما قولنا في ذهاب المستر لابويس إلى المنطقة، ليتسلم ممتلكات اللاجئين، ويشرف على حساباتها، ويدفع إليهم، رصيد عائداتها، ليبدأوا بهذا الرصيد، حياة مشرقة، حياة كريمة، بل حياة إنسانية . . إننا جميعاً قد مللنا هذه الإعانات واستمرار أعمال الإغاثة. حسناً، هذا سبيل للخلاص منها، وهو سبيل أضعه أمام أولئك الذين يعتقدون حقاً بهذه الشعارات التي ينطقون بها من الإنشائية والواقعية.

ولهذا السبب، فسأترك أمامكم هذا الاقتراح لتدرسوه، أجل لتدرسه اللجنة، ولهذا السبب نفسه، أرى من المناسب أن أتوقف عند هذه النقطة، مترقباً ملاحظاتكم وانطباعاتكم.

ودعونا الآن، نسمع شيئاً من هؤلاء التوّاقين لرؤية شيء يعمل للاجئين في هذا العام، وقد أعطيتكم وسيلة متواضعة وإنسانية ومقبولة، لعمل شيء للاجئين. دعونا نرتفع هذا العام إلى مستوى هذه البيانات الطنانة، التي ندلي بها في هذه اللجنة. وإلى أن يتم ذلك، فسننتظر، وسأنتظر، وسنكون على أتم الاهبة للاستماع.

ثالثاً: المظاهر العامة لمشكلة اللاجئين

أشعر بواجبي في مستهل كلمتي هذه، أن أعرب عن اعتذاري إليكم بمنتهى الجدية والوقار، فأنا أتدخل في هذه المناقشة للمرة الثالثة بحافز الضرورة، لا بدافع الرغبة في التسلية. إذ كيف يمكن الإنسان أن يتسلى بالحديث عن مشكلة تنضح بالأسى، وتنطق بالألم، وتنزف الشقاء. ولكنني طلبت الكلمة، لأسجل الحقائق، أجل الحقائق الصارخة. نعم لقد طلبت الكلمة، لأدحض مغالطات إسرائيل، التي تستفز المشاعر. وكنت في كلمتي الثانية، قد تحديت إسرائيل تحدياً واضحاً معيناً، إذ أكدت أن موقف إسرائيل يخلو من القواعد ويفتقر إلى الأسس: فالحقائق، التي أوردتها إسرائيل، ما هي إلا تشويه وتضليل، والقرارات التي اقتطفت منها ما هي إلا مغالطة مفضوحة، والبيانات التي قلت فقرات منها، ما هي إلا تزوير في التصوير، والمبادئ التي أثارتها، ما هي أخيراً إلا إساءة في التفسير. وقد تكون هذه الاتهامات، يا سيدي، خطيرة حقاً، ولكنني أشعر بواجبي في استرعاء انتباه أعضاء اللجنة إليها.

لكن الأمر الذي يفوقها خطورة، أن توقع المظالم الصارخة وأن تَرْتكب أبشع الآثام الدولية، وأن تأتي بعد ذلك، فتبكي على ضحاياك، وتقذف بالملامة عن جريمتك على أبواب الآخرين. هذا في الحق هو دور إسرائيل في هذه المأساة الإنسانية في غضون الأحد عشر عاماً الأخيرة.

وما أقوله، يا سيدي، ليس بالبدعة أو الأسطورة، إنها تمثيلية حية، قوامها الشقاء وقصائدها التعاسة، وأغانيها أنّات الأطفال والعجزة من الرجال والنساء، من أهل الحضر وأبناء المدن.

وأخشى، يا سيدي الرئيس، أنني إذا أردت الكشف عن تضليل إسرائيل، فإن الحقائق التي أتناولها، ستربو على كل إمكانية. ولو أردت استعراض السلسلة كلها من الأضاليل، لأخذت من وقت اللجنة الزمن الطويل، وأضنيتها بالإسهاب. فقد كفاكم مضايقة ما استمعتم إليه من مزاعم، تدفق بها المندوب الإسرائيلي، ولذا فسأقتصر في حديثي على صورة واحدة تمثل الصور كلها. ولا ريب في أننا نحتاج لتحطيمها كلها إلى معالجة أكثرها تناقضاً مع العقل، ويقيني أن أكثرها تناقضاً مع العقل هي المسؤولية في خلق مشكلة اللاجئين.

لا ريب في أن اللجنة تذكر جيداً أنني تجنبت في البداية الخوض في موضوع المسؤولية، لقد أكدت آنذاك أن هذه النقطة خارجة عن نطاق جدول الأعمال ولا تمتّ بصلة إلى الموضوع، وليس لهذه اللجنة شأن بها. وقد توسع مندوب نيوزيلندة المحترم، في بحث هذه النظرية، بكل مقدرة ومهارة. لكن المندوب الإسرائيلي، عمل جاهداً في الجولة الثانية، على أن يرفع الجريمة عن إسرائيل، وأن يلصق مسؤولية الحرب بالدول العربية، ولم تكن هذه المحاولة من جانبه إلا تضليلاً في تضليل، فالحرب لم تكن إلا من صنع إسرائيل، كما أن إسرائيل لم تكن إلا من صنع الحرب، فلم يكن في وسع إسرائيل أن تقوم إلا بعد حرب، ولو اتبعت الوسائل السلمية، لما ظهرت إسرائيل إلى حيز الوجود.

لقد كانت الحرب ضرورة لإسرائيل، أجل ضرورة معنية. ذلك أن التوصية بخلق إسرائيل قد أعطيت على الرغم من مشيئة أغلبية السكان. ولذا كان من الضروري أن تلجأ إسرائيل إلى الحرب لتقهر إرادة الشعب. لقد أُوصي بخلق إسرائيل في أرض لا تملكها، وكان من المحتوم أن تمضي إلى الحرب لتحتل هذه الأرض، والحرب كانت ضرورة بالنسبة إلى الصهيونية، لأنه حان أخيراً، الوقت المناسب، لتحقيق حلم الدولة اليهودية. وكانت الصهيونية تنتظر فرصة، بل كانت تكاد تموت جوعاً وتذبل حنيناً في سبيل الحصول على فرصة، تختصر فيها الطريق، إلى تحقيق

حلمها. وإني لاستخدم كلمة «اختصار الطريق» لأن الصهيونية قد فشلت حتى عام ١٩٤٧، في إقامة دولة، على الرغم من جهودها طيلة ثلاثين عاماً في شراء الأراضي وتشجيع الهجرة. وقد انتهى الانتداب في عام ١٩٤٨، وكانت البلاد لا تزال عربية في غالبيتها من ناحية عدد السكان وملكية الأراضي. وهكذا وجد الصهاينة أنفسهم أمام معضلة، وكان السؤال الذي واجههم: كيف يمكنهم أن يقيموا الدولة اليهودية. والبديهية هنا حكيمة ومبدئية، فعن طريق السلام لا يمكن إقامة الدولة اليهودية، وكانت الحرب والحرب وحدها، هي الطريق الوحيد لإقامة الدولة اليهودية، ولا يمكن قرار الجمعية العامة بخلق إسرائيل، وحده، أن يخلق إسرائيل. وعليك أن تسحق أولاً مقاومة شعب فلسطين، وأن تجتثّ أفراده من جذورهم، وأن ترهبهم وتلقي في قلوبهم الرعب.

وهكذا غدت العملية العسكرية أمراً لازماً، وقامت إسرائيل، بشن هذه الحملة العسكرية. وليس من الغريب أن نسمع من الكونت برنادوت، في تقريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن تقدم مهمته ما يلي بالحرف الواحد: «لم تخلق الدولة اليهودية، في جو من السلام، كما كان من المأمول في قرار التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر، بل خُلقت في جو من العنف وسفك الدماء». ولم يكن هذا التقدير من جانب الكونت برنادوت، أمراً صعب المنال، ذلك لأنه ينبع من الطبيعة الحقيقية للمشكلة: فإذا اعتزمت الأقلية، أية أقلية، إقامة دولة، فعليها أولاً أن تزيح من طريقها الأغلبية بقوة الحراب.

وقد يرى البعض في هذا القول استنتاجاً، أو فرضاً، أو تسلسلاً منطقياً، وقد يكون في هذا الاعتبار بعض الحق، ولكن استراتيجية إسرائيل وسياساتها، لم تعد بعد في ملكوت الفرضيات، بل تقف عارية، في وضح النهار، بحيث يستطيع كل إنسان أن يراها، وأن يحكم عليها. وقد قال المستر بن غوريون، في خطاب وجّهه إلى اللجنة المركزية لحزب العمال الإسرائيلي، ما نصه بالحرف الواحد:

«إن قوة السلاح، لا القرارات الشكلية هي التي ستقرر المصير». ولا ريب في أن هذا الإعلان من جانب المستر بن غوريون مهم للغاية. فهو يكشف عن سياسة، بل يزيح الستار عن وجهة نظر وتفكير. وإذا أردنا تفسير عبارة المستر بن غوريون، تبين لنا، أنها لا تعني إلا أن خلق إسرائيل لا يقرر بالقرارات الشكلية، وإنما بقوة السلاح.

ولعل التاريخ الذي قيلت فيه هذه العبارة، على جانب كبير من الأهمية أيضاً. وليس في نيتي أن أحذف تاريخها، بل على العكس، إنني اعتزم لفت نظركم إليه: لقد

قيلت هذه العبارة في الثامن من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨. وهذا التاريخ نفسه يقوم دليلاً لا على اعتزام الحرب فحسب، بل على العمل الحربي أيضاً. ويقع هذا التاريخ بعد التقسيم، وقبل ظهور إسرائيل، بل قبل دخول الجيوش العربية بأربعة أشهر. وهكذا يُبدي هذا الاعتراف بقوة، أن الحرب قد صنعت إسرائيل، وأن إسرائيل هي التي خلقت الحرب.

ومع ذلك، يجب يا سيدي الرئيس أن نعرّي ادعاءً إسرائيلياً مزمناً، مرة وإلى الأبد: فقد تحدث الممثل الإسرائيلي حديثاً مسهباً عن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين عام ١٩٤٨، ولقد عزف هذا المندوب، اللحن نفسه، برتابة لا تنقطع حقبة كاملة، من دون أن يُدخل عليه أي تحسن، ولم يمتنع عن إثارة هذه النقطة في أية دورة من دورات الأمم المتحدة.

وقد يكون هذا أمراً مفهوماً من ناحية، إذ من دونها لا يبقى أمام المندوب الإسرائيلي ما يقوله، فكيف يمكن له أن يتحدى قضية اللاجئين؟ لا مناص له، إلا بمحاولة بعث نقطة التدخل العربي عام ١٩٤٨، وهذه هي الفكرة المسيطرة عليه منذ ذلك الحين، حتى يومنا هذا، وإسرائيل تحاول المتاجرة بهذه النظرية. وفي هذه الدورة بالذات، عاد المندوب الإسرائيلي من جديد، فأبرز دليله، وليبرهن على التهمة التي وجهها عن التدخل العربي، أخذ يقرأ قصاصات مهلهلة، وتقارير ممزقة، ومقتطفات تالفة. لماذا هذا التعب كله؟ إن في وسعنا تجنيبه كل هذه المشقة: فالتدخل العسكري العربي في الخامس عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، حقيقة ثابتة، وليست لك من حاجة لعرض أدلتك. فالتدخل المسلح، حقيقة نعترف بها ونقرّ، وهي حقيقة ظاهرة، وليست بالخفية. يضاف إلى هذا، أن تدخلنا العسكري، قد أبلغ إلى مجلس الأمن، في اللحظة نفسها التي بدأت فيها الجيوش العربية دخول فلسطين.

ولكن لماذا أقدمنا على هذه المغامرة العسكرية؟ وما هي الدوافع لها؟ وما هي أهدافها؟ وما هي أسسها؟ الحرب، على كل حال، لا يمكن أن تفهم إلا في محتواها، والنتيجة ليست في الصراع المسلح، إذ يجب ان يكون في الحرب، أية حرب، فريقان على الأقل. والشيء المهم، بل الشيء الحقيقي، هو خلفية هذه الحرب، أجل خلفيتها الحقيقية. الدافع والهدف، هما اللذان يقرران طبيعة الحرب، الحرب في معناها المطلق، لعنة، مقيتة، ولكنها في حالة الدفاع، حق، بل حق مشروع ومقدس، إنها واجب، وواجب مقدس. ولنتوقف هنيهة هنا، لنقرر طبيعة هذا التدخل المسلح الذي أقدمت عليه الجيوش العربية.

إن الحقيقية الواقعة، يا سيدي الرئيس، أن الحرب كانت قائمة في فلسطين قبل

سنوات عدة من دخول الجيوش العربية إلى أرضها، فقد كانت فلسطين ميداناً لحرب، أطلق الصهاينة عليها اسم «حرب التحرير». وسواء أكان هناك تحرير أو لم يكن، فقد كانت ثمة حرب شنتها الجيوش الصهيونية على الجيش البريطاني في فلسطين. وكانت هذه الحرب موجهة أيضاً ضد مدن العرب وقراهم، وكان عنصر «التحرير» الوحيد في هذه الحرب، أنها كانت متحررة من قوانين الحرب وشجاعتها.

وقد بدأت الحرب، يا سيدي الرئيس، عام ١٩٣٩، عندما أعلن الكتاب الأبيض البريطاني سياسة بريطانيّة ترمي إلى إقامة حكومة فلسطينية، لا هي باليهودية ولا بالعربية. وكان هذا الكتاب بمثابة شرارة البلقان التي أدت إلى الحرب، فقد أعلن الصهيونيون في فلسطين، وخارجها، الحرب على هذه السياسة؛ وكانت تلك الحرب، أكثر من مجرد حرب سياسية. وقد شنت القوى الصهيونية، بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٨، الحرب في جميع الجبهات، وتمثلت في فلسطين في شكل حملة من عصيان القوانين والإرهاب وإطلاق النار والدمار، وكانت في خارجها ممثلة في حملة للتسلل الجماعي غير المشروع والهجرة. وكانت في العالم الغربي، هجوماً سياسياً لا مثيل له في العنف، والشدة.

وقد بدأت جميع هذه العمليات، في السنوات المرهقة من الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من هذه الحرب، فقد أطلق بن غوريون صيحة القتال عندما قال: «سنحارب الكتاب الأبيض، وكأن الحرب ليست دائرة» وهنا في نيويورك، وفي برنامج بلتيمور لعام ١٩٤٢ نسبة إلى فندق بلتيمور، حيث عقد المؤتمر الصهيوني العالمي، تقرّر أن تكون فلسطين بأسرها، دولة يهودية لها جيشها وعلمها. وقد تم إعداد العمل، وتنظيم الجيش، وظلت الدولة اليهودية تنتظر، وأخذت الهاغانا والإرغون واشتيرن، تؤلف القوة الرئيسية في الجيش الصهيوني في فلسطين، وأود أن ألفت انتباهكم، إلى أن هذا الجيش غير النظامي، قد تم إعداده وتدريبه وتجهيزه، في وقت كانت البلاد فيه لا تزال، تحت إدارة الدولة البريطانية المنتدبة.

وقد تكون هذه الحقائق مدعاة للاستغراب، ولكن أرجو أن لا تشكوا في صحتها. ولكي أبدد دهشتكم فإنني أدعوكم لتلاوة ما جاء في التقرير الرسمي الذي قدمته لجنة التحقيق التي أوفدتها إلى فلسطين عام ١٩٤٦ كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وها أنا أضع أمام أعينكم، الأحداث المهمة التي تناولتها تقارير اللجنة. قالت اللجنة:

«إن فلسطين ثكنة مسلحة»، «لقد انتعشت من جديد حركة الهجرة غير المشروعة، بعد انتهاء الحرب»، «من الظواهر المشؤومة في السنوات الأخيرة، تطور

قوات عسكرية غير مشروعة على نطاق كبير» .. «تسمى المنظمة العامة بالهاغانا، وهي قوة منظمة تمام التنظيم تحت إشراف مركزي موحد، ولها قيادات إقليمية فرعية . . . وكانت تأتي بالسلاح طيلة سنوات طويلة». ووصف جزء آخر من التقرير الهاغانا بأنها: «منظمة عسكرية يربو عدد أفرادها على الستين ألفاً .. وهي حسنة التسلح، وجيدة التنظيم، وتشرف على جهاز اذاعتها السري الخاص بها». وليست هذه الجمل التي أوردتها أنباء صحفية، بل حقائق عثرت عليها اللجنة وأعلنتها بعد تحقيق وافر قامت به في المنطقة بنفسها.

ويتحدث التقرير عن موضوع الأمن العام فيقول: «جاءت التهديدات المباشرة للأمن العام منذ عام ١٩٤٦ من اليهود، «احتجاجاً منهم على سياسة الكتاب الأبيض». ويفيض التقرير في الحديث بإسهاب عن حملة الإرهاب والمذابح التي شنتها القوات اليهودية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٦. إنه سجل طويل من سفك الدماء والدمار، فقد هوجمت مدن وقرى عربية، وكانت حرباً لا تتبع فيها قواعد الحرب وأصولها، كما كانت حملة من الإرهاب تفجرت ضد الإنسانية والأخلاق. وقد امتدت هذه الحرب بجزْرها ومدّها، سنوات طويلة، قبل أن يتدخل العرب. وأعتقد أن الوقت غير مناسب وغير كاف لمتابعة مجرى الأحداث.

وقد لخص تقرير اللجنة الأنكلو ـ أمريكية، الحرب الصهيونية من عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٤٦، وسأقتصر هنا على ذكر عناوين بعض هذه الأحداث: سرقات ضخمة تقوم بها الهاغانا للأسلحة والمتفجرات، تدمير وكالة المواصلات، التحرش بكاتدرائية القديس جورج في محاولة لاغتيال المندوب السامي، مهاجمة دائرة المهاجرة، قصف مقر قيادة الشرطة، تدمير مكاتب دائرة ضريبة الدخل، قتل شرطة بريطانيين، الهجوم على دار الإذاعة، إطلاق القنابل على دوائر الحكومة وبيوتها، محاولة قتل المندوب السامي وعقيلته، مهاجمة بناية للشرطة، غزو دائرة الصناعات الخفيفة، اغتيال اللورد موين وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط، مهاجمة سكك حديد فلسطين، مداهمة مراكز الشرطة، قتل الجنود البريطانيين وذبحهم، خطف الضباط، نسف فندق الملك داود ومصرع تسعين شخصاً وإصابة عشرات بجراح، نسف عربة قطار لرجال الشرطة، قتل بالجملة في حيفا بواسطة المتفجرات، خطف قاضي من المحكمة، نسف نادي البوليس، الهجوم على مصافي البترول، نسف عيادات الصليب الأحمر، إخراج القطارات عن الخطوط الحديدية، مهاجمة مدن العرب وقراهم، رسائل تحوي المتفجرات إلى المستر تشرشل والمستر أتلي والمستر بيفن والمستر هربرت موريسون وغيرهم من الزعماء البريطان، نسف سيارة إسعاف، إحراق دار عربية للسينما، إشعال النار في مصفاة البترول، إطلاق القنابل على

الأحياء العربية، نسف مركز الشؤون الاجتماعية في يافا، تدمير فندق سميراميس في القدس، مهاجمة القرى العربية، نسف البيوت العربية، دحرجة براميل المتفجرات على الأحياء العربية، قتل المرضى البريطانيين في المستشفيات، قصف مستشفى الولادة، الهجوم على دار الحاكم، خطف القنصل البولندي وأحد رجال الصحافة، وقتلهما، نسف منشآت السكك الحديد.

هذه مجرد عناوين، يا سيدي الرئيس، وهي كثيرة الإثارة، لكن أحداثها تبعث الرعب والفزع، وتقطع الأنفاس، وكان الضحايا فيها من مشوهين وقتلى وجرحى يعدّون بالألوف من الرجال والنساء الأبرياء. وكانت الصورة في ظلالها وتفاصيلها قصة لا مثيل لها من الوحشية التي لا توصف، والبربرية التي لم يعرف التاريخ لها شبيهاً، والفظاعة التي تفوق حدود التصور. وقد يكون من الكفاية، أن تستمعوا إلى السكرتير العام لحكومة فلسطين، وهو يندب مصرع مائة موظف في فندق الملك داود، ولتعرفوا لماذا دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين، أرجو أن تُصغوا قليلاً إليه وهو يقول: «كرئيس لدائرة السكرتارية، فإن غالبية القتلى والجرحى، كانوا من موظفيَّ، وقد عرفت الكثيرين منهم حق المعرفة، طيلة الأحد عشر عاماً الماضية. إنهم أكثر من زملاء في الوظيفة، إن بينهم البريطانيين والعرب واليهود واليونان والأرمن، وبعضهم من كبار الموظفين، وبعضهم من واضعي السياسة، وبينهم خادمي وسائق سيارتي، وأذنة دائرتي وحراسي، وبينهم الرجال والنساء، والشيوخ والشبان، لقد كانوا جميعاً من أصدقائي». هذا طراز من الحرب التي شنها الصهيونيون في فلسطين، واستمرت هذه الحرب، التي لا تعرف الشرائع، ضد الجميع طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية، من دون أن أي اكتراث بحراجة الظروف.

وقد ذكر القائد البريطاني العام في الشرق الأوسط، في بلاغ رسمي أصدره في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٤، أن «الإرهابيين اليهود ومن يؤيدهم تأييداً فعالاً أو سلبياً، يعرقلون بصورة مباشرة مجهود بريطانيا الحربي، ويساعدون أعداءها». ومضى البلاغ يدين هذه الأعمال فيصفها بأنها: «لا تأتي إلى الشعب اليهودي إلا بالعار، والخجل».

لكن هذا التحذير، مضى من دون أي يأبه به أحد، واستمرت الحرب الصهيونية عنيفة قوية. وجاءت نهاية الحرب العالمية الثانية، ببداية جديدة للحرب الصهيونية في فلسطين. وقد ذكرت اللجنة الأنكلو ـ أمريكية في تقريرها، أن الجيش الصهيوني أعلن: «بأن يوم النصر للعالم، سيكون يوم الغزو بالنسبة لنا».

وهكذا وسع الصهيونيون حربهم الهجومية. وأعلنت عملية نسف القطارات

والسكك الحديد بدء عمليات التسلل الصهيوني من أوروبا إلى فلسطين، وحملت القوات الصهيونية، في غضون السنوات الأربع المتوالية، حربها التي أعلنتها إلى كل زاوية في فلسطين.

ولم تكن هذه العمليات العسكرية مجرد أعمال إرهابية. وقد أظهر **الكتاب الأبيض** الذي أصدرته حكومة المملكة المتحدة عام ١٩٤٦، أن البرقيات التي التُقطت بين الوكالة اليهودية وقواتها المسلحة تبدي أن العملية كلها، كانت خطة منظمة، دبّرت على مستوى الزعامة اليهودية العالية. وقدمت الحكومة البريطانية المنتدبة في تموز/ يوليو عام ١٩٤٧ مذكرة إلى الأمم المتحدة، ألقت فيها مسؤولية الحرب في فلسطين، مباشرة على عاتق السكان اليهود في البلاد. وقد جاء في هذه المذكرة ما يلي: «منذ مطلع عام ١٩٤٥، ادّعت الجماعة اليهودية لنفسها بصورة واضحة هذا الحق (وهو حق الإرهاب السياسي)، وكان يؤيدها في ذلك، حملة منظمة من عصيان القوانين والقتل والتدمير، وحجتها في ذلك، أنه مهما كانت الأهداف التي قد تخدمها هذه الحملة، فمن الواجب أن لا يسمح قط، لأي شيء، بأن يقف حجر عثرة في طريق الدولة اليهودية، والهجرة اليهودية إلى فلسطين».

ومن الجدير بالملاحظة، يا سيدي الرئيس، أن هذه الحرب الصهيونية، التي تستهدف إقامة الدولة اليهودية، في جميع أرجاء فلسطين قد استمرت، حتى اتخذت الأمم المتحدة قرارها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧. وهنا تطلّب الوضع أو الاستراتيجية، توسيع نطاق هذه الحرب: فقيام الدولة اليهودية يتطلب تدمير الجماعات العربية فيها، ومن الواجب عمل شيء لتحقيق ما أسماه الدكتور وايزمن «تبسيط مهمة إسرائيل»، والتبسيط يقتضي من الصهيونيين التوسيع. وهكذا اتسع نطاق الحرب التي يشنونها، وكانت العملية لا تخرج عن نطاق مذبحة، وبذلك قامت المذابح على نطاق واسع.

ولكي تعرفوا لماذا تدخلت الجيوش العربية، إليكم ما قاله المؤرخ الكبير توينبي في وصف هذه المذابح «إن الأعمال الشريرة التي اقترفها اليهود الصهيونيون ضد عرب فلسطين، والتي يمكن مقارنتها مع الجرائم التي اقترفها النازيون ضد اليهود، يمكن تصويرها في ذبح النساء والرجال والأطفال في دير ياسين في التاسع من نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨، مما أسفر عن هروب السكان العرب في أعداد كبيرة من المناطق التي تقع ضمن نطاق أعمال القوات اليهودية المسلحة». وكانت هذه المذبحة، يا سيدي الرئيس، في شهر نيسان/ أبريل، أي قبل دخول الجيوش العربية، وهي مذبحة واحدة من مذابح كُثُر.

ولكي تعرفوا يا سيدي الرئيس، لماذا تدخلت الجيوش العربية، إليكم مرة أخرى ما قاله المؤرخ الكبير توينبي «لم تكن لليهود مبررات في عام ١٩٤٨، لتشريد عرب فلسطين من بيوتهم، بقدر ما لم تكن هناك من مبررات عند نبوخذ نصر وتيتوس وهادريان ومحاكم التفتيش الإسبانية والبرتغالية. . وكان اليهود في عام ١٩٤٨ يعرفون من تجاربهم الخاصة، ماذا يعملون. ولعلها مأساتهم الكبيرة، أن الدرس الذي تعلموه من اختباراتهم مع السادة الألمان، لم يجنبهم الوقوع في ذلك، بل دعاهم إلى تقليد بعض الأعمال الشريرة التي اقترفها النازيون ضد اليهود».

ولا ريب في أن ذبح النازيين لليهود، رغم ما أضفاه عليه الصهيونيون من مبالغة، كان عاراً صارخاً، لكن ذبح الصهيونيين للعرب العزّل، لا يمكن وصفه بأية عبارات مستمدة من معاجم الإنسانية كلها.

وقد أظهر لكم، زميلي مندوب لبنان، بوضوح، كيف أن القوات اليهودية قبل أيار/ مايو عام ١٩٤٨، تمكنت عن طريق المذابح، وأعمال القتل بالجملة، من احتلال مناطق عربية، لم تكن ضمن نطاق إسرائيل، ولا أرى داعياً يحملني على التوسع في هذه النقطة بالذات.

وهكذا، دعونا نرَ كيف كان الوضع في الرابع عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، عندما اجتازت الجيوش العربية حدود فلسطين، وكيف بدت فلسطين في ذلك اليوم:

كان هناك أولاً، وقبل كل شيء، فراغ في البلاد، فقد انسحبت الإدارة البريطانية من مدنية وعسكرية من فلسطين، من دون أن تترك في البلاد سلطة من أي نوع. ولم تكن لعرب فلسطين حكومة أو جيش أو أسلحة، وكانت مدنهم مكشوفة، وقراهم خالية من كل وسائل الدفاع.

وكان الجانب الآخر من الصورة مختلفاً عن ذلك تمام الاختلاف: فهناك الوكالة اليهودية التي وصفتها اللجنة الأنكلو ـ أمريكية، بأنها دولة ضمن دولة. وكانت ثمة الجيوش اليهودية، الحسنة النظام، والكاملة التجهيز. وكان هناك زحف عسكري واسع النطاق لاحتلال المناطق العربية وسلبها ونهبها، وطرد اللاجئين في حالة من الفزع والرعب.

وكانت هناك على الصعيد الدولي، لجنة لفلسطين، أوفدتها الأمم المتحدة، ولا تملك من المقومات ما يمكّنها من ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب البريطانيين.

وكان السؤال الذي فرض نفسه على العالم العربي خطيراً للغاية. فما العمل؟

الخطر ماثل، وعرب فلسطين يذبحون كالنعاج، والأماكن المقدسة تدمّر، والقوات اليهودية تزحف للاستيلاء على فلسطين كلها، لإقامة دولتها اليهودية.

ولم يكن ثمة إلا سبيل واحد، يجب اتباعه دون سواه، فالحراجة الصاعقة، والنداء الإنساني، والدعوة إلى السلام. كلها تتطلب قراراً يتخذ على الفور. وكان اللجوء إلى مجلس الأمن أمراً عقيماً، إذ قبل أن يكون في الإمكان دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد، تكون الكارثة قد كملت، وانتهت، وتحتم اتخاذ قرار تاريخي وقومي وإنساني ودولي، وقد اتخذ هذا القرار بالفعل.

ودخلت الجيوش العربية إلى فلسطين، لتدافع عما يمكن الدفاع عنه وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وحقق التدخل العربي، أكثر ما يمكنه من أهدافه. فقد أنقذ الألوف من اللاجئين، كما أنقذ ما أمكن إنقاذه من الأراضي العربية، وأهم من ذلك كله، احتفظ إلى أقصى حد ممكن، بالأماكن المقدسة، والأضرحة التي يجلّها جميع المؤمنين في العالم. هذه هي قصة التدخل العربي كاملة، وهذه هي القصة الكاملة التي حاولت إسرائيل المتاجرة بها طيلة حقبة كاملة.

ومن المؤكد يا سيدي الرئيس أنه لولا تدخل الجيوش العربية في الرابع عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، فإن الألوف من اللاجئين، كانوا سيلقون حتفهم، ولا يتاح لهم العيش حتى في المخيمات، ولكانت عشرات الأماكن المقدسة، قد دمرت، ولما سمع صوت المؤذن، يدعو المؤمنين إلى الصلاة من مآذن المسجد الأقصى، ولا سمعت أجراس كنيسة القيامة تدق للمصلين. أجل، لو لم يكن هذا التدخل، لكانت فلسطين فريسة هيّنة لإسرائيل.

وفي ضوء ما قلته، وتحت تأثير هذه الأحداث التي سردتها، وعلى أساس هذه القواعد، أرجو منكم، أن تقرأوا، في الوقت الذي تستسيغونه، الرسالة البرقية التي بعث بها الأمين العام للجامعة العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة (رقم ١س/ ٧٤٥)، والتي يعلن فيها التدخل العربي. إنها وثيقة مطولة ذات أهمية تاريخية بارزة. واني أستميحكم العذر في تلاوة هذا الجزء منها فقط:

«لقد أعلنت حكومة الانتداب، أنها عند انتهائه، لن تكون مسؤولة عن الحفاظ على الأمن والنظام في فلسطين. . . وهذا القرار يترك فلسطين، دون أية سلطة إدارية مخولة وقادرة على الاحتفاظ بجهاز إدارة للبلاد يستطيع تأمين الحماية اللازمة للأرواح والممتلكات. . . ».

وتمضي الرسالة البرقية فتقول: «إن الاضطرابات الأخيرة في فلسطين، تؤلف تهديداً مباشراً وخطيراً للسلام والأمن، ضمن نطاق الدول العربية نفسها. ولهذه

الأسباب، وتقديراً من الحكومات العربية لواجبها المقدس في ضمان سلامة فلسطين التي تعتبرها وديعة في أيديها، ورغبة منها في وقف أي تدهور جديد في الأوضاع السائدة وفي الحيلولة دون اتساع نطاق الفوضى، وانعدام القانون، إلى الأراضي العربية المجاورة، وسعياً منها وراء الفراغ الذي خلقه إنهاء الانتداب، والفشل في الاستعاضة عنه بسلطة تقام بصورة مشروعة، فإنها تجد نفسها مضطرة للتدخل، لهدف واحد، وهو إعادة السلام والطمأنينة وإقامة القانون والنظام في فلسطين. . .».

وهكذا فإن هدف التدخل العربي الوحيد، كما أكدته الجامعة العربية، كان إعادة السلام والطمأنينة وإقامة القانون والنظام في فلسطين. وكان الواجب بالنسبة إلى الجامعة العربية، بوصفها منظمة إقليمية، واجباً قومياً ودولياً في آن واحد، إذ لم يكن لدى مجلس الأمن، وليست لدية حتى الآن، القوات اللازمة، الموجودة تحت تصرفه، لإعادة السلام، وحماية القانون والنظام.

وإني لواثق، من أنكم ستزنون هذا الوضع، بكل جد واتزان. ولو واجهت أية دولة من الدول الممثلة في هذه اللجنة هذا الوضع عينه، لاتبعت حتماً السبيل نفسه. وإن مثل هذا السبيل، الذي سارت فيه الدول العربية، يكون محتوماً قطعاً إلى أن تتوافر للأمم المتحدة القوة العسكرية اللازمة.

وعندما اغتيل اللورد موين، وزير الدولة البريطاني في القاهرة، أثناء الحرب العالمية الثانية، وجه المستر تشرشل إلى مجلس العموم، الكلمات التالية: «إذا قدّر لأحلامنا في الصهيونية أن تنتهي في دخان بنادق القتلة، وإذا قدّر لمستقبل جهودنا أن تسفر عن خلق زمرة جديدة من قطاع الطرق، الذين يليقون بألمانيا النازية، فإن الكثيرين من أمثالي، سيجدون أنفسهم مضطرين، إلى إعادة النظر في الموقف الذي اتخذوه منذ مدة طويلة، وتبنّوه باستمرار. وإذا كان ثمة من أمل في مستقبل مزدهر وسلمي للصهيونية، فيجب أن تتوقف هذه الأعمال الشريرة فوراً، ويجب القضاء على المسؤولين عنها جميعاً، أصلاً وفرعاً». هذه كلمات موزونة ينطق بها رجل مسؤول، وإذا كان اغتيال شخص بريطاني قد حدا بالمستر تشرشل، لا إلى مهاجمة الحركة التي تبنّاها مدة طويلة فحسب، بل إلى الدعوة للقضاء على المسؤولين عنها أصلاً وفرعاً، فماذا ينتظر من العرب أن يعملوا عندما يرون الألوف من إخوتهم وأقربائهم، يذبحون ذبح النعاج؟ لا ريب في أن التدخل العربي كان أقلّ عنفاً بكثير، من الموقف الذي أعلنه أعظم ساسة عصره.

ومع ذلك، فعندما أشار الأمين للجامعة العربية إلى احتمال امتداد الاضطراب خارج فلسطين، لم يكن يعدو الحقيقة في قوله، فالإرهاب الصهيوني كان نشيطاً، في

كل مكان يستطيع العمل فيه. ومن واجبنا أن نذكر أن الصهيونية قد شنّت حرباً اقتصادية ونفسية، على عرب فلسطين، في كل مكان:

وهنا في الولايات المتحدة مثلاً، كان للصهيونية ميدان رئيسي، ويكفيكم أن تقرأوا الإعلان الذي ظهر في صحيفة **النيويورك بوست** في الرابع عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، بتوقيع «صندوق المقاومة الفلسطينية»، إذ جاء فيه على لسان هذه المنظمة ما نصه: «في كل مرة تدمرون فيها سجناً بريطانياً، أو تنسفون قطاراً بريطانياً، فتبعثون به عالياً إلى السماء، أو تسلبون مصرفاً بريطانياً، أو تطلقون نيرانكم وقنابلكم على البريطانيين، فإنّ يهود أمريكا، يقيمون عيداً صغيراً في قلوبهم». هذا نموذج واحد من المجهود الحربي الذي وجهته الصهيونية ضد عرب فلسطين.

وهكذا، عندما كان الصهيونيون يقومون بحربهم في فلسطين، كان إخوانهم في الولايات المتحدة، يشتغلون في أعمال «صندوق المقاومة الفلسطينية»، ويقيمون الأعياد الصغيرة في قلوبهم، ويطربون للفظائع المسرّة التي تقترف في البلاد المقدسة.

ومن هذا يتبين لكم يا سيدي الرئيس، من دون أية ريبة أو شك، أن الحرب في فلسطين كانت من إعداد إسرائيل، وإسرائيل وحدها، ومن تنظيمها، ومن تنفيذها وتصميمها. لقد كانت لإسرائيل، مصالح تريد استثمارها في الحرب: إنها مصلحة الوجود والكيان، وليس في وسع أي تشويه للحقائق، أو تمديد للحجج، أن يغيّر هذا الواقع السرمدي.

وهذا، يوصلنا، يا سيدي الرئيس، إلى تشويه إسرائيل لبيانات الأمم المتحدة، وقد احتج الممثل الإسرائيلي، بلهجة واهية، على هذه التهمة التي أوجهها، وأني لأعتقد أنها جديرة بالاحتجاج، كما أجرؤ فأقول، إن من القسوة البالغة، الإقدام على توجيه مثل هذه التهمة، قبل تعزيزها بالأدلة. لقد نقل المندوب الإسرائيلي إلى اللجنة، مجموعة كبيرة من المقتطفات، التي تبدو في ظاهرها وكأنها تؤيد قضية.

وفي وسعنا أن نقول، على صعيد الإنتاج الجماعي الواسع النطاق، إن الممثل الإسرائيلي قد قدم كمية هائلة من المقتطفات، التي أحسن قصها وتشذيبها ثم جمعها وترتيبها، ولكنه لم يكترث، بصلاحيتها وتطبيقها، ومحتوياتها. ومَنْ منكم يهتم بمراجعة هذه المقتطفات العديدة في السجلات القديمة؟ ومَنْ منكم، يكترث بالتنقيب في المحفوظات القديمة للوصول إلى الحقيقة؟ وهذا هو الذي حدا بممثل

إسرائيل، إلى إغراق اللجنة بهذا السيل العرم من المقتطفات. ولكنني عدت إلى مراجعة هذه المقتطفات في أصولها، بدقة وعناية، وأود أن أقول لكم، بكل جزم وتأكيد، أن المندوب الإسرائيلي كان جريئاً للغاية، وإن بيانه، كان بعيداً عن الحقيقة والدقة. إن الجزء الغالب من بيانه أيها السادة، ولا أريد أن أقول كله، لأنني اشعر بواجبي أن أكون دقيقاً في تعبيري، مغالطات وتشويه. وقد يكون من العسير عليكم، أن تدرسوا وتقارنوا، فالتناقضات والتشويهات، وأود أن أضيف الاختراعات، أكثر من أن تعد وتحصى. ولكن يجب عليّ أن أسرد حالة واحدة، وواحدة فقط، لأنها تتعلق بشخص الدكتور بانش الشاهد الحي بيننا، والرجل الذي يتمتع بالكثير من الموهبة والكرامة، ولنر الآن أيها السادة، كيف أقدم ممثل إسرائيل، على الاقتباس من أقوال الدكتور بانش.

قال الممثل الإسرائيلي في بيانه أمام اللجنة ما نصه: «سجل القائم بأعمال الوساطة الدولية في عام ١٩٤٨، حكماً تاريخياً خطيراً فقد قال: «لقد قاومت الدول العربية بالقوة وجود الدولة اليهودية في فلسطين، معارضة بذلك مباشرة رغبات ثلثي أعضاء الجمعية العمومية. ومع ذلك، فقد أثبت تدخلها، عن عدم جدواه وفائدته. وكان تقرير الوسيط مرتكزاً فقط على الحقيقة، بأن الدول العربية لم يكن لها حق في اللجوء إلى القوة، وأن على الأمم المتحدة أن تفرض سلطتها لمنع مثل هذا الاستخدام للقوة».

هذه الفقرة يا سيدي الرئيس، تشويه متعمد لأقوال الدكتور بانش الذي كان يقوم آنذاك بأعمال الوسيط الدولي:

فأولاً، وقبل كل شيء، أعلن الدكتور بانش في بيان أدلى به أمام اللجنة الأولى في الخامس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٨، انه يتفق اتفاقاً تاماً مع وجهات نظر الكونت برنادوت بالنسبة إلى قرار اللاجئين العرب وحقهم في التعويض والعودة.

وعندما تحدث عن المقاومة العربية قال الدكتور بانش أيضاً: «ومن الناحية الأخرى، كانت المقاومة العربية للدولة اليهودية الجديدة من القوة بحيث أقنعت الدول العربية بوجوب اللجوء إلى إجراءات عنيفة. وقد بدأت الحرب العلنية بين الدولة اليهودية المعلنة حديثاً وبين الدول الأعضاء في الجامعة العربية في الوقت نفسه الذي انتهى فيه الانتداب، وأعلن عن قيام الدولة اليهودية. وبالطبع، لم يكن هذا ما توقعه قرار التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر.. وكانت الحرب، ناتجة عن الحقيقة الواقعة وهي أن اليهود شنوا هجومهم السياسي عند انتهاء الانتداب، وأعلنوا

عن قيام دولتهم، بينما لجأت الدول العربية، كتدبير ثأري إلى الهجوم العسكري، وتحركت بقواتها إلى فلسطين، مستهدفة، كما أعلنت، حماية سكان فلسطين العرب عن طريق سحق الدولة اليهودية الرضيعة. ولم يقم عرب فلسطين بهذا المجهود الحربي، بل قامت به بصورة رئيسية جيوش الدول العربية مستهدفة حماية عرب فلسطين من الخطر المزعوم، للسيطرة اليهودية. ولا يمكن أن يقال إن العرب، لم يوجهوا إنذاراً واضحاً عن نياتهم الصحيحة في هذا الصدد. وكانت رغبتهم في اللجوء إلى هذا العمل العنيف، مقياساً دقيقاً، لقوة المشاعر العربية بالنسبة إلى الحيف الذي لحق بهم من جراء قيام دولة يهودية في فلسطين».

وهكذا، لم يحدث قط، أن نَطَق الوسيط الدولي، أو القائم بأعماله، بأي حكم دولي، ضد التدخل العربي، ولم يقل الرجلان إنه لم يكن للعرب حق في عمل هذا أو ذاك. وحتى مجلس الأمن نفسه، لم يصدر قراراً في هذا الموضوع بالذات، فقد دام القتال بضعة أسابيع كان مجلس الأمن في غضونها دائم الانعقاد.

ومع ذلك، لم يحدث قط، أثناء هذه الجلسات أن أدان مجلس الأمن التدخل العربي، حتى ولم يصفه بصفة الخطأ. فقد كانت تلك الحرب في كلمات الدكتور بانش: «مقياساً دقيقاً لقوة المشاعر العربية بالنسبة إلى الحيف الذي لحق بهم من جراء قيام دولة يهودية في فلسطين».

وأعتقد أن في هذا الشرح، الكفاية يا سيدي الرئيس، لتحقيق الغرض: فهو يظهر المدى، الذي تستطيع إسرائيل وممثلوها، المضي فيه، لدعم قضية خاسرة. وإذا كان الممثل الإسرائيلي يجد في نفسه الجرأة لتشويه قول للدكتور بانش، تحت سمعه وبصره، فما أحرى بقية الاقتباسات، التي ضمنها بيانه، بأن تكون مشوهة وزائفة.

أما بالنسبة إلى البيانات التي يلقيها ممثلو الدول في الأمم المتحدة، فإن المندوب الإسرائيلي لم يترك وفداً واحداً، من دون ان يقتبس أقواله بصورة مشوّهة أم ممزقة. وإذا قدّر لكم أن تحاولوا تمييز ما في هذه البيانات من تشويه، فإن العمل سيكون شاقاً ولا أعتقد بان أحداً من الأعضاء الثمانية الموجودين هنا، يستحقه، ولكنني أود أن أقول لكم، كيف يتم هذا الأسلوب في التشويه.

لا ريب في أنكم تذكرون أن المندوب الإسرائيلي، في بيانه أمام اللجنة، كان يحاول بتلاوة سلسلة طويلة من الاقتباسات، أن يُظهر أن بعض الوفود كانت تفضل إسكان اللاجئين على أعادتهم. ولنر الآن كيف استخدم المندوب مقصه، في هذه البيانات. وأقترح أن آخذ بيان الممثل البلجيكي المحترم كمثال على ذلك، فلقد قال الممثل المذكور في بيانه أمام اللجنة ما نصه: «لم تكن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

فريدة في نوعها، فلقد كان في غرب أوروبا، وما زال، الملايين من اللاجئين. وقد قامت بلادي وغيرها من البلاد الغربية، بجهود عظيمة لمساعدة اللاجئين وتمكنت من حل المشكلة إلى حد بعيد عن طريق سياسة الإسكان».

وقد اقتطع الممثل الإسرائيلي هذا الجزء من البيان وتوقف عنده، بينما مضى البيان البلجيكي يقول: «ولم تنطو هذه السياسة في أي وقت من الأوقات، على القبول بأي إجحاف قد وقع، كما لم يكن من المفروض قط أن اللاجئين في قبولهم للحلول المؤقتة، كانوا يتخلّون عن مطالبهم». ومن هذا يمكنكم أن تروا بوضوح أن المندوب الإسرائيلي قد انتزع مفهوم «الإسكان» من المحتوى الذي أورده فيه المندوب البلجيكي. وفي الحقيقة، فإن المندوب البلجيكي، مضى في بيانه يقول: «وإن هذا المفهوم عما يجب أن يفعل، لا يبرر مطلقاً أي تراخ في جهود الأمم المتحدة، لضمان تنفيذ قراراتها، بالنسبة إلى النواحي السياسية من المشكلة، فلا نية هناك قطعاً للتخلي عن هذه القرارات. . .».

وهكذا فإن لُباب البيان البلجيكي يقوم على تنفيذ قرارات الجمعية العامة، ويتخذ من الإسكان إجراء مؤقتاً. ولكن المندوب الإسرائيلي يكره قرارات الجمعية العامة، وهو لا يرغب في تنفيذها، ولذا فهو يكره هذا الجزء من البيان البلجيكي. هذا هو أسلوب إسرائيل، وإذا ما وضعتم هذا الشرح نصب أعينكم، أمكنكم أن تحكموا بأنفسكم على طبيعة بيانات إسرائيل وحقيقتها. ومن هذا يتضح لكم أيضاً، أن عبارات «التشويه» و«التزييف» و«التزوير» بالنسبة إلى هذه البيانات لها ما يبررها، إذ إنها تستحقها كل استحقاق.

ولم يقتصر دور إسرائيل، مع ذلك، على تشويه المواقف المختلفة التي تتخذها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فقد عمدت، عن سابق إصرار وتصميم إلى استخدام كل طرق التزوير، بالنسبة إلى الوقت التي تنطوي عليها قضية اللاجئين. ولم تتردد في محاولاتها هذه، في الهزء بمبدأ العودة، والمساومة على قضية التعويضات وتشويه القرارات الثلاثة عشر التي أقرتها الجمعية العامة في موضوع اللاجئين. وقد أثارت إسرائيل عدداً من النقاط التي تتعلق بفقه القانون، وهي في حد ذاتها، ليست فقهاً ولا قانوناً. ولم يتردد المندوب الإسرائيلي في أن يحشد عدداً من الحجج ضد العودة والتعويض، وهما حقان بديهيان للاجئين. ولم تكن حججه هذه إلا أساطير دولية أود أن أصفها بالبشاعة لأنها تفتقر إلى ما في الأساطير من جمال وروعة.

وقد أبرز الممثل الإسرائيلي في حججه قبل كل شيء موضوع سيادة الدول،

وزعم أن لإسرائيل، الحق، كعمل من أعمال السيادة، في رفض دخول اللاجئين إلى إسرائيل، وفي التصرف بأملاكهم، وفق ما تشاء وتهوى. ويكون لهذه الحجة من السيادة لأول وهلة تأثير مقنع، ولا سيما عندما تثار في المجتمعات الدولية، وتشعر كل دولة فيها بالغيرة على سيادتها، حتى إنها تقع فريسة لعصاب السيادة، أو ندائها المتواصل. لكن هذه الحجة الإسرائيلية تفتقر إلى كل دليل ودعم. ولا أود تجزئة الذرّة التي تؤلف مفهوم سيادة الدولة، فليس هناك من موضوع، في القانون الدولي، ثار حوله الجدل والنقاش، بالنسبة إلى معاييره، وإجراءاته، وفقهه، أكثر من موضوع السيادة للدولة. فما هي حقوق الدولة تجاه أفرادها ومواطنيها أو غيرهم، وما هي واجباتها نحوهم؟ إنها موضوع لا يزال قيد الحوار والجدال ولم يصل فيه رجال القانون الدولي إلى قرار. ولكن ثمة ناحية واحدة واضحة على الأقل، في ضوء التطور الحالي للقانون الدولي، وهي أن ليس من حق أية دولة أن تضطهد رعاياها، وليس من حقها أن تحول بينهم وبين الخروج من بلادهم والدخول إليها، وأن ليس في وسع أية دولة، أن تصبح المالكة لأملاكهم. والدولة، التي تعتدي على هذه الأمور ذات الحصانة، لا تستحق السيادة، بل الكيان الدولي في كليته.

ولموضوع السيادة بالنسبة إلى إسرائيل، استثناء أساسي، وهو فريد في نوعه: فقد أعرب المندوب الإسرائيلي أمام اللجنة في بيانه عن دهشته، من أن لا تتمكن إسرائيل من ممارسة حقوقها السيادية، التي تمارسها الدول الأخرى، وأن تكون إسرائيل فريدة في نوعها، في هذا الصدد.

والرد على هذا التساؤل، يا سيدي الرئيس، واضح كل الوضوح فإسرائيل فريدة في نوعها، وسيادتها المزعومة فريدة أيضاً، إذ إن لجميع الدول الممثلة هنا في اللجنة، باستثناء إسرائيل، الخصائص الطبيعية والمألوفة للسيادة. أما سيادة إسرائيل فمقيّدة ومحدودة، فهي لا تستطيع ممارسة ما تستطيعون ممارسته، لأن القيود المفروضة على سيادة إسرائيل تقوم في الوسيلة التي أدت إلى خلق إسرائيل. والأمم المتحدة عندما خلقت إسرائيل لم تعطها الحقوق كافة، بل منحتها حقوقاً محدودة. وفرضت عليها التزامات معينة. فهناك مجموعة من الأمور التي لا تستطيع إسرائيل القيام بها، بل هي محظورة عليها. فقرار الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ تضمن إعلاناً ذا أربعة فصول، عدّد فيها حقوق العرب داخل إسرائيل، وحدّدها تمام التحديد. ولم تهمل الأمم المتحدة ترك هذه الحقوق من دون عقوبات ترافقها، فهي لم تدعها تحت رحمة إسرائيل، ولم تكلها إلى سيادة إسرائيل. فقد نص القسم (٦) من القرار، على أن الأمم المتحدة تقرر بأن «الالتزامات، التي يشتمل عليها الإعلان، يعترف بها كقوانين أساسية للدولة، ولا يجوز لأي قانون أو مرسوم أو إجراء رسمي أن يتعارض، أو

يختلف مع هذه الالتزامات، كما لا يجوز لأي قانون أو مرسوم أو إجراء رسمي أن يتجاوز عليها».

وعلى هذا الأساس من الإعلان الدولي، تم تحديد سيادة إسرائيل: إنها سيادة فريدة في نوعها، ذات طابع فريد أيضاً، فالأمم المتحدة لم تفرض على أية من الدول الأعضاء الممثلة في هذه اللجنة، حتى تلك التي قُبلت في عضوية الأمم المتحدة مؤخراً، أو تلك التي ساعدت المنظمة الدولية في خَلْقها، أية شروط، يُنص عليها في دساتيرها. إن إسرائيل وحدها، هي الدولة الفريدة، التي يجب أن لا يتعارض دستورها وقوانينها، وإجراءاتها الرسمية وأنظمتها، وأن لا تتجاوز أو تتدخل في مجموعة من الحقوق، التي أعلن عنها أنها مُلْك للسكان. ولذا ليست لإسرائيل أية حقوق سيادية من أي نوع في موضوع اللاجئين وممتلكاتهم، وغير ذلك من الشؤون.

ثم يأتي موضوع الإدماج، الذي أثارته إسرائيل كبديل عن العودة: ولدعم هذه النظرية الواهية، قدمت مجموعة من الحجج الواهية. ويزعم ممثل إسرائيل أن العودة طبقاً للفقرة الثانية من القرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، مشروطة، بالإمكانية. وليس هناك من مغالطة أشد من هذه المغالطة، فالفقرة الثانية لم تتحدث قط عن إمكانية العودة أو عمليتها، بل تحدثت عن العودة في «أسرع وقت عملي» فالعملية، مرتبطة بالتوقيت المبكر للعودة، لا بالعودة نفسها. وهذا هو الأسلوب الذي تتبعه إسرائيل في تزييف الحقائق وتشويهها. وقد وجد المندوب الإسرائيلي في الفقرة الثانية عبارة «في أسرع وقت عملي»، وعلى هذا الأساس ابتدع فكرة العملية، كشرط سابق للعودة. وكل ما تقوله الفقرة، هو وجوب السماح للاجئين بالعودة في «أبكر وقت عملي» وهو ما يعني فعلاً بأسرع وقت ممكن. ولكن حتى ضمن هذا المفهوم من الواقعية الذي صكته إسرائيل، فإن للاجئين الحق في العودة إلى بيوتهم.

وإذا كان من الممكن لإسرائيل أن تستقبل الألوف من اليهود الذين لا يعرفون البلاد، والذين لا يملكون شيئاً من أراضيها، والذين لا جذور لها في حياتهم، فمن المؤكد يا سيدي الرئيس أن في إمكان اللاجئين من دون ريب، أن يعودوا إلى بيوتهم وحقولهم ووطنهم، التي عاشوا فيها هم وأسلافهم، منذ وعت ذاكرة الإنسان تاريخاً.

ومع ذلك فإن المندوب الإسرائيلي قد تهكّم من هذه الذكريات، ففي بيانه إلى اللجنة تحدث عن أطفال اللاجئين، قائلاً: إنه ليست لهم ذكريات واعية عن فلسطين.

وقد صفع أخي، مندوب لبنان، هذا الادعاء، في وجهه، ولا أريد أن أمضى في ذلك بعيداً، ولكن عندما يتحدث مندوب إسرائيل عن الذكريات كقواعد، فإني أود أن اذكره بان ثمانين في المائة من سكان إسرائيل، ليس لهم ذكريات في فلسطين، لا واعية ولا باطنة.

وفي إسرائيل، ليست لرئاسة الجمهورية ولا للوزارة أو البرلمان أو الحكومة أو الرعية أية ذكريات في فلسطين من أي نوع كان: فالمستر بن زفي ولد في بولتافا من أعمال روسيا، والمستر بن غوريون ولد في بولنسك من أعمال بولندا، وولدت السيدة غولدا مئير في كييف في روسيا، بينما ولد المستر إيبان في مدينة الرأس، في جنوب أفريقيا. وهذا نموذج يا سيدي الرئيس أو عيّنة، فالألوف والألوف من مواطني إسرائيل، ولدوا في كل مكان في العالم، باستثناء فلسطين.

وحتى لو صح انتسابهم إلى العبرانيين الأفّاقين القدماء، فإن ذكريات اليهود، لا تعدو ان تكون رؤى مرتبكة تمتّ إلى ما قبل عشرين قرناً من الزمن، ومع ذلك، فعندما نتحدث عن الذكريات الواعية، علينا أن لا ننسى ما يفرضه الضمير الواعي، وهو ما لا يمكن أي حجة أن تهزمه أو تسكته.

وأود في هذه المرحلة أن ألفت انتباهكم إلى أن المندوب الإسرائيلي، عند مرافعته، عن نظريته القائلة بالاستعاضة عن العودة بالإدماج، قد زعم بأن اللاجئين أنفسهم، سواء أكانوا في قطاع غزة أو في سوريا أو في الأردن، قد قبلوا بالإدماج. وادّعى أن الكثيرين منهم قد أصبحوا مواطنين في البلاد التي يقيمون فيها، وأن الأمر ينتهي عند هذا الحد. ولا ريب في أن هذا الادعاء تشويه واضح للحقيقة: فلا الدول العربية ولا اللاجئون أنفسهم قد تخلوا عن حقوق اللاجئين كشعب وأفراد، وقد دحض أخي مندوب الأردن هذا الادعاء. وأرى من واجبي أن أوضح أن اللاجئين، مع قبولهم للرعوية والوظائف، والأعمال من أي نوع، يظلّون لاجئين، يتمتعون بجميع حقوقهم، مع فارق واحد ليس إلا، وهو أنهم لا يتلقون الغوث والمعونة، أما حقوقهم بالنسبة إلى ديارهم ووطنهم، فتظل قائمة لا تقبل التحدي. وقد أوضحت جميع الحكومات العربية، بصورة رسمية، أنها تتخذ هذه الإجراءات من دون المساس بقضية فلسطين بصورة عامة، وحقوق اللاجئين خاصة. فقد أدرج في القانون الذي أعلن ضم فلسطين العربية إلى الأردن، بند واضح، للوقاية من أي مساس بالقضية الفلسطينية عامة، أو بحقوق أهل فلسطين. وليثق الممثل الإسرائيلي، كل الثقة، أنه لم يتم أي عمل ولن يتم، يكون فيه القضاء على حقوق اللاجئين. وعلى النقيض من ذلك، فقد عملنا كل شيء، وسنعمل كل شيء، للحفاظ على هذه الحقوق، وضمان تنفيذها.

ولكن ما يدهشنا أن تثير إسرائيل هذه الحجة عن الإدماج. وفي وسع كل دولة، باستثناء إسرائيل، إذا مارست حق حرية الكلام أن تثير هذه النقطة، ذلك لأن إسرائيل هي ثمرة عدم الإدماج. إنها ذروة معارضة الإدماج. إن الصهيونية، وإسرائيل تعبيرها، حركة تقوم لا على معارضة الإدماج فحسب. بل على تجزئة ما تم إدماجه. إن الصهيونية، عقيدة وتطبيقاً، تدعو جميع اليهود إلى فصل أنفسهم عن البلاد التي نشأوا فيها، حيث يعيشون، وحيث لهم ذكريات وأملاك وجذور، وتحثهم على عزل أنفسهم، وعلى الإقامة في بلاد لا يملكون فيها شيئاً. وقد دعت إسرائيل في إعلان استقلالها في أيار/ مايو عام ١٩٤٨، وفي قانون العودة الذي سنته، جميع اليهود في العالم، إلى الانفصال عن الجنسيات التي يمتّون إليها، والولاء الذي يدينون به، وأن يستعيروا جنسية إسرائيل والولاء لها.

وتناشد إسرائيل، جميع الجنود الذين يدينون باليهودية، في أي مكان في العالم، إلى ترك جيوشهم، وإلقاء الرايات التي يحملونها، والمسارعة إلى إسرائيل للتطوع في جيشها، وحمل علمها. ويقول المستر بن غوريون نفسه، إن معظم مواطني إسرائيل ما زالوا في خارجها، وإن الملايين من اليهود المقيمين في بلادهم هم في المنفي، بل في الأسر.

إن اليهود في الولايات المتحدة، وفي المملكة المتحدة، أو في أية بلاد أخرى، هم في المنفى، بل في الأسر. وكل مندوب في الأمم المتحدة، يدين باليهودية، تعتبره إسرائيل، عائشاً في المنفى أو في الأسر، وأن ولاءه يجب أن يكون لإسرائيل من دون غيرها. ولكن لا تدهشوا يا سادة، وتذكّروا أن هذا المنفى أو الأسر يرجع إلى ألفي عام، ولا أدري كم من الزمن يجب أن يمضى حتى ينال الإنسان الرعوية أو الإقامة، ويخلص من حياة المنفى أو الأسر، إذا كان ألفا عام من الزمن، لا يكسبانه هذا الحق، ولا ينزعان عنه صفة المنفى أو الأسر. حقاً يا سادة إن هذا الوضع أسطورة خرافية ضخمة، ولكن في وسع الأساطير أيضاً أن تكون شديدة الخطورة، إذا وجدت تعبيراً عن نفسها في الحياة الإنسانية.

ولا ريب، يا سيدي الرئيس، في أن سياسة الصهيونية القائمة على الانعزالية، هي التي أدت إلى الكراهية التي يشكو منها الممثل الإسرائيلي. وفي محاولته الحط من قيمة العودة، تحدث بإسهاب، عن الكراهية والعداء اللذين يشعر بهما العرب نحو إسرائيل. وعليَّ هنا، أن أجنّب الممثل الإسرائيلي عناء تقديم أي دليل، واني لأعتقد اعتقاداً مخلصاً، بأن واجبنا الأول والأهم، هنا في الأمم المتحدة، أن نكشف الغطاء عن الأوضاع الدولية، لا أن نحاول إخفاءها. وما يقوله المندوب الإسرائيلي عن كراهية العرب لإسرائيل حق وصدق. أجل إنها الحقيقة، العرب يكرهون إسرائيل،

وإننا لن نخدم قضية السلام، كما لن نجلّ ذكاءكم وتقديركم، إذا زعمنا لكم، أن عواطفنا تجاه إسرائيل هي جماع من الحب والعشق أو الانسجام.

ولكن ما هو السبب في هذه الكراهية وذلك العداء؟ أود أن أقول، إنه شعور طبيعي وإنساني وله كل ما يبرره. وكلكم تعرفون، أن الكراهية، ليست من خصائصنا القومية، صحيح، إننا كغيرنا لنا عيوبنا، ولكنني أجد الفرصة مواتية تماماً لأعتز بما في طباعنا من ود وكرم وتسامح. وإنه حتى اشتداد عود الصهيونية، أو بالأصح حتى خلق إسرائيل، كنا دائماً على أحسن العلاقات مع اليهود، وقد كنا نحبهم، عندما كان الجميع يكرهونهم، وقد آويناهم، عندما طردهم الجميع في كل مكان، وقد أقاموا حياتهم معنا، في الوقت الذي تحطمت حياتهم في كل مكان، وعاملناهم بمساواة وكرامة وإخاء عندما كانوا يضطهدون في كل مكان، لقد اشتركوا معنا في حياتنا القومية بينما كانوا محرومين من ذلك في كل أرض، وأصبح منهم في الوطن العربي، الوزراء وأعضاء البرلمان والموظفون ورجال الصناعة والتجار، وزاولوا نشاطهم في جميع مجالات الحياة.

أجل كنا نغني معاً ونبكي معاً، ولكن هذا البناء الإنساني، انهار، بعد قيام الصهيونية وإسرائيل، تحت وطأة أقسى ما يمكن من نكران الجميل، وأدت حوادث الأربعين عاماً الأخيرة، إلى اصطدام الصهيونية وجهاً لوجه بالعالم العربي.

فلسطين بلدنا وبلد أهلها، قد أغرقها الغرباء، واستباحها الإرهاب، وتعرضت للغزو والاحتلال وقتل الألوف من رجالها ونسائها، ثم أُخرج أخيراً أكثر من مليون من أهلها، من وطنهم، وتأتي بعد ذلك إسرائيل فتشكو من الكراهية العربية. وثمة كل ما يبرر كراهية اليهود للعهد النازي، وكراهية العرب لإسرائيل، يجب أن تنبع من الينبوع نفسه. ولكن قبل أن يتحدث المندوب الإسرائيلي عن الكراهية العربية أرى أن الواجب يدعوه إلى فحص سجلاته ودراستها، وقد يكون من المناسب أن نسأله عن مشاعر إسرائيل نحو العرب ومستقبلهم وبلادهم، ووجودهم القومي. هل باستطاعته أن يقدم إلينا رداً شريفاً وصريحاً، كما قدمنا نحن. بالطبع لا، وكل رد يصدر عنه تكذبه السجلات والوقائع، وأنا لا أريد أن أشغلكم بقراءة مجلد ضخم من الأدب الذي يتحدث عن الدولة اليهودية التي تمتد من النيل إلى الفرات. ولن أسرد عليكم بيانات إسرائيل الرسمية، التي تقول بقبول سياسة التقسيم على أساس أنها مرحلة انتقالية، ونقطة وثوب. ويكفي أن نلاحظ أن الإسرائيليين الرسميين قد وصفوا دائماً المنطقة التي تحتلها إسرائيل، بأنها أقلّ ما يمكن قبوله، وما لا يمكن التنازل عن شبر منه.

وإذا كان هذا هو الأقل، فما هو الأكثر يا ترى؟ ويشير الكتاب السنوي اليهودي إلى المنطقة التي تحتلها إسرائيل على اعتبار أنها جزء من وطن إسرائيل، وإذا كان هذا هو الجزء، فما هي حدود الكل يا ترى؟ وقد قال المستر بن غوريون في خطاب ألقاه في الكنيست في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٦، عن الحرب ضد مصر ما نصه: «لقد كان بين الأهداف الثلاثة لحملة إسرائيل على سيناء تحرر جزء من الوطن لا يزال في أرض أجنبية فلنسأل ممثل إسرائيل، ما هي حدود هذا الوطن؟ ومن هم الأجانب الذين يحتلونه وما هي الأجزاء التي يجب تحريرها؟

هذا، يا سيدي الرئيس، مَثَل على الكراهية التي تحملها إسرائيل لنا، بينما تحمل لبلادنا ووطننا كل الحب. ومع ذلك فإن الممثل الإسرائيلي رجل شريف، فهو يتحدث عن كراهيتنا، وينسى الحديث عن كراهيتهم. إن إسرائيل نفسها، والصهيونية هي طبقتها الرئيسية، هي الأوج في الكراهية، وهي التعبير عن الحقد، والإيحاء بالتوسع. وحتى الأطفال في إسرائيل ينشأون على الكراهية، لا كراهية العرب فحسب، أو اللاجئين العرب بل كراهية العرب البؤساء، الذين يقيمون الآن في إسرائيل. وقد تحدث محررو الصحيفة العبرية الأسبوعية **هاعوليم ها آزيه** التي تصدر في تل أبيب إلى مئات الأطفال اليهود، من فتيان وفتيات، يمتّون إلى مختلف الطبقات الاجتماعية، وتتراوح أعمارهم بين السادسة والثالثة عشرة، عن العرب في إسرائيل، وماذا يجب أن يفعلوا بهم، وردّ نحو من خمسة وتسعين بالمائة من هؤلاء الأطفال بأن من الواجب قتلهم!

هذه هي الكراهية التي تغرق إسرائيل في الحديث عنها من ناحية، ولا تشير إليها إلا بالقليل من الناحية الأخرى. ولكن على أولئك الذين يتحدثون عن الكراهية العربية ان يدرسوا أولاً سجلّهم، فذلك خير للرصانة، إن لم نقل للشرف والنبل.

وحتى على صعيد الكراهية والعداء، ليس لإسرائيل من مكان تقف فيه، فليس في وسعها أن ترفض العودة متذرعة بمثل هذه الادعاءات والحجج، لأن إسرائيل هي التي خلقت الكراهية، وها هي تجعل من الشيء الذي خلقته ذريعة لرفض العودة. أما بالنسبة إلى العرب، فلم يكن العداء عملاً أصيلاً عندهم، وإنما كان نتيجة طبيعة؛ وليس في وسع إسرائيل أن تشكو من الشر الذي خلقته هي. وإذا وضعنا الموضوع في شكل حوار، يقول فيه المتطفل: «لا أستطيع أن أسمح لك بالعودة إلى بيتك، لأنك تكرهني»؛ فيرد صاحب البيت، وله كل الحق في رده «ولكنني أكرهك، لأنك أخذت مني بيتي». وهذا هو المنطق، فهو ببساطته، أقوى من جميع قوى الأرض.

ولن أمضي طويلاً في دحض بيانات الممثل الإسرائيلي، فما عرضته عليكم يكفي ليظهر لكم أن حق اللاجئين في بيوتهم وممتلكاتهم، ووطنهم، لا يخضع لموافقة إسرائيل أو رفضها، وليست هناك من قوة في الأرض تستطيع إخماد حق شعب في بلاده.

وقد اشتطّ الممثل الإسرائيلي، في نقل النقاش، إلى آفاق بعيدة لا تمت إلى الموضوع بصلة: فالموضوع المطروح علينا هو تمديد عمل الوكالة، وليس لدى إسرائيل ما تقوله في هذا الموضوع، لأن إسرائيل لا تمثل اللاجئين، وقد تهتم كل دولة بغوثهم باستثناء إسرائيل. ويبدو لنا، تبعاً لذلك، أن من واجبنا عدم التفكير، بأنه قد تكون وجهات نظر إسرائيل، أو انطباعاتها في هذه القضية، عنصراً في مداولاتنا، سواء أقرّرتم مضيّ الوكالة في عملها، أم أنهيتموه، أم بحثتم عن طريقة أخرى، أفضل وأجدى.

لقد أوضحنا موقفنا المرة تلو المرة. ونحن لا نتوسل إليكم أن تعملوا شيئاً، فمسؤولية اللاجئين تقع على عاتق الأمم المتحدة، ومشكلتهم هي مشكلة الأمم المتحدة، وليس في وسع الأمم المتحدة أن تتخلى عن هذه المسؤولية أو تتخلص منها إلا عندما يعود اللاجئون إلى وطنهم. وإذا كانت النية متجهة للقضاء على حقوقهم، وتصفية قضية فلسطين، وإنهاء فصل فلسطين بكامله، فإن على من يحملون هذه النية أن يمضوا في طريقهم، وليغسلوا أيديهم من القضية، وليتركوا اللاجئين إلى مصيرهم، وعلينا أن نرقب الأحداث القادمة.

وإذا كانت بعض الدول الكبرى تقود الأمم المتحدة إلى هذه الهاوية، فإنني أود أن أؤكد لكم، بأن الذين سيتألمون، ويعانون من النتائج، هم أناس غير اللاجئين. ذلك أن الذي تألم وعانى في البداية قد ينجو ويتعافى، أما الذي سيتألم في النهاية فلن يتعافى، ولن يستطيع العثور على سبيل للشفاء. إنها ستكون النهاية في نهايته.

(٢)

منشـة الذبـاب.. والاستعمـار الإفرنسـي (تشريــن الأول/أكتوبــر ١٩٥٧)

في حديثي إليكم في الجمعية العامة، أرى لزاماً علي أن أبدأ بالقضية الجزائرية، ذلك أن الجزائر تشهد على أرضها حرباً ضارية، ونحن نجتمع اليوم لنحتفل بمرور ثلاثة أعوام عليها. . ولسنا في حاجة إلى عبقرية بارعة لنبسط القضية الجزائرية، وفي كلمات موجزة واضحة، أن الشعب الجزائري كأي من شعوب الأرض، يملك الحق العام في الحرية والسيادة والاستقلال. ومن جهة ثانية فإن وضع فرنسا في الجزائر، هو وضع استعماري، ولا تستطيع أية فصاحة جدلية أن تدافع عن هذا الوضع الاستعماري، مهما أوتيت من قدرة وخبرة.

وإن فرنسا مشغولة هذه الأيام بوضع نظام خاص للجزائر، وهو ذلك النظام الذي أدى إلى سقوط الحكومة الفرنسية، وهي مشغولة كذلك على أرض الجزائر في تعبئة كل قدراتها العسكرية لتفتح الجزائر مرة ثانية. . ولكن فرنسا ستبوء بالفشل الذريع ولن تستطيع أن تحقق أياً من هذين الهدفين. . إن النظام السياسي لأي شعب يجب أن يضعه الشعب بنفسه لنفسه. . أما مصير الحرب فسيكون نصراً للحرية. . . نصراً للشعب الجزائري. . وإذا كنتم في حاجة إلى دليل على ذلك، فدونكم العشرين دولة أفريقية التي ظفرت بحريتها واستقلالها، وشقت طريقها في هذا العام إلى الأمم المتحدة.

ولا يغيب عنا في هذا المقام أن نعرب عن أشد معاني النقمة والاستنكار للأعمال البربرية التي تقوم بها الفرق الفرنسية في الجزائر. . ولو أننا أردنا أن نلتزم بقواعد الحرب وتقاليد القتال، فإنه من الصعب علينا أن نجعل القوات الفرنسية في مصاف الجيوش. . ولقد اهتز الضمير العالمي للفظائع الرهيبة التي اقترفتها السلطات

الفرنسية في الجزائر . . وإنه لمما يعزينا أن المفكرين والكتاب الأحرار في فرنسا قد حركتهم هذه الفظائع فأعربوا عن استنكارها واستفظاعها . . وإنه مما يواسينا كذلك أن وزير الخارجية الفرنسية قد قوبل بمظاهرات صاخبة في أمريكا اللاتينية احتجاجاً على هذه المظالم[1] . . ولقد وقعت هذه المظاهرات، في قارة بعيدة عن الجزائر، ولكنها قريبة منها، بما يربطها بعواطف الأخوة الإنسانية . .

وفي كلمة موجزة فإن أرض الجزائر قد تحولت إلى مسرح للدماء والدمار، وجميع أساليب القمع والقهر، التي تنفر منها المشاعر الإنسانية في عصرنا الحاضر.

ونحن لو عدنا بالذاكرة إلى ما قررته الجمعية العامة في صدر ميثاق حقوق الإنسان لوجدنا أن الشعب الجزائري، كما أعلن ذلك الميثاق، كان «مضطراً إلى الالتجاء إلى الثورة لدفع الظلم والاستعباد»، وإذا كانت فرنسا قد اصطنعت لنفسها «حق» الظلم، فإن الشعب الجزائري يملك بكل تأكيد «حق» الثورة على هذا الظلم.

وقد أصبح «حق» الثورة على الظلم، في طليعة الحقوق الإنسانية، وإن الشعب الجزائري حين يتمرد على الاستعباد الفرنسي فإنما يمارس حقه الطبيعي والإنساني في الثورة والتمرد على الظلم والاستبداد . . وقد أعلنها الشعب الجزائري حرب تحرير . . كما أعلنتها فرنسا من جانبها حرب إبادة . .

ولكننا في الأمم المتحدة لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي، نشاهد هذه المأساة الإنسانية من بعيد . . يجب أن تخضع فرنسا لمشيئة الأسرة الدولية . . وإن أدنى واجبات المنظمة العالمية أن تقوم بتحقيق دقيق في الجزائر . . حتى يعرف العالم الحقائق الرهيبة عن الفظائع التي ترتكبها فرنسا في الجزائر . . وأن المستر همرشلد، بوصفه خادم الميثاق لا يعدم الوسيلة للإشراف على هذا التحقيق . .

أما من حيث الموضوع، فإننا نعتقد اعتقاداً صادقاً، بأن هذه الحرب المقدسة التي يشتعل لهيبها المقدس على أرض الجزائر، لا يمكن إطفاؤها إلا بالاعتراف بحق الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال، وتأييد حقه في عضوية الأمم المتحدة. وهذا الحل وحده هو الذي يفضي إلى السلام.

وليس علينا إلا أن نعير سمعنا وقلوبنا إلى النداء الرفيع الذي توجه به وزير خارجية أيرلندا، مناشداً فرنسا أن تحرر نفسها من الجزائر . . وإذا أصغت فرنسا إلى

---

(١) كان وزير الخارجية الفرنسية يزور دول أمريكا اللاتينية ليقنعها بتأييد وجهة النظر الفرنسية في قضية الجزائر.

هذا النداء النبيل، الذي ينم عن شجاعة الشعب الأيرلندي، فستكون قد حررت نفسها بنفسها، وستكتب تاريخها مرة ثانية، كما صنعت في الأيام المجيدة، للثورة الفرنسية المجيدة. ولو كان لنا أن نضع الأمور في نصابها، لوجب أن يكون للقضية الجزائرية المقام الأول على جدول أعمال الأمم المتحدة، وأن تسبق جميع المواضيع الأخرى.. ورغماً عن أهمية المواضيع التي تعالجها الأمم في دورتها الحاضرة، فإن قضية الجزائر يجب أن تكون أولاً..

إن قضية الجزائر لا تنطوي على الحرب، ولكنها هي الحرب بكل معاني الحرب، من آلام وخراب ودمار.. ولا شك أن عدداً من القضايا التي تعالجها الأمم المتحدة في دورتها الحاضرة، حاسمة ودقيقة وقابلة للانفجار، ولكن في الجزائر فإن المشكلة قد تفجرت.. والحرب دائرة الآن.. ولعلها الحرب الوحيدة المشتعلة الآن في أي من أرجاء العالم.. وقد كان من حقنا أن نطالب بدرس القضية الجزائرية في مطلع الدورة، ولكن.. ولكن تقاليد الفروسية والشهامة قد منعتنا عن ذلك.. لم يكن في فرنسا حكومة، ونحن لا نريد أن نتعرض لفرنسا في غيابها.. وإذا كانت فرنسا تخوض الحرب في الجزائر، وهي متحللة من كل تقاليد الحرب، فإننا في الوقت ذاته لا نستطيع أن نتحلل من شرفنا وتقاليدنا، فآثرنا الانتظار حتى تألفت الحكومة الفرنسية الأخيرة، لنواجهها بالقضية الجزائرية، بكل معاني الجدية التي تثيرها في نفوسنا، وبكل آيات الصراحة، العارمة التي تعتمل في قلوبنا.

والقضية الجزائرية بند جديد لمشكلة قديمة.. ذلك لأنها تؤلف فصلاً مفجعاً في تاريخ أفريقيا، وليست كلمة «مفجع» بعيدة عن الحقيقة والواقع.. بل إنها لا تتضمن أية مبالغة. ولست أجد تأييداً لكلامي هذا أكثر من البيان البليغ الذي ألقاه أمامكم المسيو بينو وزير الخارجية الفرنسية.. لقد قال المسيو بينو، في كلمات راجفة، إن مشكلة الجزائر هي «دراما سببت الكثير من الدماء والدموع..»

أجل، إن القضية الجزائرية هي دراما سببت الكثير من الدماء، وما أعز تلك الدماء.. وسببت الكثير من الدموع وما أسخن تلك الدموع.. ولقد بدأت هذه الدراما منذ ١٢٧ عاماً، وهذا الفصل الحاضر يدخل الآن عامه الرابع.. وإن مسرح هذه الدراما بكل نواحيها، هو في الجزائر... في مدنها وقراها، في جبالها ووديانها، في صحرائها وشواطئها، وفي غاباتها ومروجها.. وإن أشخاص هذه الدراما ليسوا أفراداً أو جماعات، ولكنهم شعب بكامله، برجاله ونسائه في الحواضر والبوادي.. وليست هذه الدراما شعراً ولا نثراً، إنها تلفظ الدموع وتنطق بالدماء.. وليست لغة هذه الدراما مجازات واستعارات، ولكنها تعيش في القاذفات والمقاتلات والدبابات.. وهي دراما تقرأ في عيون الأيتام، وحسرات

الأرامل، وزفرات الثكالى، وآلام الأجيال والأجيال.. جزائريين وفرنسيين على السواء..

وإني أقول «الجزائريين والفرنسيين على السواء بكل حزن وأسى.. فإن هذه الدراما هي عند الجزائريين تضحية مقدسة من أجل هدف مقدس.. أما للفرنسيين فإنها تضحية من غير هدف كريم.. ورغماً عن ذلك فإن دراما المسيو بينو لم تأسر عواطف المستر بينو..

ولقد أفجعنا المستر بينو، حينما ذكر في خطابه قبل بضعة أيام أنه «من السذاجة أو سوء النية انتظار حل سريع للقضية الجزائرية».. وليقل المسيو بينو ما يشاء، فإننا نعتبر الوصول إلى حل سريع للقضية الجزائرية، ذروة في المشاعر الإنسانية النبيلة، وأروع تعبير للحرية، وأرفع تكريس للسلام، وفوق هذا وذاك، فإنه يمثل الاحترام الصادق الأمين، لأقدس أهداف ميثاقنا المقدس.

وإنه لمن الإنصاف لهذه الدراما، التي وضعها أمامنا المسيو بينو، أن نستعرضها من البداية إلى النهاية.. ليعرفها الذين لا يعرفونها، وليتذكرها الذين يعرفونها..

وتبدأ وقائع هذه الدراما في القرن التاسع عشر، حينما بدأت الدول الغربية مندفعة وراء المنافسات والمنازعات والتوازن الدولي، تمارس مؤامراتها وخططها الاستعمارية في الشمال الأفريقي، ابتداء من المحيط الأطلنطي إلى خليج السويس.. وقد جرت أحداث رهيبة وكانت نتيجتها السيطرة والاستعمار.

وحدث من جراء ذلك، أن وقعت الجزائر وتونس والمغرب وليبيا ومصر فريسة الاستعمار الغربي، واحدة بعد الأخرى.. غير أن شعوب هذه الأقطار، وقد فُطِروا على التعلق بالحرية والسيادة، لم يبخلوا بأية تضحية، مهما عظمت، ليلقوا عن أكتافهم نير الاستبداد والاستعباد، وهكذا فقد بدأت مرحلة الكفاح والتحرير، بعد مرحلة السيطرة والاستعمار.. وانطلقت قوى الحرية في مسيرتها التاريخية.. وكان أن استقلت مصر، لتلعب دوراً قيادياً في الحياة العربية، واستقلت ليبيا وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة.. وكذلك فقد استقلت كل من تونس والمغرب وأصبحتا من أعضاء الأمم المتحدة.. أما الآن فإن الجزائر، تغوص في حمامات الدم، وتقاتل في معركة ضارية، لتحقق للشعب الجزائري أمانيه القومية، في الحرية والسيادة والاستقلال.

هذه هي قصة الكفاح في الشمال الأفريقي، في عبارات موجزة بسيطة.. ولكن العجيب الغريب، أنه من بين أقطار الشمال الأفريقي، فإن الجزائر وحدها هي التي لا تزال محرومة من الحرية القومية والسيادة الوطنية، وإننا لا نعرف حجة على

وجه الأرض، حتى ولو اقترنت بفصاحة المسيو بينو، يمكن أن تبرر هذا الوضع الشاذ في الجزائر، وتعزلها عن أخواتها: المغرب وتونس وليبيا ومصر، وتنكر عليها حقها الطبيعي في الاستقلال. . . وأن العالم لا يستطيع أن يتحمل وجود جيش استعماري كبير، في قلب الشمال الأفريقي، على ميمنته وميسرته دول كاملة الحرية والاستقلال. .

ولقد عرضت هذه الصورة الخاطفة عن الشمال الأفريقي، ليكون الأمر واضحاً أمامكم بكامله. . وإنني لم أقصد أن أقحم على هذه المناقشة أموراً غريبة عنها، أو خارجه عن سياقها. . ذلك أن القضية الجزائرية لا تفهم فهماً كاملاً إلا حينما ينظر إليها ضمن إطارها الصحيح. . ولقد كرس المسيو بينو الشطر الأخير من خطابه، لمعالجة الشمال الأفريقي كموضوع متكامل، واعتبره مدخلاً للقضية الجزائرية. . فإذا كان الشمال الأفريقي موضوعاً متكاملاً، فليس للمسيو بينو أن يعالج القضية الجزائرية في معزل عن الشمال الأفريقي: إن قضية الجزائر هي جزء لا يتجزأ من الاستعمار في شمال أفريقيا. . وإن الكفاح الجزائري هو جزء لا يتجزأ من الكفاح في الشمال الأفريقي بأسره. . وإن الشمال الأفريقي ينعم الآن بحريته واستقلاله، وتناضل الجزائر الآن لبلوغ حريتها واستقلالها. . وليس هناك من سبب، كائناً ما كان، يفرض على الجزائر أن تكون جزيرة مستعبدة وسط محيط فسيح من الحرية والاستقلال. . وما تمتعت به مصر وتونس وليبيا والمغرب، يجب أن تتمتع به الجزائر. . إن الجزائر هي جزء في ذلك الكل؛ وقد عانت الجزائر مع أخواتها شرور الاستعمار، ومعهم دفعت ضريبة البذل والفداء، ومعهم يجب أن تنعم الجزائر بكل مقومات الحرية والاستقلال.

وعلى خلاف ما ذهب إليه المسيو بينو، فليس في القضية الجزائرية أمور معقدة غريبة. . فإن تاريخ الجزائر هو في الواقع تاريخ الشمال الأفريقي. . لقد كان الكفاح واحداً، ولا بد أن يكون المصير واحداً. . ذلك هو حال الأسرة الواحدة. . وحين يزعم المسيو بينو أن أمر الجزائر يختلف عن بقية الأقطار المجاورة، فإن ذلك أسطورة دولية، وخرافة سياسية. . وإننا نربأ بالأمم المتحدة أن تكون مسرحاً لمثل هذه الأساطير والخرافات.

صحيح أن خطط الاستعمار في أقطار الشمال الأفريقي كانت مختلفة: فهي حماية في هذا القطر، واستعمار مكشوف في ذلك القطر، ولكن الأساس واحد في جميع الظروف والأحوال؛ ولقد أعلن المسيو بينو أن فرنسا موجودة في الجزائر منذ ١٣٠ سنة، وهذه ليست واقعة جديدة علينا؛ والواقع أن هذه الواقعة، على قدمها هي سبب شكوانا؛ إن جميع الدول الاستعمارية، قد وجدت في مستعمراتها قبل عام

١٨٣٠ أو بعده، ومنذ ذلك الوقت تحطمت إمبراطوريات عظمى، وأصبحت شظاياها دولاً مستقلة. وإذا كان علينا أن نأخذ بنظرية عام ١٨٣٠ كما عرضها المسيو بينو، فإن ما لا يقل عن ستين دولة من أعضاء الأمم المتحدة يجب أن تحتجب عن هذه المنظمة العالمية.. وكائنة ما كانت التسميات والحجج التي أدلى بها المسيو بينو، فإن الاستعمار هو الاستعمار، مهما تنوعت الصيغ وتعددت الأسباب.

ويتضح من هذا أن الجزائر ليست لفرنسا ولا أرضاً فرنسية.. إلا إذا كنا نريد أن نزعم أن الشمال الأفريقي هو أوروبا.. فإن الدول الأوروبية، بوسيلة أو بأخرى، كان لها شأن في الشمال الأفريقي.. وكذلك فإن الجزائر ليست لفرنسا، إلا إذا كانت لدينا الشجاعة الوقحة، بأن نزعم بأن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كلها هي أوروبا. لقد استولت أوروبا في الماضي على أقطار من العالم، هي ممثلة الآن في ما لا يقل عن سبعين دولة من أعضاء الأمم المتحدة.. وأخيراً فإن الجزائر ليست لفرنسا، كما أراد أن يصور لكم المسيو بينو، إلا إذا جرؤنا على القول بأن الولايات المتحدة هي لبريطانيا.. إن «حق» الولايات المتحدة في الثورة على بريطانيا، هو بنفسه «حق» الجزائر في الثورة على فرنسا، مع تباين الظروف والاعتبارات.. ونحن هنا نقف من أجل الحرية، وليست الحرية حكراً على قارة بذاتها، يصح إنكارها على قارة أخرى.. وإن من حق الجزائر أن تتمتع بما نتمتع به، من حرية واستقلال، إلا إذا كنا مستعدين أن نخون، على مشهد من التاريخ، المبادئ السامية التي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة.

ومن أجل ذلك فإنه يجب علينا، الآن وإلى الأبد، أن ننزع من أذهاننا تلك الخرافة السياسية التي ينطوي عليها موقف فرنسا: إن الجزائر ليست جزءاً من التراب الفرنسي.. وليس شعب الجزائر جزءاً من الشعب الفرنسي. إن الجزائر هي جزء من الوطن العربي الكبير، الممتد من المحيط غرباً إلى الخليج شرقاً، وإن شعب الجزائر هو جزء من الأمة العربية، يشترك معها في ثقافتها وحضارتها ويتكلم لغتها، وله تقاليدها وعاداتها؛ وإن شعب الجزائر تهزه مع الأمة العربية، مخاوفها آمالها وآلامها؛ وإن تاريخ الجزائر هو فصل من تاريخ الأمة العربية، في انتصاراتها وفي هزائمها، في وحدتها وفي فرقتها، في الحرب والسلم على السواء.

ولقد قيل في عدد من المناسبات، إن تاريخ الجزائر قد ارتبط بالأمة العربية منذ عهد الفتوحات الإسلامية في القرن السابع الميلادي. والأصح أنه ازداد ارتباطاً.. وعلينا أن لا ننسى الحقيقة الفينيقية التي سبقت انبثاق النصرانية.. فلقد أُبرز الوجود العربي ذاته عن طريق الفينيقيين الذين هم فرع من فروع الأسرة العربية.. وإنني أقولها بكل شجاعة وصراحة، ولا أخشى معها تحدياً، إن ارتباط

الجزائر بالأمة العربية، قد سبق بأجيال، وجود فرنسا كدولة، بل وجود فرنسا كشعب..

ومع هذا، يجب أن يكون واضحاً، أن الجزائر لا تكافح من أجل أن تمارس مجدداً حقاً طبيعياً، ولكنها تكافح لتسترد، لتستعيد، حقاً طبيعياً كانت تمارسه بصورة كاملة.. إن الجزائر لا تكافح لتنال استقلالها، ولكنها تكافح لتسترد، وتستعيد استقلالاً انتزع منها. إن الجزائر لا تكافح لتبني دولة جديدة، ولكنها تكافح لتسترد، وتستعيد دولتها التي كانت قائمة.. في زمن لم يكن فيه عدد من الدول المعاصرة قائمة أو موجودة.

ولقد أجهد المسيو بينو نفسه أمامكم، وهو يعرض على الجزائر أموراً ثلاثة: وقف إطلاق النار، فالانتخابات، ثم المفاوضات، ولم يتفوه بكلمة واحدة عن السيادة والاستقلال.. بل إنه أدان حركة التحرير الجزائرية لأنها تطالب بالاستقلال، ورفض كذلك وساطة المغرب وتونس على أساس الاستقلال..

أما وقد عرض المسيو بينو لتاريخ المشكلة الجزائرية، فقد أصبح من واجبنا أن نذكر المسيو بينو بالوقائع الصحيحة للتاريخ الصحيح.. لقد كانت الجزائر دولة مستقلة، كاملة السيادة، شأنها في ذلك شأن أي دولة مستقلة ممثلة الآن في هذه المنظمة العالمية.. وكان لرئيس دولة الجزائر معاهدة صداقة مع بريطانيا العظمى وهولندا.. وكان للجزائر الدولة دور لا يقل عن أية دولة من الدول المعاصرة.. ففي عام ١٦٧٩ دخلت الجزائر في علاقات تعاقدية مع هولندا.. وفي عام ١٦٨٢ وقعت الجزائر معاهدة صداقة مع بريطانيا العظمى وهولندا.. وكانت الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة.. وقد وقعت الجزائر مع الولايات المتحدة ثلاث معاهدات في ١٧٩٥، ١٨١٥، ١٨١٦، وبموجب المعاهدة الأولى تعهدت الجزائر أن لا تبيع سفناً حربية لأية دولة هي في حالة حرب مع الولايات المتحدة؛ وقد نصت المادة ١٨ من تلك المعاهدة أنه في حالة الحرب بين البلدين، فإن على القنصل والرعايا الأمريكان أن يخرجوا من «مملكة الجزائر»، وقد كتب القنصل الأمريكي في الجزائر في عام ١٨٢٦ يقول: «إن الداي يمارس كامل حقوق السيادة والسلطة عقب انتخابه مباشرة».

هذه هي السيادة القومية التي كانت تمارسها الجزائر، والتي ينكرها اليوم المسيو بينو وزير خارجية فرنسا.

أما بالنسبة إلى بريطانيا، فقد كانت للجزائر معها علاقات شيقة، ما أظن المندوب البريطاني يستطيع إنكارها.. وإن عراقة الدبلوماسية البريطانية هي التي

تجعل هذه العلاقات مثيرة حقاً. . وإن من الحق أن نسرد الوقائع حتى لا يستمر المندوب البريطاني في معارضة القضية الجزائرية.

يذكر تاريخ العلاقات الدبلوماسية، أن جزائرياً اسمه الحاج حسن كان سفيراً للجزائر في لندن. . ولا أظن أحداً غير الإنكليز أنفسهم، يستطيع أن يصف العلاقات التي كانت قائمة بين بريطانيا والجزائر في القرن التاسع عشر؛ فلقد بعث ولي عهد بريطانيا، نيابة عن والده، الملك جورج الثالث، كتاباً إلى الداي في الجزائر. . ولا أحسب أن هنالك ما هو أفصح وأبلغ من ذلك الكتاب. . وسأجعله يتكلم عن نفسه بنفسه. . يقول الكتاب: «إن ولي العهد نيابة عن والده جورج الثالث، يأسف لأن المرض الذي لازم والده طويلاً، قد حال دون الإجابة على كتاب الداي الذي حمله سفيره الحاج حسن، ويؤكد أقوى الصداقة للداي، استناداً إلى المعاهدة القائمة، كما يؤكد للداي العزم على حماية عاصمته بأسطوله، ما بقيت الصداقة الحاضرة قائمة بين شعبينا؛ ويعلن أن الأسطول البريطاني هو سيد البحار، يرهب جميع الدول البحرية، ومستعد لقهر كل من يحاول معارضته. . ويرجو الداي أن لا يسمح لأعداء بريطانيا للانتقاص من الانسجام القائم بين شعبينا، وأن لا يصغي لأقوالهم الشريرة، وأن سفيركم سيخبركم عن الاستقبال والمعاملة اللائقين اللذين وجدهما في إنكلترا، وقد أرسل معه بعض مصنوعات المملكة على سبيل الهدية. . «حرر في قصر كارلتون في ٤ كانون الثاني/ يناير سنة ١٨١٢».

ولست أرى حاجة للتعليق على هذا الكتاب، لأنه يتحدث عن نفسه بنفسه، وإني آمل أن لا ينكر المندوب البريطاني، بعد اليوم، سيادة الجزائر واستقلالها، وحقها الكامل في مؤهلات الدولة المستقلة.

وإني لآمل أن لا يضيق صدر المسيو بينو، إذا أنا تعرضت لهذه الناحية بالنسبة إلى فرنسا. . . لقد تمت بين عامي ١٦١٩ ـ ١٨٣٠، سبع وخمسون معاهدة بين فرنسا والجزائر. . تصوروا!! سبع وخمسون معاهدة دولية بين فرنسا من جانب والجزائر من جانب آخر. . ولقد كانت بين الدولتين بعثات دبلوماسية. . وذات مرة رفضت فرنسا أن يقوم مواطن من أصل أمريكي بتمثيل الجزائر في فرنسا، ورشحت الجزائر في ما بعد مواطناً جزائرياً مولوداً في الجزائر. . وفي عام ١٨٦٠، بعد غزو الجزائر، كان نابليون الثالث يزور الجزائر، فكتب إلى الحاكم العام في الجزائر يقول: «إن الجزائر ليست مستعمرة ولكنها مملكة عربية». ولقد كان هذا الكتاب قبل قرن بكامله من هذا العام الذي يقف فيه المسيو بينو أمام الأمم المتحدة ليعلن أن الجزائر هي أرض فرنسية.

وعلى هذا فإن الاستنتاج الطبيعي، الذي لا مردّ له، أن الجزائر كانت دولة مستقلة، كاملة السيادة، شاركت في الحياة الدولية، وما هذه المعاهدات العديدة التي أشرت إليها، إلا مظهر واحد من مظاهر السيادة والاستقلال. . إن المعاهدات التي تمت بين فرنسا والجزائر لا تترك مجالاً للشك في سيادة الجزائر كدولة مستقلة، إلا إذا كان المسيو بينو يستطيع أن يثبت أن فرنسا قد تعاقدت مع فرنسا، وأن فرنسا كانت لها علاقات دبلوماسية مع فرنسا!!

وكلنا يعرف ما الذي جرى في ما بعد لدولة الجزائر المستقلة. . لقد قامت فرنسا في عام ١٨٣٠، بانتهاك سيادة الجزائر، فاحتلت الأرض الجزائرية، وأخضعت البلاد للسيطرة الفرنسية. . وهذه هي الواقعة الأساسية التي تشكل القضية الجزائرية. . ولقد كانت عواقب الاحتلال وخيمة وفظيعة، وإن كانت أسبابه ومبرراته سخيفة وتافهة. . إنها تدعو إلى السخرية حقاً. .

لقد شرحت **دائرة المعارف البريطانية**، وهذه ليست مرجعاً عربياً، مبررات الاحتلال الفرنسي للجزائر كما يلي: في نيسان/ أبريل من عام ١٨٢٧، نشأ نزاع مع الدَّاي، بسبب شحنة قمح قام بتوريدها اثنان من الجزائريين. . وفي أثناء المفاوضات حول هذا النزاع، ضرب الدَّاي القنصل الفرنسي دوفال بمنشَّة الذباب. . . وقد أدت هذه الحادثة إلى التدخل العسكري. . وضُرب حصار بحري حول مدينة الجزائر لمدة ثلاثة أعوام، فلم يؤد إلى نتيجة، وعلى أثر ذلك قامت حملة فرنسية على الجزائر. . ونزلت قوة فرنسية مؤلفة من ٣٧ ألف جندي على الشاطئ الجزائري في سيدي فرج في ١٤ حزيران/ يونيو . . ١٨٣٠ واستسلمت الجزائر في اليوم الخامس من شهر تموز/ يوليو».

وهكذا فإن منشة ذباب، هي التي كانت سبباً في تدمير دولة وإخضاع شعب. . وإن دعوى فرنسا تقوم الآن على منشّة الذباب. . . واستناداً إلى منشّة الذباب هذه، فإن المسيو بينو يحذركم من التدخل في شؤون الجزائر. . ولكن منشّة الذباب لا يمكن أن تكون هي النهاية بالنسبة إلى شعب واع لوجوده القومي، متحفز لحريته، متطلع لاستقلاله.

إن القضية المطروحة أمامكم ليست كقضية مقاطعتي سافوي ونيس، اللتين أشار إليهما المسيو بينو، شارحاً كيفية اندماجهما في فرنسا. . ليس هنالك تشابه بين القضيتين من قريب أو بعيد، ولا في أي وجه من الوجوه. . . إن مقاطعتي سافوي ونيس قد اندمجتا في فرنسا، وقبلتا الحكم الفرنسي، وأصبحتا فرنسيتين من حيث اللغة والثقافة والحضارة والتقاليد. . وهاتان المقاطعتان، لم تعلنا الثورة على الحكم الفرنسي،

وعلى الاندماج بفرنسا؛ على حين أن الشعب الجزائري قد رفض الاندماج وقاوم الاحتلال.. إن الشعب الجزائري لم يستسلم أبداً.. لقد قاتل بشجاعة، من أجل وطنه، ما يزيد عن مائة عام، قدّم خلالها أعظم التضحيات في الأرواح والأموال..

وإنني أعترف للمسيو بينو أنه كانت في هذه الحقبة الطويلة فترات متقطعة من الهدوء، ولكنها كانت فترات من وقف إطلاق النار.. والشعب الجزائري كان على الدوام، ومن غير انقطاع يؤكد مطلبه في الحرية والاستقلال، ومعارضته لسياسة الاندماج، وإصراره على بناء دولة الجزائر في إطار من السيادة الكاملة.. ونحن لا نستطيع أن ننسى في هذا المقام، تلك المجزرة الدموية التي قامت بها القوات الفرنسية في عام ١٩٤٥، ويا للعار في يوم عيد الهدنة، ولقد أثارت تلك المذبحة، التي ذهب ضحيتها آلاف من الجزائريين، ضمير العالم بأسره، وخاصة ضمائر أولئك الأحرار الشرفاء في فرنسا.. والأحرار الشرفاء في فرنسا كثيرون..

والآن.. بعد هذه السنين المتوالية من سفك الدماء والفظائع الوحشية، تأتي إليكم قضية الجزائر محمّلة بالإرهاب، مُثْقلة بالعسف والجور.. وإذا كان لأحد أن يرى القضية الجزائرية على أنها مشكلة داخلية لفرنسا، فالأمر في بساطة هو جريمة إبادة للجنس البشري، أما الذين يرون أنها ليست مشكلة داخلية، فهي قضية حرب وإبادة.. وسمّوها ما شئتم، فإنها مأساة إنسانية، تحضّكم على التدخل، حماية للإنسانية، وصوناً للأمن والسلم..

ولقد اختار المسيو بينو أن يسترسل طويلاً في ما أسماه بالإرهاب والإرهابيين، وكل ما أورده في هذا الصدد، هو مجموعة من الأباطيل.. وإنني لا أريد أن أنتهز هذه الفرصة، لأقحم موضوع إرهاب الثورة الفرنسية، على الفرنسيين أنفسهم، وعلى أبطال فرنسا.. فأنتم عارفون بتلك الوقائع الفظيعة التي سجلها تاريخ الثورة الفرنسية، ولكنني سأقتصر على الإرهاب الرهيب الذي اقترفته السلطات الفرنسية، في شعب الجزائر، وفي أرض الجزائر.. وإنه من الغريب حقاً، كيف أن وزيراً فرنسيا حصيفاً ذكياً، مثل المسيو بينو، قد اختار موضوعاً، أحرزت فرنسا فيه رقماً قياسياً، يتجاوز كل رقم قياسي في العالم، ولهذا فإنه يصبح من الواجب أن نستعرض الأحداث من البداية.. كما جاءت في الصحف العالمية، ومن جملتها الصحف الفرنسية.. وسأقتصر على القليل للدلالة على الكثير.

في ٢٦ آب/ أغسطس من عام ١٩٥٥، ذكرت جريدة **واشنطن بوست**، بأن الأوامر صدرت إلى القوات الفرنسية، بأن «تضرب أولاً وتستوضح ثانياً».. وفي ١٠ آب/ أغسطس ١٩٥٥، كتب أحد مراسلي جريدة **النيويورك تايمس** يقول بأن الجنرال

(باولاني) ذكر له بأنه يستطيع «أن يقتل ٣٠ ألفاً و٤٠ ألفاً وحتى ١٠٠ ألف إذا اقتضى الأمر» وهذه المقتبسات ليست في حاجة إلى تعليق أو تعقيب.

وفي ٧ آب/ أغسطس ١٩٥٥، نشرت جريدة **الهرالد تريبيون**، أن الفرقة الفرنسية الآلية الثانية، كانت تتدرب على أسلحة صاروخية في فرنسا، قبل أن تسحب من قوات حلف الأطلنطي، وترسل إلى الجزائر.

وهنالك تقارير وافرة عن أساليب القمع الوحشية، التي قامت بها القوات الفرنسية، وكانت سبباً في إثارة مشاعر الاستنكار والاشمئزاز في العالم بأسره.. فلقد قصفت قرى بكاملها، وتحولت إلى رماد وأنقاض.. وقد ازدحمت معسكرات الاعتقال بأحرار الجزائريين الذين لم يكن لهم إلا ذنب واحد هو حبهم لوطنهم.. والرهائن الذين يخطفون ليلاً ونهاراً يُعدّون بالعشرات والمئات.. الإعدام من غير محاكمة قد أصبح هو القانون السائد.. وفي العام الماضي اختطفت فرنسا خمسة من زعماء الجزائر من الجو، وهم في طريقهم لتحقيق غاية سلمية في مهمة للمفاوضات... وهذه جريمة قرصنة دولية، تنفرد فرنسا في بشاعتها وشناعتها.. وعلى الجملة، لم ينج من إرهاب فرنسا المدنيون، ولا العزل من السلاح.. حتى أصبحت الحالة في الجزائر يسودها قانون الإرهاب.. أو إرهاب من غير قانون.. ويكفي أن أذكر لكم، أنه في هذه الساعة التي أحدثكم فيها، يتزاحم ما يقرب من ٣٠٠ ألف جزائري في معسكرات اللاجئين، بعد أن اضطرهم الإرهاب الفرنسي إلى النزوح إلى الأقطار المجاورة.

هذه هي صورة موجزة للحالة في الجزائر حينما كانت تنظر الأمم المتحدة في القضية في دورتها الأخيرة.. وقد روعت الجمعية العامة يومئذ، وهي تستمع إلى أنباء الفظائع التي يتعرض لها شعب الجزائر.. ولكن الأمم المتحدة اختارت أسلوب اللين والمجاملة مع فرنسا.. فلم تقرر إدانتها، لتعطيها الفرصة الكافية للوصول إلى تسوية عادلة للقضية الجزائرية.. وكل ما قررته الأمم المتحدة في الدورة الماضية، أن أعربت عن أملها في إيجاد تسوية سلمية ديمقراطية عادلة، في روح من التعاون وعن طريق الوسائل المناسبة، بموجب مبادئ ميثاق الأمم المتحدة (قرار ١٠١٢ (١١)).

كان هذا قرار الأمم المتحدة، بلحمه وعظمه.. صدر بلغة هادئة ناعمة، من غير تراجع عن مبادئ الأمم المتحدة.

ولكن ماذا كانت النتيجة؟ وكيف استجابت فرنسا لذلك القرار الذي حرص أن يحفظ لفرنسا كرامتها وماء وجهها؟ لقد كانت النتيجة مخيبة للآمال، حتى لدى أولئك الذين كانوا حريصين على مجاملة فرنسا.. وها نحن نجتمع اليوم لنرى أن قراركم

«اللطيف»، قد تجاهلته فرنسا من غير «لطف»، وأننا لا نرى الحل السلمي الديمقراطي العادل الذي كنتم تتطلعون إليه، ولا نرى، كذلك، أن السلام والديمقراطية والعدالة قد تحقق شيء منها على أرض الجزائر. . وبدلاً من ذلك فإن فرنسا مضت هذا العام في تصعيد الحرب، بعيداً عن تقاليد الحرب. . إنها حرب إبادة تهدف فرنسا من ورائها إلى إفناء شعب، كل ذنبه أنه يريد أن يعيش كما يشاء في وطنه.

وعلى هذا فإن الجواب الوحيد الذي قدمته فرنسا إليكم هو الحرب، وإنني لأرجو أن لا تظنوا أنني أوجه هذه التهمة إلى فرنسا من غير مبرر. . ففي حزيران/ يونيو من عام ١٩٥٧ أعلن رئيس وزراء فرنسا في المجلس الوطني قائلاً «يجب أن نستمر في المعركة ما دامت مفروضة علينا»، وإنه ليصعب علينا أن نصدق رئيس وزراء فرنسا في قوله هذا. . . إن أحدكم لم يفرض هذه الحرب على فرنسا. . إن فرنسا هي التي فرضت الحرب على فرنسا. . وإن سجل الأحداث في هذا العام، يثبت بصورة قاطعة ازدراء فرنسا بالأمم المتحدة، وتجاهلها للميثاق. .

ولقد قامت فرنسا، ومباشرة بعد قراركم الأخير، بتصعيد حملة الرعب والإرهاب، تلك الحملة التي تسميها فرنسا سياسة التهدئة. . ولقد أثارت قصص التعذيب والمذابح التي اقترفت على الشعب الجزائري، أشد مشاعر الاشمئزاز في جميع أنحاء العالم. . وفي فرنسا نفسها أعرب عدد كبير من أحرار فرنسا الشرفاء من مختلف ألوان الفكر السياسي، عن عميق استنكارهم للفظائع الفرنسية. .

ولقد بعث ٣٥٧ مفكراً من الشخصيات الفرنسية المعروفة، رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يحتجون فيها على «الأعمال التي تثير الضمير الإنساني»، وقد أشاروا بصورة خاصة إلى «أعمال التعذيب التي تقترف ضد السجناء، الذين يحرمون من أن يعاملوا بموجب اتفاقية جنيف، أو بموجب الضمانات القضائية التي يمنحهم إياها القانون الفرنسي»، واشاروا كذلك إلى «إعدام الرهائن، وهدم القرى وأعمال الانتقام والتعسف». . وكان بين موقعي هذه الرسالة، بل بالأحرى هذه الإدانة، السيد فرانسوا ميرياك الحائز على جائزة السلام، وعدد من الأساتذة الجامعيين في السوربون وليون، ومجموعة من الفلاسفة والمفكرين والصحافيين. .

وفي شهر آذار/ مارس من هذا العام، اجتمع الكرادلة والمطارنة في فرنسا، واستعرضوا الموقف في الجزائر، وناشدوا فرنسا أن «توفر الضمانات الكافية لاحترام الكرامة الإنسانية، وأن تتجنب كل ما من شأنه أن يهتك القانون الطبيعي وشريعة الله»، ثم حذروا فرنسا من اتباع «وسائل الإرهاب وإنه حتى لو كان الهدف نبيلاً، فإن ذلك لا يبرر استخدام أعمال العنف والتعذيب». وكانت آخر كلمات الكرادلة

والمطارنة تتضمن الدعاء إلى الله «لتحقيق سلام حقيقي، مستند إلى أساس سليم من العدل والحق».

إن شعب الجزائر من جانبه لا يتوق إلا للعدل، وإن الثوار الجزائريين حينما يصلّون في جبالهم، حيث معاقلهم، إنما يدعون الله أن يحقق لهم السلام القائم على العدل، تماماً كدعاء المطارنة والكرادلة الأجلاّء في فرنسا.

غير أنه لا بد لنا أن نسجّل تحفظاً بسيطاً بالنسبة إلى الكرادلة والمطارنة.. إننا لنرجو أن لا يهتم هؤلاء الأحبار الأجلاّء بالشيوعية.. فإن تأييد أي حركة تحريرية، تستهدف السلام القائم على العدل، إنما يعتبر عملاً شيوعياً. وربما وقع على كاهل الكرادلة والمطارنة، أن يثبتوا براءتهم من الشيوعية.. فهذه هي التهمة التي يوجهها المسيو بينو للحركة الجزائرية..

وأرى من واجبي كذلك أن أقرأ عليكم رسالة أخرى مليئة بغضب نبيل، واستنكار شريف ينبئ عن أكرم العواطف الإنسانية.. وليست هذه الرسالة في حاجة إلى أي تقديم أو تعريف، إنها تقول:

«إلى السيد وزير التربية الوطنية في فرنسا..

علمت الآن من أخبار الإذاعة، بأن علي بومنجل قد ألقى بنفسه من بلكون عالٍ في الجزائر، وسقط ميتاً، وذلك لينجو من التحقيق.. وحينما كنت أقود حركة المقاومة في شمال أفريقيا، كان علي بومنجل أحد تلاميذي في كلية الحقوق في الجزائر، لقد أفجعني خبر وفاته، وأصبحت أصدق ما كتبه افري ب. هـ. سيمون في كتابه عن التعذيب الفرنسي.

«وطالما تقوم حكومة بلادي بممارسة هذه الوسائل الإرهابية، التي لم تمارس ضد أسرى الحرب الألمان، فإنني لا أستطيع أن أستمر في إلقاء دروسي في كلية الحقوق الفرنسية، ولا سبيل أمامي إلا التوقف عن إلقاء دروسي.

«ولعلك تقرر استدعائي إلى العمل إذا كنت قادراً على ذلك.. وإنني مستعد أن أتلقى بكل رضاء، أي إجراء يساهم في تعريف الرأي العام، باحتجاجي على هذه الأعمال المشينة، التي تخل بشرف فرنسا، إذا اختارت أن تسكت عليها».

ريني كابيتن

أستاذ القانون في باريس

والوزير السابق للتربية الوطنية في حكومة الجنرال ديغول

إن كل كلمة في هذه الرسالة، أيها السادة، تنطق بنفسها، في ما هو أبلغ من كل خطابة بليغة، وإن علي بومنجل هو واحد من قافلة طويلة من الشهداء الجزائريين، الذين يتساقطون على أرض الجزائر، من أجل وطنهم وحرية شعبهم.

ولقد أصدر واحد وستون عالماً، من أبرز علماء فرنسا، بياناً صارخاً أعلنوا فيه «أن استخدام وسائل الإرهاب، لا يؤدي فحسب إلى سقوط الروح المعنوية في شبابنا، الذين يُطلب إليهم تطبيق هذه الوسائل، وإنما يؤدي كذلك إلى انتقاص القيم الروحية لشعبنا..»

وإنني أغتنم هذه الفرصة لأبعث بتحية الإعجاب والتقدير، لهؤلاء الأحرار الشرفاء في فرنسا، الذين رفعوا صوتهم احتجاجاً على هذه المظالم، التي يتعرض لها شعب الجزائر المناضل.

وإنه بوسعي أن أضع أمامكم طائفة كبيرة من أمثال هذه البيانات، التي تكشف عن الإرهاب الفرنسي في الجزائر، ولكني أقتصر على هذا القدر.. لأننا لسنا هنا لنفضح فرنسا أو نجعلها عرضة للمهانة والاحتقار.. كل الذي نقصد إليه، أن يستمع المسيو بينو إلى مناشدة أحرار بلاده.. وكل الذي نقصده أولاً وآخراً، أن نصل إلى تسوية للقضية الجزائرية، تتفق وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ومن أجل ذلك فإنني أنتقل الآن إلى بحث الأسس العامة التي يجب أن يقوم عليها الحل الصحيح للقضية الجزائرية.

ويجب عليَّ أن أقول، بادئ ذي بدء، إن أسطورة الاندماج بين الجزائر وفرنسا يجب التخلي عنها بصورة مطلقة.. لا بد من الاعتراف بحق الجزائر في السيادة الوطنية بكل مقوماتها ونتائجها.. إن التجربة الفرنسية في سياسة الإدماج تدخل الآن قرنها الثاني، لتثبت أنها فشلت فشلاً ذريعاً.. وبعد عشرات من السنين مضت على هذه المحاولة التي قامت بها فرنسا، بقيت الجزائر عربية في لغتها وتقاليدها، عاداتها وآمالها القومية؛ وستظل الجزائر مدمجة، ولكن في الحياة العربية.

هذه هي الحقيقة المطلقة الأولى التي لا بديل عنها، ومن هذه الحقيقة المطلقة يجب أن ينبع الحل الجزائري..

والحقيقة المطلقة الثانية، هي أن حركة التحرير الجزائرية لا بد لها من أن تحقق النصر للشعب الجزائري، كائنة ما كانت القوات العسكرية التي تعبئها فرنسا لهذه المعركة. وعلينا أن نذكر أن الثورة الجزائرية تدخل عامها الرابع في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٥٧. ولقد ألقت فرنسا في ميدان المعركة بكل طاقاتها العسكرية

والاقتصادية، بما في ذلك ٥٠٠ ألف جندي، بالإضافة إلى نفقات تبلغ ثلاثة ملايين دولار يومياً. . وإن الخسائر الجسيمة، والتضحيات الكبيرة، التي تنزل بفرنسا، لن تنجي فرنسا من هذه المعركة الخاسرة، مهما طال أمد هذه المعركة. . وإنني أقول هذا للمسيو بينو الذي حاول من غير جدوى، أن يثبت لكم أن الحركة الجزائرية تقترب من نهايتها. .

لقد قال لكم المسيو بينو، «إن الهدوء يخيم في معظم المناطق في الجزائر، وإن (العصيان) في الجزائر قد اختفى فعلاً في الأشهر الماضية. . وإن (العصاة) قد دُحروا في الجبهة العسكرية، ودُحروا كذلك في الجبهات السياسية والمعنوية. . وإن الناس في كل مختلف أرجاء البلاد، في المدن وفي القرى، يزاولون أعمالهم اليومية، وإن السيارات تروح وتغدو في الشوارع، وإن التلاميذ يتسابقون إلى المدارس. . وإن الضرائب تجبى بصورة منتظمة. .». إن هذه الوقائع طريفة حقاً، وشيقة حقاً، كما استشهد بها المسيو بينو. وإنني لأعجب ما إذا كانت القضية الجزائرية تستحق أن تعرض عليكم، بعد هذه الحكايات المثيرة، التي وضعها المسيو بينو أمامكم. .

ولعله من حقنا أن نسأل المسيو بينو، ما إذا كان الأمر كذلك خلال حركة المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي؛ لقد كان الفرنسيون يزاولون أعمالهم، والسيارات تغدو وتروح في باريس، والتلاميذ يتسابقون إلى المدارس. . والضرائب تجبى بانتظام. . أليس كذلك يا مسيو بينو؟

ولكن معلومات المسيو بينو عن الحرب الجزائرية، يجب أن نقرأها إلى جانب معلومات مماثلة أخرى، لها صفة رسمية. . ولا أحسب أننا نستطيع أن نجد مصدراً أكثر طرافة من المسيو روبرت لا كوست، الوزير الفرنسي لشؤون الجزائر. . وهذا بعض بياناته التي أعلنها على الشعب الفرنسي وعلى الرأي العام العالمي:

«٧ نيسان/ أبريل ١٩٥٦: أعتقد أننا سنجد الحل قبل نهاية الصيف.

حزيران/ يونيو ١٩٥٦: سنربح الحرب في خلال ستة أشهر لأننا نجحنا في إخضاع عدة مناطق. .

أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦: إن خطة التهدئة تسير بأسرع من كل تقديراتنا.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦: نوشك أن نحقق النصر الكامل.

تشيرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦: نحن في ربع الساعة الأخيرة، وسنواصل خطتنا أكثر من أي وقت مضى. .

آب/ أغسطس ١٩٥٧ : لم نبلغ نهاية الطريق بعد، ولكن الطريق الآن أوضح، وأستطيع أن أرى نهاية عملنا الشاق.

وإنني أتساءل الآن، وقد انقضى على الحرب الجزائرية أربع سنوات، عمّا إذا كان السيدان لاكوست وبينو يستطيعان أن يريا نهاية الطريق التي كانا يتنبآن عنها الشيء الكثير.. إن هذه البيانات الصادرة عن السيدين بينو ولاكوست إنما تثبت بما لا يرقى إليه الشك، أن النصر في النهاية هو لشعب الجزائر.. وأن الهزيمة في النهاية هي لفرنسا.

غير أن المسيو بينو قد لجأ إلى أسلوب معروف، لتقليل فشل السياسة الفرنسية في إخضاع الشعب الجزائري وفي قهر الثورة الجزائرية.. والمستعمرون كانوا ولا يزالون يتمسكون بهذا التعليل للتنديد بجميع الحركات التحررية حيثما كانت.. لقد تحدث المسيو بينو طويلاً عما سماه بالشيوعية الجزائرية، والمعاونة الأجنبية للثورة الجزائرية؛ وفي هذين الموضوعين سجّل المسيو بينو فشلاً ذريعاً.

وفي ما يتعلق بالشيوعية الجزائرية، إذا كان شيء من هذا موجوداً في الجزائر، فإني لا أرى داعياً لأن يتسرب القلق إلى المسيو بينو، ذلك أن الشيوعية لها وجودها وأثرها في المجتمع الفرنسي.. ولا تستطيع أية حكومة فرنسية، وهي تتقدم إلى المجلس الوطني بأي قانون أو مشروع، أن تسقط من حسابها قوى الشيوعيين في فرنسا.. سواء بالنسبة إلى أصواتهم أو سياستهم أو نفوذهم.. إن تهمة التسلل الشيوعي أصبحت شائعة، تلازم حركات التحرر الوطني.. ولو أردنا أن نرجع إلى القاموس السياسي للدول الغربية، لوجدنا أن كلمة شيوعية قد أصبحت مرادفة لكلمة قومية.. وإذا كان الغربيون مخلصين وصادقين في هذا التفسير، فتكون الشيوعية، إذن، شيئاً مجيداً، ولا يمكن أن تكون شيطاناً شريراً، كما يصفون؛ أما إذا كانوا غير صادقين في ما يدّعون فتكون حينئذ مهاجمتهم للحرب التحررية الجزائرية عملاً من أعمال الاستعمار وأسلوباً من أساليب حرب الأعصاب، وهذه لم تعد تجوز على أحد، أو تخفى على أحد.

غير أن الواقع، أن المسيو بينو لا يصدّق الحجج التي قدّمها بنفسه إليكم، وكل ما يهدف إليه أن يجمع حوله أصوات الدول غير الشيوعية.. إن المسيو بينو يريد أن يحذركم، أن يخيفكم، بل أن يلقي الرعب في نفوس الدول الغربية.. والمسيو بينو خانته كلماته، فلقد قال لكم «إذا انسحبت فرنسا من الجزائر فسيتولى أمورها الشيوعيون..».

وهذه الكلمات واضحة كل الوضوح، إن فرنسا تحرض الغرب، ليحرضها على

البقاء في الجزائر. . هذه هي المصْيدة التي نصبتها فرنسا، وما حكاية الشيوعية إلا الصنّارة في هذه المصيدة.

أما بصدد العون الخارجي، فقد أشار المسيو بينو إلى ما تقدّمه مصر وسوريا والجامعة العربية من عون للحركة الجزائرية، وإنني لا أملك التحدث باسم مصر وسوريا، فإن مندوبي هاتين الدولتين موجودان هنا معكم، وإنهما وحدهما يملكان حق الكلام باسم حكومتيهما، وإنني لا أرغب أن أدلي بأية إيضاحات حول هذا الموضوع، ذلك أنني لا أريد أن أدخل السرور على قلب المسيو بينو. . ولن أذكر ما نعمل وما لا نعمل. . وليست الدول العربية هنا في قفص الاتهام. . نحن مسؤولون أمام شعوبنا، وأمام شعوبنا فقط. . وما تتلقاه الجزائر من عون، إنما هو واجب قومي وإنساني. . وإن واجبنا المقدس أن ندعم كفاح الشعب الجزائري. . إن الجزائريين هم إخواننا، والجزائر جزء لا يتجزأ من وطننا العربي الكبير.

وإنه لواجب على جميع الشعوب المحبة للحرية، وعليكم جميعاً، تقديم العون لأية حركة تحريرية، حيثما كانت. . ولقد تلقت جميع الحركات التحريرية في العالم أشكالاً متعددة من العون. . ولعل عدداً كبيراً من الدول الممثلة في الأمم المتحدة، لها سيرة معروفة بالنسبة إلى العون الخارجي. إن عدداً من دولكم قد تلقى عوناً خارجياً، وعدداً من دولكم قد قدم العون إلى شعوب ناضلت من أجل حريتها واستقلالها. وفرنسا لم تخرج، عن هذه القاعدة. . إن فرنسا التي تشكو الآن من العون الخارجي الذي يقدم للجزائريين، كان لها شأن مع العون الخارجي. . لقد قدمت عوناً، وقد تلقت عوناً. .

وإن تقديم العون للحركات التحررية، إذا جاز لي أن أذكّر المسيو بينو، كان من أشرف تقاليد فرنسا. . ولا أحسب أنني في هذا الموضوع أجد حجة أكبر من المسيو بينو نفسه. . وإني أستميح المسيو بينو عذره وصبره، إذا أذن لي بأن أستعير فصاحته، لأصف لكم دور البطل الفرنسي لافييت في الثورة الأمريكية. . وإذا كان لنا أن ننسى كل شيء في تاريخ فرنسا فعلينا، أن لا ننسى سيرة لافييت؛ فلقد ترك لنا لافييت في مذكراته صورة مشرقة عن تقاليد فرنسا الكريمة، في معاونة الحركات الثورية. . وسأقرأ كلماته بالإنكليزية فإنني أخشى إذا قرأتها بالفرنسية أن أنتقص من روعتها وبهائها. . لقد قال لافييت: «حينما سمعت بالأنباء الأولى عن الثورة الأمريكية فقد تغلغلت في فؤادي. .» هذه هي كلمات لافييت. . وكان من نتائجها أن فرنسا قدمت لأمريكا العون على الأرض الأمريكية. . وحين نرجع بالذاكرة إلى تلك الأيام المجيدة نجد في محاضر الكونغرس الأمريكي بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٧٧٧ قراراً عظيماً يقول «نقرّ قبول

خدمات لافييت.. ونمنحه رتبة جنرال في جيش الولايات المتحدة، بالنظر لما أظهره من شجاعة وحماسة».

هذا هو العون الفرنسي الذي قدمته فرنسا إلى «العصاة» في أمريكا، إلى الولايات المتحدة في ثورتها المجيدة.. وشهدت محاضر الكونغرس الأمريكي، بهذا العون شهادة أصبحت جزءاً من تاريخ كفاح الشعب الأمريكي..

وفي هذه المناسبة فإنني أرغب أن أذكّر المسيو بينو، أن فرنسا لم تقدم العون فحسب، ولكنها تلقت العون كذلك.. ففي الحرب العالمية الأولى، قامت أمريكا بسداد دينها لفرنسا، وفاء من الولايات المتحدة للشعب الفرنسي، وحينما وضع الجنرال الأمريكي «برشنغ» قدمه على أرض فرنسا ليعمل على تحرير فرنسا، تذكّر البطل الفرنسي لافييت، وصاح بأعلى صوته، وبتقاليد الفارس في أروع تقاليد الفروسية: «لافييت نحن هنا...»

وإن من حقنا أن نضيف إلى ذلك أنه كان بين الأبطال الجزائريين كثير من أمثال البطل لافييت، بذلوا دماءهم ليعيدوا لفرنسا حريتها واستقلالها.. وفي نفس الروح الثورية التي عرف بها لافييت، انطلق الجنود الجزائريون البواسل في الحرب العالمية الأولى والثانية يعملون على تحرير فرنسا.. ولكن فرنسا لم تف بدينها.. والجزائر تكافح الآن لتصفية هذا الحساب.. وعلى كل حال، فإن الجزائر ستخرج منتصرة في النهاية، كما انتصرت كثير من الدول الممثّلة الآن في الأمم المتحدة، إن الكلمة النهائية هي لقضية الحرية على الدوام، وإن مسيرة الحرية قد تتأخر بعض الوقت، ولكنها لن تتوقف أو تتعطل، لا بد أن يكون النصر حليفها، فتلك حتمية التاريخ إن شئتم، أو القضاء والقدر، للذين يؤمنون بالقضاء والقدر.

إن كثيراً من الدول المستقلة اليوم، كانت جماعات من «العصاة» بالأمس، والولايات المتحدة هي أقدم هؤلاء «العصاة» في قافلة الحرية.. وإنه ليس عاراً، بل فخراً، أن دول الأمم المتحدة في معظمها مؤلفة من «عصاة» كانوا يقاتلون من أجل حرية بلادهم.. وإنه لمن دواعي اعتزازنا وفخرنا أننا كنا حتى الأمس القريب «عصابات» تناضل العسف والاستبداد؛ وكنا نحسب أن فرنسا قد تلقت درساً تاريخياً من الأحداث في الهند الصينية وتونس والمغرب، وما آلت إليه حروب التحرير في تلك الأقطار.. إن الجزائر لا تختلف عن هذه الأقطار في شيء.. ولا بد لها أن تنتصر وتحقق كل آمالها القومية، وهذه هي الحقيقة الثانية التي يجب أن ينبثق منها أيّ حل للقضية الجزائرية.

والحقيقة الثالثة، إن فكرة تقسيم الجزائر مرفوضة بصورة مطلقة، جملة

وتفصيلاً. . إن وحدة الوطن الجزائري لا تخضع لأي بحث أو نقاش. . إن الصحراء في الجنوب، والشواطئ في الشمال، وجميع الموارد الطبيعية، هي عناصر أساسية لأي حلّ جزائري. . وإنني أشير إلى هذا الموضوع، لأن المسيو بينو، قد شرح أخطار التقسيم بمقدرة وفصاحة. . ولكن المسيو بينو لم يكن في حديثه يهدف إلى بيان أخطار التقسيم. . إنه كان يستهدف إلقاء الرعب في نفوس الجزائريين، فلقد كان المسيو بينو واضحاً كل الوضوح حينما قال «إن تطبيق مبدأ تقرير المصير يؤدي إلى تقسيم الجزائر إلى دولتين أو أكثر». . وعلى هذا فإن المسيو بينو يقدم للشعب الجزائري هذه المعادلة: تقرير المصير يساوي التقسيم، والتقسيم هو نتيجة تقرير المصير. . .

وعلى هذا، فإن كلام المسيو بينو يوضح نفسه بنفسه، إنه يرمي إلى ترويع الشعب الجزائري بالتنازل عن تقرير المصير تفادياً للتقسيم، وبهذا تتكرر حكاية سيدنا سليمان: تنازل عن الطفل تفادياً لتقطيعه. . وإذا كان الترويع هو الوسيلة، فليست لفرنسا مناعة ضد هذا الترويع. . ومن نفس هذا المنطق، يمكننا أن نقول إن خلق دولة للفرنسيين في الجزائر يعني أن مصير الفرنسيين أنفسهم، سيظل في خطر دائم داهم. إن الشعب الجزائري قادر على إرهاب فرنسا، أكثر مما تستطيع فرنسا إرهاب الجزائر. .

وليس للجزائر أن تشهد في وسطها إسرائيل أخرى، وما يتبع ذلك من أخطار على السلم. . . ولقد وضع المعلق السياسي ريمون آرون كتاباً اسمه **المأساة الجزائرية** استعرض فيه فكرة التقسيم، وتوصل في النهاية إلى النتيجة الآتية «لقد كان التقسيم موضوع دراسة من قبل عدد من الزعماء السياسيين. . ومن هذه المقترحات، إقامة دولة للفرنسيين ودولة للجزائريين المسلمين. . ولا يخلو هذا الاقتراح من صعوبات عملية جمة. . ومعنى ذلك أن تطبّق في شمال أفريقيا الحلّ الإسرائيلي، الذي طبق في الشرق الأوسط. . ولكن هذه السابقة لا تشجع على إعادة تطبيقها. . إن الجالية الفرنسية في الجزائر لا تؤلف مجتمعاً قادراً على الاكتفاء الذاتي. . ذلك أن جميع فئاتهم التجارية متصلة ومختلطة بالجزائريين المسلمين. . والتقسيم يفصل هذه العلاقات ويؤدي إلى أمور غير طبيعية ليست في صالح أي من الفريقين. .» إن صاحب هذا الكتاب، لا يمكن أن يتهم بأنه مناهض لليهودية أو معادٍ للسامية. . إن اسمه آرون. . . يتحدث عن يهوديته وساميته. .

وأنتقل الآن إلى الحقيقة الرابعة: إن على فرنسا أن تنزع من تفكيرها الآن وإلى الأبد فكرة الاستعلاء العنصري للجالية الفرنسية في الجزائر. . . ليس هنالك من سبب يدعو إلى إعطاء المعمّر الفرنسي أي وضع متميز. . ولا يمكن إعطاء أية طائفة أية معاملة خاصة في الجزائر. . وإنما المساواة للجميع ومن غير تمييز. . الاعتراف

بأية معاملة مميّزة للمعمرين سيؤدي حتماً إلى الفوضى وعدم الاستقرار.. إن مصير أحد عشر مليوناً من الجزائريين لا يجوز أن يقرره مليون من المعمّرين، المتحدّرين من أصول متعددة.. إن الجزائر ليست تربة صالحة لأي استعلاء عنصري.. إن على المعمّرين أن يختاروا بين أحد أمرين، إما أن يعيشوا بهدوء ونظام في الجزائر، أو يخرجوا منها.. إنهم يستطيعون أن يخرجوا إلى حيث يستطيعون أن يُشْبعوا شهوة الاستعلاء في نفوسهم.

ولم تغفل الحركة الجزائرية عن ملابسات هذا الموضوع.. لقد أعلنت جبهة التحرير الجزائرية موقفها من الأقلية الأوروبية بطريقة ديمقراطية عادلة، فلقد أصدرت بياناً ذكرت فيه «أن الأقلية الأوروبية يمكن أن تقبل في المجتمع الجزائري على أساس المساواة الفردية الكاملة.. وأننا نترك لأفراد هذه الأقلية، الخيار بين الاندماج في الشعب الجزائري، أو الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية كأجانب في إطار نظام يكفل لهم الحفاظ على جميع حقوقهم المشروعة، من غير الامتيازات المنبثقة من النظام الاستعماري..»

هذا هو الموقف الذي أعلنته جبهة التحرير الجزائرية بشأن الأقليات الأوروبية.. ولكن ممثل بريطانيا قد اختار أن يهاجم جبهة التحرير الجزائرية في ما أسماه «بالتشدد والتطرف».. لقد حاول ممثل بريطانيا أن ينجد زميله المسيو بينو لأسباب معروفة، فوقع في خطأ علمي فاحش.. لقد أعلن ممثل بريطانيا أن الجزائر «وطن متعدد الجنسيات» وأن أهل الجزائر «مجتمع متعدد الأجناس» وهذا الكلام من جانب ممثل بريطانيا لا يعدو أن يكون خرافة مؤسفة، والأقليات الأوروبية على أكبر تقدير، لا يؤلفون أكثر من عشر السكان.. فكيف يجوز أن نصف المجتمع الجزائري بأنه متعدد الأجناس.. ليس هذا الموضوع، أيها الممثل البريطاني، موضوع الجنسيات المتعددة، ولكنه الاحتضار والنزاع لحكام الاستعمار وبقايا الإمبريالية.. وإني أقول هذا دون أن أطمع في إقناع الممثل البريطاني لتغيير آرائه أو تصحيح أخطائه.. إنه من العبث أن نحاول إقناع الممثل البريطاني بأخطائه.. فلقد أعلن هو بنفسه أمامكم بأن حكومته «تحمل آراء محدّدة في الموضوع» فكيف لنا أن نخرجه من الخنادق التي حفرها لنفسه، وخندق فيها، وصمم أن لا يتزحزح منها.

غير أنني سأحاول في تجربة يائسة، أن أدُلّ الممثل البريطاني على أخطائه.. وسأترك المجال في هذه المهمة لوزير بريطاني سابق، هو المستر ناتنغ الذي ترأس وفد بريطانيا إلى الأمم المتحدة في مناسبات سابقة؛ لقد كتب المستر ناتنغ اثني عشر مقالاً في جريدة **الهرالد تربيون** تعرّض فيها إلى ما أسماه الممثل البريطاني بالمجتمع الجزائري المتعدد الجنسيات، فقال: «على أية حال، إن موضوع المعمّرين قد أحيط بمبالغات

ضخمة.. ولقد تناولت هذه المبالغات عدد الفرنسيين الحقيقيين وقوة مشاعرهم، بقصد تأييد الدعوى الفرنسية في الاحتفاظ بالجزائر مقاطعة فرنسية.. ولهذا فستظل الجزائر مشكلة مفجعة.. وقد تستطيع فرنسا في الوقت الحاضر أن تربح المعركة ولكنها لن تستطيع أن تربح الحرب... ولن يهدأ بال الجزائريين حتى يحققوا حريتهم واستقلالهم، وخاصة أنهم يرون من حولهم تونس والمغرب دولتين مستقلتين، وأفريقيا السوداء تتمتع بقسط وافر من الحكم الذاتي.. وأنك تستطيع أن تلمح هذه المعاني في عيون الجزائريين.. إن وراء نظراتهم الملتهبة تشع شعلة القومية المتوهجة.. والفرنسيون يتعامون عن هذه الحقيقة».

ومن هنا فإننا نستطيع أن نضع المعالم الرئيسة للحل الجزائري، كما نراه من غير بديل.. يجب، **أولاً**: الاعتراف غير المشروط بحق الشعب الجزائري في الاستقلال كعنصر أساسي في حل القضية الجزائرية. وكما قال السيد جون كندي عضو مجلس الشيوخ الأمريكي في تموز/ يوليو سنة ١٩٥٧ «إن الحالة الجزائرية أشبه ما تكون بقنبلة زمنية، ستنفجر يوماً ما، في وجه العالم الحر بخطرٍ أشد من قضية الهند الصينية». إن استقلال الجزائر هو أمر حتمي، لا يمكن تجنبه، ولا مرد له، شأنه في ذلك شأن القَدَر النازل من السماء.. ولقد وضع عضو مجلس الشيوخ الأمريكي العبء على كاهل «العالم الحر» فإذا أخفق هذا «العالم الحر» فلن يكون جديراً باسمه وشهرته.. وستكون حينئذ عبارة «العالم الحر» بمثابة إعلان تجاري يُنفِّر الجميع، ولا يجتذب أحداً..

ويجب، **ثانياً**: الاعتراف بحكومة جزائرية مؤقتة، لتبدأ مفاوضات عاجلة مع فرنسا، على مائدة مستديرة، للوصول إلى تسوية عادلة للمشاكل القائمة بين الطرفين.. إن المفاوضات المباشرة بين الجزائر وفرنسا، وعلى أساس الاستقلال، هي المفتاح الوحيد للمشكلة الراهنة.. ولقد كتب المسيو أندريه فيليب في **الاكسبرس** في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٥٧ ما يلي «لقد دنت ساعة المفاوضات بين فرنسا والجزائر لحل المشكلة الجزائرية، سواء كان هذا الاقتراح يرضي المتطرفين أو يغضبهم.. إن عام ١٩٥٨ سيشهد هذه المفاوضات.. وإنني أخشى أن نخسر كل شيء، إذا كنا لا نعترف في الوقت المناسب بما يؤدي إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه..».

وهذه حقيقة صارخة من غير شك.. فإذا ما بقيت فرنسا ترفض المفاوضات مع الجزائر، واستمرت في هذه الحرب، فإنها ستخسر وإلى الأبد، كل ما يمكن الحفاظ عليه في الوقت الحاضر.. وإن تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة ليس بالأمر العسير.. وتستطيع جبهة التحرير الجزائرية أن تتخذ الخطوات المناسبة في هذا السبيل.. ولقد

اعترفت تونس والمغرب بالجبهة الجزائرية كأعلى هيئة ممثلة للشعب الجزائري. . وفي رأينا أن جبهة التحرير الجزائرية تمارس سلطة فعلية، في كل ما يتصل بالنشاط السياسي والعسكري للشعب الجزائري. .

والواقع أن الاعتراف بالجزائر الحرة، هو محل اهتمام ودراسة جدية من أكثر من مرجع واحد. . ولست أذيع سراً إذا قلت، إن الأمر ينتظر لتنفيذه، الصورة النهائية للقرار الذي يصدر عنكم، بشأن القضية الجزائرية في هذه الدورة.

ويجب، **ثالثاً**: الإفراج عن المعتقلين السياسيين، كخطوة أساسية لخلق جو ملائم تسير في ظله مفاوضات بناءة وإيجابية.

و**أخيراً**: لا آخراً يأتي موضوع وقف إطلاق النار. . إن هذا الموضوع يجب أن يكون شاملاً للجميع، ولجميع المناطق. . يطبق على الفرنسيين والجزائريين سواء بسواء. . وواضح تماماً أن وقف إطلاق النار لا يمكن أن يبدأ إلا بقبول المبادئ الأساسية التي أشرت إليها.

وعلى هذا فإن الحل في نظرنا يجب أن يكون: الاعتراف بالاستقلال، قيام حكومة جزائرية مؤقتة، المفاوضات، وقف إطلاق النار.

ولكن المسيو بينو قد عكس الآية فلقد اقترح: وقف إطلاق النار، الانتخابات والمفاوضات. وإن الموضوع لا ينطوي على اختيار هذه الصيغة أو تلك. . إن الأمر يتصل بحرية شعب، كان تحت السلاح قرابة مئة وسبعة وعشرين عاماً، وإن التعابير المعسولة لا يمكن أن تزيل مرارة الحالة الحاضرة. . ولقد ذكر المسيو بينو في أكثر من موضع من خطابه، أن المفاوضات مع فرنسا يجب أن لا ترتبط بأية شروط سابقة؛ ويبدو في الظاهر، على كل حال، أن موقف فرنسا يستبعد أية شروط سياسية سابقة للمفاوضات. . فلننعم النظر في هذا الموقف، كما أعلنه المسيو بينو. .

لا بد لنا **أولاً**: أن نؤكد أن الاستقلال ليس شرطاً سياسياً سابقاً. . إنه حق طبيعي. . ولا بد لنا، **ثانياً**: أن نلاحظ أن المسيو بينو هو الذي يشترط للمفاوضات شروطاً سياسية. ولو أننا فكرنا ملياً في خطابه لرأينا أنه يدعو الجزائريين لأن يعملوا ما يأتي: **أولاً**: وقف إطلاق النار، **ثانياً**: الانتخابات، **ثالثاً**: المفاوضات. وفي ما يتعلق بالانتخابات، فإن فرنسا هي التي تصدر التشريعات اللازمة، فتحدد الطريقة والأسلوب، وتعين المناطق الانتخابية، وتشكل الهيئات التشريعية والتنفيذية وتنص على اختصاصها وعددها. .

إن الشعب الجزائري هو الذي يجب أن يؤسس لنفسه المجلس التأسيسي، ترأسه حكومة جزائرية تملك الصلاحيات الكاملة. . ولقد تحدث المسيو بينو بسخاء وإفراط عن النظم الديمقراطية. . ولكن اقتراحاته ليست من الديمقراطية في شيء، إن المسيو بينو يعرض على الجزائر أن تبني فرنسا كل شيء: الانتخابات والمؤسسات الدستورية، ثم يتعين على الجزائر أن تأتي لتفاوض. . وهذه هي الشروط المسبقة بذاتها. . وبهذا فإن المسيو بينو، يعرض على الجزائر أن تفاوض ولكن بموجب هذه الشروط، وبعد أن تضع فرنسا كل القوانين التي تريدها، وتقيم الأوضاع الدستورية كما تشاء. .

ومن الجدير بالذكر أن ممثل بريطانيا لم يشأ أن يترك المسيو بينو يتخبّط وحده في هذا الموضوع، وهذا ما دفعه إلى تأييد وجهة النظر الفرنسية. وإن الأسباب التي تدعو إلى هذا التحالف الفرنسي البريطاني يمكن فهمها وإدراكها. . إن قضية قبرص، وهي قضية تهم بريطانيا، تأتي مباشرة على جدول الأعمال بعد قضية الجزائر. . وهذا الترتيب، هو لا شك، من باب المصادفة، ولكنه يفسر لنا أسباب التعاطف بين فرنسا وبريطانيا بالنسبة إلى قضية الجزائر. . فإن الاستعمار يربط بين البلدين.

ولقد أعلن الممثل البريطاني أمامكم أنه «لا يحسن بنا أن نُصدر من نيويورك آراءنا إلى الجزائر. .» وهذا تصريح خطير فعلاً، ومما يزيد خطورته أنه يبدو لأول وهلة أنه بريء كل البراءة. . والواقع أن ملاحظة الممثل البريطاني تمس جذور الأمم المتحدة. نحن هنا مطالبون بأن نُصدر آراءنا من نيويورك إلى أرجاء العالم كافة. . ومن حقنا أن نتساءل ماذا نعمل هنا في نيويورك، إذا كنا لا نصدر آراء ومقترحات وقرارات؟ ومع هذا فإن إصدار الآراء هو ما بقي لهذه المنظمة المسكينة! وإذا كنا ننزع من الأمم المتحدة حقّها في إصدار الآراء، فإننا ندفعها إلى حياة الكسل والخمول. . وفوق كل هذا، ألم تكن الأمم المتحدة خلال الاثني عشر عاماً السابقة منصرفة إلى إصدار الآراء والمقترحات في جميع المشاكل الدولية.

ألم تساهم بريطانيا في إصدار الآراء والمقترحات بشأن قضايا كوريا وألبانيا واليونان، وأخيراً في قضية المجر، فلماذا لا تفعل مثل ذلك في قضية الجزائر، وخاصة في ما يتعلق في موضوع الانتخابات الجزائرية التي أسرفت فرنسا في الحديث عنها. . ثم إننا، ونحن جالسون هنا في نيويورك، كيف نسمح لفرنسا، ومن فرنسا أن تُصدر إلى الجزائر نظاماً انتخابياً. . إن الانتخابات ليست عطوراً يمكن تصديرها، بعد أن يكتب عليها «صنع في فرنسا» إن الانتخابات شيء، والعطور شيء آخر، وعلى الأمم المتحدة أن تميز بين العطور والانتخابات. .

أما في ما يتعلق بالمفاوضات، فإن من حقنا أن نتساءل: ما هو المقصود منها؟

وما هي الأهداف التي ينتظر أن تحققها؟ وإنني أسأل المسيو بينو: ما هي مقاصد فرنسا؟ وماذا يدور في خلد فرنسا؟ ما هي الأمور التي تريد فرنسا أن تفاوض الجزائر على أساسها؟ وهل تريد فرنسا من وراء هذه المفاوضات أن يختار الجزائريون أن تصبح الجزائر فرنسية وأن يصبحوا رعايا فرنسيين؟هذه ليست مفاوضات، ولكنها شروط تريد فرنسا، أن تمليها على الشعب الجزائري. إن المسيو بينو يدعو الجزائريين للمفاوضة، ولكن لا يحق لهم أن يتحدثوا عن الاستقلال، وعن إقامة حكومة جزائرية، وكل ما يطلبه المسيو بينو، هو وقف إطلاق النار، وأن يلتزم الجزائريون بقبول الحلول التي تضعها فرنسا.. ونحن من جانبنا نرى أن هذه المفاوضات، وبهذه الشروط، إنما هي استسلام.. ولا أظن أن إنساناً عاقلاً ينطوي قلبه على ذرة من حب الحرية والاستقلال، يمكن أن يرضى بهذه العروض الفرنسية، إلا إذا أصبحت الحرية ألعوبة، وأصبح الاستقلال سخرية.

وإنه من الغرابة بمكان، أن فرنسا رفضت وساطة تونس والمغرب، ولأسباب واهية. ولقد أدلى ممثل تونس أمامكم ببيان وافٍ حول هذا الموضوع، حتى إن الممثل البريطاني لم يسعه إلا أن يثني عليه ويطريه.. وإذا كان البيان التونسي قد حاز التقدير، فلسنا ندري لماذا ترفض فرنسا وساطة تونس.. ولقد زعم المسيو بينو أمامكم أن المغرب وتونس ليستا محايدتين، ولا يمكن أن تقوما بدور الوساطة.. ونحن لا نريد أن ندخل في مناقشة مفصلة حول هذه النقطة، ولكنا نضع السؤال أمام المسيو بينو: إذا لم تكن تونس والمغرب مؤهلتين للوساطة بسبب عدم حيادهما، فهل فرنسا مؤهلة لإجراء الانتخابات في الجزائر، وفرنسا أحد طرفي النزاع؟؟.. إن الاعتراض الذي يوجه إلى وساطة تونس والمغرب، يجب أن يوجه إلى فرنسا، ومن باب أولى إلى فرنسا بالنسبة إلى الانتخابات، وموضوع الانتخابات أبعد أثراً وخطراً من موضوع الوساطة.. وإن من حقنا أن نطالب فرنسا، استناداً إلى منطق فرنسا نفسها، أن تترك الانتخابات الجزائرية للشعب الجزائري وحده.

هذا هو الحل الذي تعرضه فرنسا للقضية الجزائرية، ولكنه حل يُدْخل على المشكلة الجزائرية مشكلات إضافية.. إن المقترحات الفرنسية تكشف عن عقلية استعمارية.. إن المسيو بينو قد أشار في مناسبات متعددة إلى «الجماعات الجزائرية».. وإنني لا أعرف تعبيراً يتحدث عن «الجماعات الفرنسية» و«الجماعات الإنكليزية» أو «الجماعات الأمريكية». هذا تعبير فريد، وتعبير جديد علينا.. إن التعبير الذي نعرفه الشعب الجزائري، الشعب الفرنسي، الشعب البريطاني.. ولو أننا رجعنا إلى أي مصدر علمي، تاريخي أو جغرافي، لا نرى إلا تعبيراً واحداً «الشعب الجزائري»؛ ولقد خُيِّل إليَّ وأنا أستمع إلى المسيو بينو، وهو يتحدث عن «الجماعات الجزائرية»، أن

الجزائر قد أصبحت هي العالم الصغير، تسكنه جماعات تمثل جميع العناصر البشرية..

ولقد أشار المسيو بينو إلى قرارات مؤتمر باندونغ، وأنه ليسرّنا كثيراً أن يستشهد المسيو بينو بقرارات ذلك المؤتمر التاريخي العظيم. لقد أشار المسيو بينو إلى القرار الذي ينص على «عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى» باعتباره واحداً من المبادئ الرئيسية التي أقرها مؤتمر باندونغ.. ونحن نقبل هذا القرار، ذلك أننا ساهمنا في صياغته والموافقة عليه.. ولكن كيف جاز للمسيو بينو أن يتجاهل قرار باندونغ الذي أعلن حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.. ليس للمسيو بينو أن يقتبس من قرار باندونغ ما يحب، وأن يتجنب ما لا يحب. وكان على المسيو بينو وهو يستشهد بمبدأ عدم التدخل أن ينصح نفسه، فلا يتدخل في شؤون الجزائر، وهذا هو المعنى الحقيقي لقرار باندونغ.

ثم إن المسيو بينو تحدث طويلاً عن الديمقراطية، وهل من الديمقراطية في شيء أن تفرض فرنسا على الجزائر الحلّ الذي تختاره؟

ولا تكتفي فرنسا بأنها تضع الحلّ وأنها تنفّذه، فهي المُخطِّط والصانع والمنفذ.. وحين تنادي الأمم المتحدة بالوصول إلى حل سريع للقضية الجزائرية، يقف المسيو بينو أمامكم، ليعلن أنه من السذاجة أن يتوقع أحد الوصول إلى حل سريع للقضية الجزائرية.. إن الحديث عن هذه السذاجة هو السذاجة بعينها..

هذه هي وجهة النظر الفرنسية كما شرحها المسيو بينو، وهذه هي وجهة النظر الجزائرية كما عرضتها أمامكم بكل بساطة ووضوح.. ولكن الأمم المتحدة عليها دور كبير، يجب أن تؤديه.. يجب علينا أن نلقي بكل ثقلنا وجهودنا إلى جانب الحرية.. لقد قال لكم المسيو بينو «عليكم أن تختاروا، وأن فرنسا قد اختارت طريقها وانتهى..» هذا هو إنذار موجه لكم.. إنه تحدٍ كبير يطرح أمامكم.. وإنما تقول لكم فرنسا، نحن لا نبالي بما تقررون، فقد قررنا طريقنا.. ولكن الأمم المتحدة لا تستطيع إلا أن تختار الحرية للجزائر... وإنه لا يتفق مع كرامة هذه المنظمة العالمية، ولا مع سمعتها أن تتخذ موقفاً سلبياً.. إنكم لا تستطيعون في الأمم المتحدة أن تجلسوا مكتوفي الأيدي، لاأدريين ولاأباليين، بقلوب مقفلة، وعيون مغمضة، وآذان مقفلة للمآسي الإنسانية. يجب أن نتخذ دوراً إيجابياً فعالاً..

ومن أي زاوية نظرنا إلى القضية الجزائرية، فإن ميثاق الأمم المتحدة يدعو إلى أن نضع حداً لهذه المأساة، وحتى تاريخ فرنسا المشرق فإنه يثور على الأوضاع القائمة في الجزائر.. إن الثورة الفرنسية التي أعطت العالم كنوزاً من المعاني السامية، تستنكر هذه الفظائع الرهيبة التي تجري على أرض الجزائر.. وإنني أقولها لكم وللمسيو بينو،

بكل احترام وإخلاص، إن فرنسا تخون فرنسا، إذا بقيت الجزائر مسرحاً يخضع فيه الحق للقوة الغاشمة، ويتمرغ العدل تحت أقدام الطغيان..

وإننا لنرجو بكل إخلاص بأن تستجيب فرنسا في النهاية لنداء العقل والحكمة.. وليس يُجدي أن تظل فرنسا تفكر في عقلية «قانون الإصلاح» وما هو بقانون ولا إصلاح.. إن هذا القانون هو صيغة أخرى للاستعمار، ولقد أحسنت مجلة **تايم** الأمريكية في تحليلها لهذا القانون، الذي أشار إليه المسيو بينو أكثر من مرة، فقد قالت المجلة: «في الأسبوع الماضي، تقدمت الحكومة الفرنسية إلى المجلس الوطني بمشروع قانون الإصلاح الذي طال الزمان في انتظاره كحل للقضية الجزائرية.. لقد كان الجواب العربي: إنه مرفوض بصورة قاطعة، والواقع أن هذا القانون هو أشبه شيء بفأر صغير، وقبيح، وعلى شكل غير مألوف..»

ومع أن هذه الأوصاف هي تعبيرات مجلة **تايم** الأمريكية، ولكنها تذكرنا بالمثل العربي المعروف «تمخض الجبل فولد فأراً» وهذا هو قانون الإصلاح.

إن القضية المطروحة أمامكم هي من الخطورة بمكان عظيم.. بالنسبة إلى فرنسا إنها صراع من غير ثمرة.. ولا تجرّ إلا الخسارة لفرنسا في الدماء والأموال في معركة خاسرة.. وبالنسبة إلى الجزائر، إنها حقاً خسائر في الدماء والأموال، ولكنها بالنتيجة ليست خسارة، لأنها واصلة إلى الحرية وهي أثمن كنوز الحياة.

يجب علينا أن نتطلع إلى مستقبل مشرق، وستكون فرحة كبرى للعالم بأسره، يوم نرى الجزائر دولة حرة مستقلة، وسترى أوروبا الحرة، الشمال الأفريقي الحر، يواجهها ليكونا شطرين متكاملين، في مضمار الاستقلال والسيادة.

وإننا لنرجو أن تصبح الجزائر، وفي وقت قريب، دولة مستقلة تحتل مقعدها المرموق في هذه المنظمة العالمية، وإنه لأمر عجيب غريب، أن تكون معكم تونس والمغرب، وأن يتخلف عن الركب ذلك القطر الذي يقع بينهما. يجب أن نرى الجزائر معنا متمتعة بحريتها واستقلالها، وبهذا ستقوم صداقة مع فرنسا.. بل صداقة دائمة..

وإنني أدعو وفدي ألبانيا والأرجنتين، وهما الجاران بحسب الترتيب الأبجدي، أن يفسحا بينهما مكاناً للجار الجديد، القادم من ميدان الكفاح، الجزائر، لتتبوأ مكانها بين جارين عزيزين في هذه المنظمة العظيمة.

هذا هو أملنا ورجاؤنا.. بل هذه هي الصورة المشرقة التي اختتم بها بياني أمامكم.. وما أعظم هذه الصورة! وما أعظم هذا الرجاء!

(٣)

قضايا عالمية: البيان الاستهلالي للشقيري.. في افتتاح الدورة الثالثة عشرة (١٩٥٨ ــ ١٩٥٩)

عرض عام للمشاكل التي واجهت الدورة الثالثة عشرة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، وقد ضمّن الشقيري هذا العرض خطابه الاستهلالي الذي ألقاه في اليوم الأول من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٨، وهذا نصه:

يرمز اجتماعنا هذا إلى الدورة العادية الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وبهذا الوصف، افتتحت هذه الدورة، وبه جرى الإعلان عنها. فالاسم، والطريقة التي اتبعت في الانعقاد، والمراسم التي جرت، كلها تمت إلى فئة الدورات العادية المألوفة. ولا ريب في أن هذه التسمية، تنطبق حقاً، في الظاهر، عليها. وقد يكون من نافلة القول، أن نتساءل، عن مطابقة التسمية للواقع. وهكذا، فهذه هي الدورة الثالثة عشرة، للجمعية العامة، ولا مجال للشك في ذلك.

ومع ذلك، فإنني اعتقد أيها الزملاء، أننا إذا تغاضينا عن تقويم الأمم المتحدة، فإن هذه الدورة، في جوهرها، وطبيعتها، ليست بالدورة العادية، الثالثة عشرة. وإنني أقول هذا بمنتهى الجدية، وبعد الكثير من التفكير العميق. ولست أقصد من قولي التلاعب بالألفاظ أو الأرقام، ولا الخوض في الألغاز والأحاجي.

لأننا إذا درسنا دراسة عميقة حقيقة الأوضاع التي تسود العالم الآن، وتحسسنا مخاوف الجنس البشري، ونفذنا تماماً إلى قلب الأحداث الراهنة، وأخيراً إذا قرأنا بفطنة وذكاء مضغط الأجواء الدولية (آلة قياس الضغط الجوي) فإن هذه الدورة، لا تغدو الثالثة عشرة، وتخرج عن نطاق الدورات العادية للأمم المتحدة. إنها تصبح دورة طارئة من الطراز الرفيع، وتغدو إذا رغبت في دقة التعبير، الدورة الطارئة الرابعة

التي تعقد في أعقاب دورة طارئة سبقتها، ولم يفصل بينهما، مع الأسف، إلا فترة لا تتعدى حدود الأسابيع الثلاثة، كانت تتأجج، بالاضطراب، والهياج.

وقد تكون هذه الصورة قاتمة للغاية، وباعثة على الأسى والرعب. هذا إذا أقررنا بها. وقد يدين التفاؤل، تقييمنا، بأنه مجرد تشاؤم كلي. وقد تبدو طريقتنا في معالجة الموضوع، كمحاولة لاصطناع المأساة في الوضع الدولي.

لا يا سادتي، إنها ليست شيئاً من هذا، فهي ليست تشاؤماً ولا اصطناعاً للمأساة، بل إنها ثمرة تفكير عميق، وحديث صريح، وحساب دقيق. وهذا هو واجبنا الأساسي، الذي يتحتم علينا أن نقوم به تجاه الأمم المتحدة. وليس القصد من اجتماعنا هنا إخفاء الحقائق أو تشويه الأحداث. إن الأمم المتحدة، هي منبر الجنس البشري الذي يعرب من فوقه عما يختلج في فكره ويساور ضميره، ، بل إنها الرجاء الأخير لآمال البشرية، عندما تضطرب هذه الآمال، وهي الملجأ النهائي للسلام الدولي عندما تهدد الأخطار هذا السلام. وأخيراً، فإنها الندوة الرفيعة للتفكير الصافي، والعثور على الحقائق، وإصدار الأحكام العادلة.

ولسنا بحاجة في هذه الأيام إلى مسرحة الأحداث الراهنة، لأن مسرحية حية تعيش في خضم الأحداث: فالمأساة موجودة هناك، ولا يجدينا نفعاً أن نتعامى أو أن نغلق أبصارنا الباطنة عن حقائق الحاضر، البراقة، ولا يتطلب تقدير الموقف الراهن في الحقيقة، الكثير من العبقرية، وفي وسع كل إنسان عادي أن يسبر أغواره، بيسر وذكاء، فنحن نعيش في عصر من المعلومات تشع إلى زوايا المعمورة الأربع. وقد عمل الوعي العام، والصحافة، والإذاعة وظهور الرأي العام العالمي، وأخيراً وليس آخراً، وسط معلومات الأمم المتحدة، على تثقيف شعوب العالم، دانيها وقاصيها، وتعريفها بالمشاكل الحادة، التي تؤثّر على السلام الدولي والسلامة. وهكذا ففي ظل هذا الوضوح من الإعلام، يستطيع رجل الشارع، الذي لا يكثر الحديث عن شرعة الأمم المتحدة، وأساليبها الإجرائية، أن يرى بسهولة، شعور الخطورة الذي يسيطر على مشاوراتنا في هذه الدورة.

وهكذا أفترض أن الموقف واضح تمام الوضوح، بالنسبة إلينا جميعاً. وأنا أجرؤ بالفعل وأقول، بأن الموقف واضح تمام الوضوح، لأننا جميعاً، نقف في وسط الجدول، أو النهر. ونحن في هذه المسرحية الإنسانية العظيمة، لسنا بالممثلين الهواة، أو النظارة، بل نحن نقف على مسرحها فعلاً. ومن الحق أن يقال، إن الأبطال العظام، هم الذي يمثلون الأدوار الرئيسية، ومع ذلك فالرواية روايتنا، ونحن جميعاً ممثلوها.

ولهذا لا أرى داعياً، لأية مقدمة عن الموقف الدولي الراهن، وهذه المقدمة البليغة قائمة في هذا الفيض من القلق العام، الذي أصاب الجنس البشري في مجموعه، بوبائه. وتشقّ أحداث اليوم طريقها إلى رأس جدول أعمالنا، سواء أردنا أو لم نرد، وسواء أكان ذلك عرضاً، أم دون عَرَض، فنحن نواجه الآن الأزمة، وكأنها كانت على موعد مع الدورة الحالية. ويبدو وكأننا نشهد سباقاً عنيفاً، بين الأمم المتحدة من ناحية، والانفجارات الدولية من الناحية الأخرى. ولمتابعة هذا السباق، عليكم أن تتابعوا آثار المستر همرشولد، فهو ليس بأميننا العام المحترم فحسب بل مدير أعمالنا، وخادم الميثاق الأمين. ولم يكد المستر همرشولد، يباشر مهمته في الشرق الأوسط، حتى كان الوضع قد التهب في الشرق الأقصى. إنه سباق عنيف مع الأحداث، يجب أن نواجهه بصورة مستقيمة، وعلينا أن نوقف هذا السباق، مهما كان الثمن، أيّ ثمن، إلا ما كان على حساب السلام والعدالة. ذلك لأن هذا السباق، لا يأتي بالنصر لأي فريق، بل بالهزيمة إلى الجميع، بالإضافة إلى ما يرافقه من شقاء لا يمكن وصفه، ودمار لا يمكن الحديث عنه، وفناء لا يمكن تصوره.

هذا ليس بالخوف الذي لا مبرّر له، أيها الزملاء: فالحقيقة البشعة، ولا شيء أبشع منها، هي أننا نعيش الآن في حالة حرب، وعلى الرغم من شكلها الشظوي المتناثر هنا وهناك، إلا أنها حرب حقيقية، تصحبها آلام إنسانية، ودمار مادي، إنها حرب تشن في أكثر من منطقة واحدة من عالمنا:

ففي أفريقيا ثمة حملة مقدسة، في طريق التحرر، وتقف ثورة الجزائر في مقدمتها، كرأس رمح لها، فهي حرب استقلالية، نقلت ميادين القتال، إلى كل مكان، في كل بلدة وقرية، وعلى كل رابية وفي كل واد، بل في كل كهف ومرج.

وفي الشرق الأقصى، هناك كوريا وما شابهها من البلاد، لا تزال تعاني التقسيم والتجزئة، وهما أخطر الأوبئة في عصرنا هذا. والشرق الأقصى، فوق هذا كله، مسرح آني للحرب، ومستنبت للحرب الكونية.

وهكذا، لا نقف يا سيداتي وسادتي، على قمة التوتر، ولا على شفير الحرب فحسب، وإنما نقف على شفير الشفير.

هذه لمحة جانبية للوضع الراهن، وإذا ما تطلعنا إليها عبر البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أو من خلال تقرير الأمين العام، تبين لنا، أن الموقف ليس أقل مدعاة للفزع.

وكلنا يعرف، أن موضوع نزع السلاح، قد أحرز تقدماً في كل اتجاه، باستثناء نزع السلاح نفسه، فقد أقيمت اللجان، واللجان الفرعية، وعقدت المؤتمرات والاجتماعات: السرية منها والعلنية، واتخذت المقررات، وصدرت البيانات وتكومت أكداس السجلات والوقائع. لكن جميع هذه الجهود لم تؤد إلى نزع السلاح، ولا حتى إلى وقف التسلح. وهي لم تسفر عن تخفيض متّزن للسلاح، بل أسفرت عن زيادة غير متّزنة في الإنفاق على التسلح. إنها لم تؤد إلى إزالة خطر الأسلحة الذرية، بل أدت إلى تكديس الأسلحة الهيدروجينية وغيرها من أدوات التدمير الجماعي، وهي لم تؤد إلى وقف التجارب النووية، بل إلى استمرارها، في مختلف الصور والأشكال.

وقد عانى موضوع نزع السلاح، هذا العام، نكسة جديدة: فقد كان ثمة توقف، بسبب التغيب، إذ لم تعقد اجتماعات، ولم تدر مشاورات. وقد حلّ هذا المأزق، بعد سنوات طويلة من فشل الأمم المتحدة، سبقته خيبة طويلة في عصبة الأمم.

لقد كانت هذه الطريق، يا سيدي الرئيس، طويلة وشاقة، ولكن الكارثة فيها، أننا لا نرى نهاية لها، والأنكى من هذا أنها تبدو وكأنها تسير بنا إلى هاوية من اليأس، لا إلى رابية من الأمل. وقد غدا نزع السلاح الموضوع، الذي يسطّر حوله النتاج الأدبي للأمم المتحدة، ولا شيء غير هذا. ونحن نقرّ مع ذلك، أن نزع السلاح يتم الآن، عن طريق استبدال الأسلحة: فقد تمكن علماء الكيمياء والطبيعة والسلاح، من تخفيض عدد الجنود، واختفت الأسلحة التقليدية أمام الأسلحة الذرية، وأخذت هذه بدورها، تنسحب من الميدان، أمام الأسلحة النووية والصواريخ النووية الحرارية. وبدخولنا عصر الفضاء، أخذت أسلحة الكون الداخلي تنسحب تدريجياً أمام أسلحة الفضاء الخارجي.

هذا هو نزع السلاح الذي كنا نرقبه في حياة الأمم المتحدة، هو يتلخص في نزع السلاح القديم، ليستعاض عنه بالسلاح الحديث، والتخلي عن الأسلحة القليلة التدمير، لتحلّ محلها الأسلحة المدمرة. وبكلمة أخرى، هجْر الأسلحة البربرية الرحيمة، لنستعيض عنها بالأسلحة البربرية المرعبة. هذا هو رصيد موضوع نزع السلاح، وهو رصيد يقوم على الفوران والقلق وحبوط الآمال.

اجتماعات العلماء في جنيف

ولا نستطيع مع ذلك، أن نتغاضى عن بعض المكاسب الهامشية، التي تستطيع أضواؤها أن تنفذ عبر السحب المدلهمة التي تحلق فوقنا: فهناك أولاً

اجتماعات وارسو، التي تناولت الوضع في الشرق الأقصى. ولا ريب في أن العالم بأسره، يرقب مشاورات وارسو، وهو يتضرع، بحرارة، أن تنتهي إلى تسوية كريمة وعادلة وسلمية، والخدمة المثلى، التي نستطيع تقديمها هنا في الأمم المتحدة، لهذه القضية، هي الإبقاء عليها خارج مجالات نقاشنا. لأنه في بعض الأحايين، وبالنسبة إلى بعض المشاكل المعيّنة، يكون أعظم إسهام للأمم المتحدة، في صمتها وسكوتها. وقد يكون في قولي هذا بعض المفارقة، ولكن مشكلة الشرق الأقصى، في هذه اللحظة، هي خير إيضاح كلاسيكي لقولي. ولذا، فلنسكت على هذا الموضوع بعض الوقت.

ومن الناحية الثانية، أرى أن اجتماعات علماء الدول التي تملك الطاقة الذرية في جنيف، في الشهر الماضي، ليست من دون أهمية. وعلى الرغم من أن نتائج هذه الاجتماعات قد تكون ذات طبيعة علمية مجردة، لا علاقة لها البتّة بالاعتبارات السياسية، إلا أن ثمارها ناجحة من دون ريب. وعلينا أن نتذكر، أن احتمال الكشف عن التجارب النووية، بواسطة شبكة من المراقبة، هي نتيجة عظيمة في حد ذاتها. ولا أبالغ إن قلت، إن هذا العمل نتيجة مثيرة، توّجها الاتفاق الإجماعي. وإذا كان هذا الموضوع ممكنا من الناحية الفنية، وفي الوسع تحقيقه، فإن رفض وقف إجراء التجارب النووية، أو التسويف في الاتفاق على ذلك، يغدو أمراً خطيراً للغاية. ولّما كان العلماء، قد اتفقوا الآن أمام هيكل العلم، فعلى الساسة أن يقفوا الآن أمام محكمة التاريخ. وهم يقفون ليختاروا بين أحد أمرين: إما السلام أو لا سلام، والحرب أو لا حرب.

قانون البحار

وتذكرنا اجتماعات جنيف، يا سيدي، باجتماع دولي آخر، عقد في ربيع هذا العام وأعني به المؤتمر الذي عقد لسن قانون للبحار. وقد وضع هذا المؤتمر صيغة أربعة مواثيق، مع ملحق اختياري، لتسوية المنازعات، بصورة إلزامية. ومع ذلك فشل المؤتمر، في نواح معينة مهمة تتعلق بقانون البحار. وإذا أردنا ذكر هذه النواحي بالتحديد قلنا إن عرض المياه الإقليمية وحكم المياه التاريخية، ظلت بين المواضيع التي لم يتم بحثها وإقرارها. وإذا ما اعتبرنا هذه النتيجة أمكننا القول، بأن المؤتمر لم ينجز شيئاً حقيقياً .

وذلك أن اتساع المياه الإقليمية، هو قاعدة الهرم، لهذا الفرع من القانون الدولي، وما لم يتم تحديد عرض المياه الإقليمية فإن قانون البحاريظل قائماً على فراغ، ولا يمكن الطبيعة ولا القانون أن يعيشا في فراغ. وعندما نحدد المياه

الإقليمية، نستطيع أن نعرف أين نقف، وأين توجد المياه الداخلية والمياه المتاخمة، والبحار البعيدة؛ وهو تحديد على غاية الأهمية في كل من أيام السلم والحرب على حد سواء.

إنني لا أتحدث عن الأمور المطلقة. وأمامنا مثال واضح، حديث، لا يزال ماثلاً في أذهاننا، وكلنا قد وصل إلى علمه النزاع الذي نشب بين أيسلندة وبريطانيا العظمى، حول قضايا تتعلق بتحديد المياه، فقد دافعت أيسلندة في مؤتمر جنيف عن نظرية الاثني عشر ميلاً للمياه الإقليمية، بينما دافعت بريطانيا عن نظرية الأميال الثلاثة، وهي نظرية غدت قطعة أثرية في محفوظات القانون الدولي.

وشنّت بريطانيا العظمى، بعد انتهاء المؤتمر، هجوماً، قام به أسطول ضخم من سفن صيد الأسماك على مياه أيسلندة، متجاهلة كل التجاهل، حقوق أيسلندة ومنتهكة حرمة الاتجاهات الحديثة المقررة في القانون الدولي. وكانت المعركة، بيضاء، لم تسفك فيها دماء.

كما كانت مصدر متعة للصحافة البريطانية: إذ ماذا يسع أيسلندة أن تعمل أمام الأسطول البريطاني المصمم على تنفيذ القانون بنفسه، وإن شئنا الدقة في التعبير، على تنفيذ الصورة التي تشتهيها بريطانيا من القانون. إنها قصة محزنة بين عضوين من أعضاء الأمم المتحدة، بل بين شريكين من الشركاء في حلف منظمة شمال الأطلنطي، وبين دولة عظمى، ودولة لا حول لها ولا طول.

ونحن نتساءل، هل كان في وسع الحكومة البريطانية أن تُقْدِم على مغامرة كهذه، مع دولة ذات وزن مختلف؟ ومن الضروري أن يبعث عمل المملكة المتحدة في نفوسنا جميعاً، القلق، لأسباب شتى: فالمسلك البريطاني، وأصفه بسوء التصرف، على حد التعبير القانوني، يعكس اعتداء على بلاد مسالمة مثل أيسلندة لا حول لها ولا طول. وهو يكشف أيضاً، من جانب بريطانيا، عن تجاهل صارخ للأمم المتحدة، التي هي الجهاز الرفيع في تسوية المنازعات الدولية.

وأخيراً فهو يفضح عناد بريطانيا وإصرارها على الدفاع عن نظرية الأميال الثلاثة، التي كانت في يوم ما، قاعدة في القانون الدولي. وأني لأؤكد من جديد تعبير «في يوم ما»، إذ إن نظرية الأميال الثلاثة لم تعد اليوم إلا صنماً منهاراً، على حد التعبير الرائع، الذي أطلقه الأستاذ فيديل، عالم فقه القانون الفرنسي البارز. حقاً إنه لصنم منهار، وليس في وسع المملكة المتحدة أن تمخر عباب البحار، وقد حملت مثل هذا الصنم على ظهر أسطولها المجيد.

الاعتراف بالجامعة العربية كمنظمة إقليمية

هذه هي وجهة نظرنا في النواحي الرئيسية من الوضع الدولي: وعلى الرغم من اختلاف تقييمنا للأمور، فإن حقيقة جوهرية واحدة، تظل ماثلة في أذهاننا، من دون أن يتطرق إليها شك، وهي أثر منطقتنا على السلام والسلامة العالميين.

فالوطن العربي الذي يمتد من المحيط إلى الخليج، قد أثار مؤخراً المزيد من الاهتمام والاستثارة، فهذا الوطن بفضل مركزه الاستراتيجي، وثرواته الاقتصادية العظيمة، وبفضل ما هو أهم من ذلك، وأعني به أهله الذين يبلغون الثمانين مليوناً يحفزهم الحماس والتصميم على العيش أحراراً متحدين، قد أضحى مرة ثانية منطقة من أهم المناطق في العالم. ولعل الدليل على ذلك، إذا كان ثمة حاجة إلى دليل، يقوم في مطالعة جداول أعمال هذه المنطقة منذ خلقت إلى حيز الوجود.

فقد أقيمت في هذه المنطقة، وقبل بضعة اشهر من قيام الأمم المتحدة، جامعة للدول العربية لها ميثاقها الذي يشبه شرعتنا هنا، في أهدافه وأغراضه، باستثناء هدف رئيسي واحد، وهو أن الميثاق يرمي إلى إنشاء علاقة أوثق من الوحدة والتضامن. ولم تكن جامعة الدول العربية في مختلف مجالات نشاطها غريبة على هذه المنظمة ولا سيما على وكالاتها ذات الاختصاص. وقد اتخذت الجمعية العامة في عام ١٩٥٠ قرارها رقم ٤٨٨ (٥) بتوجيه دعوة دائمة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية لحضور دورات الجمعية العامة، بوصفه مراقباً. واتخذت الجمعية مؤخراً في دورتها الطارئة الأخيرة، قراراً بالإجماع، ينص على ملاحظة إحدى المواد المهمة في ميثاق الجامعة العربية، وهو أمر يدل على الأهمية البالغة:

الجامعة العربية، يا سيدي الرئيس، منظمة إقليمية، ولا ريب، تنطبق عليها بنود شرعة الأمم المتحدة نصاً وروحاً. ولذا فقد حان الوقت للاعتراف بها كمنظمة إقليمية، لها جميع الحقوق وعليها جميع الواجبات المعترف بها لأية منظمة إقليمية تستطيع ممارستها وتنفيذها. والدول الأعضاء، في الجامعة العربية، هي أعضاء في الأمم المتحدة، وإضفاء مثل هذه الصفة على الجامعة لا يعدو أن يكون مجرد اعتراف بواقع قائم مشروع.

نحن نأمل بأن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، وهو الرجل الواسع الاطلاع والشديد الاهتمام، باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ مثل هذا الاعتراف. ولا أحتاج إلى تأكيد الفوائد التي تنجم عن ذلك: ففي وسع الأمم المتحدة أن تجد، في الجامعة

العربية، أداة فعالة ومؤثرة، لتوطيد دعائم السلام والسلامة والإنماء الاقتصادي والتقدم الثقافي والفني، والنهضة الاجتماعية، في هذه المنطقة.

وإذا ما تحقق هذا، فإن النتيجة لا تكون مجرد باعث لرضا الأمم المتحدة واقتناعها، بل تكون إسهاماً في قضية السلام والتقدم الإنساني.

وأسمح لنفسي يا سيدي الرئيس، بأن أنقل إليكم في هذا الصدد أنباء سارة إذ ما يسرّنا حقاً أن ننقل إلى الجمعية العامة أن المغرب وتونس قد قررتا الانضمام إلى الجامعة العربية، وهذا الانضمام في الحقيقة ليس إلا مجرد أمر شكلي. فقد كانت تونس والمغرب معنا طول الوقت، وكنا معها على مدى الزمن، واشتركنا مع بعضنا في ذرف الدموع ونزف الدماء، واشتركنا معاً أيضاً في أيام النهوض وأيام التأخر. وحان الوقت بالنسبة إلينا جميعاً، لنوحد جهودنا لتحقيق الوحدة الكاملة، ولنحرر حيواتنا للحصول على الحرية التامة.

ومع ذلك، فللمغرب وتونس، ولكل دولة عربية أخرى، قضية ملتهبة نعرضها عليكم، قضية عزيزة على أفئدتنا جميعا، وهي قضية الجزائر: القضية من دون أدنى ريب أو شك، وفي عين الحقيقة وجماعها، هي قضيتنا، ونحن كلنا لها. ولا حاجة بنا، في مثل هذا الموضوع إلى التردد أو الخجل، فالمشكلة هي قضية استقلال، وهي جديرة لا بعون الشعب العربي وحده، بل بعون شعوب العالم المتحضر كلها.

قضية الجزائر

ولا أرى نفسي عند الحديث عن قضية الجزائر، في حاجة إلى ترديد الحجج الكثيرة التي تدعم هذه القضية وتؤيدها. فقد تقرر، منذ أمد طويل، صلاحية الأمم المتحدة لبحث هذا الموضوع، وحق شعب الجزائر في الاستقلال. وقد غدا هذان الأمران بالنسبة إلى الأمم المتحدة، من شؤون التاريخ الماضي، وعلينا أن نركز اهتمامنا على الحاضر والمستقبل.

وقد غدت الصورة، بالنسبة إلى الحاضر، خالية من كل غموض أو إبهام، فقد أقيمت حكومة مؤقتة لجزائر مستقلة وذات سيادة كاملة، قبل بضعة أيام، واعترف عدد من الدول بهذه الحكومة، وستتلو ذلك اعترافات أخرى. وكان قيام الحكومة الجزائرية، بالإضافة إلى ضرورته القومية، خطوة طبيعة في الاتجاه الصحيح، وفي اللحظة المناسبة. ولعلكم تذكرون، أن مشكلة الجزائر قد أدرجت على جدول أعمالنا منذ الدورة العاشرة، ولم يحمل ضغط الحرب، منذ ذلك التاريخ، ولا حمل قرار الأمم

المتحدة، فرنسا على التخلي عن عنادها، والاعتراف بحق الشعب الجزائري الطبيعي في حريته واستقلاله. وقد تجاهلت فرنسا تجاهلاً متعمداً القرار الذي اتخذتموه في العام الماضي، والذي دعوتم فيه إلى إجراء محادثات للوصول إلى حلّ يتفق مع أهداف شرعة الأمم المتحدة.

وعوضاً عن المحادثات، وهو تعبير فرنسي، استعملناه كياسة منا مع فرنسا، ترجمت القوات الفرنسية كلمة المحادثات إلى أعمال عدوانية جديدة، لم تقتصر في توجيهها هذه المرة على الجزائر، بل وسعتها إلى تونس أيضاً. ولعل خير مثال واضح على ذلك، هو ما يبحثه مجلس الأمن الآن، من قصف الطائرات الفرنسية الجبان لساقية سيدي بن يوسف.

وارتكبت فرنسا من الناحية السياسية أيضاً انتهاكاً آخر لقراركم: وبدلاً من محاولة الوصول إلى حل يتفق مع شرعة الأمم المتحدة، تحاول فرنسا الآن إيجاد حل يتفق مع مشروع دستور فرنسي جديد. ومن الواجب أن تكون شرعتنا، لا دستور فرنسا، هي الأساس في حل المشكلة الجزائرية. هذا هو ما نص عليه قراركم، الذي اتخذتموه في العام الماضي بما يشبه الإجماع، وهو أيضاً روح ذلك القرار.

ولا ريب في أن هذا الاستفتاء المزعوم الذي مثلت الحكومة الفرنسية مسرحيته قبل بضعة أيام، هو الذي عقّد الوضع، ودهْوره. وليس بي من حاجة إلى القول إن أي استفتاء تقوم به فرنسا، في فرنسا، ولأمر يتعلق بها، لا يهمنا في قليل أو كثير، ولا يمكنه أن يهمنا. وكل ما نعمله، هو أن نعرب عن أحسن تمنياتنا. أما أن تقوم فرنسا بإجراء استفتاء لشعب الجزائر، وتحت إشراف الإدارة الفرنسية، فأمر لا يمكن أن نقبله، بل نحن نمجه ونرفضه تمام الرفض. فشعب الجزائر وحده، هو صاحب الحق في سنّ دستور الجزائر، على أن يتم ذلك في ظروف من الحرية والاستقلال.

ومن الواضح أن هذا الاستفتاء المبتسر، الذي تقوم به فرنسا، لا يملك المقومات الطبيعية لأي استفتاء قانوني مشروع: إذ إن الغاية منه طبخ حل لمشكلة الجزائر، يحمل مظاهر الديمقراطية، وهو يستهدف فرض شيء واقع على هذه الجمعية العامة. لكنني واثق من أن الأمم المتحدة والرأي العام العالمي سيرفضان كل الرفض هذه المهزلة الدولية.

وإذا كانت فرنسا تؤمن بعض الإيمان بهذا الدستور غير الدستوري الذي تضعه للجزائر، فإنني على استعداد لأن أتحدّاها، لتقول ذلك، ولتخرج فرنسا من البلاد، ونحن على استعداد لقبول أي استفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة. إننا نقبل الاستفتاء إذا أجراه المستر هامرشولد، ولكننا نرفضه إذا أجراه الجنرال ديغول، لأن مثل ذلك الاستفتاء يكون أصيلاً وواقعياً، لا عملية تجري تحت التهديد بأفواه البنادق، بالإضافة إلى مختلف صور الضغط والإغراء وما شاكلهما.

دعونا نرَ، هل يقترع الشعب الجزائري إلى جانب فرنسا أو إلى جانب الجزائر؟ وهل يبحث هذا الشعب عن استقلاله عن فرنسا أو عن تبعيته لها؟ وأخيراً، هل يقترع لفرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية أو للجنرال ديغول، رئيس الحكومة الفرنسية. وإذا كان لفرنسا الإيمان والشجاعة والثقة فهذا هو الميدان الصحيح. إنني أتحداها، وهو تحدٍ نقبله هنا وفي التو واللحظة، ونتحدى فرنسا أن تقبله هنا وفي التو واللحظة أيضاً.

كفانا هذا أيها الزملاء عن الماضي والحاضر. أما بالنسبة إلى المستقبل، فستكون الآمال أكثر إشراقاً، لو أن فرنسا تخلت عن عنادها.

فالفرص للسلام عديدة ومتوافرة، وحقاً فإن الفرص في إقامة علاقات سلمية وصديقة ومتعاونة بين فرنسا والجزائر ليس في حيز الإمكان فحسب، بل في موضع الأمل والرجاء أيضاً. ولا ريب في أن تسوية تتم عن طريق التفاوض، لجميع أوجه النزاع بين جمهورية فرنسا وجمهورية الجزائر، ستكون عاملاً أساسياً في الحفاظ على السلام والدعة في جميع ربوع أفريقيا الشمالية. وقد غدا هذا الأمر هيّناً بعد ظهور حكومة الجزائر المؤقتة، وغدا الفريقان مؤلفين بصور مشروعة، ولم يبق شيء إلا قيام وسيط محترم، يقبله الفريقان. ونحن من جانبنا، نقترح أن يقوم المستر هامرشولد بدور الوساطة، ونوافق عليه، إما بوصفه أميناً عاماً للأمم المتحدة، أو بوصفه رجلاً من رجال العصر البارزين، أو بأية صفة أخرى.

وقد لا تكون هذه المهمة هينة، ولكن في وسع رجل كالمستر هامرشولد، أن يرقى إلى مسؤوليات هذا الانتداب. لأن في وسعه أن يؤمّن الوصول إلى قرار لوقف إطلاق النار بين الفريقين، يعتمد على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال. وفي وسعه أيضاً، أن يُعدّ لعقد مؤتمر طاولة مستديرة، في الأمم المتحدة، للممثلين المفوّضين لكل من الجزائر وفرنسا.

هذا هو الطريق الموصل إلى السلام يا سيدي الرئيس، وهذا هو السبيل المفتوح أمام فرنسا لضمان ما تدّعيه من مصالح مشروعة لها في الجزائر. إنه الحل الوحيد، الذي تستطيع في ظله أن تعيش الجالية الفرنسية في الجزائر، وأن تنتعش وتزدهر. وهذا الحل سيرمز، بكلمة أخرى، إلى قيام علاقات من الصداقة والود، لا مع الجزائر وحدها، بل مع بقية الدول العربية أيضاً.

وقد يكون هذا هو العرض الأخير، الذي يمكن تقديمه لفرنسا يا سيدي الرئيس، وقد يكون آخر فرصة لها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. إذ ماذا يمكن أن تكون النتيجة النهائية إذا لم تذعن فرنسا لصوت العقل والحكمة؟ إن النتيجة واضحة تمام الوضوح يا سيدي الرئيس: فهي الحرب ولا شيء غير الحرب، لأن الشعب الجزائري مصمم على المضي في الحرب، لا على أرض الجزائر وحدها فحسب، بل في كل مكان أيضاً. وقد فتحت حتى الآن جبهة ثانية في فرنسا نفسها، والحرب هي الحرب، إنها حرب تحرر، بل حرب مقدسة، وللشعب الجزائري حق طبيعي في هذه الحرب، وفي المضي بها حتى النصر النهائي.

وعلينا أن نضع، نصب أعيننا، أن الجزائر لن تكون وحدها في هذه الحرب، إذ إن الكثيرين سيهبّون لنصرة الجزائر، في مختلف الصور والأشكال. وهذا أمر معقول ومقبول أيضاً، فالمساعدات العسكرية والاقتصادية هي «موضة» العصر، وهي تُقدّم تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها، من الجميع وإلى الجميع.. وليس ثمة من داعٍ، إلى أن لا تكون الجزائر، واحدة من الجميع. وقد أصبحت مثل هذه المساعدة ممكنةً الآن للجزائر، لأن حكومة قد أقيمت فيها أولاً، ولان هذه الحكومة قد أعلنت عن قيام حالة حرب بينها وبين فرنسا ثانياً.

وليست لدينا من شكوك مطلقاً في النتيجة النهائية: فالنهاية هي حتماً انتصار الجزائر، وإنه منطق التاريخ، بل إنه التاج الذي كلّل هامات جميع الحركات التحررية في مختلف ربوع العالم. ولا أرى من داعٍ لسرد الأمثلة والحوادث، إذ إن الدليل الذي لا يُدْحض يقوم في هذه الهيئة الموقّرة، فالكثيرات من الدول الأعضاء، أجل الكثيرات منها، قد وصلت إلى هذه الجمعية لا من باب القبول الرئيسي، بل عبر ميادين الحرية والاستقلال.

وليس هناك أجدر من فرنسا، يا سيدي الرئيس، بإدراك هذا الواقع التاريخي، ذلك لأن تاريخ فرنسا الحديث نفسه يقدم إلينا أقيم الدروس. ويا لها من دروس تبعث على الأسى، بالنسبة إلى هؤلاء الذين يعنون بالاستفادة من دروسهم الخاصة.

الحزام البريطاني حول شبه الجزيرة العربية

وما زالت ثمة مواضيع على جانب كبير من الأهمية تستحق أن تعرض على أنظار هذه المنظمة الموقرة. واسمحوا لي أن أبدأ أولاً بما أسميه بالحزام البريطاني حول شبه الجزيرة العربية:

إنها مشكلة كبيرة، تنطوي في حقيقتها على عدد من المشاكل. ولن أشير إلى التواريخ أو الأسباب والأحداث، وكل من يدرس تاريخ القضايا الدولية مطلع تمام الاطلاع على حقائقها.

لقد فرضت المملكة المتحدة، أو على الأصح الإمبراطورية البريطانية ـ بالاختصار، سيطرتها، في أوقات مختلفة، على السواحل الشرقية والجنوبية لشبه الجزيرة العربية. وأقامت بريطانيا من الكويت شمالاً إلى عدن جنوباً حزاماً من حكمها وسيطرتها ونفوذها، أُعدّ بشكل يتفق مع مصالحها الاستعمارية. وكانت الذرائع تختلف باختلاف أسلوب العصر، فكانت في بعض الأوقات تتستر بالرغبة في كبح جماح القراصنة، وكانت في أوقات أخرى بحجة الدفاع عن قناة السويس، بينما كانت، في أوقات ثالثة، بحجة حماية المواصلات الإمبراطورية مع الهند، وهي أغلى درّة في التاج البريطاني.

هذه هي الأساليب التي اتبعت في اختطاف هذا الحزام من شبه الجزيرة العربية. ولم يظهر هذا الحزام أخيراً، في شكل دولة واحدة، إذ نحن نشهد فيه الآن نحواً من خمس وأربعين وحدة في هذه المنطقة. تصوروا يا سادة، خمسة وأربعين كياناً، في أرض واحدة، بل في الأرض نفسها، ولشعب واحد، بل الشعب نفسه.

ولا يقتصر الموضوع على التجزئة فحسب، إذ لا يكاد يمر يوم واحد، من دون عدوان بريطاني جديد، على الأجزاء القريبة من شبه الجزيرة العربية: ففي يوم يقع العدوان على عُمان، وفي يوم ثانٍ على لَحج، وفي ثالث على البُريمي أو عدن، في حلقة دائرية من العدوان المتناوب.

وقد أثرتُ هذا الموضوع، لأهمس في أذن المملكة المتحدة من فوق هذه المنصة، أن عهد القرصنة لم يعد له وجود، وأن الهند، لم تعد درّة تاج الإمبراطورية، وأن الدفاع عن قناة السويس لم يعد موكلاً إلى مسؤولية الحكومة البريطانية. وسيْر التاريخ يدعو، عالياً، المملكة المتحدة، لأن تترك البلاد إلى أهلها، وأن تترك الشعب لبلاده.

أما إذا كانت هواية بريطانيا في تفصيل الأحزمة هنا وهناك، فعليها أن تمارس هذه الهواية في بلادها، ومن الخير لها أن تقيم مثل هذا الحزام حول جزرها، لا حول شبه جزيرتنا.

طريقة جديدة لمعالجة مشكلة فلسطين

وأخيراً نصل يا سيدي الرئيس، إلى قضية فلسطين. وقد تعمدت تأخير الحديث عنها إلى النهاية، لا لأنها تقع في ترتيب الأهمية، في هذه المرتبة؛ بل، إذا شئتم الدقة، لأنني رغبت في أن أترككم، تحت انطباعات مشكلة، تقف في المرتبة الأولى من مشاكلنا أهمية.

ولن أضنيكم بالحديث عن تاريخ هذه المشكلة في الأمم المتحدة، وعما دار حولها من جدل، وما سُرِد من حجج وحجج مقابلة، وعن المجلدات العديدة من القرارات المتعلقة بعودة اللاجئين وتدويل القدس. ذلك أنكم جميعاً تعرفون قصة هذه المأساة من البداية حتى النهاية، وتعرفون رفض إسرائيل، تنفيذ هذه القرارات.

ولديّ الآن طريقة جديدة أود أن أعرضها عليكم، طريقة ذات طابع ثوري، ولكنها كافية لإنقاذ المجتمع الدولي، من مشكلة هددت أكثر من مرة سلام العالم وأمنه.

وكلمة المشكلة، بالنسبة إلى قضية فلسطين، يجب أن تكون، أيها الزملاء والأعضاء، الشرارة التي تضرم مشاوراتنا.

فقد غدت فلسطين، في عام ١٩٤٧، مشكلة الأمم المتحدة: واتخذ قرار التقسيم، وخلْق إسرائيل، بعد مناقشات طويلة. وكان المقصود من هذا القرار، كما ذكر المؤيدون له، إعادة السلام إلى الأراضي المقدسة، وأن الهدف من التقسيم، أن ينهي ما في المشكلة من طبيعة المشاكل. وأود أن أتلو عليكم كلمات ممثل الولايات المتحدة المحترم، التي سردها في عام ١٩٤٧ عندما قال: «إن التقسيم، يؤمّن أحسن فرصة عملية، للحصول في مستقبل نراه الآن، على تسوية سلمية في فلسطين» وها نحن قد وصلنا إلى ذلك المستقبل. . .

وها نحن في عام ١٩٥٨ اليوم، ما زلنا نجد أن المشكلة، ما فتئت بارزة بين مشاكل الأمم المتحدة، وتعاظمت أبعادها بشكل خطير. لقد تقرر التقسيم، وتمّ خلق

إسرائيل، ولكن السلام لم يخيّم بعد على المنطقة، وإنما غدا على النقيض أبعد منالاً من أي وقت مضى. والصورة التي نعرضها سهلة ومبسطة: فثمة مليون لاجئ ما انفكّوا يعيشون في المنفى، وغدت الأرض المقدسة، بجميع أماكنها الدينية وأضرحتها المقدسة، مسرحاً للدمار والاستباحة.

نعم، يا سيدي الرئيس، ما زالت المشكلة التي حاولتم حلّها، المشكلة الملتهبة في الشرق الأوسط. وإذا راجعتم سجلات مجلس الأمن في الحقبة الأخيرة تبين لكم أن مشكلة فلسطين ما زالت العقدة عينها التي حاولتم حلّها وعلاجها.

ومن هذا يظهر أن المزاعم، التي خُلقت إسرائيل على أساسها، لم تبطل بحادث واحد أو حادثين، بل بسلسلة طويلة من التوتر، وضياع الأمن والاستقرار، طيلة حقبة من الزمن. إذ ما هو الهدف الأساسي في إقامة إسرائيل؟ وما هي النظرية التي تقرر التقسيم على أساسها؟ لقد استهدفت الأمم المتحدة الوصول إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وإن الحدود بين إسرائيل والعرب، التي دافع عنها بقوة ممثل الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ عند تأييده للتقسيم (يمكن أن تجتاز بسهولة وحرية، كالحدود التي تفصل بين الولايات المختلفة في الولايات المتحدة).

هذه هي النظرية التي قامت على أساسها إسرائيل أيها الزملاء المحترمون. وها نحن بعد عشر سنوات من جهود الأمم المتحدة، ما زلنا نتحدث الكثير عن تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وهو ما يثبت أن تسويتكم عام ١٩٤٧ لم تؤد إلى تسوية. أما وقد وصلنا إلى هذه النتيجة فلم يبق أمامنا إلا سبيل واحد وهو أن تلْغي الأمم المتحدة المسلك الذي اتبعته الأمم المتحدة نفسها.

نعم يا سيدي، إن في وسع سياسة الإبطال وحدها، أن تقدم الفرصة الوحيدة للسلام في الشرق الأوسط، وفي العالم عامة، والإبطال سياسة محمودة إذا أدت إلى تجنب مساوئ السياسة الخاطئة. وتنص أنظمتنا الإجرائية في الأمم المتحدة على جواز الإلغاء أو الإبطال عند إعادة النظر في القرارات السابقة.

ولا ريب أيها الأعضاء الزملاء في أننا قد وصلنا إلى المرحلة التي يتوجب فيها على الأمم المتحدة، أن تعيد نظرها، في قراراتها السابقة التي أدت إلى قيام إسرائيل. ولقد وصلنا إلى المرحلة التي يتحتم فيها على الأمم المتحدة، أن تبطل ما عملته؛ إذ إن التجربة كلها قد برهنت على أنها فشل ذريع.

أما أن التجربة قد فشلت، فأمر لا يحتاج إلى أي دليل: فعلى الرغم من تلقيها بليوني دولار من المساعدات، ما زالت إسرائيل تفتقر إلى مقومات الحياة بالحالة نفسها التي كانت عليها، عندما ظهرت إلى حيز الوجود. وليست لإسرائيل أية حدود، فخطوط حدودها، ما زالت هي عين خطوط الهدنة، ولم يتم اعتراف الدول العربية بإسرائيل، ولن يتم، حتى في مقبل الأيام مهما طالت، هذه إذا قدّر لإسرائيل أن تعيش حتى مقبل الأيام.

وهكذا فإن عناصر إعادة النظر في خلْق إسرائيل، هي أكثر من متوافرة الآن. وقد صيغ شعار جديد قبل مدة، لينتشر في الشرق الأوسط، يقول إن إسرائيل قد وجدت لتبقى. وليس هناك من شيء أكثر سخفاً من هذا الشعار السخيف، فإسرائيل لم توجد هناك لتبقى، ولن تبقى. وعلى الرغم من شحنات الأسلحة الأخيرة التي قدمتها بعض الدول الغربية إلى إسرائيل، فإنها لن تبقى، والسبب في ذلك بسيط للغاية، وهو ليس من صنع الدول العربية، بل موجود داخل إسرائيل نفسها. إسرائيل هي التي تقوم بهدم إسرائيل، وهنا يطلب إلى الأمم المتحدة أن تتدخل. وفي وسع المنظمة الدولية أن تساعد في أن يكون هذا الهدم منظماً، مخافة أن يتم بصورة لا نظام فيها.

وقد أُسأل عن الكيفية التي تسير فيها هذه العملية من هدم إسرائيل: وللرد على هذا السؤال المشروع، أرى أن خير ما أفعله هو أن أعطى الكلمة إلى مصدر يهودي يتحدث من قلب نيويورك نفسها. قبيل بضعة أيام، وجهت **رسالة الأنباء** اليهودية كلمة، وكأنه عني بها مخاطبة الجمعية العامة، وقد كشفت فيها للعالم العملية التي ستؤدي إلى تهديم إسرائيل. وها أنا اقرأ لكم ما جاء في هذه الرسالة:

«لقد أبعدت أزمة الشرق الأوسط، عن الأنظار، مشكلة داخلية مهمة في إسرائيل، كان من المقدر لها أن تحتل الصفحات الأولى من الصحف في الأوقات العادية. ومع ذلك، فإن هذه المشكلة من القصص الكبيرة في البلاد، وهي تبعث القلق لدي الزعماء البارزين.

لقد كشف اجتماع أخير لدائرة الهجرة التابعة للوكالة اليهودية، حضره رئيس الوزراء بن غوريون، النقاب عن أرقام رسمية، تبين أن الهجرة إلى إسرائيل في النصف الأول من هذا العام، كانت أدنى من أي وقت مضى».

وتمضى الرسالة اليهودية فتقول:

«ولا يقتصر الأمر على رفض الأمريكيين والبريطان والكنديين وغيرهم من اليهود، الذين يملكون بيوتاً في الدول الغربية وبلاد ما وراء البحار، الهجرة إلى إسرائيل، بل يتعدّاه إلى أن أولئك الذين يضعون الخطط لمغادرة بيوتهم، لا يذهبون إلى إسرائيل. وتُظهر الأرقام التي نشرتها جمعية مساعدة المهاجرين اليهود المتحدة، والصحافة اليهودية في كندا، وجود هجرة متزايدة وكبيرة من يهود أوروبا إلى أمريكا الجنوبية وكندا والولايات المتحدة، بينما يتجاهل هؤلاء المهاجرون، عمداً، إسرائيل، على الرغم من قربها إليهم ومن مجانية النقل إليها، وغير ذلك من وسائل الإغراء التي تعرضها».

وبعد أن تسرد الرسالة كل هذا، تمضي لتضع الأرقام التالية التي تتحدث عن نفسها فتقول:

«وقد بحث الاجتماع الطارئ الذي ناقش وضع الهجرة الخطير إلى إسرائيل في هذه المشكلة بالذات. وتبين أن ستة آلاف يهودي سجلوا أنفسهم كمهاجرين قد غادروا إسرائيل هذا العام، وأن مائة وعشرة آلاف شخص قد غادروها منذ قيام الدولة اليهودية. وغادر البلاد عدد أكبر لا يمكن التثبت منه، من اليهود بوصفهم من السائحين. ويتوقع أن يبلغ عدد الذين سيغادرون إسرائيل في هذا العام، طبقاً للأرقام الرسمية، نحواً من ثلاثين ألفاً. وقد سجل نحو ستة آلاف وخمسمائة مهاجر أنفسهم في القنصلية البولندية في تل أبيب، للهجرة من البلاد».

وتتحدث الرسالة عن الطلاب الإسرائيليين فتقول:

«والحقيقة المؤلمة للغاية أن الطلاب الإسرائيليين، الذين توفدهم الحكومة للدراسة في الجامعات الأجنبية، وكذلك المدرسون والمبعوثون، يبذلون كل ما في وسعهم للبقاء في البلاد الأجنبية، بدلاً من العودة إلى الوطن. إذ لم يعد إلا ستمائة طالب، من مجموع ثلاثة آلاف، أوفدتهم الحكومة إلى الخارج على نفقتها. وبالاختصار، في حين سدت جميع مصادر الهجرة الجديدة إلى إسرائيل بصورة عملية، فإن انسياب الهجرة منها إلى الخارج يتزايد باستمرار».

وتنتهي الرسالة اليهودية أخيراً، يا سيدي الرئيس بالعبارة التالية:

«وبالاختصار، فإن انهيار الصهيونية في إسرائيل قد بدأ».

هذه هي الطريقة، التي تسير فيها عملية هدم إسرائيل لإسرائيل، وهذا هو

السبيل الذي يقودنا إلى الإمساك بالمفتاح الرئيسي للمشكلة بأسرها. إن الحلّ يقوم في انهيار الصهيونية في إسرائيل. وفي العودة إلى الوضع، كما كان عليه في عام ١٩٤٧، عندما كان السكان اليهود يعيشون كجالية ناجحة، وكمواطنين زملاء مع مسلمي فلسطين ومسيحييها. إنها عودة إلى حقبة إلى الوراء، بدلاً من العودة إلى ما قبل ثلاثة آلاف عام من عصور الظلام والتيه.

هو وضع كثير الجلاء والكشف يا سيدي الرئيس. الخط البياني، الذي كان يرمز إلى الهجرة إلى إسرائيل، قد أخذ في الهبوط، وبدأ خط بياني جديد في الظهور، يشير إلى الهجرة من إسرائيل، وهي عملية يجب أن تدعمها الأمم المتحدة لتعين الإسرائيليين على العودة إلى بيوتهم السابقة. وفي ضوء هذه الخطوط يتحتم على الأمم المتحدة أن تعيد النظر في قرارها لعام ١٩٤٧، الذي أوصى بخلق إسرائيل. ولأكون أكثر تحديداً، في ضوء التجارب الماضية، أرى من واجب الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات اللازمة التي تؤدي إلى تحقيق المبادئ الرئيسية الخمسة التالية:

إعادة فلسطين إلى وحدتها الجغرافية كجزء وقطعة من الوطن العربي.

عودة العرب واليهود؛ فيعاد اللاجئون العرب إلى بيوتهم في فلسطين ويعاد القادمون حديثاً من اليهود إلى بلادهم السابقة.

إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين، يتمتع فيها جميع السكان من مسلمين ومسيحيين ويهود على السواء، بالحقوق والواجبات المتساوية.

تسريح جميع القوات العسكرية ونزع السلاح منها، واعتبار جميع البلاد منطقة منزوعة السلاح ومحايدة بضمان من مجلس الأمن.

تعيين ممثل للأمم المتحدة، يرفع تقاريره إلى الجمعية العمومية عن المسائل المتعلقة بالوضع الراهن للأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها.

ولا تحفزنا إلى التقدم بهذه الخطة يا سيدي الرئيس، لحل قضية فلسطين، أية دوافع عاطفية، أو أحاسيس، مع أن جميع ظواهر الحياة الإنسانية، ومن ضمنها الأمم المتحدة نفسها، تكون جامدة، بلا حياة، إذا خلت من العواطف والأحاسيس. ونحن نسترشد في هذه الخطة، بالسير الطبيعي والمألوف والسليم للتاريخ، ففلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وقد كانت كذلك، منذ ما يعيه الإنسان من أزمنة. والشعب العربي الذي يزحف الآن نحو تحرره النهائي لن يسلّم بأي شبر واحد، من أرضه المقدسة. وإني لأرجو أن يتأكد كل إنسان من هذه

الحقيقة، فهذا هو الوضع النهائي الذي لن نتراجع عنه قيد أنملة، لا في الحاضر، ولا في المستقبل المطلق، وليس المليون لاجئ عربي هم الذي يصخبون الآن وحدهم، لإنقاذ وطنهم، بل إن كل واحد من الثمانين مليون عربي، الذين يرون في فلسطين وطنهم، يصخب أيضاً.

وفي الختام، دعوني أؤكد لكم أيها الزملاء المندوبون، أنه لم يكن للعواطف أو التأثر البالغ أي اثر في هذا العرض الذي قدمناه إلى هذه الهيئة الموقرة ولم يكن رائدنا فيه إلا التفكير الموضوعي المتحرر المستقل.

وقد حاولنا بصورة خاصة إيضاح المشاكل العربية في محتواها الصحيح، مقدّمين الاقتراحات أثناء هذا الإيضاح، بشكل جليّ وحاسم، بحيث لا نترك مجالاً لأية حلول بديلة.

ولا يمكن أن يوصف موقفنا هذا بالإصرار والعناد، بل إنه الواقعية بعينها. إذ إن هناك سبيلاً واحداً للوصول إلى السلام، قد يكون صحيحاً أن جميع الطرق تؤدي إلى رومة، أما إلى السلام فهناك طريق واحد ليس إلا، إنه طريق العدالة ولا شيء غير العدالة. وقد صمدت حقيقة مطلقة رئيسية واحدة في تاريخ التسويات السياسية، للاختبار، في جميع الظروف والأحوال. وهي أن الحلول التي ترتكز على العدالة، تخلد وتبقى، أما تلك التي تخلو منها، فعمرها قصير، وكانت نتيجتها المحتومة دائماً الفشل والكارثة.

وليس من هدفنا يا سيدي الرئيس، أن نصل إلى الكارثة أو إلى الفشل، فهدفنا، وغايتنا البحث عن السلام القائم على العدالة، والعدالة المرتكزة على مقتضياتها الحقة الواقعية.

هذه هي الغاية التي كرسنا أنفسنا من أجلها، وهي غاية لن نتخلى عنها أو ننحرف أبداً. فليكن الله في عوننا.

(٤)

نـــــزع الســـــلاح
(٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨)

نص البيان الذي ألقاه الشقيري في جلسة اللجنة السياسة الأولى، مضمناً إياه ملاحظاته واقتراحاته حول موضوع نزع السلاح، وخطورته.

اسمح لي يا سيدي الرئيس، قبل الحديث عن نزع السلاح، أن اجرّد حجة جدلية شائعة، مما تبدو فيه من صور الواقعية الظاهرة، وإني لأرى ضرورة الفراغ من هذه النقطة الأولية، عند استهلالي، إذ إن سماحنا لهذا الاتجاه الذائع المعين بالسيطرة على مناقشاتنا، سيؤدي بهذا الموضوع المدرج على جدول أعمالنا إلى مرحلة التصفية لا عن طريق الحيازة، بل عن طريق الإفلاس السياسي، لأن موضوع نزع السلاح يُضْحي آنذاك، في جميع صوره ونواحيه، غير ذي صلة بشرعتنا ولا بمنظمتنا. وستفقد الأمم المتحدة، تبعاً لذلك، أبوّتها لتلك المشكلة، التي أقيمت في الأساس من أجلها؛ ويصبح السلام، الهدف الغالي للجنس البشري، هيولا، لا يصل الإنسان إليه.

وعندما نحاول، في كل دورة من دورات الأمم المتحدة، تناول مشكلة نزع السلاح، نواجه على الفور معضلة المعضلات، ويتراءى أمام باصرتنا سؤال ضخم يحمل وراءه علامة استفهام كبيرة. وتوجه إلينا، باستمرار، أسئلة كثيرة عما تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله في موضوع نزع السلاح، وما هو الدور الذي يمكن الدول غير المسلحة، أن تقدمه لوقف هذا التسابق الجنوني في التسلح. ولا تثار هذه الأسئلة وما شابهها لمجرد التسلية بالبحث الأكاديمي، وإنها ليست مجرد ترف، بل هي حقيقة المشكلة وزبدتها. وإذا ما راعينا الحقيقة في قولنا، ذكرنا بأن اتجاه المناقشات في هذه اللجنة هو الذي يستثيرها. وحقاً فإن هذه الأسئلة تنعكس، في طبيعة الجو، الذي

يحاول البعض إدخاله في مناقشاتنا. ولا أذيع سرّاً إن قلت، إننا نواجه في هذا الموضوع الشديد الدقة، محاولات ملحّة ومتواصلة لتخطي الأمم المتحدة، والتقليل من قدرتها، ولتحويل هذه المنظمة إلى معرض للبضائع الاستهلاكية والمصنوعة والجاهزة والمعدّة للتصدير.

والدلائل، التي تفضح هذا الاتجاه يا سيدي الرئيس، أكثر من أن تفصل في هذه اللحظة، لكن ثمة ظاهرتين بارزتين تشيران إلى النور الأحمر الذي يرمز إلى الخطر، لا يمكنهما أن تغيبا عن انتباهنا.

ولن نعجز، في الدرجة الأولى، عن ملاحظة أن البند المتعلق بنزع السلاح قد اختفى أخيراً من الذاكرة، وعندما بلغت الأزمة العالمية قمتها، كان موضوع نزع السلاح يقف على شفير التعطيل والتعليق عن البحث. ولو لم يتولَّ أميننا العام زمام المبادرة، وله الشكر على ذلك، فإن موضوع نزع السلاح، كان سيظل يتيماً على جدول الأعمال، لا يتبناه أحد، وينكره كل إنسان. والفضل كل الفضل للأمين العام، الذي وضعه على جدول أعمالنا هذا العام، ونحن مدينون للمستر هامرشولد، باجتماعنا الآن في هذه اللجنة لبحث هذا الموضوع. وكانت شرعتنا قد نصت على أن هذه المشكلة هي أعظم المشاكل وأرفعها، وعلى أنها المسؤولية الأولى للأمم المتحدة. وقد أدرج هذا الموضوع على جدول أعمالنا كبند دائم منذ خلق المنظمة الدولية، ومع ذلك، لم تهتم أي دولة هذا العام بطلب إدراجه في جدول أعمال الدورة الحالية. ولا ريب في أن هذه الظاهرة تتحدث بنفسها عن مغزى القصة. فهي تحسر النقاب عن اهتمام الأمين العام، وتفضح إهمال من يجب أن يتهموا بالتقصير والإهمال.

وتواجه الأمم المتحدة من الناحية الثانية في هذه الدورة إنذاراً نهائياً، إذ إن هناك طريقاً واحداً للعمل أمام اللجنة، ولا طريق سواه.

وقد وصف مندوب المملكة المتحدة المحترم، أثناء النقاش، موقف الوفد السوفياتي، بأنه ينطوي على الإنذار النهائي. وقد رد مندوب الاتحاد السوفياتي المحترم بدوره، فقال: إن موقف الدول الغربية من نزع السلاح، هو الإنذار النهائي بعينه. وليس في ودي، أن أبدي وجهة نظري في هذه الاتهامات، لأن الحسابات التي من هذا النوع، لا يصفيها إلا الفرقاء المعنيون أنفسهم، ونحن نفتقر إلى الأجهزة الكافية للاشتراك في هذه المبارزة. ومع ذلك، تظل هناك حقيقة رئيسية، تتحدث عن نفسها بوضوح: فالمملكة المتحدة هي التي وجهت الإنذار النهائي إلى الجمعية العامة، ولا نستطيع إن كنا منصفين، أن ننكر على بيان ممثل المملكة المتحدة المحترم ما فيه من

وضوح وكفاءة، على الرغم من افتقاره إلى الثبوت والصحة. لكن مما لا يتطرق إليه الشك، أن الفكرة العامة، في حججه، كانت تنطوي على إنذار نهائي من نوع قاس، وعلى الرغم من العبارات المهذبة جداً التي استعملها المستر نوبل، إلا أن بيانه، يوحي بالإنذار.

فقد أكد المستر نوبل عند إيضاحه لقرار الدول السبع عشرة، انه بالنسبة إلى اجتماع جنيف، المقرر عقده في الواحد والثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر للبحث في التجارب النووية، فإن خير ما يمكن الجمعية العامة أن تفعله هو الإعراب عن التشجيع، وقد مضى مندوب المملكة المتحدة المحترم إلى أبعد من ذلك، ففي ختام بيانه، شعر بأنه لم يكن راضياً عن تحديد مهمة الجمعية العامة، بمجرد التشجيع، فاستطرد في طريقه يبين الشكل الذي يجب أن يظهر فيه هذا التشجيع، وقال مختتماً خطابه، إن الأجزاء المختلفة من قرار الدول السبع عشرة، يُقصد منها أن تبين للجمعية العامة، خير الطرق للتعبير عن هذا التشجيع.

وهذا الموقف، يا سيدي الرئيس، لا يعدو أن يكون إنذاراً قذف به في وجه الجمعية العامة للأمم المتحدة. أما الاستهلال الذي بدأ به المستر نوبل، فلا يعدو أن يكون كمن يقول: «إما أن تقبلوا أو ترفضوا، فدوركم لا يعدو التشجيع، ولا شيء غير التشجيع». وهذا هو جوهر موقف المملكة المتحدة، وهو موقف لا نستطيع أن نقبل به مراعاة منا لقداسة شرعة الأمم المتحدة وكرامة المنظمة الدولية.

وهذا الموقف، يا سيدي الرئيس، ليس قضية إجراء، أو موضوع طريقة للبحث، أو حتى صورة للتفكير. فنحن هنا في الأمم المتحدة، نقف على أهبة لنكون متفتحي الذهن. وعلينا أن نكون على استعداد لتقبل مختلف الآراء. أما تلك الآراء التي تسلب الأمم المتحدة مسؤولياتها الرئيسية، فلا يمكن قبولها أبداً. وليس في وسعنا أن نسلم بواجباتنا أو نتنازل عن حقوقنا، كما ليس في وسعنا أيضاً أن نتخلى عن واجباتنا وأن نكتفي بالمراقبة والتشجيع وكأننا جمهور من النظارة في مباراة لكرة القدم. ونحن نرفض الجلوس هادئين، وقد تعانقت أذرعنا، مكتفين بإزجاء بركاتنا، على موضوع ينطوي على أكبر نكبة للجنس البشري.

أما تشجيعنا لاتفاق يتم الوصول إليه، فهو قائم في كل حين، ولستم في حاجة إلى البحث عنه، أو الحثّ على الحصول عليه. ولم يتوقف تشجيع الشعوب في العالم، لإيجاد حلّ فعال لمشكلة نزع السلاح طيلة الحقب التي سبقت قيام الأمم المتحدة وبعد قيامها، وكان هذا التشجيع مصحوباً بصليل الأسلحة. ولم يتوقف هذا التشجيع أيضاً، في حياة الأمم المتحدة، على الرغم من تكديس أكوام القنابل الهيدروجينية. إن

العالم لم يفتقر قط إلى التشجيع، وإنما كان يفتقر حقاً إلى الاتفاق الحقيقي بين الدول العظمى على خطة منتجة وفعالة لنزع السلاح.

وتستخدم الحجج يا سيدي الرئيس، بصورة متراصة لإخفاء هذا الفشل، عن طريق تحويل الأمم المتحدة عن مسؤوليتها الأولى. وقد يكون هذا هو السبب الذي حدا بالأمين العام للأمم المتحدة في مذكرته المؤرخة في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٨ إلى التأكيد «بأن الوصول إلى نزع سلاح متوازن، على نطاق عالمي عن طريق الأمم المتحدة، يجب ان يظل الهدف الأول للمنظمة». وأود هنا أن ألفت انتباهكم إلى عبارة «عن طريق الأمم المتحدة» ذلك لأن الأمين العام يعني كل كلمة يقولها وكل حرف يستعمله في مذكرته، ولا ريب في أن فكرة «عن طريق الأمم المتحدة» هي شريان التأكيد الذي يجري في جميع أجزاء المذكرة .

ومع ذلك، نرى بعض الدول تلجأ، لتغطية الانسحاب من الأمم المتحدة، إلى استعمال وسائل قنابل الدخان، فهم يقولون لنا إن الجمعية العامة لا تستطيع اتخاذ أية قرارات حول الموضوع قبل أن تجري المفاوضات بين الدول العظمى. وقد دافع ممثل المملكة المتحدة المحترم عن هذا الرأي بقوة وإصرار، إذ قال في البيان الذي ألقاه أمام اللجنة دفاعاً عن هذا الرأي ما أنقله إليكم بالحرف الواحد:

«يجب أن يكون حل مشاكل نزع السلاح، ثمرة للاتفاق، ويجب أن يكون الاتفاق بدوره ثمرة المفاوضات، والاتصال الحر بين العقول. وقد يكون مما يخالف الواقعية أن نحاول إرغام الدول النووية على اتخاذ عمل معين، قبل أن تكون هذه الدول قد تحققت لها الفرصة الكاملة، للتفاوض فيما بينها».

ونحن لا نختلف مع هذا البيان الذي ينطوي على اقتراح عام، لأنه بيان سليم لا يثير أي جدل أو نقاش، فليس في الإمكان الوصول إلى أي اتفاق، من دون مفاوضات سابقة، ولا سيما في موضوع دقيق ومعقد وحيوي كموضوع نزع السلاح. ولا تملك الجمعية العامة أية سلطات قانونية تستطيع بواسطتها أن تفرض على الدول الكبرى اتباع سير معين من العمل. ومع ذلك ففي وسع الجمعية العامة أن تضع مبادئ عامة لنزع السلاح والإشراف على التسلح، والتحقيق فيه وما شاكل ذلك. وفي وسع الجمعية العامة أيضاً التوصية للدول المختصة بوقف التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ومنعها. وفي وسعها أيضاً أن توصي بمنع الأسلحة النووية، وحظر الحرب الذرية وتدمير الصواريخ الهيدروجينية، وفي مكنتها أيضاً أن تدعو الدول المعنية إلى الاتفاق على خطة منسقة لنزع السلاح. وأخيراً، في وسع الجمعية أن تحثّ بحكمتها وحسن تبصرها، الدول العظمى على اتباع خطة عملية

معينة، ولا سيما أن الخطة التي اتبعتها حتى الآن، لم تسفر عن شيء إلا الفشل الذريع. هذه القضايا، وما شابهها من قضايا، يمكن الجمعية أن تقررها، فهي تقع ضمن نطاق صلاحيات الأمم المتحدة، وليس في وسع أية خُطَب مهما أوتيت من البلاغة والفصاحة أن تتغلب على هذه الواقعية.

ومع ذلك، قد تكون هذه الذريعة من المفاوضات، بالنسبة إلى أي إنسان عادي، لا يعرف شيئاً عن تاريخ قضية نزع السلاح، مقنعة إلى حد كبير. ولا ريب يا سيدي الرئيس، في أن هذه الحجة التي أوردها مندوب المملكة المتحدة المحترم من أن موضوع نزع السلاح لا يمكن أن يحلّ إلا بعد أن تتاح الفرصة كاملة للتفاوض، هي حجة مغرية. ولكن، يا سيدي الرئيس، إنها قد تكون مغرية لضيف يزور الأمم المتحدة من أحد الكواكب السيّارة، إذ إن أي ضيف من كوكبنا الأرضي، لا يمكن أن يقتنع بهذه الحجج!

نزع السلاح في اثنتي عشرة دورة

إذ كيف نجرؤ بعد ثلاثة عشر عاماً من الجهود المتواصلة والمناقشات الحامية، والحوار الجدلي، على أن نقول بأن الدول الكبرى تحتاج إلى فرصة، أجل مجرد فرصة للتفاوض؟ فلنترك جانباً جهود مؤتمرات الصلح قبل حقبات طويلة، ومحاولات عصبة الأمم السابقة، ولنر ماذا كنا نعمل في الأمم المتحدة خلال الدورات الاثنتي عشرة الماضية، وكلها حافلة بالمفاوضات والتحضيرات. لقد كانت الدول العظمى بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥١ تتفاوض على مختلف نواحي نزع التسلح، في هيئتين: **أولاهما** لجنة الطاقة الذرية، و**ثانيتهما** لجنة الأسلحة التقليدية. وعندما فشلت الدول العظمى في الوصول إلى اتفاق في عام ١٩٥٢، حُلّت هاتان اللجنتان، وأقيمت عوضاً عنهما لجنة جديدة لنزع السلاح، وهي جهاز موحد، يرمي إلى إيجاد فرص جديدة للتفاوض.

وهنا، دخلت الدول العظمى مرة ثانية، مرحلة جديدة من المفاوضات التي لا نهاية لها. ولكن ما إن حلّ عام ١٩٥٣، حتى كانت محادثات اللجنة قد توقفت فأوصت الجمعية العامة، بإقامة لجنة فرعية، لإعطاء الدول العظمى فرصة أخرى للتفاوض. وقد عقدت هذه اللجنة الفرعية اجتماعاتها طيلة سنوات ١٩٥٤ و١٩٥٥ و١٩٥٦ و١٩٥٧، متنقلة من نيويورك إلى لندن، والعكس بالعكس. وكان العمل الوحيد للجنة طيلة هذه السنوات الأربع، لا يعدو التفاوض، فلم تترك حجراً من دون أن تقلبه رأساً على عقب، ولا جادة إلا سلكتها، ولا أرضاً إلا قلبت عاليها سافلها. وقد بلغ حجم وقائع هذه اللجنة من قديمة وحديثه حداً لا يمكن تصوره،

إنه أسطول ضخم من السجلات، في محيط شاسع من المفاوضات، ثم نأتي بعد ذلك كله، لنسمع المملكة المتحدة، تطلب الفرصة لإجراء المفاوضات.

أعتقد أن في ما قلته عن جهاز إدارة دفة المفاوضات، الكفاية وأكثر من الكفاية. ولكن الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة، في كل دورة، والمناقشات التي دارت في كل سنة من هذه السنين الطوال، وأخيراً القرارات التي توصلت إليها في هذه الاجتماعات تكشف النقاب عن الكثير، وتتحدث عن الكثير ويجدر بنا، أن نتوقف قليلاً لنرى ما تكشفه وما تقوله:

فقد أُلفت في الدورة الأولى، للجمعية العامة، لجنة للطاقة الذرية، وقد أوصت الجمعية العامة هذه اللجنة من دون تأخير أو تردد بأشياء كثيرة منها «أن تشرع بالسرعة الممكنة في إعداد التوصيات التي تضمن أن تزول من التسلح القومي أية أسلحة ذرّية أو غيرها من الأسلحة التي يمكنها ان تؤدي إلى الدمار الجماعي».

وقد اتخذ في الدورة عينْها، قرار ثان، أعلنت فيه الجمعية العامة أنها. . .

١ ـ توصي بأن يقوم مجلس الأمن، بدراسة دقيقة وحازمة لإيجاد وسائل عملية. . . لتنظيم عام يستهدف تخفيض التسلح، والقوات المسلحة.

٢ ـ تحث لجنة الطاقة الذرية أن تنجز بسرعة فائقة المهام الموكولة إليها.

٣ ـ توصى مجلس الأمن بأن يدرس بسرعة إعداد مشروع ميثاق، لخلق نظام دولي للمراقبة والتفتيش، على أن يضم هذا الميثاق تحريم جميع الأسلحة الذرية وغيرها التي تصلح الآن وفي المستقبل لأعمال التدمير الجماعي.

٤ ـ توصي مجلس الأمن بأن يقوم بدراسة حازمة وسريعة للضمانات العملية والفعالة، ذات العلاقة بالإشراف على الطاقة الذرية، وبتحديد الأسلحة وتنظيمها بصورة عامة.

٥ ـ توصي مجلس الأمن بأن يسارع إلى أقصى حد ممكن، في وضع القوات المسلحة التي نصت عليها المادة ٤٣ من الميثاق تحت تصرفه.

ويبدو من هذا يا سيدي الرئيس، أن عامنا الأول، كان عام اضطراب وعواطف، بل عام آمال عريضة ومُثل عليا. وهذا يوضح، لماذا استخدمت الجمعية العامة، جميع ما تضمه اللغة الإنكليزية من مترادفات «للسرعة». ولهذا فقد استخدم القرار بكل التأكيد، وعلى التوالي، عبارات «الإنجاز السريع» و«الدراسة الحازمة» و«التحقيق العاجل»، وغير ذلك من التعابير المماثلة، وهو سلوك طبيعي في الفترة التي تلت الحرب وويلاتها. لقد عقدت الدورة في ذلك العام، في ذيل الأسى الذي

جرته جراح الإنسانية، التي كانت لا تزال في ذلك الحين، جديدة تنزف الدماء، وفي ظل الحطام الذي تركته النيران المندلعة، والدمار الذي أتت به الحرب. أجل لقد كانت دورة، هتفت قلباً وروحاً وعقلاً، للعمل السريع، العاجل.

وقد اختلف الجو في الدورة الثانية، إذ أضحى جواً من التراخي وعدم العمل، كان هذا في عام ١٩٤٧، ولم تكن تلك السنة متميزة بالكسل، بل بالاتجاه إلى نواح أخرى. وقد بعدت الجمعية العامة في ذلك العام عن ميدان نزع السلاح، لتذعن للضغط الذي يفرضه نوع آخر من نزع السلاح، ونعني به النوع السياسي. كانت تلك السنة، سنة تقسيم فلسطين المريع. وكانت الجمعية العامة في ذلك الوقت، تتمتم، تحت ضغط ساحق، لإظهار اقتراع للأكثرية ضد أكثرية شعب البلاد المقدسة. ولم يكن هناك مجال في ذلك العام لبحث مشكلة نزع السلاح، إذ انشغلت الجمعية العامة، بمجهود آخر غير مشرّف يستهدف نوعاً مختلفاً من نزع السلاح، وهو تجريد شعب فلسطين من حقه الطبيعي في تقرير مستقبله.

ولم تحقق الدورة الثالثة بقراريها نجاحاً يذكر، إذ بينما أيدت «الحقائق العامة والتوصيات والاقتراحات المحددة، لإقامة جهاز فعال للمراقبة على الطاقة الذرية، ولإزالة الأسلحة الذرية»، فإن الجمعية العامة أعربت عن «قلقها العميق من المأزق، الذي وصلت إليه اللجنة في عملها، والذي لم تستطع الخروج منه». وواجهت الجمعية العامة الفشل، بأن طلبت إلى مجلس الأمن متابعة دراسته، لتخفيض الأسلحة التقليدية، وحثّت اللجنة على المضي في مهمتها، ثم ناشدت أخيراً جميع الدول التعاون على هذه الغاية. وهكذا كان عام ١٩٤٨، سنة مأزق، لا مخرج منه.

واتخذت الدورة الرابعة أيضاً قرارين في الموضوع، يتعلق أولهما بالإشراف الدولي على الطاقة الذرية، وثانيهما بتنظيم الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة، وتخفيضهما. ودعت الجمعية في جوهر قراريها، «الحكومات إلى القيام بكل ما في طاقتها لتمكين المجتمع العالمي من منع الأسلحة الذرية، والقضاء عليها بصورة فعالة، عن طريق قبول الإشراف الدولي الفعال». ووافقت الجمعية أيضاً، على اقتراحات اللجنة، بأن تقدم الدول الأعضاء المعلومات الكاملة عن أسلحتها التقليدية وقواتها المسلحة مع الطلب إلى الدول الذرية «أن تواصل مشاوراتها، لسبر كافة الأغوار الممكنة، ودراسة جميع الاقتراحات المحدودة»، التي تؤدي إلى اتفاقٍ حول نزع السلاح. والمهم للغاية في هذا الصدد، أن الجمعية العامة قد أوصت جميع الشعوب، بأن تشترك في اتفاقية متبادلة، لتحديد ممارستها حقوقها السيادية، في موضوع الإشراف على الطاقة الذرية. وهكذا يمكننا أن نصف دورة عام ١٩٤٩، بأنها دورة مبدأ المصارحة بالمعلومات، وتحديد السيادة بالنسبة إلى الطاقة الذرية.

واقترح رئيس الولايات المتحدة، في خطابه الذي ألقاه في الدورة الخامسة للجمعية العامة، تنسيق العمل بين لجنة الطاقة الذرية ولجنة الأسلحة التقليدية، وقررت الجمعية بعد مشاورات طويلة، تأليف لجنة من اثني عشر عضواً تضم جميع الدول الممثلة في مجلس الأمن بالإضافة إلى كندا، لدراسة القضية. وإذا ما وضعنا هذه الفكرة نصب أعيننا، تبين لنا أن عام ١٩٥٠، يمكن ان يوصف بأنه عام تنسيق.

وتأثرت الدورة السادسة، بالقلق الذي يسود العالم، وباستمرار التسابق على التسلح، فقامت ببادرة جديدة، واستجابت إلى تقرير اللجنة الاثني عشرية، فقررت حل لجنتي الطاقة الذرية والأسلحة التقليدية، وأقامت بدلاً منهما لجنة لنزع السلاح خولتها صلاحيات واسعة النطاق، لإعداد الاقتراحات اللازمة لتخفيض التسلح والقوات المسلحة، وللإشراف الفعال على الطاقة الذرية ومنع الأسلحة الذرية. وبعد أن أعلنت الجمعية العامة مجموعة من المبادئ الموجهة مضت تذيع، أن من الواجب عقد مؤتمر لجميع الدول، لدراسة مسودة معاهدة لنزع السلاح، فور سماح أعمال اللجنة، باتخاذ إجراء من هذا القبيل.

وكانت هذه الدورة لعام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ دورة مجهود جديد، وجهاز جديد يتمتع بصلاحيات جديدة، مع الدعوة إلى مؤتمر دولي لنزع السلاح كهدف فوري.

وكرست الدورة السابعة أعمالها لدراسة تقرير الجهاز الجديد، وهو لجنة نزع السلاح. وكان التقرير عرضاً شاملاً لبيانات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة وفرنسا واقتراحاتها، من دون أية قرارات تمّ الوصل إليها. ولم تستطع الجمعية العامة، أن تفعل شيئاً سوى «أخذ العلم» بمحتويات تقرير اللجنة، وتأكيد قراراتها السابقة، والطلب إلى اللجنة مواصلة أعمالها. وكان عام ١٩٥٢ سنة تأكيد، وتثبيت.

وتلقّت الدورة الثامنة من جديد تقريراً مطولاً، يفصّل الخلافات التي نشأت في لجنة نزع السلاح، فأكدت رغبتها الحارة، في الوصول إلى خطة شاملة ومتسقة، لنزع السلاح. وبعد أن أخذت الجمعية العامة علماً بالتقرير، طلبت إلى اللجنة مواصلة عملها، وحثت الدول الرئيسية على مضاعفة الجهود للوصول إلى اتفاق. واختتم قرار الجمعية باقتراح خلق لجنة فرعية، تعقد جلسات سرية بحثاً عن حل مقبول. وهكذا كان عام ١٩٥٣ سنة أسلوب جديد في السرية، قد يكون فيه المنفذ والخلاص من المأزق، وهكذا جربت الأمم المتحدة هذا السبيل أيضاً.

وقد عقدت الدورة التاسعة بعد التسعة عشر اجتماعاً تاريخياً التي عقدتها اللجنة

الفرعية في قصر لانكاستر، في لندن. ودرست اللجنة الفرعية، في غضون هذه الاجتماعات:

١ ـ الاقتراحات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي لتوطيد دعائم الأمن والسلاح وحظر الأسلحة الذرية.

٢ ـ المذكرة التي قدمتها المملكة المتحدة عن الأسلحة التي يجب أن يشملها ميثاق نزع التسلح.

٣ ـ دراسة أعدتها الولايات المتحدة لتنفيذ برامج نزع السلاح والإشراف عليها.

٤ ـ مذكرة مشتركة قدمتها المملكة المتحدة وفرنسا تتضمن اقتراحات توفيقية.

وتوصلت لجنة السلاح، أخيراً، إلى عدم اتفاق جماعي، وأعربت كما زعم تقريرها عن «الأمل في دراسة مثمرة لمشكلة نزع السلاح». ولم تستطع الجمعية العامة في مثل هذه الظروف أن تعمل شيئاً إلا تأكيد بياناتها السابقة، والطلب إلى اللجنة، ولجنتها الفرعية، مواصلة الجهود والمحاولات، ورفع التقارير المطلوبة. وعلى الرغم من إدراك الجمعية في ذلك الحين، لاقتراح تقدم به رئيس وزراء الهند، يقضي باتفاقية تجميد تجارب التفجير، إلا أنها لم تتخذ أي إجراء فعال. وهكذا تميز عام ١٩٥٤ بالجمود وعدم الاتفاق.

وعقدت الدورة العاشرة، كما نعرف جميعاً في ظل مؤتمر الذروة الذي عقد في تموز/ يوليو عام ١٩٥٥، والذي بعث تلك الروحية التي عرفت بروحية جنيف. وكان أمام الجمعية العامة تقرير اللجنة، ولجنتها الفرعية، التي عقدت ثمانية وعشرين اجتماعاً في لندن وثمانية عشر اجتماعاً في نيويورك. وكان هناك، كوم هائل، من المذكرات، وأوراق الدرس ومشاريع الاقتراحات؛ ولكن، كما ذكرت الجمعية العامة «لم يتوصل إلى اتفاق على حقوق جهاز الإشراف وصلاحياته، والمهام الموكولة إليه، وهو ما يعتبر حجر الزاوية في أية اتفاقية لنزع السلاح». وقد نظرت الجمعية العامة في تقرير اللجنة الذي يحث على إعطاء الأولية لاتفاق مبكر حول مشروع الرئيس أيزنهاور للتفتيش الجوي، ومشروع الرئيس بولغانين لإقامة قواعد للمراقبة في المراكز الاستراتيجية.

واقترحت الجمعية العامة، على اللجنة أيضاً، أخذ اقتراحات رئيس وزراء فرنسا بعين الاعتبار، وهي الاقتراحات القاضية بالإبلاغ عن النفقات العسكرية، واقتراحات رئيس وزراء المملكة المتحدة، المتعلقة بالتفتيش والرقابة، واقتراحات حكومة الهند بتعليق التفجيرات التجريبية، وعقد هدنة في سباق التسلح. حقاً لقد

كانت هذه الدورة مثيرة للغاية، فقد قدمت اقتراحات ضخمة، جرت المناقشة عليها، ونقلت بعد ذلك جملة إلى لجنة نزع السلاح، وكان ثمة الكثير من الحماس والحيوية المستمدين من روح مؤتمر جنيف. وقد تولدت هذه الروحية إلى فترة من الزمن، ولكنها سرعان ما تبخرت. وتميز عام ١٩٥٥، بأنه كان سنة الروحية التي فقدت بالتالي حيويتها.

وفي الدورة الحادية عشرة، التي سيطرت عليها روح الاستمرار المستمدة من الدورة السابقة، انشغلت الجمعية العامة بالإضافة إلى تقارير اللجنة ولجنتها الفرعية، بمجموعة مختلفة الأشكال من الاقتراحات التي قدمتها كندا واليابان والنرويج وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي والهند ويوغوسلافيا. ووقعت الجمعية العامة تحت تأثير سحري من هذا السيل العرم من الاقتراحات، فساورها بصيص من الأمل، ودعت لجنة نزع السلاح إلى دراسة موضوع عقد دورة خاصة للجمعية العامة أو مؤتمر عام لنزع السلاح، للفراغ من هذه المشكلة. وهكذا فقد تميز عام ١٩٥٧، بالاتجاه نحو عقد مؤتمر لنزع السلاح.

وتلقت الدورة الثانية عشرة، وهي دورتنا الأخيرة، تقرير لجنة نزع السلاح، الذي بيّن تضييق شقة الخلاف، نتيجة المفاوضات الواسعة بين الدول الرئيسية. وتسلحت الجمعية العامة بهذه البادرة المشجعة، فسارعت إلى تحديد الأولوية بالنسبة إلى مظاهر نزع التسلح المختلفة، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الوقف الفوري لتجارب الأسلحة النووية، وتوقيف إنتاج المواد المتفتتة، لأغراض الأسلحة وتخفيض الأسلحة النووية، وإقامة تفتيش علني للوقاية من الهجمات المباغتة، وأخيراً إلى دراسة مشتركة لجهاز التفتيش المقترح الذي يستهدف التأكد من استخدام الفضاء الخارجي، لأغراض تتعلق فقط، بالأغراض العلمية والسلمية. وقد شملت هذه الأولويات جميع ميادين نزع السلاح بحيث فقدت ميزة الأولوية فيها.

على أي حال، وقعت مشكلة نزع التسلح، برمّتها، في هاوية قرار الجمعية العامة المعروف، الذي قضى بتوسيع عضوية لجنة نزع السلاح بإضافة أربعة عشر عضواً. وقررت الجمعية أيضاً أن تنقل سجلات وقائع دورتها الثانية عشرة إلى اللجنة، لكن هذه السجلات لم تجد من يتسلمها. ولم تجتمع اللجنة، وانقضى عام ١٩٥٨ في فترة من التوقف والجمود. وجاءت في ذروة هذه الأزمة، الجهود الفاشلة، لعقد اجتماع الذروة، الذي كان العالم بأسره يتطلع إليه بالأمل العميم، والتوقع الملهب.

هذا هو تاريخ مفاوضات نزع السلاح، سردته مفصلاً لزميلنا ممثل المملكة المتحدة، لأنشّط ذاكرته.

سيدي الرئيس

هذا عرض للعمل الذي قامت به الجمعية العامة في غضون الدورات الاثنتي عشرة حول موضوع نزع السلاح. ولن أقتبس هنا قول شكسبير، فأصفه بأنه «زوبعة في فنجان». حقاً، إنها لزوبعة، ولكنها ليست في فنجان، بل زوبعة حقيقية وإن كانت لم تؤد إلى أي شيء. فبعد هذه السنوات الطوال من العمل الشاق، نواجه الآن موضوع نزع السلاح، وعلى الرغم من عدم دقته كما كان قبل اثني عشر عاماً، إلا أنه تضاعف عشرات المرات في الخطورة والشدة والتعقيد. ويبدو الوضع وكأننا نستهدف أهدافا متعارضة، وكأن غاية الميثاق لم تكن نزع السلاح. ولو دعا الميثاق إلى سباق للتسلح، لما كانت استجابتنا لهذه الدعوة، أكثر إخلاصاً وولاء.

ولا أراني في حاجة لسرد الأرقام والتفاصيل، لأن الصورة جلية كل الجلاء في قتامها وإظلامها: فالإشراف على الأسلحة الذرية، قد تحول إلى إنتاج، غير خاضع للرقابة، للقنابل الهيدروجينية. وقد تبدل تخفيض الأسلحة والموازنات العسكرية إلى رغبة في زيادة الأسلحة، وزيادة الإنفاق على التسلح، وما زالت هذه الزيادة مطّردة. وفي كل عام، نناشد الدول المعنية عقد اتفاق لنزع السلاح، فنصل بدلاً من ذلك إلى عدم اتفاق. ويدعو كل قرار نتخذه إلى استمرار الجهود للوصول إلى خطة منسقة لنزع السلاح، فنشهد بدلاً من ذلك خطة منسقة للإسراع في التسلح، وبينما كنا نحصر جهودنا لنزع السلاح في الفضاء الداخلي، نجد أنفسنا فجأة، وقد أقحمنا في مخاطر لا حد لها ولا حصر في الفضاء الخارجي. وهذا هو التقدم الذي حققناه حتى الآن، إنه تقدم في كل اتجاه، وفي كل ميدان وأفق، ولكن في التسلح المنسق والمتضخم إلى آفاق لا حدود لها ولا نهاية.

الإنذار البريطاني

ولكي تنتهي القصة نهاية محزنة، يصل موضوع نزع السلاح إلى الأمم المتحدة هذه المرة، وقد خلا لأول مرة في تاريخه من أي تقرير، ومن دون أن يكون مرفقاً بأي اقتراح ملموس. فقد انتقل التأكيد إلى مسائل، على الرغم من أهميتها لا تعدو أن تكون في هامش الهوامش. فقد تركز النقاش حتى الآن حول موضوع التجارب النووية وما شابهها. بينما ظل نزع السلاح، وهو نواة المشكلة وزبدتها، يقبع في مؤخرة الصورة. وتجاهلت المملكة المتحدة مثلاً موضوع نزع السلاح في جوهره،

وركزت اهتمامها على حواشيه وهوامشه، ويبدو أن المملكة المتحدة كانت كثيرة الانشغال إلى الحد الذي منعها من التفكير في نزع السلاح. أجل فالمملكة المتحدة مشغولة للغاية، في بيع الأسلحة والغواصات والطائرات إلى إسرائيل، ولا يتوافر لها الوقت الكافي للتفكير في نزع السلاح. ولكن لنتريث في إصدار أحكامنا ولا نجعلها متسرعة متعجلة، فقد يكون للمملكة المتحدة عذرها وحجتها. وقد تفسر المملكة المتحدة تقويتها، لبناء إسرائيل العسكري، بأنه عمل من أعمال نزع السلاح، وبالطبع فإن مثل هذا التفسير، لا يصمد أمام التساؤل، على الرغم من اعترافنا بان البريطانيين هم سادة فن التفسير.

تخفيض الموازنات العسكرية

وتصادفنا مع موضوع نزع السلاح، يا سيدي الرئيس، قضية تخفيض الموازنات العسكرية للدول الأربع العظمى. وهذان الموضوعان يا سيدي الرئيس موضوع واحد، فلا فاصل بينهما من أي نوع: فخفض الأسلحة والقوات المسلحة يؤدي بصورة طبيعية إلى خفض النفقات العسكرية، وضغط الموازنات الحربية يؤدي إلى خفض التسلح. إنه محور صحيح، يثبت نفسه بنفسه.

وكنا، حتى هذه الدورة، نبحث موضوع خفض النفقات العسكرية كناحية واحدة من نواحي نزع السلاح. وقد درست الجمعية العامة، والهيئات المتفرعة عنها، المعاني التي تنطوي عليها هذه القضية في مناسبات عدة. ولكن الاتحاد السوفياتي طلب، في هذه الدورة بالذات، إدراج هذه القضية في جدول الأعمال كبند مستقل، ومع ذلك فإن لهذه المشكلة تاريخها في قصص الأمم المتحدة. وقد أعلن الرئيس أيزنهاور، في الخطاب العلني الذي أذاعه في السادس عشر من نيسان/ أبريل عام ١٩٥٣، نقل المخصصات من ميزانية التسلح، لمساعدة البلاد المتخلفة.

واقترح الاتحاد السوفياتي في اللجنة الفرعية لنزع السلاح عام ١٩٥٤، تخفيض الموازنات العسكرية بنسبة الثلث. وعاد واقترح هذا التخفيض في عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧ بنسبة ١٥ في المائة. وأثار رئيس وزراء فرنسا هذا الموضوع عام ١٩٥٥ في اجتماع رؤساء الدول في جنيف.

وقد أشارت الجمعية العامة إلى هذا الاقتراح الفرنسي في قرارها الذي اتخذته في الدورة العاشرة والذي «دعت فيه الدول المعنية، لدراسة اقتراح رئيس وزراء فرنسا لتخصيص الأموال التي تنتج عن نزع السلاح لرفع مستويات الحياة في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في البلاد المتخلفة».

وأثارت الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة هذا الموضوع من جديد، وبعد نقاش طويل، دعت الجمعية أخيراً «الدول المعنية إلى دراسة إمكانية تخصيص الأموال التي تتوافر نتيجة نزع السلاح، بعد إحراز تقدم كاف في هذا الموضوع، كمورد إضافي لتحسين ظروف العيش في جميع أرجاء العالم، وبصورة خاصة في البلدان المتخلفة».

وإذا ما قارنا بين قرار عام ١٩٥٥ وقرار عام ١٩٥٧ تبين لنا أن هذا القرار قد تأخر عامين عن موعده، وإن كان قد أدخل ظروفاً وأوصافاً لم تكن قائمة في القرار الأول. وقد ربط القرار الثاني الموضوع باشتراط «الزمن والوضع الذي يتم فيه إحراز تقدم كاف». حسناً؛ هذا شرط إضافي باعث على التسرية. فأنتم تقولون بأنكم ستخفضون الموازنات العسكرية عندما يتم إحراز تقدم في موضوع نزع السلاح، ولكن أي تقدم، في نزع السلاح، لا يمكن إحرازه، إلا إذا خفضتم النفقات على السلاح. ومثل هذا الاشتراط لا يساعد لا قضية نزع السلاح ولا موضوع الموازنات العسكرية، إذا ربطنا فيما بينهما، وجعلنا الواحدة تعتمد على الأخرى. إذ إن خفض النفقات العسكرية يؤدي بصورة بديهية إلى خفض التسلح والعكس بالعكس، ومن العبث أن نختلف، عندما يجب أن تنال الأمور الأولى حقوق الأولوية. ولكن هذا الإجراء يعيدنا إلى المعضلة الأزلية، وهي: من كانت السابقة، الدجاجة أم البيضة!

ولا أريد يا سيدي الرئيس، مع ذلك، أن أسهب في الحديث عن هذا الموضوع، إذ إنه مسألة دقيقة تتناول مشاعر الذين لا يملكون، وردود فعل الذين يملكون. ونريد أن يفهم الجميع أن الذين لا يملكون، لا يطمعون في موارد الذين يملكون. فنحن نتضرع إلى الله ان يحقق ذلك اليوم الذي تخفض فيه الدول الكبرى من نفقاتها العسكرية، حتى من دون أن تمد يد العون والمساعدة إلى البلاد المتخلّفة. لتخفض الدول العظمى من موازناتها العسكرية، ولتحتفظ لنفسها بالأموال المتوافرة، فالدول الصغرى تستطيع أن تدبر نفسها بنفسها. إن السلام، لا المساعدات العسكرية، هو الذي يأتي بالرخاء إلى الشعوب المتخلفة، وإلى العالم بصورة عامة. ويجب أن يسبق تخصيص المساعدات المتوافرة من نزع السلاح، للدول الصغيرة، على أية حال، شرط ضروري، وهو أمر يتعلق بالحق لا بالإحسان.

هناك بلاد صغيرة معينة تعاني قيوداً غير مشروعة تحد من نشاط برامجها الإنمائية، ولهذه البلاد أرصدة كبيرة مجمدة في بلاد أجنبية، من دون أن يكون ثمة مبرر قانوني لتجميدها. وإذا أردنا التخصيص في الذكر، قلنا إن البلاد المنتجة للزيت في الطرف الشرقي من شبه الجزيرة العربية تملك حسابات ضخمة في لندن، هي في

حالة تجميد أيضاً، ومن الواجب إطلاق مثل هذه الأموال المجمدة أو الحسابات، لاستثمارها، في وطنها وفي بلاد الشرق الأوسط عامة. ولا ريب في أن وقف مثل هذه الأموال الضخمة عن العمل، بينما في وسعها تمويل المشاريع الإنمائية في المنطقة هو عمل واضح من أعمال قتل الشعوب اقتصادياً.

وقف التجارب النووية

وأعود الآن إلى بحث وقف التجارب النووية. ولا حاجة بي إلى تذكير اللجنة الموقرة بالضجيج المتعالي من الرأي العالم العالمي في جميع أنحاء العالم حول هذه القضية: فقد أعرب الناس الذين يمثلون مختلف سبل الحياة، وشتى الآراء السياسية والعقائد، بقوة وحزم، عن تأييدهم لهذا الموقف. ومنذ أيام مؤتمر باندونغ، والغليان يشتد ويقوى لمنع التجارب النووية، ويكسب في كل يوم أنصاراً آخرين في كل زاوية من زوايا المعمورة. وقد حذر العلماء الذين يمثلون مختلف الاتجاهات الفكرية، من أخطار استمرار هذه التجارب النووية على الحياة الإنسانية. ونحن نعتقد جد مخلصين، أن من الأفضل في هذا الموضوع، والأكثر حكمة وتبصراً، أن نتقبل أكثر الحقائق تشاؤماً، إذ إن الشيء المعرّض للخطر، في هذه القضية، هو بقاء الجنس البشري.

وعندما يكون وجودنا في خطر، فليس ثمة من مجال للمجازفة. وقد تبرهن هذه التجارب على أنها وسيلة بطيئة وتدريجية لفناء الجنس البشري، واستمرار التجارب يصبح في حد ذاته حرباً، من دون أية عمليات عسكرية، تشن ضد البشرية. ومع ذلك، فقد وجدت فرنسا، أن من المناسب لها أن ترفض فكرة وقف التجارب، حتى ولو توصلت الدول الأخرى إلى حل متفق عليه. ومن الواضح، أن من السهل على فرنسا أن تستمر في تجاربها، إذ إن الأجواء الفرنسية ليست هي التي تلوّث، وفي وسع فرنسا أن تشبع أجواء القارة الأفريقية بسموم الإشعاع الذري.

ونحن ندرك مع ذلك أيضاً أن وقف الأسلحة النووية لا يعتبر إجراء مباشراً لنزع السلاح. وقد أوضح زميلنا المحترم، مندوب الولايات المتحدة، هذه النقطة إيضاحاً كافياً، إذ أسهب السفير لودج، بما عرف عنه من كفاءة ووضوح في التفكير، في جلاء هذه الفكرة، إلى أقصى حد ممكن من الإقناع واليقين. وقد قال في بيانه، وأرى من الجدير بي، ان أسرد كلماته بالذات: «إن تعليق التجارب للأسلحة الذرية والهيدروجينية لا يعتبر في حد ذاته، عملاً من أعمال نزع السلاح، ولا تحديداً للتسلح». حقاً إنه لتحذير حكيم، فوقف التجارب ليس في الحقيقة إلا إجراء يبعث الثقة. وعلينا أن لا نركن إلى الفكرة القائلة بأن وقف

التجارب هو نزع للسلاح، ولا إلى الاتجاه الأخير للتركيز على وقف التجارب على حساب نزع السلاح. ومع ذلك فإن استمرارها سيؤدي في النهاية إلى كوارث: فبالإضافة إلى المعرفة العلمية، تؤدي التجارب حتماً إلى التطوير المستمر للأسلحة الذرية، ولا ريب في أن النتيجة هي إحراز مزيد من التقدم، ولكن التقدم في إحداث أكبر ما يمكن من الدمار، بأقل التكاليف الممكنة. وستكون النتيجة أيضاً تحقيق القتل والخراب بالجملة، بأرخص سعر ممكن، وعلى أوسع نطاق عرفه تاريخ الإنسان.

يضاف إلى هذا، يا سيدي الرئيس، كما كشفت مناقشاتنا في هذه اللجنة، أن استمرار التجارب، سيؤدي إلى نقل هذه الصناعة المقيتة، للأسلحة الذرية إلى أكثر من بلد في أوروبا، وهذا يعني نقل هذا الويل من قارة إلى أخرى. وقد غدا من واجب الأمم المتحدة أن تضع ستاراً ذرياً إذا أردتم هذه التسمية، لمنع دخول هذه الصناعة الحربية إلى أوروبا، القارة التي كانت مسرحاً لحربين عالميتين. وأعتقد أن في هذا السبب الكفاية لوقف التجارب الذرية وتعليقها، مما يستحق اهتمامنا وإجراءنا.

الحل المقترح

وأرى أخيراً، أن نعود يا سيدي الرئيس، إلى السؤال الأساسي، عن خير الطرق التي يمكن أن نلجأ إليها، للتخلص من المشكلة كلها، في هذه الدورة.

فهناك عدد من مشاريع القرارات قد أدرجت كلها، وهي تتعلق بالنواحي المختلفة للمشكلة: فهناك أولاً مشروعا القرارين اللذان قدمهما الوفد السوفياتي، ويقضي أولهما بوقف تجارب الأسلحة الذرية والهيدروجينية، وثانيهما بخفض الموازنات العسكرية، مع تخصيص الأموال المتوافرة لتطوير البلاد المتخلفة. وهناك أيضاً مشروع الدول السبع عشرة، الذي يقضي بوقف التجارب مع اتخاذ الإجراءات للحيلولة دون الهجوم المباغت، والإشارة بصورة عامة إلى موضوع نزع السلاح.

وهناك أيضاً مشروع قرار الدول الثلاث عشرة، وهو يقضي بتعليق التجارب الذرية والهيدروجينية ووقفها وقفاً تاماً. هذه هي خطوط العمل التي قدمت إلى لجنتنا، بالإضافة إلى عدد من التعديلات والنقاط الإجرائية الأخرى.

وكل هذه القرارات، يا سيدي الرئيس، ممتاز ورائع، وهي تشترك مع بعضها في كثير من النقاط، ولا تختلف إلا في درجة القوة والتأكيد. لكن أياً منها لا يحاول

معالجة المعضلة التي نواجهها حالياً، فللمرة الأولى منذ إنشاء لجنة نزع السلاح، لم تقم اللجنة بأي عمل، ولم ترفع أي تقرير، وذلك لسبب بسيط للغاية، وهو أنها لم تجتمع، وهذا في رأينا هو لباب الصعوبة القائمة. إن المشكلة ليست في وضع الاقتراحات المجدية ولا في اتخاذ القرارات اللازمة بصددها، فقد أقرت الجمعية العامة في الاثنتي عشرة سنة الأخيرة خير القرارات، المتضمنة أحسن المبادئ. ولكن الموضوع يتلخص الآن في كيفية عودة لجنة نزع السلاح إلى الانعقاد، وإنهاء هذه الفرقة القائمة. وقد صرح مندوب المملكة المتحدة المحترم، أن ليس في الوسع إقرار نوع السلاح من دون موافقة الاتحاد السوفياتي، ونحن نتفق معه في هذا الرأي تمام الاتفاق.

ولكن كيف يمكننا أن نحقق استئناف المفاوضات ضمن جهاز الأمم المتحدة؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن يشغل تفكيرنا وأن يدعونا إلى بذل الجهود. ونحن نعتقد جد مخلصين أن الاقتراحات الواردة في مشروع القرار المكسيكي تمهد السبيل لتذليل هذه المعضلة، وإني لآمل أن يجد المندوب المكسيكي سهولة في إحداث بعض التعديلات على مشروعه. وليس في نيتي أن أتقدم بأية تعديلات، وإنما أود أن اقدم مجرد اقتراحات أدعو اللجنة للتفكير فيها، وزميلنا المكسيكي لمراجعتها، فنحن نعتقد أولاً بوجوب تكوين المجموعة العاملة التي يقترحها المشروع المكسيكي على أضيق نطاق ممكن. وقد يؤلف ممثلاً الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي برئاسة رئيس الجمعية العامة واشتراك أمين الأمم المتحدة العام، فريقا طيباً لدراسة موضوع استئناف المفاوضات حول نزع السلاح والمسائل الأخرى المتفرعة عنه. ولما كانت الولايات المتحدة، هي زعيمة الدول الغربية، فنحن نعتقد أن اشتراك ممثلي المملكة المتحدة وفرنسا في هذه المجموعة العاملة، في هذه المرحلة بالذات على الأقل، لا يساعد على حل العقدة المستعصية، بل قد يعقد وضعاً هو في حالة كاملة التعقيد.

وعلينا ثانياً أن نقرّر أفضل الطرق، لمعالجة هذه الاقتراحات والتعديلات السديدة المتعلقة بها. وغني عن القول، إنني أشير هنا إلى اقتراح زميلنا المحترم الممثل الأيرلندي، الذي أرى فيه الكثير من الأهمية والقيمة، ومع ذلك، فإننا إذا أردنا التحدث بصراحة، قلنا إننا نعتقد بأن القرارات في موضوع كنزع السلاح، مهما كانت قوية، لا تستطيع ان تضمن هذا النزع، إلا إذا تبنتها الدول الكبرى، مرفقة إياها بجهود جماعية، وترجمتها إلى اتفاق حقيقي أصيل. وسيعقد بعد بضعة أيام مؤتمران في جنيف، أحدهما لمعالجة موضوع وقف التجارب، والثاني لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون الهجوم المفاجئ. وقد يبرهن هذان الاجتماعان عن

أهمية تاريخية بارزة، إذ قد يفلحان في فتح الباب، أمام هذا الجمود الذي رافق نزع السلاح مدة جيل كامل. وقد يؤديان إلى تحطيم هذه الدائرة الشريرة والوصول إلى منفذ نبدأ منه بحث مشكلة نزع السلاح. وقد انصبّ جهدنا حتى الآن على محاولة الربط بين المراحل المختلفة لنزع السلاح. وفي وسعنا القول، إن الحوار كان يدور على الشكل التالي:

«لن نوافق على هذه المرحلة، قبل أن توافقوا أنتم على تلك»؛ وتكون النتيجة عدم الاتفاق على أية مرحلة من المراحل. وقد ربط ممثل المملكة المتحدة في هذا العام أيضاً، بين وقف إجراء التجارب وبين التقدم في موضوع نزع السلاح. وقد اتبع موضوع نزع السلاح، طيلة هذه الحقبة، هذا السبيل، على الرغم من أن الجمعية العامة في أول قرار لها اتخذته في دورتها الأولى في عام ١٩٤٦، أعلنت أن: «العمل في نزع السلاح، يجب أن يسير في مراحل متفرقة، يؤدي النجاح في إكمال كل واحدة منها إلى تنمية ثقة العالم اللازمة، قبل الشروع في المرحلة التالية». وقد توافرت الفرصة الآن في مؤتمر جنيف، وتم الاتفاق على الكثير من الأسس الفنية، ولكن أية إمكانية للتقدم لا يمكن أن تقوم، ولا أي أمل في النجاح يمكن أن يوجد، إذا تقدمت الجمعية العامة إلى هذه المؤتمرات برأي منقسم. وإن واجبنا الأول يحتم علينا اتخاذ موقف جماعي، تستطيع الجمعية العامة أن تجد فيه إلهامها وتوجيهها لعمل موحد ومجهود مركز.

وأصل من حديثي كله إلى اقتراح أتقدم به بصفة غير رسمية، وهو يقضي بإقامة جماعة عاملة، تبذل جهدها في إخراج مشروع قرار واحد، يتضمن جميع العناصر المفيدة الموجودة في مختلف مشاريع القرارات، والتعديلات المقترحة عليها.

هذا هو السبيل الوحيد للعمل، إذا قدّر لأي عمل، في موضوع نزع السلاح، أن يصل إلى نتيجة مثمرة.

تحذير إلى إسرائيل

وختاماً، يا سيدي الرئيس، دعونا نعرب عن أملنا الحار، وعن رجائنا في الوصول إلى تسوية عاجلة لهذا الموضوع المؤلم. ونحن كدول صغيرة، ليست لدينا أسلحة نقوم بتخفيضها ولا قنابل نتولى حظرها، ولا تجارب نعمل على وقفها، ولكن في وسعنا، عن طريق إرادتنا الجماعية، وسلوكنا، أن نسهم إسهاماً عظيماً في قضية السلام. وهذا ليس بالموضوع الذي نؤيد فيه هذا الجانب أو ذاك.

في وسع الشعوب الصغرى، مهما كانت عقائدها، أن تلعب دوراً قياديا بارزاً

في موضوع نزع السلاح. والتكتلات الراهنة من غربية أو شرقية، هي أدنى بكثير من آفاق هذه القضية الهائلة. وعلينا، لنتحمل مسؤوليتنا، أن نسمو فوق الكتل، وأن نرتفع فوق الصفوف والخنادق. وإذا كنا سنسمح في هذا الموضوع بالذات، لأية تكتلات بالظهور، فهذه التكتلات، يجب أن تكون بين الدول الذرّية وغير الذرّية، وفي وسع موقفنا كدول غير ذرّية أن يكون حاسماً وفعالاً. والموقف ينحصر في أحد أمرين، إما قرار جماعي أو لا قرار مطلقاً.

وبهذه الطريقة، نستطيع يا سيدي الرئيس، أن نضمن بقاء الجنس البشري، وإنقاذ الحضارة، وأغلى ما نملك على الأرض من قيم مادية وروحية.

وأود قبل الانتهاء من كلمتي، يا سيدي الرئيس، أن أوجه بياناً خطيراً، أرجو من الأمم المتحدة تسجيله وملاحظته، كما أرجو من الممثلين المحترمين، أن ينقلوه إلى حكوماتهم، فلهذا الموضوع علاقة مباشرة بسلام الشرق الأوسط، وسلام العالم، كهدف مباشر لقضية نزع السلاح.

فقد نقلت **النيويورك تايمس**، صباح أمس برقية من مراسلها في القاهرة، تشير إلى احتمال قيام إسرائيل بهجوم على شرقي فلسطين، الذي يقع في الأردن. وهذا النبأ، ليس الأول من نوعه. فقد توافرت الدلائل المتزايدة في الأشهر الماضية، على وجود عدوان إسرائيلي مبيت.

وأنا لا أطلب نفياً من إسرائيل لهذا النبأ، إذ إن العدوان لا يحتاج أبداً إلى تأييد أو نفي رسميين. ولكنني أود ان أوضح إيضاحاً جلياً لا يتطرق إليه أدنى شك، بأن الدول العربية، ستعتبر أي هجوم إسرائيلي على الأردن، عدواناً مباشراً عليها جميعاً، وأنها ستتداعى وفقاً لأحكام الميثاق إلى اتخاذ إجراءات جماعية للدفاع عن النفس، وهي الإجراءات التي يُلجأ إليها عادة لدفع العدوان والقضاء على المعتدين.

وأود أن أؤكد لكم أن هذا الموقف هو الموقف المشترك لجميع الدول العربية، حكومات وجيوشاً وشعباً. ولا أراني في حاجة إلى القول، إن إسرائيل، إذا أقدمت على مثل هذا العدوان، فإن سلام العالم بأسره سيصبح مهدداً، وستضطرون جميعاً إلى إغلاق كتبكم وسجلاتكم بصدد موضوع نزع السلاح.

(٥)

قضيـــــة قبـــــرص
(٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨)

«أسفرت مناقشات الأمم المتحدة عن خلق جو ودي ساعد أخيراً على حل مشكلة قبرص، والوصول بها إلى نتيجة مرضية. وقد ضمن الشقيري آراءه في هذا الموضوع في خطابه هذا».

دعيت الأمم المتحدة مرة أخرى، للإعراب عن رأيها في قضية قبرص، ومستقبلها ومصيرها. ففي غضون السنوات الأربع الأخيرة، درست الأمم المتحدة النواحي المتعددة المتعلقة بالقضية في مختلف تشعباتها، السياسية والقانونية والدولية، وقد استمعنا في هذه الدورة إلى بيانات مستفيضة من ممثلي اليونان وتركيا، والمملكة المتحدة المحترمين. فاتضح للجنة ما تنطوي عليه هذه القضية من أمور مستعصية، ودقيقة. وسأقصر حديثي حول نواحٍ عامة من القضية بأوجز طريقة ممكنة.

وعليّ أن أوضح في مستهل حديثي بكل جلاء، أن تدخّلنا في هذا النقاش ليس ناجماً من مجرد حقوقنا والتزاماتنا كأعضاء في المنظمة الدولية. ومن الحق أن يقال إن قضية قبرص قد غدت مشكلة دولية، تثير الكثير من القلق الدولي. ولكننا كدولة من دول الشرق الأوسط لدينا أكثر من سبب، لنكون قلقين بصورة خاصة من هذه المشكلة: فجزيرة قبرص، بتاريخها وإمكانياتها الستراتيجية، وموقعها في القسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، عامل مؤثر، لا يمكنه، أن يغيب عن تفكيرنا. ولا أرى من الضروري أن أذكر اللجنة الموقرة، بأن السواحل الشرقية للبحر

المتوسط، هي عربيّة في مجموعها. وإذا بدأنا بالسواحل الشمالية للجمهورية العربية المتحدة في سوريا ثم هبطنا نازلين عبر سواحل لبنان وفلسطين، مرة ثانية إلى شطآن الجمهورية العربية المتحدة في مصر، فإن هذا الساحل، بكامله وجميع أجزائه، جزء من الوطن العربي.

وتؤلف جزيرة قبرص، في هذا التكوين الجغرافي، برجاً قريبا يشرف على شواطئنا وأراضينا. ولهذا فليس باستطاعتنا أن نتخذ موقفا سلبياً أو مجهولاً، من هذا الموضوع، كما ليس في وسعنا أن نرقب تطور المشكلة من دون أن نوليها اهتمامنا. ولا نرغب في الخروج عن مدار النقاش الحالي، كما لا أود أن أخرج على النظام، ولكنني أكون ملتزماً هذا النظام إذا ذكّرت الأمم المتحدة بأن عدواناً مسلحاً قد شنّ من قبرص كقاعدة عسكرية بريطانية على شقيقتنا مصر. ولم تؤد تلك القصة المحزنة إلى تهديد السلام في الشرق الأوسط فحسب، بل قادت العالم بأسره إلى شفير الحرب. وعندما أورد هذه النقطة، يا سيدي الرئيس، لا أقصد مطلقاً التجريم والإدانة مسبقاً، ولكن هذه الحقيقة متصلة بالموضوع في ناحيتين: أولاهما، أنها تحسر النقاب عن أسباب رغبتنا العنيفة في الوصول إلى حل سلمي وعادل للمشكلة، وثانيتهما، أنها تؤمن للأمم المتحدة تقييماً صحيحاً عن سياسة المملكة المتحدة، في هذه القضية كما قدمها إلى اللجنة الكوماندر نوبل.

وعلى الرغم من أننا يا سيدي الرئيس نشترك في هذه المناقشة، كرّد فعل طبيعي لمخاوفنا، إلا أن لدينا بعض الأسباب الأخرى التي تستفز اهتمامنا الخاص بهذا الموضوع: فالجزيرة من الناحيتين التاريخية والجغرافية، غير بعيدة جداً ولا معزولة عن حياتنا القومية، والبلدان المعنيان مباشرة بالموضوع وهما تركيا واليونان، ليسا ببعيدين عن بلادنا ولا بغريبين عن تاريخنا.

إن للعرب فصلاً متألقاً في تاريخ الجنس البشري مع بلاد اليونان وحضارة الإغريق، فبفضل علماء العرب، وجهودهم الفريدة في الترجمة والدمج والإضافة والابتكار، انتقلت علوم الإغريق وفلسفتهم إلى أوربا لتكون القاعدة الثابتة لحضارة النهضة الغربية التي مازال العالم يجني ثمارها حتى يومنا هذا. وارتباطاتنا التاريخية والإنسانية بالأتراك، أوفر وأكثر من أن تُعدّ وتحصى، ويكفي أن نذكر بأن العرب والأتراك قد أقاموا معاً إمبراطورية مزدوجة القومية عاشت قروناً عدة وتميزت بالأخوة في العقيدة والوحدة والثقافة والزمالة في السلاح. وقد افترقنا في نهاية الحرب العالمية الأولى، ولكن ما ظلّ قائماً بين شعبينا، ينتظر البعث،

والتعهد. ولا ريب في أن تركيا تعرف، أحسن من غيرها، خير السبل لبعثها وتعهدها.

ولهذه الأسباب كلّها، يا سيدي الرئيس، نشعر بأنّ من حقنا المشروع أن نُظهر اهتماماً بهذه القضية، وأن نلعب دوراً في حلّها.

مشكلة استعمارية

وعلينا للبدء في هذا الموضوع، مهما كان نوع استهلال عملنا، أن نعدّ عقولنا أولاً وقبل كل شيء لتفهم ناحيتين على جانب كبير من الأهمية. فعلينا أن نقرّر بأنفسنا طبيعة المشكلة، والفرقاء فيها. وعندما نتوصل إلى قرار بصددها، فإن الحل، يصبح متوافراً، وسهلاً على أحكامنا وتقديرنا.

أما بالنسبة إلى طبيعة المشكلة، فالصورة جليّة كل الجلاء، وعلينا أن لا نتأثر مطلقاً بالغموض المصطنع، والإبهام الزائف، اللذيْن يحاولون إقحامهما على مناقشتنا. ولو طرحنا جانباً، وللحظة واحدة، موقفيْ تركيا واليونان المتباينين من ناحية، وآمال الجاليتين التركية واليونانية، في قبرص، المتعارضة بصورة قطرية، من ناحية أخرى، فإن القضية تظل في جوهرها قضية استعمار، وإذا شئنا الدقة في التعبير، قلنا إنها قضية استعمار بريطاني. والنزاع الحالي بين اليونان وتركيا، رغم خطورته وشدته، في الوقت الحاضر، ليس إلا من مضاعفات الداء، وليس الداء نفسه، أما العلّة، فتقوم بصورة مباشرة في وجود الاحتلال البريطاني للجزيرة، وتوجد في جوهر السياسة التي وضعتها المملكة المتحدة وأتّبعتها.

وفي ضوء هذه الحقيقة المهمة يجب علينا أن ندرس بيان وفد المملكة المتحدة: وقد توقع الكوماندر نوبل، في عرضه للقضية البريطانية هذا الاتهام، فمضى يدافع عنه مسبقاً، ووضع بنفسه الهدف، ولكن محاولاته المتكررة لإصابته منيت بالفشل الذريع، وكرر في أكثر من موضع واحد من بيانه، أن المشكلة «ليست مجرد قضية استعمارية». ولا ريب في أن بيان الكوماندر نوبل، يفضح حالة ذهنية معينة، إذ إنه يحسر النقاب عن رغبة المتهم في دفع التهمة عن نفسه، حتى قبل توجيهها إليه، لأنه يشعر بإدانته، ولكن هذا المتهم، الذي يحاول تحديد مكان وجوده، عند وقوع الجريمة، قبل توجيه التهمة إليه، يكون، في الوقت نفسه، يقيم الدليل على جريمته.

وهكذا عندما يؤكد مندوب المملكة المتحدة أن قضية قبرص، «ليست مجرد

مشكلة استعمارية». فإنه يعني بأنها فعلاً «مجرد مشكلة استعمارية». وليس في وسع أية بيانات أن تنفي هذه الحقيقة المجردة، فالقضية القبرصية مشكلة استعمار في جوهرها، وهذا الجوهر هو الذي نقلها إلى ندوة الأمم المتحدة.

ولم تقتصر جهود الكوماندر نوبل، على محاولة تشويه طبيعة المشكلة الحقيقية، بل مضى إلى أكثر من ذلك، فقد أخذ يعدد الأدلة، ليثبت حسن سلوك بلاده، وموقفها الليبرالي المتحرر، وطبيعة المشكلة البعيدة عن الاستعمار. وقد برهنت هذه الأدلة لحسن الحظ على عكس ما كان يتوخاه، إذ أثبتت أن المشكلة متأصلة في «وحل الاستعمارية». وزعم الكوماندر نوبل أن «التاريخ لن ينكر علينا إيماننا بالحرية لا بالطغيان، وممارستنا لليبرالية لا للسيطرة». ولا أريد أن أقول إن هذه الحجة، من القائد نوبل، لا تنطوي على معاني القيادة أو النبل التي يشتمل عليها اسمه. ولا ريب في أن التاريخ، أي تاريخ، سيقيم الدليل، على أن سجل المملكة الاستعماري، سجل قائم على الطغيان لا على الحرية، فلم يحدث قط، أن منح البريطانيون الحرية لشعب من الشعوب، أو أعطوها، وإنما كانوا دائماً مضطرين إلى التسليم بها لقوات الحرّية.

لم يتخل البريطانيون عن أي بلاد، إلا إذا لم تَعُدْ هذه البلاد سوقاً لتجارتهم أو مصدراً لموادهم الأولية، أو ذات قيمة استراتيجية بالنسبة إليهم.

وقد قال الكوماندر نوبل في بيانه أمام هذه اللجنة «إن الكثيرين من المندوبين، في هذه القاعة، قد يشهدون شهادة شخصية بسياسة بريطانيا المتحررة». ويسرنا جداً يا سيدي الرئيس أن نستمع إلى شهادات أولئك الذين أشار إليهم الكوماندر نوبل، فالشعوب المستعمرة، التي حررت نفسها من السيطرة البريطانية، لم تنل استقلالها، من دون أن تخوض المعارك لهذا الاستقلال، ولم تصل إلى هذه المنظمة، على طريق ملأى بالورود، وإنما جاءت إثر تاريخ طويل من الكفاح الإنساني. ويكفينا أن نسرد، كمثال واحد، ما جاء في كتاب المستر نهرو **اكتشاف الهند**، وأن نرى ما ألحقه البريطانيون بالملايين من أبناء شبه القارة الهندية من دمار وشقاء وطغيان.

مشكلة قبرص، إذن، قضية استعمار بريطاني، وسجلّ بريطانيا الاستعماري، من الشمول، بحيث يبرهن على طبيعة هذه المشكلة الاستعمارية، ولا ينفيها. وأعتقد أن في ما قلته الكفاية، للخلاص من طبيعة المشكلة، وفي وسعي أن ألتفت الآن، للحديث عن الفرقاء المعنيين بالمشكلة.

ليست للمملكة المتحدة أية سيادة على قبرص

أثار ممثل المملكة المتحدة المحترم موضوع السيادة البريطانية على قبرص، فقال ما نصه: «ونحن نحمل بوصفنا الدولة ذات السيادة في الوقت الراهن، المسؤولية العملية والأدبية لرخاء سكان الجزيرة وسعادتهم». ويكشف هذا الموقف عن مغالطتين، هما السيادة والمسؤولية:

إن المفهوم البريطاني، بالنسبة إلى هذه الحجة عن مسؤولية سعادة سكان الجزيرة، هو خطل في الرأي، كل الخطل. وإذا اعترفنا بأن المملكة المتحدة هي السيدة، بالنسبة إلى سعادة سكان الجزيرة البريطانية، فإننا نقول بأن المسؤولية عن سعادة سكان قبرص، ليست من حق المملكة المتحدة ولا من واجبها. ومهما قدمت المملكة المتحدة من أسس لدعم ادّعائها، فليس هناك من يُنكر أن سعادة أي شعب هي من مسؤولية الشعب نفسه ليس إلا. وقد مضت تلك الأيام الغابرة، منذ عهد بعيد، عندما كان رخاء الشعوب المستعبدة، يُتّخذ ذريعة لفرض السيطرة. أما اليوم وفي عصر الأمم المتحدة بالذات، فقد غدت هذه الذريعة، لا أساس لها أو قاعدة.

وإذا قدّر لرخاء أي شعب أن يكون موضوعاً ذا اهتمام خاص، فإن المهمة تُلقى على عاتق الأمم المتحدة بصورة جماعية، لا على المملكة المتحدة بصورة فردية. وإن مجرّد قيام الأمم المتحدة، وخلْق ميثاقها، وظهور وكالاتها الرئيسية المتفرعة عنها، قد أدى إلى إزالة أنظمة الحماية التي تفرض على الشعوب الأخرى، بصورة آلية. ولم تعد العناية برخاء الشعوب الأخرى، ذريعة اليوم، لفرض السيطرة، بل أصبحت حجة قديمة، لا تليق بروح العصر. وإذا شعر أي من الشعوب بالحاجة الماسة إلى الحماية، أو السعادة، فإن هذه المهمة لا تُلقى على عاتق دولة فريدة أو حتى مجموعة من الدول. وليس ثمة من مجال للتطوع غير المنشود، فالأمم المتحدة، وحدها، هي صاحبة الحق في أن تتقدم لتأمين هذه المساعدة أو الحماية. وإذا أردنا أن نقبل المزاعم البريطانية عن سعادة الشعب ورخائه فإننا نكون قد أحيينا النظام الدولي الذي هُجِر، لا قبل قيام الأمم المتحدة فحسب، بل قبل نشوء عصبة الأمم أيضاً. وهكذا تتهاوى حجة المملكة المتحدة عن رخاء الشعوب، كحجة سخيفة وتافهة، ولا وجود لها.

أما بالنسبة إلى موضوع السيادة، فأود أن أقول، يا سيدي الرئيس، إن المملكة المتحدة لا تملك أية حقوق سيادية مشروعة على قبرص. وإني لأستعمل كلمة

«مشروعة» لأن ادعاء بريطانيا السيادة على قبرص سينهار عندما نبحث فيه في ضوء طبيعته القانونية، والأسس القانونية كثيرة ومتوافرة، ولكنني أقترح الاعتماد على واحد منها ليس إلا:

لقد استند القائد نوبل، عند عرضه قضية بريطانيا، في ادعاء السيادة البريطانية على الجزيرة، إلى نصوص معاهدة لوزان، ولا أرى ضرورة للخوض في تحليل جدلي تشريعي لنصوص معاهدة لوزان، التي تتناول قبرص. وقد صاغ الممثل البريطاني حجته القانونية على الشكل التالي: «تعترف المادة العشرون بالسيادة البريطانية المطلقة على قبرص، وهذا الحق السيادي يضفي على المملكة المتحدة الصلاحية في أن تتخلى عما تراه في أي وقت موافقاً من الصلاحيات، لمصلحة سكان الجزيرة». لا ريب، يا سيدي الرئيس، في أن هذا القول، تفسير مشوّه للقانون، وأنا أدرك تماماً أننا لا نترافع أمام محكمة دولية، ولكن في وسع هذه اللجنة الموقرة أيضاً أن تأخذ علماً بالقضية، بقدر علاقتها بموضوع السيادة.

ولا شك في أنها حقيقة يعترف بها الجميع، أن السيادة على قبرص، حتى توقيع معاهدة لوزان، كانت تخص الإمبراطورية العثمانية. وعلينا هنا أن نكون دقيقين في تعبيرنا، فالإمبراطورية العثمانية دولة تختلف تماماً عن جهورية تركيا، فتلك دولة، وهذه دولة أخرى، وعلينا أن لا نخلط بين الدولتين. وليست الجمهورية التركية بوارثة للإمبراطورية العثمانية. فالجمهورية التركية دولة حديثة في أرضها وشعبها ونظامها، وتختلف تمام الاختلاف عن الإمبراطورية العثمانية، في أرضها وشعبها ونظامها. وليست تركيا الحديثة إلا شطراً واحداً من الإمبراطورية العثمانية، في أرضها وسكانها.

وما حدث في لوزان أمر واضح، وبسيط كل البساطة، فقد تخلت جمهورية تركيا عن جزيرة قبرص للمملكة المتحدة. ورأينا هو أن تركيا لا تستطيع قانونياً، أن تعطي السيادة على الجزيرة إلى المملكة المتحدة. لأن النقل والاستثمار والمنح، والإعطاء، يتطلب أن يكون المعطي أو المانح صاحب حق كامل، وهذه هي النقطة الدقيقة في الموضوع. فليس في وسع جمهورية تركيا أن تنقل إلى المملكة المتحدة حقوقاً لا تملكها، أو لا تملكها كاملة.

الإمبراطورية العثمانية هي صاحبة الحق في نقل السيادة، ولم تكن جمهورية تركيا بالفريق الذي يملك الحق في هذا النقل. وهكذا فإن النقل، الذي تزعمه المملكة المتحدة، باطل من بدايته، وبهذا يغدو موقف المملكة المتحدة، في قبرص، مجرد

احتلال عسكري، لا يضفي الشرعية على غير المشروع ولا الصفة القانونية على غير القانوني.

هذه العيوب في الدعوى البريطانية، عن طبيعة المشكلة، من مسؤولية تزعمها المملكة المتحدة، ومن سيادة لا قواعد لها ولا أسس، قد أدت إلى عيوب أخرى، أكثر خطورة، وهذه أسفرت، بدورها، عن التوتر والقلق. وفي خاطري الآن الدور الاختياري الذي زعمته المملكة المتحدة لنفسها، لتقرير مصير قبرص. فقد حاولت الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٤٦، سن دساتير في ظروف مختلفة كان آخرها الدستور الذي وضعه اللورد رادكليف في عام ١٩٥٦، ولكن جميع هذه المحاولات منيت بالفشل. ولا أرانا في حاجة لمعرفة أسباب فشلها، إلى دراسة ما فيها من مؤهلات، إذ إن ثمة حقيقة أساسية واضحة، وشديدة الإقناع، وهي أن ليس بوسع دولة مستعمرة أن تضع دستوراً لشعب مستعمر، فكل ما تضعه، لا يخرج عن أن يكون تشريعاً استعمارياً لا يحمل طابع الدستور مطلقاً.

لا يمكن غير أهل قبرص، من يونانيين وأتراك، أن يضعوا دستوراً للجزيرة. والإرادة الجماعية للسكان هي التي في وسعها أن تسن الدستور، وليس في وسع المملكة المتحدة أن تعمل بالنيابة عن يونانيي الجزيرة وأتراكها، كما ليس في إمكانها أن تمارس، بالوكالة عنهم حق تقرير المصير. هذا الحق، هو مبدأ أساسي، يخص اليونانيين والأتراك بوصفهم المواطنين الشرعيين في الجزيرة، ولا علاقة للمملكة المتحدة به أبداً. ومن حق أهل الجزيرة، وحدهم، أن يمارسوا حقوقهم وواجباتهم دون أن يكون للمملكة المتحدة أية علاقة بهم. فالقول الفصل ملك لأهل قبرص وحدهم من دون سواهم.

ولما عجزت المملكة المتحدة، عن إيجاد دساتير مقبولة شرعت تبحث عن حلول أخرى.

حل غير مقبول للمملكة المتحدة

وأعلنت الحكومة البريطانية في التاسع من حزيران/ يونيو محتويات سياسية جديدة، أو ما أسمتها بالسياسة الجديدة. وليس في وسعنا أن نطلق تعبير «السياسة» على هذا الجديد، كما ليس في وسعنا أن نطلق اسم «الحل» على هذه السياسة. إنها في الحق، أمر آخر، غير السياسة وغير الحل. وإذا استعملنا تعبير القائد نوبل، قلنا إنه «حل مؤقت» يقصد منه أن يستمر مدة سبع سنوات. وهكذا فإن هذا الحل

المقترح رغبة منه في تذليل العقدة الراهنة قد أدخل عقدة جديدة. وهو، كما يوحي بذلك اسمه، حل مؤقت، ولكنه ينقلنا إلى طريق معتم: فهو انتقال إلى مصير مجهول. وهو مؤقت، ولكن من دون أن نرى نهاية له. وهو مرحلة مداها سبع سنوات، تقودنا إلى مرحلة أخرى من الغموض الذي لا نهاية له، والفوضى والتيه في المجاهل. أجل، هذه، يا سيدي الرئيس، زبدة المشروع الذي أعدته «المملكة المتحدة» والذي أَخَذَت على عاتقها عناء عرض تفاصيله على الجمعية العامة، لتنفيذه في هذه الفترة الانتقالية.

وفي وسعنا أن نشترك جميعاً في تقديم الشكر إلى المملكة المتحدة على هذا اللطف وتلك الكياسة، ولكن علينا أن نبلغ زميلنا مندوب المملكة المتحدة أننا لسنا هنا أعضاء في جمعية وطنية قبرصية يحق لها أن تسنّ دستوراً، انتقالياً أو نهائياً لقبرص.

إن وضع الدستور أمر من حق سكان قبرص، من يونانيين وأتراك، ولهم أن يختاروا شكله وصيغته. وفي وسع الأمم المتحدة أن توصي بحق تقرير المصير والاستقلال، وما شابه ذلك، ولكن ليس في وسعها، وفقاً لأحكام الميثاق، أن تضع مشاريع الدساتير، أو تذيع التشريعات.

والأغرب من هذا كله أن المملكة المتحدة، لا تنقل إلينا تفاصيل هذا الحل الانتقالي، لمجرد إطلاعنا عليها، وإنما تطلب إلينا، تكريسنا، وبركتنا. لقد قال القائد نوبل، أمام هذه اللجنة الموقرة ما نصه: «إننا نطلب ثقتكم في نياتنا»، وقال في مكان آخر، «وإن أملنا الحار، في أن تعترف الجمعية العامة بإخلاص الجهود التي نبذلها. . .». وليس في وسعنا عادة، يا سيدي الرئيس، أن نصمّ آذاننا عن نداء يوجهه أحد الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكن أليس من الكثير أن يطلب إلى الجمعية العامة الاعتراف بجهود دولة مستعمرة، تقرر تمديد سيطرتها، مدة سبع سنوات أخرى، من دون أن تحدد النهاية لها. وإن من الغلوّ أن تطلب دولة استعمارية ثقتنا في مشكلة تتطلب منا، الاقتراع على نزع الثقة منها.

ومع ذلك، فقد رافق هذا النداء، من جانب المملكة المتحدة، وضع غريب آخر: فبينما ترجو المملكة المتحدة، من الأمم المتحدة، أن تعترف بهذه الجهود، تمضي، فتوجّه إنذاراً إلى الجمعية العامة، فقد قال الكوماندر نوبل، في ختام خطابه ما يلي: «ونحن نعتزم مواصلة هذه الجهود. وسنمضي قُدُماً بعزيمة لا يصيبها لا وَهَن أو كلال، ومن دون أي استفزاز في تنفيذ الخطوات التدريجية، لخطتنا». وأواد أن أوجه الخطاب إليك الآن يا مستر نوبل بصورة مباشرة: فإذا

كنت عازماً على المضي في تنفيذ خطتك، فلماذا جئت تطلب، إلى الجمعية العامة، الاعتراف بهذه الخطة، ووضع ثقتها فيك. إن عملك هذا أشبه بمن يقدم على أمر واقع، ثم يأتي إلى الأمم المتحدة، فيطلب إليها الانحناء أمام هذا الأمر الواقع. وعلى أساس هذا الموقف وحده، لا نستطيع أن نتبنّى خطتك، ولا أن نضع ثقتنا في المملكة المتحدة.

ومع ذلك فنحن نتفق مع القائد نوبل تمام الاتفاق، في ناحية واحدة على الأقل. فقد نطق ممثل المملكة المتحدة، أمام اللجنة، بعبارات مؤثرة للغاية. إذ قال، يغلبه التأثر: «ونحن نطلب منكم أن تعربوا عن استنكاركم لذلك العنف، الذي خلقت الأمم المتحدة خصيصاً لكبحه». وقال في مكان آخر من بيانه، مؤكداً هذه النقطة بالذات: «إن العنف لا يستطيع أن يحل شيئاً، وهو مضيعة للوقت، وعبث لا طائل منه، ومناقض لكل مبدأ وجدت الأمم المتحدة لرفع لوائه». ونحن نقول إن هذا النداء، الذي صدر عن القائد نوبل، نبيل وقيادي، وإني أقول هذا بكل إخلاص وتجرد، فعلينا أن نتلاقى معه في هذا النداء، وأن نستنكر أعمال الإرهاب، ولا سيما ما كان موجها منها ضد المدنيين العزل.

ولا يسعنا، في هذا الصدد، إلا أن نؤيد، تأييداً قلبياً، النداء الذي وجهه ممثل المملكة المتحدة، ونحن نقوم بذلك عن طواعية، مخالفين بذلك، ما نعرفه من قواعد عامة من العدالة، كما هي معروفة ومطبقة في المملكة المتحدة، والقواعد القانونية الإنكليزية تنصّ، وهذا أمر يعرفه جميع المحامين في بريطانيا، على أن على كل من يطلب العدالة، أن يكون «نظيف اليدين». وإذا ما طبقنا هذا المبدأ على القضية الراهنة تبين لنا أن على من يستنكر العنف، أن لا يطبّقه هو أبداً، وعلى من يعلن أن ليس في إمكان العنف أن يحل شيئاً، وأنه مضيعة للوقت وعبث، أن يأتي إلى الأمم المتحدة بأيدٍ نظيفة. ولكن من يوجهون مثل هذا النداء يأتون لسوء الحظ إلينا، وأيديهم ملطخة حمراء، بحملات من العنف، التي ارتكبت ضد البلاد المستعمرة. ومع ذلك، فإن من واجبنا، أن نستجيب للنداء، لأن الاستجابة للنداء الإنساني أمر ضروري حتى ولو صدر عن أولئك الذين يقترفون العنف بالجملة.

الحـل

وإذا ما فرغنا من هذه الأسس، يا سيدي الرئيس، كان في وسعنا أن ننتقل إلى حل القضية: ولن أحدد، في هذه المرحلة، موقفنا من مختلف مشاريع القرارات

المعروضة على اللجنة الموقرة، ولكنني سأضع المبادئ العامة التي يجب أن تسترشد الأمم المتحدة بهديها في محاولتها البحث عن حل.

أود أن أؤكد، أولاً وقبل كل شيء، أن أي حلّ يعرض لقضية قبرص، يجب أن يستهدف أولاً وآخراً، تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه. وقد يبدو التأكيد على أهداف الميثاق وأغراضه أمراً غريباً، ولكن في قضية قبرص بالذات فإن مثل هذا التأكيد، أمر شرطي، وله أسبابه ومبرراته، فمصلحة الميثاق هي التي يجب أن تتقدم على كل شيء، ومن الواجب أن لا تكون ثمة مصلحة أخرى. وسواء أجاء الحل على شكل استقلال أو تقرير مصير، أو كانتونات، أو دولة اتحادية، أو إدارة كوميونية مشتركة، فيجب أن ينبع هذا الحل، من الإرادة المنسجمة، لسكان الجزيرة من أتراك ويونانيين، ويجب أن يكون هذا الحل تعبيراً عن إرادتهم العامة، وانعكاساً لمصالحهم المشتركة. ولأكون أكثر إيضاحاً ودقة، أقول إن إرادة المملكة المتحدة ومصالحها، يجب أن لا يمليا الحل، ولا يؤثرا عليه أو على تنفيذه بأي شكل.

لقد ذكر القائد نوبل، في بيانه الثاني أمام اللجنة: أن «المحافظة على الاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط هي أحد أهداف المملكة المتحدة في سياستها لقبرص». ومضى المستر نوبل يقول: «وإن مصالح المملكة المتحدة في شرق البحر الأبيض المتوسط، هي عين أهداف أصدقائنا وحلفائنا من استراتيجية، وما شابه ذلك». وقد جرى توضيح هذه الأهداف، في مقالين متتابعين في جريدة **النيويورك تايمس**، يوم السبت الماضي، فكتب المستر هانسون بلدوين في مقاله: «ما زالت قبرص، تحتل مكانة رئيسية مهمة بالنسبة إلى بريطانيا وإلى الغرب وإلى دول حلف شمال الأطلنطي، كقاعدة جوية».

ومضى الكاتب يقول «وفي وسع مطارات قبرص، أن تدفع حصة استراتيجية مهمة، فهي تؤمّن الإمكانية اللازمة، لاستخدام القوة بسرعة، إذا ما تطلبت أوضاع الشرق الأوسط استخدامها». وينتهي المستر بلدوين إلى القول: «ولا ريب في أن الضرورة الأولى من وجهة النظر الاستراتيجية، لأية تسوية قبرصية، هي استمرار إشراف بريطانيا الكامل على قواعدها الجوية». وقد عبر المستر هاملتون، في اليوم التالي، في العرض الأسبوعي **للنيويورك تايمس**، عن وجهة النظر نفسها بتعابير مماثلة.

ويتضح من هذا بكل وضوح أن البحث يجري عن حل المشكلة القبرصية ضمن نطاق مصالح بريطانيا ودول حلف شمال الأطلنطي، والعالم الغربي، بصورة

عامة. وهذا يوضح أيضاً لماذا كان هذا الموضوع مدار بحث في جلسات حلف الأطلنطي، ولماذا أراد المستر سباك، أن يقوم فيه بدور الوسيط، بوصفه أميناً عاماً للحلف.

وهذه الاعتبارات هي التي حملتني على التأكيد أن الحلّ يجب أن يكون متفقاً مع أغراض الميثاق وأهدافه، وأن يخدم مصالح جميع سكان قبرص، ولا أحد سواهم.

وعندما نبحث عن حل لقضية قبرص، علينا أن لا نكترث قيد أنملة بالمصالح البريطانية أو مصالح حلف شمال الأطلنطي أو مصالح العالم الغربي نفسه. فنحن لم نجتمع هنا في الأمم المتحدة، لندافع عن مصالح أية دولة، أو مجموعة من الدول، فقد التأم شملنا هنا، لنخدم الأمم المتحدة نفسها، وميثاقها، ومصالح قبرص، وأهلها، ونحن لم نأت إلى هنا، لنؤمّن القواعد للبريطانيين، أو لحلف الأطلنطي.

وفي الوقت نفسه، لا يسعنا أن نقبل بمصالح المملكة المتحدة، في الشرق الأوسط، كقاعدة لحلّ مشكلة قبرص. لأن مصالح المملكة المتحدة في الشرق الأوسط، تتعارض تمام المعارضة مع ميثاق الأمم المتحدة ومع رغبات شعوب الشرق الأوسط، كما أن المصالح البريطانية في الشرق الأوسط تتعارض مع السلام والأمن في هذا الجزء من العالم. وإذا ما تحدثت عن وطننا العربي، قلت إن البريطانيين يحاولون كل ما في وسعهم، للحفاظ على مركزهم الاستعماري في أكثر من بقعة من بقاع هذا الوطن، والاعتداءات البريطانية على اليمن وعدن، والأطراف الشرقية من شبه الجزيرة العربية، تنفّذ من القواعد العسكرية البريطانية في قبرص أو تتلقى العون منها. فكيف يسعنا والحالة هذه أن نؤيد حلاً يجعل من قبرص قاعدة للعدوان على سيادتنا وكرامتنا ووحدتنا الجغرافية. . .

أما بالنسبة إلى مصالح حلف شمال الأطلنطي والعالم الغربي في قبرص، فالقاعدة هنا أيضاً، غير مقبولة كلياً، ونحن نرفضها تمام الرفض. لأن هذا المفهوم ينقل الحرب الباردة إلى قلب منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة قررت الابتعاد عن نطاق الحرب الباردة في جميع الأوقات وفي مختلف الظروف. ولهذا، فإننا في بحثنا للوصول عن حل، يجب أن نستوحي بحثنا من مصالح الشرق الأوسط الحقيقية لا من مصالح بريطانيا. ويجب أن تكون الأمم المتحدة لا حلف الأطلنطي هي الندوة التي تُبحث فيها هذه القضية، وأن يكون المستر هامرشولد أخيراً لا المستر سباك، هو الشخص الذي يبرز في أية محاولة للوساطة أو التوفيق.

هذه هي الاعتبارات، يا سيدي الرئيس، التي يجب أن تسيطر على مشاوراتنا ومناقشاتنا في موضوع قبرص، وعلى أساس هذه الآراء، علينا أن نتقدم إلى بحث جميع مشاريع القرارات المعروضة الآن على اللجنة. وليس في وسع أي قرار، يتحدث عن المملكة المتحدة، ويقبل بسيادتها، ويرضى أخيراً باستمرار قواعدها، حتى بصورة ضمنية، أن ينال تأييدنا.

ويظل أمام الأمم المتحدة، يا سيدي الرئيس، واجب نبيل، على المنظمة الدولية، أن تقوم به بكل إخلاص وشرف. إن قبرص ممزقة ومجزأة، ويحاول الاستعمار، أن يزيد الأوضاع السيئة تدهوراً. ومن واجبنا، أن نراعي ميثاقنا، فنتخذ قراراً كريماً، ونبعث لقبرص رسالة من الحرية والعدالة والإخاء.

(٦)

الجزائـــــر:
الرئيس ديغول... خيب آمالنا في الجنرال ديغول
(١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨)

«هذا الخطاب، الذي ألقاه الشقيري هو عرض للوضع، مع مشروع مشرف لتحقيق تسوية سلمية».

ليس من وليد الصدف، يا سيدي الرئيس، أن الأول قد غدا الأخير. ففي هذه الدورة، وصلت إلينا قضية الجزائر، وهي البند الأخير في جدول أعمالنا. ولم يكن هذا وليد إهمال من جانبنا أو تقصير، فالمشكلة، هي قضية تحرير، وحرب استقلال، والموضوع عزيز على جميع الشعوب المحبة للحرية.

ولهذا، فلا يمكن أن تُترك دون إعطائها الأولوية التي تتناسب مع قداسة القضية، وكرامة الهدف، وحراجة الموقف. ولو كنا بالفعل نقرّر الأسبقية بالنسبة إلى الأهمية، لكانت قضية الجزائر في الطليعة، إذ ليس هناك في جدول الأعمال، أية قضية تفوقها مركزاً وأهمية بالنسبة إلى مناقشاتنا. ولا ريب في أن المواضيع التي بحثنا فيها، من دولية وإقليمية، ما زالت، تحتل أفكارنا، وتسيطر على جزء كبير من اهتمامنا. لكن قضية الجزائر ستظل المفضّلة على كل قضية، وليس هناك من موضوع يستطيع ادعاء الأفضلية على قضية سيادة واستقلال.

ومع ذلك، فقد تركنا قضية الجزائر إلى النهاية، متعمّدين، قاصدين، ولم نحاول الضغط لبحثها في الطليعة، وإعطائها الأولوية، بل نحن سمحنا بتراجعها إلى نهاية

جدول الأعمال. ولا أُفشي سراً، إذا شرحت السبب في ذلك: فقد كانت فرنسا على عتبة تجربة قومية جديدة، وكانت الجمهورية الفرنسية الخامسة في طريق الظهور، وكان لمشكلة الجزائر الفضل الكبير في ظهورها. فقد كان الجنرال ديغول يبدأ في تجربة دستور جديد، ويعدّ سياسة جديدة، وكانت قضية الجزائر، نواة هذه السياسة. وكان من المقرر إجراء استفتاء، ووضعت الخطط اللازمة للقيام بالانتخابات، وأخذت فكرة المفاوضات تنتشر في الجو. ومع وجود جميع هذه العناصر، كان من الإجحاف لكم، ومن الظلم للمشكلة نفسها، أن نشرع في المناقشة، قبل أن تتضح جميع معالم الصورة، وأن توضع في إطارها الصحيح. وكان من غير المناسب، تقرير المشكلة، بينما الاستفتاء لا يزال يعدّ، والانتخابات في طريق الاعداد.

أما الآن، فقد جرى الاستفتاء، وأعدّت الانتخابات، وأصبح كل شيء جاهزاً أمامنا، لا ينقصه أمر. وهكذا انتهى الاستفتاء، وجرت الانتخابات وأعلنت السياسة، وأصبحت الصورة بكاملها أمامكم، ترونها وتدرسونها وتحكمون عليها. وشاء القدر العادل، أن يصل بمشكلة الجزائر إليكم، في اللحظة نفسها التي أتّمت فيها فرنسا رحلتها كاملة، وأنجزت عمليتها بأسرها، وأصبح في مكنتها أن تصدر بلاغها المعتاد قائلة. «لقد نجحت العملية، وتمّ كل شيء وفق الخطة المرسومة». ومن حسن الحظ، أن مشكلة الجزائر قد وصلت إليكم، وكأنها على موعد مع الخطة الفرنسية، بعد أن أُعدت ونفّذت، وبعد أن حملت السياسة الفرنسية ووضعت مولودها، وبعد أن تمّ إعداد رصيد فرنسا إلى آخر سنت واحد.

وقد أسهبت في هذه النقطة، يا سيدي الرئيس، لأننا إذا تطلعنا حولنا في هذه القاعة، وجدنا مقاعد الوفد الفرنسي خالية، شاغرة، وهذا مما يدعو إلى الأسف، فحتى لو كان موقف فرنسا من الجزائر خالياً، فإن مقعدها في الأمم المتحدة يجب أن لا يكون خالياً. ولا ريب في أن هذا الموقف من فرنسا أمر لا يمكن احتماله، فهو بالنسبة إلى الأمم المتحدة، خروج عن الذوق والكياسة، وبالنسبة إلى فرنسا نفسها دليل على التقلب وعدم الثبات، وبالنسبة إلى المشكلة نفسها إجحاف وأي إجحاف. أما بالنسبة إلى الجنرال ديغول، بطل الحرب الكبير، فهو خروج عن تقاليد العسكريين، الذين لا ينسحبون عادة من الميدان. ومهما كان حكمنا على هذا الموقف، فإن غياب فرنسا من لجنتنا، بداية سيئة للجمهورية الخامسة.

ولعل انسحاب فرنسا من هذه الدورة بالذات، أمر يدعو إلى المزيد من الأسف، أكثر منه في أية دورة أخرى، فقد كان يُتوقّع منا من هذه الدورة أن نرفع تقريراً إلى الجمعية العمومية عن تطور المشكلة. وكان من المقدر لهذه الدورة أن تكون عرْضاً للماضي، ودراسة للحاضر، وتخطيطاً للمستقبل. إنها دورة تصفية حسابات. فقد

وعدتنا فرنسا في الدورة السابقة وعوداً كثيرة، وكان واجبها الأولي، أن تبلغنا، هنا في اللجنة، عما تمّ بشأن هذه الوعود. وقد أطالت فرنسا الحديث في الدورة السابقة عن وقف إطلاق النار والتفاوض. وكان من واجبها أن تبلّغ اللجنة اليوم عن الجهود التي بذلتها لتحقيق وقف إطلاق النار، ولكن فرنسا قد امتنعت عن كل ذلك، ورفضت الاشتراك في اجتماعاتنا. وكنا نتوقع من فرنسا، في ظل الجنرال ديغول، أن لا تنسحب من اللجنة، بل من البلاد، وكنا نتوقع من فرنسا أن تأتي إلى هذه الدورة بتقرير يقول إنها تركت الشعب حراً في وطنه، والبلاد حرة لأهلها. ولم يكن مثل هذا الأمل بالنسبة إلينا مجرد خيال أو تصور، إذ إننا كنا نتوقع تحرير الجزائر، على أيدي الجنرال ديغول، بطل حركة التحرير في بلاده.

هذا ما كنا نأمله، يا سيدي الرئيس، ولكن ديغول رئيس الوزراء، قد خيب آمالنا في ديغول الجنرال، وها نحن نأتي ثانية إلى هنا لنبحث من جديد موضوع الجزائر، والحرب فيها.

وثمة مع ذلك، يا سيدي الرئيس، نواح معينة، لا أريد إضاعة وقت اللجنة فيها، ولا ينبغي أن تصبح هذه النواحي شغلنًا الشاغل، فقد أصبحت قضية مقررة من قضايا الفقه القانوني في الأمم المتحدة، ومن حقائقها المقررة الثابتة.

ولا أريد، تبعاً لذلك، أن أشير إلى موضوع التشريعات القانونية الداخلية الصرفة، فقد غدت هذه الحجة، بالنسبة إلى موضوع الجزائر، أسطورة دولية. وقد تأيدت بشكل قاطع صلاحية الأمم المتحدة لمعالجة هذا الموضوع بعد الحجج الضخمة التي قدمتها الوفود المختلفة، في الدورات السابقة، وهكذا فقد انهارت قضية كون المشكلة داخلية ليس إلا. وعلينا أن لا نعود إلى الوراء لنبين ما هو جليّ، ولنقرر، ما تقرر المرة تلو المرة.

ولن أسرد، للأسباب عينها، تاريخ الجزائر وكيانها الدولي، وسيادتها، واحتلال فرنسا عسكرياً لها، وكفاحها الطويل للحرية والاستقلال، أو عزمها الذي لم يلحق به وهن أو ضعف، على تحقيق أهدافها الطبيعية. فقد بحثت جميع هذه المواضيع بإسهاب وتفصيل في الجلسات السابقة، وبيّنا أن الجزائر ليست مكتسبة لكيانها الدولي، وإنما هذا الكيان حق من حقوقها الطبيعية، وأنها جديرة باستعادته كحقيقة لا تقبل النقض والشك.

ولن أتحدث عن فظائع فرنسا، وأعمالها الوحشية، أثناء تنفيذها عمليات القمع العسكرية في قرى الجزائر ومدنها وعشائرها. وقد احتشدت سجلات الأمم المتحدة، بالحقائق والأرقام، والاقتباسات والتقارير، التي تدين السلطات الفرنسية في

الجزائر، بأعمال الإرهاب، التي تفوق حد التصور الإنساني. ولا نعتزم في هذه الدورة طرح هذه القضية، إذ لا جديد فيها، فالأسلوب الحالي هو عين الأسلوب القديم، والسلوك هو عين السلوك، والشيء الجديد الوحيد فيها هو استمرار الآلام الإنسانية.

أما وقد تعهدنا بعدم الخوض في هذه المسائل، ففي وسعنا أن نمضي إلى مسائل أخرى، يجب أن نقولها، وهي لا تتعلق بالماضي، بقدر ما تتعلق بالحاضر والمستقبل. ولكن أين نبدأ يا ترى؟ ولّما كان هذا السؤال صحيحاً، فمن السهل العثور على جواب عليه. إنه من العدل والمنطق، أن نبدأ هذا العام، من حيث انتهينا في العام الماضي. فيغدو من الضروري بالنسبة إلينا أن ندرس ما قررناه، وما حققناه حتى الآن.

لقد اتخذت الجمعية العامة بعد مناقشة شاملة لقضية الجزائر، في دورتها السابقة، قراراً إجماعياً، يتضمن توجيهات معينة، تستحق إشارة خاصة. وأخذت الجمعية علماً بعرض الوساطة الذي تقدم به ملك المغرب ورئيس جمهورية تونس. وكانت هذه الملاحظة، هي الفقرة العملية الثانية في القرار. وأعربت الجمعية العامة في الفقرة الثالثة عن رغبتها في «الدخول في محادثات . . . تستهدف الوصول إلى حل، يتفق مع مبادئ ميثاق المم المتحدة وأهدافه».

وهكذا فقد حدد القرار هدف الحل، والسبل المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف. وهو الوصول إلى حل يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه. أما السبيل، فهو وساطة رئيسي دولتي مراكش وتونس إضافة إلى المحادثات التي يجب الشروع فيها. هذه هي زبدة القرار كله، وها قد مضى زهاء عام كامل، على اتخاذ هذا القرار بالإجماع، وبموافقة جميع الفرقاء المعنيين مباشرة.

والآن، دعونا نرَ، يا سيدي الرئيس، ماذا تم بهذا الهدف، وهذه السبل التي نص عليها قرار الجمعية العامة، لنرى مدى التقدم الذي تم إحرازه في غضون السنة المنصرمة.

ويؤسفنا أن ننقل إلى الجمعية العامة أنه بالنسبة إلى موضوع الوساطة التي عرضتها تونس ومراكش، فقد رفضت فرنسا، تمام الرفض هذا العرض من دون أي مبرر صحيح. ولم تكتف الجمعية العامة عند أخذ العلم بهذه الوساطة بمجرد دور المسجل فيها، فالصيغة العامة للقرار تتضمن دعوة لفرنسا لقبول هذه الوساطة التي عرضتها تونس ومراكش. ولكن فرنسا قد رفضت هذه الدعوة، وبوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، لا تستطيع فرنسا، من دون أن تكون لها أسباب قوية، أن ترفض

إجراءً نص عليه الميثاق لإيجاد تسوية سلمية للمنازعات الدولية، ولا سيما إذا كانت الجمعية العامة قد بيّنت سبيل هذا الإجراء.

ولم يكن رفض فرنسا هو النهاية، فقد «نسفت» فرنسا، كما يقولون، هذه الوساطة من جذورها: ففي الثامن من شباط/ فبراير عام ١٩٥٨، أي بعد شهرين من قرار الأمم المتحدة، اقترفت فرنسا عدواناً على الأرض التونسية، إذ قامت الطائرات الفرنسية بقصف بلدة ساقية سيدي يوسف، محدثة دماراً شاملاً، وخسارة الكثير من الأرواح، بينها أرواح بعض النساء والأطفال. وقامت القوات الفرنسية بعد ذلك في شهر أيار/ مايو بعمليات عسكرية أخرى ذات طابع عدواني خطير في ضواحي رامادا. وكانت هذه الاعتداءات الفرنسية، موضوعاً لشكايات قدمت إلى مجلس الأمن. وقد قرر المجلس، بعد مناقشات طويلة، أن يطلب إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، استخدام وساطتهما الخيّرة لتسوية الخلاف بين فرنسا وتونس.

ولذلك أصبحت المفارقة صارخة، ففي الوقت الذي كانت تعرض فيه تونس وساطتها في قضية الجزائر، أضحت هي عرضة لوساطة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في نزاعها مع فرنسا. وهكذا غدت المفارقة، وقد انطبق عليها المثل القائل، يرضى القتيل وليس يرضى القاتل.

هذا بالنسبة إلى وساطة تونس ومراكش، فماذا حدث يا ترى للمحادثات التي أوصت الجمعية العامة بالشروع فيها؟

أعترف أولاً، يا سيدي الرئيس، بأن كلمة محادثات (Pourparlers)، اصطلاح فرنسي، تسرّب إلى أدب الأمم المتحدة وسجلاتها، ومهما كان معناها الحقيقي في الفرنسية فإنها تعني التحدث. وقد أقحم هذا الاصطلاح الفرنسي في القرار، إشباعاً لكبرياء فرنسا، إذ إن لفرنسا، على الرغم من أمجادها الكثيرة، العديد من مظاهر الكبرياء الفارغة. ولكن مهما حاولت التقليل من معنى الكلمة، فإنها ترمز إلى طرفين يتحدث الواحد منهما إلى الآخر، فمن الواجب أن يكون هناك طرفان، وإن يكون الحديث بين طرفين، والمجانين وحدهم هم الذين يحدثون أنفسهم، أما العقلاء فيحدث أحدهما الآخر ويناقشه ويفاوضه. وقد عدت إلى معجم **ويبستر**، لأرى ما تعنيه هذه الكلمة الفرنسية فتبين لي بأنها «اجتماع أولي لبحث قضية كتمهيد لعقد معاهدة» وفي معجم **لاروس** وتعرّف بأنها «مؤتمر لدرس قضية». وهكذا يكون قرار الأمم المتحدة قد دعا فرنسا والجزائر، لعقد مؤتمر بينهما، وهذه هي رغبة الأمم المتحدة.

وبالطبع فهناك حالات تكون فيها المفاوضات متعذرة. وليس الوقت صالحاً

لتقديم الأمثلة على ذلك، ولكن إذا كان ثمة من فريق يرفض التفاوض، فيجب أن يكون الجزائريون هذا الفريق، لا فرنسا، إذ إن في وسعهم الاعتماد على الشعار المعروف الذي رفعه الكثير من حركات التحرر، ولهم الحق في أن يقولوا «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء».

الجنرال ديغول يرفع العلم الأبيض

ومع ذلك، فقد عرض الشعب الجزائري دائماً التفاوض مع فرنسا على جميع الخلافات القائمة، رغبة منه في الوصول إلى تسوية سلمية. وحاولت جبهة التحرير الجزائرية، قبل قيام الحكومة الجزائرية، عبثاً، إقناع فرنسا بقبول مبدأ المفاوضات المباشرة، ولكن فرنسا، أغرقت القضية في حوض راكد من الحوار العقيم، مصرّة على تسلسل غير منطقي: وقف إطلاق النار أولاً، والانتخابات ثانياً والمفاوضات ثالثاً. هذا هو الشكل الذي أصرت عليه فرنسا، وهو شكل يفتقر إلى جميع مقومات العقل والمنطق والعملية. ولا يعني هذا الشكل إلا استسلاماً مطلقاً، لا يترك شيئاً ليكون محور المفاوضات. وفقاً للعرض الفرنسي، على الجزائر أن توقف العمليات الحربية أولاً، وأن تقبل بدستور ليس من وضعها، وأن تشترك في انتخابات لم ترسم هي خطتها. وبعد أن يتحقق كل هذا، فإن في وسع الجزائر، أن تفاوض على الخواء الذي بقي، وما بقي لا يعدو أن يكون خواء من كل شيء.

ولكن بعد تأسيس حكومة الجزائر، غدت فكرة التفاوض، ذات طابع رسمي محدود. فقد أعلنت الحكومة الجزائرية في أول بيان عن سياستها صدر في السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر أن « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على استعداد من ناحيتها، للبدء بالمفاوضات. وهي على استعداد لتحقيق ذلك، للاجتماع في كل وقت مع ممثلي الحكومة الفرنسية».

وهكذا تولت حكومة الجزائر، في موضوع المفاوضات، زمام المبادرة، والقيادة، ووجهت دعوة رسمية وصريحة إلى فرنسا للتفاوض معها. ولم تكن هذه المفاوضات، كما أود أن أذكركم، مقرونة بأي شرط، أو مرتبطة بأي شيء، بل كانت مفاوضات حرة، لا تنطوي على أية اشتراطات أو تنازلات مسبقاً. وفي مثل هذه المفاوضات يمكن أن يبحث كل شيء من وقف إطلاق النار إلى آخر بند في جدول الأعمال.

وهكذا تُرك مصير المحادثات إلى الاتفاق النهائي أو الاختلاف النهائي، وليس ثمة من أمر أكثر بساطة أو عملية من ذلك، وليس ثمة بالفعل أي شيء أكثر اتفاقاً مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. ولكن ماذا كان ردّ فرنسا على هذا

العرض؟ لقد تجاهلته تمام التجاهل، ولم تردّ فرنسا على اقتراح الجزائر بالتفاوض، ولم يصدر عن باريس ما ينهي هذا الجمود.

وطال الأمد حتى الثالث والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر عندما شرعت فرنسا في اختراق حجاب الصمت الذي فرضته، وتساقطت الكلمات من شفتي الجنرال ديغول، ضمن بيان أصدره إلى الصحافة. وأنا أقول «ضمن بيان»، إذ إن إشارة ديغول للمفاوضات لم تكن جزءاً من بيانه، وإنما جاءت رداً على سؤال لأحد الصحافيين. أما هل كان السؤال، والرد، جزءاً من خطة موضوعة، فهذا أمر متروك تقديره للحدس والتخمين والشائعات. وأيا كان الوضع، فإن الجنرال ديغول، قد أوضح وجهات نظره، في موضوع المفاوضات، وهذا ما قاله:

«ليأت سلام الرجل الشجاع، وأنا واثق من أن الكراهيات ستزول. أنا أتحدث عن سلام الرجل الشجاع، فماذا يعني هذا السلام؟ إنه يعني هذا: وهو، أن يوقف أولئك الذين بدأوا إطلاق النار، نيرانهم، وأن يعودوا من دون إذلال، إلى عملهم وإلى عائلاتهم. وقيل لي، ماذا في وسعهم أن يعملوا لينهوا الصراع؟ وأنا أقول: أينما كان هؤلاء، فإن على زعمائهم في الميدان أن يتصلوا بأقرب قيادة فرنسية محلية إليهم» ويمضي الجنرال فيقول:

«لقد جرت عادة المحاربين منذ القدم، إذا ما رغبوا في إسكات مدافعهم أن يستخدموا أعلاماً بيضاء، دليلاً على رغبتهم في المحادثات. واقول إنه في مثل هذه الحالة، سيستقبل المحاربون ويعاملون بشرف وكرامة. أما بالنسبة إلى المنظمة الخارجية التي كنا نتحدث عنها قبيل لحظات، والتي تحاول توجيه القتال من الخارج، فأنا اكرر هنا ما سبق لي إعلانه: وهو أنه إذا رغب الممثلون في المجيء، وتسوية إنهاء الحركات العدائية مع السلطة، فعليهم أن يتوجهوا إلى السفارة الفرنسية إما في تونس أو في الرباط، وستتولى أيّ من هاتين السفارتين نقلهم إلى العاصمة الفرنسية، وفي وسعهم أن يتأكدوا من سلامتهم، كما أنني أضمن لهم حرية العودة من حيث جاؤوا».

وإذا ما قارنا اقتراح الحكومة الجزائرية بعرض الجنرال ديغول لإجراء المفاوضات، تبين لنا أن هذا العرض اختلاط معقد. وليس في وسعنا أن نسميه مطلقاً بالاقتراح الذي يستهدف المفاوضات، إنه مجرد دعوة للاستسلام، وليس في وسع أي جزائري مسؤول أن يقبل به.

وقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن استعدادها، للتفاوض مع الحكومة الفرنسية، من دون أية اشتراطات أو محدّدات. ويرمي العرض الجزائري إلى عقد مؤتمر حر

للطاولة المستديرة، للبحث في كل شيء، تاركاً الخيار النهائي، لكل فريق، القبول أو الرفض. ويحدد الجنرال ديغول، من الناحية الأخرى، إجراءً، لو استعرنا كلماته نفسها، لما انطبق عليه تعبير «سلم الرجل الشجاع»، بل سلم الرجل الجبان، والجزائريون ليسوا بالجبناء، وسجلّهم الحربي، في تحرير فرنسا نفسها، ليس إلا فصلاً واحداً من فصول تاريخهم المجيد. أما سلم الرجل الجبان، فيمكن استنتاجه من التعريف الذي أطلقه الجنرال ديغول نفسه على سلم الرجل الشجاع. فقد سأل الجنرال نفسه: «ماذا يعني السلام»؟ ثم ردّ قائلاً بأنه يعني «مجرد شيء واحد، وهو أن يوقف أولئك الذين بدأوا إطلاق النار نيرانهم، وأن يعودوا من دون إذلال إلى عملهم وإلى عائلاتهم». لكن القضية، يا سيدي الرئيس، ليست من البساطة، بالشكل الذي عبّر عنه الجنرال ديغول. وهؤلاء الذين أطلقوا النار، في اليوم الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٤، لا يستطيعون أن يوقفوا ببساطة نيرانهم، وأن يعودوا إلى أعمالهم وعائلاتهم.

ويؤكد الجنرال ديغول، أنهم سيعودون إلى أعمالهم من دون إذلال، ولكن هذا الإذلال، هو في حد ذاته أشد ما يمكن أن يتعرضوا له في حياتهم كلها، وقد تكون الهزيمة خيراً منه. وإلى أي عمل، يمكن أن يعودوا، وقد جعلوا عملهم الأول، تحرير وطنهم؟ ولن تستقبلهم عائلاتهم إلا إذا أعادوا لوطنهم سيادته وحريته وكرامته.

من الجور، يا سيدي الرئيس، أن يعرض جندي عظيم كالجنرال ديغول، مثل هذا السلام. ولا ريب في أن الجنرال ديغول، بطل الحرب، كانت ستثور نفسه على مثل هذا «السلام للرجل الشجاع»، لو عرض عليه مثل هذا الاقتراح، عندما كان يقود حرب تحرير بلاده في خضم الحرب العالمية الثانية. وهل كان في وسع الجنرال ديغول، أن يعود إلى عمله وإلى عائلته من دون إذلال، لو طُلب إليه أن يقبل بمثل هذا «السلام للرجل الشجاع». إنه ليس بالعرض الكريم، ولا شك في أن ديغول السياسي قد تنكّر حقاً لديغول البطل.

وقد قصرت حديثي حتى الآن على العرض الذي تقدم به الجنرال ديغول لمقاتلي الجزائر، ولكن الجنرال نفسه، قد وجه حديثه أيضاً إلى ممثلي الجزائر، في العبارات الخاطئة نفسها إذ قال: «أما بالنسبة إلى المنظمة الخارجية. . . التي تحاول توجيه القتال من الخارج، فأنا أكرر هنا ما سبق لي إعلانه، وهو أنه إذا رغب الممثلون في المجيء، وتسوية إنهاء الحركات مع السلطة، فعليهم أن يتوجهوا إلى السفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط». هذه هي الطريقة التي اختارها الجنرال ديغول للتحدث إلى الحكومة الجزائرية، فهو يطلب إلى المناضلين أولاً أن يعودوا إلى عائلاتهم، ثم يطلب

إلى حكومتهم الذهاب إلى باريس لتسوية إنهاء الحركات العدائية مع السلطة. وأود هنا أن أسأل سؤالاً بسيطاً: هل من المعقول، أن يوقف إنسان إطلاق النار، ويسرّح قواته، ثم يذهب إلى خصمه السياسي ليبحث معه في إنهاء الحركات العدائية!؟ أمّا أن هناك حكومة جزائرية في المنفى، وأن الجنرال ديغول ينعتها بالمنظمة الخارجية، فهذا أمر لا يحطّ من قدرها أو قيمتها. فقد بدأ الجنرال ديغول في الحرب العالمية الثانية حياته ثائراً، ثم أصبح يمثل الحكومة الفرنسية في المنفى، وليس في هذا أي عار، بل إنه أدعى إلى الاحترام والتمجيد، أما العار كل العار، فهو في قبول شروط الجنرال ديغول.

إن ممثلي الحكومة الجزائرية لن يذهبوا إلى باريس، ليبحثوا مع السلطة فيها موضوع السلام، وماذا تعنيه هذه السلطة لهم، إنهم على استعداد للبحث مع ممثلي الحكومة الفرنسية، لا مع ممثلي السلطة الفرنسية. ولا ريب في أن السَّذَّج بالغي السذاجة، هم وحدهم الذين يجهلون الفرق في فرنسا بين السلطة والحكومة. الشعب الجزائري في حالة حرب مع فرنسا، أي مع الجمهورية الفرنسية التي تمثلها حكومتها، وهو ليس في حالة حرب مع السلطة في باريس. وهم على استعداد للتحدث إلى الحكومة لا إلى السلطة.

وقد أشار الجنرال ديغول إلى عادة المحاربين القدماء، في استخدام العلم الأبيض، للمحادثات، عندما يرغبون في إسكات المدافع. ومن المؤلم حقاً أن يتصدّى مدني مثلي، لإصلاح خطأ الجنرال في الإجراءات العسكرية، ولكنه رئيس الوزراء ديغول، هو الذي كان يشير إلى هذه الإجراءات الخاطئة. إذ ليس ثمة من إجراء علم أبيض يمكن أن تنطوي عليه هذه القضية. فالشعب الجزائري يقاتل من أجل حريته وسيادته، وهو على استعداد لإسكات مدافعه، عندما يعترف الآخرون بحقه الذي اكتسبه منذ نشأته. وإجراء المحاربين الذي أشار إليه الجنرال ديغول، لا يتطلب من حكومة الجزائر أن تذهب إلى باريس، للقيام بمحادثات مع السلطة فيها، وإنما يتطلب هذا الإجراء على العكس، القيام بمحادثات بين ممثلي الحكومتين في أرض محايدة. هذا هو إجراء المحاربين. ولكن يبدو أن فرنسا قد تعرضت أمداً طويلاً لمختلف إجراءات المحاربين، وهي الإجراءات التي لا تنطبق إلا على المهزومين والمغلوبين. ولا ريب في أن فرنسا تتحدث عن هذه الإجراءات، لأنها أُرغمت على رفع الراية البيضاء، وأُجبرت على التقدم إلى السلطة المعادية لها.

ولكن ليس هناك ما يرغم الجزائر على رفع الراية البيضاء، فرايتها هي الوصول إلى صلح كريم عن طريق التفاوض، وفي وسع الحكومة الجزائرية أن تلتقي مع

الحكومة الفرنسية على أي مستوى للتفاوض من أجل صلح عادل شريف. ولا ريب في أن الشعب الجزائري على استعداد للفناء عن بكرة أبيه، وحتى آخر رجل وامرأة من رجاله ونسائه، على أن يستسلم على هذه الطريقة المزرية.

ويصل بنا هذا، يا سيدي الرئيس، إلى نهاية السبل، من وساطة ومحادثات، كما حددها قرارنا الأخير. وأعود الآن إلى الهدف الذي أعلنه القرار، وهو الوصول إلى حل يتفق مع الأهداف والمبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

وهنا يثار السؤال، عن أي مدى وصلت إليه فرنسا في استجابتها إلى القرار؟ الذي اتخذته الجمعية العامة؟ وعن أي حل عرضته فرنسا لتسوية قضية الجزائر؟

مغالطات الموقف الفرنسي

وأود أن أقول، بصراحة يا سيدي الرئيس، إن فرنسا، ما زالت تدور في نفس الدوامة الشريرة، التي تطوّقها وتحيط بها. وهذه الدوامة هي: «أن الجزائر هي فرنسا»، هذه هي الأسطورة بل المغالطة والهرطقة، التي اجتاحت عقل فرنسا، وشلت إرادتها، وجمدت كل مجهوداتها. وما دامت تحومُ في هذه الدوامة الشريرة، فستظل تائهة في البيداء، لا أمل لها في النجاة، ولا في العيش أيضاً. ولكن في اللحظة التي تحطم فرنسا فيها هذه الدوامة، في أية جهة من جهاتها، فستتنفس الصعداء، وتستنشق هواء عصرنا الطلق، خارج حدود هذه الدوامة، وستجد قضية الجزائر آنذاك حلها الطبيعي، وتدخل العلاقات بين فرنسا وأفريقيا الشمالية، ولعل هذا هو الأهم، مرحلة جديدة من التفاهم والاحترام المتبادلين.

وفي وسع الإنسان بعد خمس سنوات من الحرب، بكل ما فيها من آلام ودمار، أن يتوقع من فرنسا، الإصغاء لصوت العقل والحكمة، والاستماع إلى ما يمليه ميثاق الأمم المتحدة، والإذعان لقرار الجمعية العامة، وأخيراً الانتفاع بالدروس التي تلقنتها من معارك الهند الفرنسية.

وكان من المتوقع، يا سيدي الرئيس، أن تأتي فرنسا، إلى هذه الدورة من دورات الأمم المتحدة، لتنقل إليها حلاً وضعته للمشكلة الجزائرية، حلاً يتفق مع الميثاق.

ولكن أي حل يمكن أن تكون فرنسا قد صممته الآن للقضية الفرنسية؟ وقد استخدمت كلمة «صممته» مع سابق التصميم والإصرار: ففرنسا دائمة التصميم، بل إن التصميم مهنتها الرئيسية، لا في حقل الخياطة والتطريز، والعطور فحسب، بل في حقل السياسة أيضاً. وقد برزت هذه المهنة بصورة رئيسة في موضوع الجزائر، حيث اقتصر دور فرنسا على التصميم دائماً. ومن المؤسف أن يصبح الجنرال ديغول،

الزعيم العظيم، في النهاية، مجرد مصمم، يفتقر إلى الابتكار، ويلجأ إلى الكثير من التقليد.

ولنرَ ما هي المظاهر العامة للحل الذي صممته فرنسا للقضية الجزائرية:

الإدماج

تقوم السياسة الفرنسية، في جوهرها، على فكرة الإدماج، وهنا تقف نواة الخطأ والمغالطة، فالإدماج ليس بالمعادلة الكيميائية، التي يمتزج فيها عنصران، ليخلقا مركباً جديداً، بل إنه تطور تاريخي وطبيعي، وإنساني، لا يُصنع أبداً، وإنما يُخلق من ذاته. وليست هناك في قضية الجزائر وفرنسا، أية قاعدة من قواعد الإدماج أبداً: فالشعبان مختلفان كل الاختلاف في كل ناحية، وكل ميدان. وللشعب الجزائري كيانه القومي، وإحساسه القومي، وهما يختلفان كل الاختلاف عن إحساس الشعب الفرنسي وكيانه. وتتباين كذلك الآمال واللغة، والثقة، وليس في وسع أية قوة في الأرض أن تحقق هذا الإدماج. وهكذا فشلت الجهود التي استمرت قرناً كاملاً، استخدمت فيها فرنسا كل إمكانية عسكرية واجتماعية وثقافية، لتحويل الجزائر إلى أرض فرنسية. وقاومت الجزائر جميع هذه المحاولات بعزيمة لا تلين، فأحبطتها، ونالها فشل ذريع، وظلت البلاد عربية، كأية أرض عربية أخرى. ولعل هؤلاء الشبان الجزائريين الذين نشأوا على الثقافة الفرنسية هم ألدّ خصوم الإدماج. وتبلغ بلاغتهم حد الإعجاز والروعة، عندما يتحدثون في لهجتهم الفرنسية الجميلة، عن هذه الأضحوكة التي يسمونها الإدماج.

وقد أشرت هذه الإشارة الخاصة إلى الإدماج، لا كحقيقة تاريخية، بل لأن جميع التصميم الفرنسي، جميعه، وكل ما وضعه المصممون الفرنسيون، كان يستهدف هذا الأساس من الإدماج. وقد تختلف الأسماء أو الطرق، ولكن النسيج والقماش والمادة، ظلت واحدة، ومازالت كذلك، وتسمى هذه العملية في أوقات الدعة والطمأنينة والسلام بالإدماج من دون مواربة أو زيف، أما في أوقات الحرب، فإنها تسمى التهدئة، وقد بدأنا أخيراً نسمع الدعوة إليها بأنها أخوّة.

ولكن جميع هذه الألقاب أسماء لشيء واحد هو الاستعمارية والاستعباد. ولما كانت هذه الألقاب قد أصبحت معروفة لدى الرأي العام، فقد صيغت الأسماء الجديدة في عبارات مقنعة يقصد منها تضليل شعوب العالم. ولكن هذه المصطلحات الجديدة، لا يمكنها أن تخدع أحداً، حتى أبسط الأميين وأكثرهم سذاجة. ففي المبادئ الأساسية كالحرية والاستقلال، لم يعد هناك من أميين، وقد غدا الأميون متعلمين، حتى في الأصقاع النائية من المعمورة. وليس في وسع إنسان أن يقبل

بتسمية السياسات الفرنسية في الجزائر، بالأخوّة، فالأخوة تنبع عن الحرية لا عن السيطرة. وقد تعلمنا في الفرنسية أن تجيء كلمتا الحرية والإخاء مترادفتين، وأن لا نرى معهما كلمة السيطرة أبداً، فالذي يستعبدك ويسيطر عليك، لا يمكن أن يصبح أخاً لك قط. وليست الأخوّة بين شعبي الجزائر وفرنسا بالأمر المستحيل، ولا تحتاج فرنسا لبذل الجهود للحصول على هذه الأخوّة، إذ يكفيها أن تتخلى عن الجزائر لأهلها، وفي هذه الحالة يمكن الأخوّة الحقيقية، لا المفروضة، أن تنبع وتظهر.

وهذا يفسر لنا سبب فشل الحلول الفرنسية في الماضي، لقد فشلت جميع هذه الحلول، لأنها ترتكز على الإدماج كقاعدة، ولم ينجح دستور الجزائر لعام ١٩٤٧ لأنه تجاهل قومية الجزائر المنفصلة، جاعلاً من الإدماج أمراً مسلماً به. وفشلت التجربة، وبرهنت أكثر من أي وقت مضى على أن سياسة التكامل الفرنسية، قد تهاوت مزقاً إلى سياسة من التجزئة.

وفي الوقت نفسه، فشلت أيضاً سياسة تشريع القوانين التي أشاد بها الناطق الفرنسي، في الأمم المتحدة، كإنجاز عظيم. وكانت هذه السياسة مرتكزة أيضاً على الإدماج، وبرهنت على أنها، سخرية بالديموقراطية والعدالة والمساواة. وقد اعترفت هذه السياسة بالشخصية الجزائرية، ولكنها أنكرت الكيان الجزائري الجغرافي، وكانت هذه السياسة كريمة للغاية، وتفوق في كرمها أية طاقة إنسانية. فقد أعطت الجزائر كل شيء، ولا تستغربوا، فقد أعطتها كل شيء باستثناء القضايا المتعلقة بالجنسية والأمن العام والدفاع والشؤون الخارجية والقوانين المدنية، والانتخابات، والمنظمات الرسمية، والمالية والعدل، والتعليم، والثقافة، والموارد الطبيعية والخدمات العامة. وليست هذه البنود من تعدادي، يا سيدي الرئيس، وإنما من تعداد القانون نفسه، الذي من الإجحاف بالقانون، تسميته به مطلقاً، إنه سخرية بالديموقراطية. وكان في وسع الإنسان أن يتوقع بعد ظهور الجمهورية الخامسة قيام تفهّم أوفى، وسياسات أكثر حكمة وعقلاً.

لكن الدلائل تشير إلى العكس تماماً، فمفهوم الإدماج، بما فيه من تعفّن وصدأ، قد عاد إلى الظهور من جديد. وما زالت فرنسا تفكر بلغة الإدماج، وما زالت الجزائر بالنسبة إليها أرضاً فرنسية تقع على الشاطئ الثاني من البحر. وقد نقلت **النيويورك تايمس** في الثالث عشر من أيار/ مايو عام ١٩٥٨، عن المستر سوستيل، وزير الاستعلامات قوله. « إن ثمة طرازاً واحداً من الفرنسيين من دنكيرك حتى تمانراسيت (في الصحراء الكبرى)». وإذا كان المستر سوستيل، لا يزال يفكر بالشعب الجزائري، على أنه فرنسي، بعد هذه الحرب التحررية التي أتت إلى المنطقة بأكثر من

نصف مليون جندي فرنسي، فإنه يكون من أسوأ وزراء الاستعلامات، إذ إنه يفتقر إلى الكثير من المعلومات.

وقد يقال إن على الإنسان، أن لا يبحث أبداً عن المعلومات الحقيقية من أي وزير للاستعلامات، ففي بعض البلاد، تكون وزارة الاستعلامات، أداة حقيقية لنقل المعلومات المشوهة، ولذا علينا أن ندرس السياسة الفرنسية من بيانات الجنرال ديغول نفسه، فهو المهندس الأكبر، للجمهورية الجديدة، وكان الفضل للجزائر، في المجيء به إلى الحكم، وفي الإتيان بالجمهورية الجديدة.

ويؤسفنا أن ثمّة أكثر من مبرر واحد يحملنا على الاعتقاد بأن الجنرال ديغول، لا يعدو أن يكون فرعاً آخر من فروع سياسة الإدماج. وقد أطرى الجنرال الجزائريين بقوله: «وأود أن أقول من دون تردد، إن القسم الأعظم من رجال الثورة، قد حاربوا ببسالة وشجاعة». كان الجنرال، الجندي، هو الذي يتكلم هذه المرة، أما عندما ينطق ديغول السياسي، فهناك، يعود إلى ما في سياسة الإدماج البالية من إجحاف وظلم. وقد وقف في خطاب ألقاه في الجزائر في الرابع من تموز/ يوليو إلى جانب الإدماج فقال: «في جميع الجزائر ثمة نوع واحد من السكان، إنهم الفرنسيون في كل شيء».

لقد نص دستور ديغول، على منح الخيار لأهل البلاد الواقعة في ما وراء البحار، بين الاتحاد والإدماج والانفصال. أما بالنسبة إلى الجزائر، فلم يرد أي ذكر لهذا الاختيار. وقد جاء في شطر معين من الدستور الفرنسي أن فرنسا تعتبر الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا.

وقال الجنرال في خطاب آخر ألقاه في الخامس من حزيران/ يونيو في بلدة بون في الجزائر إنه: «يعتمد على اشتراك العشرة ملايين فرنسي من الجزائر»، في انتخابات أيلول/ سبتمبر. وهذا بالطبع ما يعارضه الجزائريون تمام المعارضة، فهم يقاتلون ضد اعتبارهم فرنسيين، وسيظلون على قتالهم هذا. ويريد الجنرال ديغول من الجزائريين أن يوقفوا إطلاق النار ليغدوا فرنسيين. وهو يدعو ممثلين عن الحكومة الجزائرية، أو يأمرهم إذا شئتم هذه التسمية، بالتفاوض مع فرنسا ليصبحوا فرنسيين. حسناً، إذا كان من المفروض أن يقبل الجزائريون بالوجود الفرنسي، فلماذا شنوا حربهم؟ . . . وقد تكون ثمة فكرة، بأن الفرنسي إنسان أسمى، وأن على الجزائري أن يقاتل حتى يرتفع إلى مثل هذه الرتبة السامية.

ولكن مهما كانت فضائل الفرنسيين، فإن الجزائريين سعداء إلى أقصى ما في قلوبهم من سعادة، بأن يظلوا جزائريين، ولا شيء إلا جزائريين.

وهكذا فإن فرنسا كرد على قراركم الذي يدعو إلى حل يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، قد استجابت إلى حل، يتعارض معارضة هندسية مع الميثاق. وكان الحل الذي وضعه الجنرال ديغول، ينطوي على مشروع لخمس سنوات أسماه هو «ببرنامج البعث الشامل»، ويتضمن الأشغال العامة، وإقامة صناعات جديدة، وتطوير الزراعة على الأساليب الحديثة. وألقى الجنرال ديغول في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر، خطاباً في الجزائر، ضمّنه بياناً عن سياسته، تجاهها. وعندما أخذ يشرح سياسة فرنسا، توقف الجنرال ليسائل نفسه عن «مستقبل هذه البلاد التي تدعوها فرنسا بالجزائر؟»، وقد رد على هذا السؤال فوراً فقال: «لقد أتيت هنا يا رجال الجزائر ونساءها، لأعلن لكم بنفسي مشروع السنوات الخمس». ولا ريب في أن هذا القول يذكرنا بشكسبير عندما قال: «أيها الأصدقاء، أيها الرومانيون، أيها المواطنون، أعيروني أسماعكم، لقد أتيت أدفن قيصر، لا لأطريه». وفي الحق لم يأت ديغول ليعلن مجيء قيصر، بل ليعلن دفنه. ومضى الجنرال ديغول في بيانه يشرح مشروعه للسنوات الخمس، الذي لا يعني إلا مجرد شيء واحد، وهو أن فرنسا ستظل تدفن حرية الجزائر، مدة خمس سنوات أخرى.

هذا هو الحل، الذي تضعه فرنسا أمامكم يا سيدي الرئيس، لقضية الجزائر، وإني لأرى أن هذا الحل، لا يستحق الدرس أو الدفاع عنه، وهذا السبب هو من الأسباب التي حملت فرنسا على الغياب عن مناقشاتنا. ويجب أن لا يصرف مشروع السنوات الخمس أنظارنا، ويستأثر باهتمامنا عن البحث عن حل، ولا يوهن من عزيمتنا على الدفاع عن قضية الجزائر. ففي وسعنا أن نثق جميعاً، بأن فرنسا لن تظل خمس سنوات أخرى في الجزائر، فقبل انتهاء هذه الفترة، بأمد طويل ستخرج فرنسا من الجزائر، وسيخطط الجزائريون أنفسهم المشاريع لبلادهم وينفذوها. وليس هناك من أمر أجدى، أو أنجح، أو أكثر مجداً، من أن تخدم بلدك، وشعبك وفق آرائك، ومن صميم فؤادك، وبكل ما تضفيه هذه الخدمة على روحك من سرور وبهجة.

الاستفتاء

وعلينا أن لا ننسى مع ذلك، يا سيدي الرئيس، أن الحل الفرنسي الذي رسم الجنرال ديغول خطوطه، ليس ناقصاً من ناحية مواصفاته فحسب، بل من ناحية تركيبه أيضاً. فقد تهاوى الاستفتاء والانتخابات، وهما الدعامتان اللتان ترتكز عليهما السياسة الفرنسية، إلى الحضيض. أجل لقد انهارا، وهما في دور البناء. ولن أسهب في الحديث عنهما مفصلاً، إذ إنهما لا يستحقان أكثر من مجرد كلمة عابرة، فهما أكثر

ضعفاً، وغرابة، وسخرية من أن يستحقا تحليلاً مفصلاً، وهما لا يصلحان لشيء مطلقاً إلا لأن يكونا صورة كاريكاتورية مسلية أو إيضاحاً نموذجياً لديموقراطية مائلة التركيب. والاستفتاء الذي أسفر عن نتيجة بلغت سبعة وتسعين في المائة، كان مزيجاً من التزييف والرشوة، وقد وصفته صحيفة **كريستشيان ساينس مونيتور**[١] بقولها: «لقد كانت مسرحية، كانت خاتمتها معروفة لجميع المشتركين فيها قبل البدء بها. ولم يكن أحد في الجزائر ولا في فرنسا، ليشك مطلقاً، في أن هذه البلاد الأفريقية الشمالية، قد تقترع إلى جانب كل شيء، إلا بكلمة نعم».

وقالت **الواشنطن بوست**[٢]، ما نصه: «قد يكون من المحزن حقاً أن يفسر المسيو ديغول، كثرة الاقتراع الإيجابي في الجزائر، بأنه تأييد اختياري، لاستمرار السيطرة الفرنسية». وقد حمل منديس فرانس رئيس الوزارة الفرنسية السابق، على الاستفتاء، ووصفه بأنه «خطر على السلام المدني، وعلى الديموقراطية، ولن تكون له أية قيمة حقيقية». ووصف المسيو غاستون ديفيير، الوزير الفرنسي السابق لممتلكات ما وراء البحار، العملية كلها بالعبارات التالية: «لن يكون ثمة اختيار أو استفتاء، وإنما قرار مفروض. وفي وسعنا منذ الآن أن نتكهن بأن النتائج ستكون ناجحة بمعدل، ٩٩ في المائة». وقد صدق حدس المستر ديفيير، إذ جاءت النتيجة بنسبة سبعة وتسعين في المائة.

الانتخابات

أما بالنسبة إلى الانتخابات، فقد كانت هزيمة كلية للسياسة الفرنسية ونصراً كاملاً للجزائر وللحكومة الجزائرية، فقد كانت المقاطعة شاملة. ولست في حاجة إلى تذكيركم بمعنى المقاطعة، إذ بالإضافة إلى أنها جزء من أعمالنا الإجرائية، فقد غدت أخيراً جزءاً من عاداتنا. وفي وسعي أن أسأل، كيف يمكنكم أن تتصوروا قراراً للأمم المتحدة، يلقى الامتناع الإجماعي، عن التصويت؟ هل يصبح قراراً؟ كلا وألف كلا، إنه ليس بالقرار. والقرار الذي يُخذل بامتناع إجماعي، لا يُهزم في معرض الرفض فحسب، بل يكون الاقتراع تعبيراً، عن الزراية والاحتقار.

وهكذا كان مصير الانتخابات في الجزائر، فقد قوبلت بالاحتقار والزراية عن طريق المقاطعة. وأية بسالة، وشجاعة، وتصميم بدت كلها من شعب الجزائر، في

---

(١) *Christian Science Monitor*, 2/10/1958.

(٢) *Washington Post*, 30/9/1958.

هذه المقاطعة على الرغم من ضغط الإدارة العسكرية الساحق الذي يدعمه نصف مليون جندي! وحقاً فقد كانت الانتخابات تجربة ومحكاً، بل تحدّياً واضحاً، لإظهار حقيقة ما تنطوي عليه قلوب الجزائريين، وأين يتجه ولاؤهم، وما هي آمالهم وأهدافهم. وإذا ما نظرنا إلى الوضع من زاويته الصحيحة تبين لنا أن امتناع الشعب الجزائري عن الاقتراع، في حد ذاته اقتراع أصيل إلى جانب الحرية والاستقلال والسيادة. لقد كان في الوقت نفسه اقتراعاً ضد السياسة الفرنسية بكاملها، ابتداء من عام ١٨٣٠ حتى يومنا هذا.

وليس ما أقوله يا سيدي الرئيس، بالبيان المطلق، الذي لا يستند إلى أساس: فقد استنكر جميع المراقبين المحايدين، انتخابات الجزائر، ويبدو من المجهد المضني، أن أتلو على مسامعكم، جميع الأقوال في هذا الصدد، وأعتقد أن إيراد بعض المقتطفات يفي بالغاية المتوخاة. فقد ذكرت جريدة **ليكسبرس** في عددها الصادر في الثالث عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ما نصه: «إن الحقيقة تفوق الأساطير، والقوائم المقررة، تؤلف صورة كاريكاتورية عن «الأسلوب الديموقراطي»، الذي أعده ديغول، وطبقه، حتى إن الإنسان لا يكاد يصدق نفسه». وقالت الصحيفة نفسها في اليوم العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ما نصه: «إن النتيجة الواضحة التي يمكن استخلاصها من تنظيم الانتخابات أنها تؤلف الهزيمة الأولى للجنرال ديغول. وثمة أمر واضح أيضاً، وهو أن سلطة باريس، لا تحكم في الجزائر الآن، كما كان شأنها في الماضي». وقالت **النيويورك تايمس** في عددها الصادر بتاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر «إن قوائم الناخبين الجزائريين تألفت بصورة كلية من جماعة الرجعيين الفرنسيين وأذنابهم من المسلمين».

هذه هي الصورة الحقيقية يا سيدي الرئيس، لانتخابات الجزائر، باستثناء ناحية واحدة وهي عدم وجود أذناب من المسلمين كما روت صحيفة **النيويورك تايمس**. ليس هناك من ذنب مسلم، فالذنب لا يكون مسلماً، والمسلم لا يكون ذنباً، والإسلام كما يدل اسمه، هو الخضوع لله وحده، من دون سواه، والإسلام هو دين الحرية والسلام والعدالة.

وقد عرضنا يا سيدي الرئيس حتى الآن، الحل الفرنسي، والاستفتاء الفرنسي والانتخابات الفرنسية. وأنا أود استخدام صفة «الفرنسي» مع كل اسم من هذه الأسماء، فكل شيء قد صبغ بالصبغة الفرنسية من البداية حتى النهاية. وهنا قد نتساءل: لماذا جئنا إلى هنا إذن؟ ولماذا أدرج هذا البند على جدول الأعمال؟ وأخيراً ما هو الحل الذي نقترحه؟

الاستقلال والتفاوض

لقد جئنا إلى الأمم المتحدة، لأن الحرب ما زالت دائرة في الجزائر، وقد دخلت في عامها الخامس، وما زالت الآلام البشرية، متواصلة من دون وهن أو ضعف. وسواء أكان الدم المسفوك فرنسياً أم جزائرياً، فهو دم إنساني على كل حال، يُسفك على أرض الجزائر.

لقد قدّر الجنرال ديغول في بيانه، الذي أصدره في الثالث والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، الخسائر في هذه الحرب بسبعة آلاف ومئتي فرنسي بين ضابط وجندي، وبسبعين ألف جزائري قُتلوا في عملية القتال. ولا أدري النسبة التي يستعملها الفرنسيون في إذاعة خسائرهم الحربية، وهل تكون العشر أو أقل أو أكثر، ولكن ما أعرفه أن الفرنسيين يتساقطون بالألوف. أما بالنسبة إلى قتلى الجزائريين فقد يزيدون على هذا الرقم، وعلى أي حال، مهما كان الرقم، الذي لا يعرف حقيقته إلا الله والمقابر، فإن الضريبة، التي تقتضيها الحرب من الأرواح البشرية، عالية بصورة مؤلمة عند الفريقين، وما زالت ماضية في الارتفاع. وقد ظلت الحرب، حتى هذه اللحظة، محصورة على الأرض الجزائرية، ولكن لا يعرف إلا الله، إذا كانت ستستمر على هذا الشكل. لأن الحرب، أية حرب، تملك الاحتمالات الفطرية للاتساع والانتشار إلى ميادين أخرى، وقبل بضعة أشهر، وقعت اصطدامات عسكرية بين تونس وفرنسا. وشرع الجزائريون أيضاً في فتح جبهة ثانية في فرنسا نفسها.

ووقعت على الصعيد السياسي، تطورات جديدة وكثيرة للغاية، تتطلب حلاً عاجلاً للمشكلة الجزائرية، وهي تطورات كافية لأن تقرع جرس الخطر، للأمم المتحدة، لكي تستيقظ، وتتحمل مسؤولياتها:

وعليّ أن أذكر أولاً أن مؤتمرات قومية تضم دولاً عدة، قد بحثت في المشكلة الجزائرية: فقد عقد المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة في أكرا بين الخامس عشر والثاني والعشرين من شهر نيسان/ أبريل. واتخذ هذا المؤتمر قراراً، اعترف فيه بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وحثّ فرنسا على الاعتراف بهذا الحق، وسحب قواتها من الجزائر، والدخول في مفاوضات فورية مع جبهة التحرير الجزائرية، أملاً في الوصول إلى تسوية نهائية عادلة. ولعل من المهم للغاية، ذلك النداء الذي وجهته الدول الأفريقية إلى أصدقاء فرنسا وحلفائها، للكف عن مساعدة فرنسا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملياتها العسكرية في الجزائر.

وعقد في طنجة بين السابع والعشرين والثلاثين من نيسان/ أبريل مؤتمر شمال أفريقيا، واتخذ قراراً، يعلن حق الشعب الجزائري الذي لا يبطل قط، في السيادة

والاستقلال، وتأييده في كفاحه لتحقيق هذا الاستقلال، والتوصية بخلق حكومة جزائرية.

وعقد بين السابع عشر والعشرين من شهر حزيران/ يونيو، المؤتمر الثلاثي في تونس بين ممثلي حكومتي تونس والمغرب وجبهة التحرير الوطني الجزائري، واتخذ المؤتمر قراراً برفض أية سياسة فرنسية تقوم على الإدماج، وتأييد حق الشعب الجزائري في الاستقلال.

هذه ثورة يا سيدي الرئيس، تعمّ القارة الأفريقية بأسرها، تأييداً لقضية الجزائر. وقد تبع هذه الثورة، قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٨. ويعتبر هذا اليوم نقطة فاصلة في تاريخ الجزائر، لأنه يرمز إلى مرحلة جديدة، بل إلى فصل جديد في حركة التحرير الجزائرية. ولم تعد القضية مجرد حركة ثورية بل غدت حرباً نظامية، يشنها جيش منظم، يتبادل أسرى الحرب مع الفرنسيين. وقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن قيام حالة الحرب مع فرنسا، وعن استعدادها للقتال حتى النهاية، واستعدادها أيضاً للتفاوض لعقد صلح كريم. وأعلنت الحكومة الجزائرية إذعانها لمبادئ الأمم المتحدة، وللإعلان العالمي عن حقوق الإنسان، ولنصوص مواثيق جنيف. وعلى أساس هذه البيانات والإعلانات كلها، سارعت دول عدة إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية.

وهنا قد يظهر السؤال الدقيق، ما هو الحل يا ترى؟ ومن السهل الرد على هذا السؤال، كما أن من السهل بيان الحل:

ثمة حل واحد، يا سيدي الرئيس للمشكلة، ولا حل سواه، إنه استقلال الشعب الجزائري وسيادته، وهذه هي الطريقة الوحيدة لإحلال السلام في القارة الأفريقية بأسرها. إنه الحل الذي يسمح بقيام اتحاد مغربي يضم تونس والجزائر ومراكش، وبهذه الطريقة، يمكن علاقات فرنسا بشمال أفريقيا أن تعود إلى وضعها الطبيعي، وأن ترسم على خطوط منظمة. وأخيراً، إنه الحل الوحيد، الذي يخلق الأمل المشرق، في قيام علاقات الصداقة والود بين فرنسا وجميع الدول العربية.

وهذا الحل، لاستناده إلى الاستقلال، يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً، وهو يستجيب إلى آمال الشعب الجزائري القومية، ويعكس الرغبة العامة للمجتمع الدولي. ولذا فالدعوة موجهة إلى الأمم المتحدة، لتأييد مثل هذا الحل، بل لتأييد ميثاقها. والاستقلال مع المفاوضات لتنظيم العلاقات بين فرنسا والجزائر، هو المفتاح الصحيح الوحيد، لحل القضية بصورة سلمية.

عواقب الحرب

إنني أصف هذا الحل «بالسلمي»، واستمرار الحرب، هو البديل الذي لا مناص منه. الجزائر، حكومة وشعباً، مصممة على المضي في الحرب، والاستمرار في تقديم التضحيات حتى النهاية، وهذه النهاية ليست إلا النصر.

ولكن ما هي نتائج هذه الحرب؟ إنها خطيرة، بالنسبة إلى فرنسا، وإلى أوروبا بل للعالم الغربي قاطبة.

الحرب، تعني بالنسبة إلى فرنسا، تضحيات إنسانية أكثر وأكثر، في أرواح الألوف من الجنود الفرنسيين، الذين يجب توفير أرواحهم، لقضية أعدل، وأكثر حقاً. وتعني الحرب أيضاً لها، الإفلاس الاقتصادي والمالي، الذي بدأ في الظهور تحت ضغط النفقات الحربية الطائلة، فقد استنزفت نفقات الحرب الجزائرية الباهظة التكاليف احتياطي فرنسا من النقد الأجنبي، وكانت فرنسا قد استنفدت في نهاية عام ١٩٥٧، جميع موارد اقتصادها، التي لم تكن تستعمل من قبل أو تمس. وقد اضطرت فرنسا في كانون الثاني/ يناير من هذا العام إلى اقتراض ما مجموعه ٦٥٥ مليون دولار من اتحاد المدفوعات الأوروبي، وصندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة إلى أوروبا، فبالإضافة إلى ما تؤثره الحرب في السوق الأوروبية المشتركة، فإنها تعني، تجميد أية آمال مشرقة في الزيت الجزائري. وكان غي موليه رئيس وزراء فرنسا الأسبق، قد تنبأ في آذار/ مارس عام ١٩٥٧، أنه في غضون عشر سنوات، سيكون زيت الصحراء الجزائرية، كافياً لتأمين نصف ما تحتاجه الدول الأوروبية من النفط، وهذا الزيت هو ثروة الجزائر القومية، ولا يمكن ضخه إلى أوروبا، إلا بموافقة الجزائر المستقلة، ذات السيادة الكاملة. ويجب أن توافق حكومة الجزائر على جميع أعمال التنقيب، والإنتاج والتكرير والشحن المتعلقة بنفط الصحراء. وكل الشركات التي تقدم على عمل، من دون الحصول على هذه الموافقة، تخوض مجازفة غير مأمونة العواقب. وكان الجيش الجزائري في الحقيقة وفي أكثر من مرة قد دمّر منشآت الزيت في الجزائر، ومع استمرار الحرب، ستظل هذه المنشآت، هدفاً عسكرياً.

أما بالنسبة إلى العالم الغربي، فإن الخسارة ستأتي بردود فعل سيئة وعظيمة. فاستمرار الحرب، يعني خسارة فرنسا، وبالتالي خسارة التوازن الأوروبي. وإذا واصلت فرنسا حربها الخاسرة في الجزائر، فإن فرنسا نفسها ستضيع، فالحرب

الجزائرية هي التي جاءت للجمهورية الرابعة بنهايتها، وكانت مشكلة الجزائر، هي السبب في دعوة الجنرال ديغول من عزلته في ضواحي باريس، لإنقاذ فرنسا من ويلات حرب أهلية، وكانت مشكلة الجزائر أخيراً هي العامل في قيام الجمهورية الخامسة.

وإذا قُدّر للقضية الجزائرية البقاء بلا حل، فماذا ستكون النتيجة؟ لا شك عندي في أن نتيجتين حتميتين، ستتلوان: أولاهما، أن حرب الجزائر الاستقلالية ستصل حتماً إلى نهايتها في تحقيق الاستقلال والسيادة للجزائر. وثانيتهما، أن هزيمة فرنسا الكاملة، أمر لا مناص منه ولا مفر من قضائه. وبالطبع ستنهار الجمهورية الخامسة، وسيعود الجنرال ديغول إلى عزلته من جديد ليكتب الفصل الأخير من مذكراته. والله وحده فقط، يعلم، ما يلي ذلك من أحداث.

هذه هي الصورة التي نراها: النصر للجزائر، والهزيمة لفرنسا.

ولكن الطريق، يا سيدي الرئيس، ما زال مفتوحاً، للوصول إلى سلام كريم، سلام يقوم على أساس التفاوض بين الجزائر وفرنسا. وليس للجزائر أي هدف في أن تهزم أحداً أو تغلبه، وما تجاهد الجزائر للوصول إليه، هو الحرية، والاستقلال، وقد أعلنت عن استعدادها للسلام.

وكل ما يبقى على الأمم المتحدة أن تعمله، هو أن تتخذ قراراً بتأييد السلام على الحرب، ونصرة الاستقلال على السيطرة، وعون الكرامة الإنسانية على الإذلال والعبودية. وإننا لنتضرع إلى الله، أن تسمع فرنسا صوت السلام والعدالة والكرامة.

(٧)

مقتطفات من خطاب الشقيري في المناقشة العامة (٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٩)

خصص الشقيري قسماً من خطابه العام في الاجتماعات الأولى للدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وفي ما يلي جزء من هذا الخطاب.

أصل الآن، يا سيدي الرئيس، إلى الحديث في موضوع استمرار وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في أعمالها. وقد عرض هذا الموضوع على جدول الأعمال، مرفقاً بتقرير من الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الموضوع لا يتناول إلا جزءاً من مشكلة فلسطين، وناحية من نواحي قضية اللاجئين، إلا أن المستر هيرتر، وزير خارجية الولايات المتحدة، كان موفقاً في القول عنه بأنه في منتهى الأهمية.

وليس من قصدي في هذه المرحلة من المناقشة، أن أسرد بصورة متسلسلة تاريخ القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وكيف اتخذ القرار بتقسيم البلاد المقدسة، وكيف أقيمت إسرائيل، وأُخرج اللاجئون من بلادهم وديارهم. وفي سجلات الأمم المتحدة البرهان على هذا الظلم الصارخ، الذي لم تر قصص التاريخ له مثيلاً من قبل. وإذا أردنا الإيجاز، قلنا إن الديار المقدسة، قد جزئت على الرغم من إرادة أهلها، وأقيمت فيها حكومة غريبة، لها شعبها الغريب أيضاً، بقوة السلاح ليس إلا، هذا هو أساس مشكلة اللاجئين.

وقد غدت مشكلة اللاجئين، المسؤولية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة منذ

بدايتها أي منذ اغتيال الكونت برنادوت وكانت سياسة الأمم المتحدة تقوم منذ البداية على أساس مبدأ العودة. وأكدت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨، في جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، موقفها المؤيد لعودة اللاجئين إلى بيوتهم. ولضمان تنفيذ هذه القرارات، أقامت الأمم المتحدة وكالتين: أولاهما، لجنة التوفيق الدولية لفلسطين، ومهمتها المحدودة تسهيل سبل العودة للاجئين، وثانيتها وكالة الغوث الدولية، ومهمتها تقديم المعونة إلى اللاجئين إلى أن تتاح لهم العودة. وقد جمدت إسرائيل جهود لجنة التوفيق ورفضت أي اقتراح يقضي بتنفيذ العودة، ما أدى إلى استمرار وكالة الإغاثة في أعمالها لغوث اللاجئين حتى يومنا هذا.

وينتهي عمل الوكالة في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٠. وبالنسبة إلى إصرار إسرائيل المستمر على رفض السماح للاجئين بالعودة إلى أوطانهم، فإن القضية، تعرض في هذه الدورة على الجمعية العامة لتدرس إمكان تمديد أعمال وكالة الغوث الدولية. هذا هو الموقف الذي تواجهه الأمم المتحدة في الوقت الراهن، وهو موقف ينبع من تحدي إسرائيل، وإسرائيل وحدها.

وقد توصل الأمين العام في تقريره عن المشكلة إلى النتيجة، التي تقول بأن من الواجب الاستمرار في أعمال وكالة الأمم المتحدة حتى تتم إعادة اللاجئين أو إسكانهم وفقاً لاختيارهم. وسيقوم أعضاء الوفود العربية في الوقت المناسب بتوزيع تحليل مطول، عن التقرير، على جميع الأعضاء، وسيكون في وسعنا أن نناقش التقرير بالتفصيل في اللجنة الخاصة، عندما نصل إلى ذلك البند في جدول أعمالها. وفي وسعنا أن نقول الآن من دون تورط، ومن دون أن نقبل الكثير من الحجج الواردة في تقرير الأمين العام، إننا نرضى بتوصيته الخاصة باستمرار أعمال الوكالة. وتجنباً لبعض المفاهيم المغلوطة، في عقول أعضاء الجمعية العامة، نرى لزاماً علينا، أن نسرد خمسة مبادئ أساسية، لا يمكن شعب فلسطين، ولا الدول العربية التخلي عنها، مهما كانت التضحيات، وتحت أية ظروف مهما كانت خطيرة ومؤلمة:

وأبدأ فأقول بكل جد، وكل رزانة، وكل إصرار، إن البلاد المقدسة على الرغم من كل ما وقع فيها في غضون الحقبة الأخيرة، ستظل معتبرة، جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي. فأهلها من مسلمين ومسيحيين ويهود، من دون سواهم من الغرباء، هم وحدهم أصحاب الحق الشرعي في تقرير مصيرها. وستظل وحدة فلسطين الجغرافية، وحق أهلها في استعادة وطنهم، حجر الزاوية في السياسة العربية في مستقبل الأيام.

ومن الناحية الثانية: دعوني أوضح لكم بجلاء أن المسؤولية في مشكلة اللاجئين تقع على عاتق الأمم المتحدة، وأن هذه المسؤولية، يجب أن تستمر حتى يعود اللاجئون إلى بيوتهم.

ويجب أن لا يشك أي منكم، من الناحية الثالثة: في أن استمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين، واستمرار العبء على الدول المساهمة في موازنتها، ناجمان بصورة مباشرة وأولية، عن رفض إسرائيل المستمر، لعودة هؤلاء اللاجئين إلى بيوتهم.

ومن الناحية الرابعة: على أي منكم، أن لا يخطئ، أو يشك في إصرار اللاجئين على العودة إلى بيوتهم. وهذا حقهم الفطري الذي لا تستطيع أية قوة في العالم أن تنكره، أو تفتئت عليه، فاللاجئون على الرغم من اقضاء حقبة كاملة على حياتهم في المنفى ما زالوا، وسيظلون، مصممين على ممارسة حقهم في العودة، والرجوع إلى وطنهم.

ويقاوم اللاجئون من الناحية الخامسة: يا سيدي الرئيس، مقاومة إجماعية، كل مشروع يرمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى استيعابهم في أية مناطق خارج بلادهم. ومهما شئتم أن تطلقوا عليهم من أسماء، فأطلقوها، ولكنهم يرفضون كل الرفض، وبإصرار، مبدأ وتفصيلاً أي مشروع يرمي إلى إدماجهم أو إسكانهم، خارج مدنهم وقراهم الأصلية.

هذه، يا سيدي الرئيس، هي المبادئ الخمسة التي تتحكم في سياستنا تجاه قضية اللاجئين. وهذا هو موقف أهل فلسطين، ويؤيدهم في ذلك جميع الدول العربية بلا تحفظ ولا إستثناء.

وإذا أردنا أن ننتهي بالموضوع إلى نهاية سريعة، فلن نقيّد أنفسنا بسرد هذه المبادئ ليس إلا، بل علينا أن نتقدم بخطة جديدة، فنحن أشوق ما نكون إلى رفع هذا العبء عن عاتق الدول المساهمة في موازنة الوكالة. واللاجئون أنفسهم، هم الأكثر شوقاً إلى رؤية هذا الإحسان يتوقف: فهم أفراد شعب له كبرياؤه الوطنية وكرامته، وكانوا في الماضي، يسهمون بدورهم، في صناديق الإحسان الدولية.

لقد قيل أكثر من مرة، إن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تمضي إلى ما لا نهاية له، في تقديم الغذاء والمأوى للاجئين. فهناك صيحة عامة تدعو إلى وجوب قيام اللاجئين بإعالة أنفسهم لرفع هذا العبء عن عاتق المجتمع الدولي. وأشار الأمين العام في تقريره، إلى ضرورة حمل اللاجئين، على أن يحيوا حياة منتجة. ومع مقت اللاجئين

حياة البطالة، إلا أنهم يعارضون بصورة عامة أية خطة قد تؤثر بأية صورة من الصور على حقهم في العودة. وقد وُجّه إلينا السؤال أخيراً، عن الاقتراحات البناءة التي يمكننا نحن العرب، أن نقدمها، لمواجهة الموقف. وقد شاعت أكذوبة صهيونية تزعم، بأن ليس لدى العرب ما يقولونه إلا «لا»، وأنهم لا يعرضون أية خطة واقعية أو بناءة.

وبالطبع ليس هذا القول إلا مجرد سخافة ومادة دعائية رخيصة. ونحن ننتهز هذه الفرصة، لنقترح خطة أو مشروعاً، لا للمشكلة الفلسطينية برمتها، ولا لمشكلة اللاجئين بكاملها، بل لتخفيف العبء عن المجتمع الدولي من الناحية المالية، وإنقاذه من دفع مساعدات أخرى. إنها خطة يا سيدي الرئيس، لمدة ثلاث سنوات، وسيؤدي تنفيذها، إلى إنهاء أعمال وكالة الأمم المتحدة بعد انتهاء هذه المدة.

وتتألف الخطة من ثلاث مراحل، للعناية بأحوال مليون من اللاجئين: والفكرة الأساسية منها، هي أن ننقل اللاجئين في غضون ثلاث سنوات إلى مرحلة الحياة الإنتاجية، وتقوم هذه الخطة على أساس إعادة التكامل الاقتصادي الحقيقي، وتتمتع بجميع المزايا التي تضمن لها النجاح.

وتتناول المرحلة الأولى: إعادة دمج أربعمائة ألف لاجئ في نهاية عام ١٩٦٠ في الجليل الغربي ويافا واللد والرملة والمثلث والمناطق الوسطى والجنوبية من فلسطين. وكانت هذه المناطق قد خصصت بكاملها إلى العرب بموجب مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧. ولا نود أن ندخل في موضوع عدالة ذلك القرار أو إجحافه، ولكننا نقول إن هذه المناطق قد خصصت للعرب ويجب أن لا تقوم أية صعوبة في طريق إعادة دمج اللاجئين في اقتصاد هذه المناطق، التي تتوافر فيها الأراضي المنتجة، وتستطيع تقبّل العديد من المشاريع الإقتصادية اللازمة لاستيعاب اللاجئين.

وتتعلق المرحلة الثانية لعام ١٩٦١: بمائة ألف لاجئ، وهذه هي السنة الثانية من سنوات المشروع، وتجري فيها إعادة الدمج الاقتصادي في منطقة القدس، التي تقرر أن تكون قطاعاً دولياً بموجب قرار الأمم المتحدة، على أن لا يكون لأحد الفريقين حق سيادي عليها. وفي وسع وكالة الأمم المتحدة هنا أيضاً أن تشرع في إقامة مشاريع، لإدماج اللاجئين في حياة هذه المنطقة الاقتصادية.

وتتعلق المرحلة الثالثة لعام ١٩٦١: بنحو نصف مليون شخص هم البقية الباقية من اللاجئين ويجب أن تتم إعادة دمج هؤلاء في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل في الوقت الحاضر. والمشاريع المتعلقة بالإدماج في هذه المنطقة، عملية وممكنة، إذ إن

العرب يملكون معظم الأراضي فيها بينما لا يتجاوز ما يملكه اليهود نسبة ٦. ١ في المائة من المنطقة كلها.

ولهذه الخطة التي تنفذ في ثلاث سنوات، يا سيدي الرئيس، فوائد ومزايا جمة، فهي أولاً تتفق مع جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بصدد قضية فلسطين، وهي ثانياً، تنسجم مع رغبات اللاجئين كما أكدها الأمين العام للأمم المتحدة. وهي ثالثاً، تُنهي مسؤولية الأمم المتحدة المالية في نهاية عام ١٩٦٠. وهي رابعاً، توفر كثيراً، من نفقات إدماج اللاجئين الإقتصادية. وإذا ما نُفّذت هذه الخطة فلن يطلب إلى الأمم المتحدة، أن تؤمن لكل لاجئ مسكناً يقيم فيه وأرضاً يعمل فيها، ففي فلسطين بيته وأرضه. وفوق كل هذا، فهناك وطنه، الذي عاش فيه والذي هو على استعداد للموت في سبيله.

سيدي الرئيس،

ليس ثمة خطة أكثر عملية، من هذه الخطة. لأن إعادة دمج اللاجئين خارج فلسطين، أمر مرفوض كل الرفض بقدْر ما في القضاء من قوة، وفي القدر من حَسْم. وقد حذّر الأمين العام للأمم المتحدة بطريقته الخاصة من تجاهل رغبات اللاجئين، فقد تناول النواحي النفسية وأكد استحالة إعادة إدماج اللاجئين، من دون موافقتهم وقبولهم. ويؤيد الأمين العام عند تحليله الناحية السياسية، حق اللاجئين في العودة، تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة. وقال في ختام تقريره التمهيدي، إن: «تقديره للأوضاع الاقتصادية. . لا يقلل مطلقاً، أو يغير أبداً من جوهر قرارات الجمعية العامة، أو قيمتها القانونية». إننا لا نختلف معه هنا، ولكننا سنوضح في اللحظة المناسبة، النقاط التي نختلف معه فيها. وما نود تأكيده في الوقت الحاضر، أنه حتى مع قوة تقرير الأمين العام، فإن حق الاختيار للاجئين الذي هو حقهم المطلق، يجب أن يكون العامل الأساسي في أي مشروع لإعادة الإدماج. وإذا كانت هذه هي الحالة، وهي حتماً قائمة، فإنه تتبين استحالة أي إعادة للإدماج خارج فلسطين.

ولقد أعرب اللاجئون مقدّماً عن إرادتهم، فهم يرفضون أي إدماج خارج أراضيهم. وهذا الرفض يضع حداً نهائياً للمشكلة. وإذا كان لأحد أي شك في نيات اللاجئين، فإن المحك الحقيقي، يكون في استفتاء، ونحن نقبل هذا الاستفتاء ونرضى بنتائجه، الآن وفي هذه اللحظة.

لقد حان الوقت يا سيدي الرئيس، لحلّ مشكلة اللاجئين، وقضية فلسطين بكاملها، حلاً يتفق مع العدالة، ولا شيء غير العدالة. فقد قَذفَت هذه المشكلة

الشرق الأوسط بكامله في جحيم من الكوارث طيلة الحقبة الماضية، وقد أدّت إلى تدمير العلاقات بين الدول العربية والكثيرات من الدول الصديقة. وقد قُدّر لهذه المشكلة، أن توصل العالم بأسره إلى شفير الحرب في أكثر من مناسبة، وقد توصله إليه أيضاً في كل لحظة. وبينما يتركز اهتمام العالم وقلقه على برلين المجزأة كمستودع البارود، الذي قد يفجر الحرب، فإن شررها، قد يندلع أيضاً من القدس المجزأة. ونحن نقف إلى جانب السلام بطبيعتنا، ونتيجة لسياستنا، والبلاد بلادنا، والشعب شعبنا، ولذلك فإننا نقف إلى جانب السلام بدافع الحاجة أيضاً.

وإننا لنتضرّع إلى الله، وكلنا أمل، بأن تُستهلَّ هذه الحقبة الثانية من قضية فلسطين، بعهد من السلام، لا يقوم على أساس المصلحة أو الانتهاز، بل على أساس العدالة، ولا شيء غيرها.

وللوصول إلى هذا الهدف الأسمى، يا سيدي الرئيس، نضع أنفسنا في خدمة هذه القضية، بجميع أفكارنا وأفئدتنا وأرواحنا.

(٨)

الشقيري يدحض بيان الممثل الإسرائيلي
(٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩)

ألقى الشقيري هذا البيان المفاجئ المرتجل، يدحض فيه بياناً ألقاه الممثل الإسرائيلي في الجلسة العامة حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

لم يكن في خاطري، أن أتحدث للمرة الثانية في هذه المناقشة، لو لم نستمع يوم أمس إلى بيان ألقاه أمام الجمعية العامة، الناطق بلسان الوفد الإسرائيلي. وقد شعرنا من واجبنا تجاه هذه الهيئة الموقرة، أن نشرح موقف العرب من نقطة أو نقطتين:

فقد ادعى المندوب الإسرائيلي، أن الوفود العربية تتحدث عن الحق في تقرير المصير، ولكنها في الوقت نفسه تتجاهل هذا الحق، لشعب واحد في العالم، وهو الشعب اليهودي. وإنني لأقول فوراً وبصراحة، إننا نقبل هذا الاتهام فهو حقيقة واقعة. فنحن ننكر على الشعب اليهودي حق تقرير المصير، لمجرد أن اليهود لا يؤلفون شعباً في العالم. وليس ثمة من شيء يُدعى بالشعب اليهودي، فهناك اليهودية، أي الدين اليهودي، وهناك المواطنون اليهود الذين يمتّون إلى دول مختلفة في جميع أنحاء العالم. أما العنصر اليهودي، والشعب اليهودي، والأمة اليهودية، فهي اصطلاحات لا وجود لها تماماً كالشعب المسيحي أو العنصر المسيحي أو الأمة المسيحية، وكلها تعابير لا وجود لها. ولو قبلنا بهذا المفهوم عن القومية اليهودية، فماذا تصير إليه حالة اليهود في كل زاوية من زوايا المعمورة؟ فهل هم جزء من الشعب اليهودي؟ وهل يصبح يهود الولايات المتحدة، والأعضاء اليهود في الكونغرس، جزءاً من الشعب

اليهودي؟ وهل يصبح اليهود في بريطانيا وفرنسا وأمريكا اللاتينية والإتحاد السوفياتي والهند، جزءاً من الشعب اليهودي؟ وهل يضحي الممثلون اليهود بيننا، والموظفون اليهود في الأمانة العامة للأمم المتحدة، جزءاً من الشعب اليهودي؟ وهل يضحي الجنود اليهود في أي مكان وفي كل مكان جزءاً من الشعب اليهودي؟ إن إسرائيل، ترد على جميع هذه الأسئلة بالإيجاب، وهذه هي قضيتها، بل هذا هو سبب وجودها ودعامة كيانها. وإذا افترضنا أن الردّ بالإيجاب، يتضح تماماً والحالة هذه أن للموقف العربي، كل ما يسوّغه من المبررات. ويصبح من الجليّ البين تبعاً لذلك أن جوهر المشكلة يقوم في إسرائيل، وأن إسرائيل هي المشكلة.

يضاف إلى هذا، أنه لو حق لكل إنسان أن يتكلم عن تقرير المصير، فإن على إسرائيل، أن تلتزم الصمت، إذ ليس لديها ما تقوله في هذا الشأن. ذلك أن الكارثة التي حلت بالقضية الفلسطينية برمتها، هي ثمرة التنكر لحق تقرير المصير. وكان العرب يدافعون عن قضية فلسطين عام ١٩٤٧، على أنها قضية واحدة من قضايا تقرير المصير، وفي وسع كل واحد منا أن يرجع إلى سجلات الأمم المتحدة ليرى بنفسه ما أقوله. وقد أعلنا أن ليس في وسعكم تقسيم فلسطين على الرغم من مشيئة أهلها، إذ إن لهؤلاء الحق في ممارسة تقرير المصير. كان هذا موقفنا، ولكن الصهيونية يؤيدها الاستعمار، نجحت في تنحية حق تقرير المصير جانباً.

ووجود إسرائيل الآن مَدينٌ لعامل واحد ليس إلا، وهو أن شعب فلسطين لم يتمكن من ممارسة حقه في تقرير مصيره. ولو طبق هذا الحق في حينه، لما حلت الكارثة كلها، ولما ظهرت مشكلة اللاجئين، ولما وجدت إسرائيل. ووجود إسرائيل اليوم ليس ثمرة تنفيذ حق تقرير المصير، وإنما هو ثمرة التنكر له، بالنسبة إلى شعب عميق الجذور في وطنه، وترجع في تاريخها إلى أقدم ما تعيه ذاكرة الإنسان.

تحتل إسرائيل اليوم مقعدها على حطام مبدأ تقرير المصير، وعلى أشلائه وبقاياه، بعد أن حطمته، وقذفت به في مهب الرياح والأعاصير. ولو قدّر لهذا الحق أن يُحترم لما اقتعدت إسرائيل هنا مقعدها في الأمم المتحدة، لتتحدث بمثل هذه الطلاقة والصلف، عن مبادئ تقرير المصير، ولكان هؤلاء السادة الإسرائيليون، يجلسون في مقاعد النظارة والزائرين لا في مقاعد الأعضاء المحترمين، ولكان يحتل هذا المقعد، ممثل عن جميع فلسطين، يتحدث باسم جميع أهلها الشرعيين من يهود ومسيحيين ومسلمين على السواء. هذه هي قضية مبدأ تقرير المصير، الذي حطّمته إسرائيل، ثم جاءت اليوم تندبه وتبكيه بدموع لا أدري من. . . إنني أفضل أن لا أذكر الصفة ولا أسميها.

أما قصة الحرب الفلسطينية فأمرها طويل، وأوثر أن لا أذكرها: فبالاختصار، كانت القوات الصهيونية هي التي شنت حرباً إجرامية من الغدر والدمار والحرائق. وكان تدخّلنا وحده، هو الذي أنقذ اللاجئين والأماكن المقدسة من مصير محتوم في فلسطين. وقد قال المستر تشرشل في تلك الأيام متحدثاً عن الإرهاب الصهيوني ما نصه: «يبدو أن جميع أحلامنا في الصهيونية ستتبدد مع دخان مسدسات القتلة. . ومع هذا النتاج الجديد من القتلة، الذي لا يليق إلا بألمانيا النازية، ولذا فإن الكثيرين من أمثالي سيُجبرون على إعادة النظر في المواقف التي حافظوا عليها طويلاً في الماضي. ومن الواجب تحطيم هؤلاء المسؤولين أصلاً وفرعاً». وها هو الناطق الإسرائيلي، يدعو الإجراءات العربية التي اتخذت في عام ١٩٤٨، بالنسبة إلى هذا الأصل، وذلك الفرع في الإرهاب اليهودي، عدواناً عربياً. وليس من العسير على إسرائيل أن تسمي الإجراء الدفاعي، بالعمل الهجومي، وليست القضية بالنسبة إلى إسرائيل إلا تغييراً في بعض الحروف. فيصبح الدفاع هجوماً. وقد اختارت إسرائيل بالأمس بهذه الصورة نفسها وصف هجومها الغادر على مصر عام ١٩٥٦، بالعمل الدفاعي البريء، ولكن أية براءة!!! لينقذ الله الحمل الوديع.

ولا أعتقد أن بيان الناطق الإسرائيلي عن السلام، من الجدية، والأصالة، والحقيقة، بحيث يتطلب مني أي تعليق. وقد سمعنا الدكتور فوزي، يوجه إلى مجلس الأمن العبارة التالية:

«يتحدث البيان الأول، الذي استمعنا إليه هذا الصباح، والذي ألقاه المندوب الإسرائيلي، عن السلام، وقد سبق لي أن علّقت على مثل هذا البيان من مندوب إسرائيل. وقلت: «إن السلام، ليس مجرد أقوال، وإنما هو أفعال لا أقوال. والسلام لا يكون في مطاردة مليون إنسان وإخراجهم من بلادهم، وحرمانهم من بيوتهم وأسباب عيشهم، وإنكار أبسط الحقوق الإنسانية عليهم».

هذه هي التجربة الحقيقية للسلام. ففي الحياة التي يعيشها المليون من اللاجئين أكثر من مليون دليل، يظهر بطلان الزعم الذي تدعيه إسرائيل عن السلام.

ونصل أخيراً يا سيدي الرئيس إلى موضوع المفاوضات: فقد عرض الناطق بلسان إسرائيل، إجراء مفاوضات مباشرة مع القادة العرب لتسوية ما أسماه «بالمشكلة العربية الإسرائيلية». ولكن هذا العرض مغالطة صريحة، فليس ثمة ما يسمى بالمشكلة العربية الإسرائيلية، وإنما هناك مشكلة فلسطين، التي تعود أولاً وقبل كل شيء إلى شعب فلسطين، وليس ثمة من مشكلة أخرى سواها. وقد ناقش الناطق الإسرائيلي، الدكتور فوزي، فزعم أن ليس ثمة مشكلة تدعى بمشكلة فلسطين. إذن، على ماذا

يُطلب إلينا أن نتفاوض؟ إذا كان وجود مشكلة فلسطين موضع الشك والتجاهل من إسرائيل.

دعونا نتحدث حديثاً معقولاً، ولا ننطق بكلمات جوفاء نذروها في الهواء. ما هي المسائل التي يطلب إلينا التفاوض عليها؟ تقع القضية الفلسطينية في ثلاث مشاكل رئيسية، سبق للأمم المتحدة أن اتخذت القرارات بشأنها وهذه المشاكل هي موضوع اللاجئين، وتدويل القدس، والنواحي الإقليمية. وليست إسرائيل بمستعدة لإعادة لاجئ واحد إلى بيته، وهي أيضاً تقاوم تدويل القدس وتعارضه، كما أنها ليست على استعداد للتنازل عن شبر واحد من الأراضي التي تحتلها. إذن، ما الذي سنتفاوض عليه، إذا كانت إسرائيل ترفض سلفاً، ومسبقاً تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة؟

وهذه الأمور ليست شروطاً نضعها، وإنما هي قرارات دولية. وإذا لم تكن إسرائيل مستعدة لقبول هذه القرارات، فلماذا الاجتماع؟ وعلامَ التفاوض؟ فليس ثمة أمر يبقى للتفاوض عليه، إذ إننا في هذه الحالة، لا نجتمع في مجرد خواء، وإنما على أساس من السلبية. وتعربون عن استعدادكم للتفاوض من دون أية شروط مسبقة، ولكنكم وضعتم هذه الشروط، قبل هذا الإعراب، فأنتم لستم على استعداد لإعادة اللاجئين، ولا لقبول تدويل القدس، ولا لإرجاع الأراضي المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم. إن هذا إنكار لأبسط مفاهيم المفاوضات، بل إنه سخرية بالمفاوضات وهزء بها. وهذه المواقف من جانب إسرائيل قد أعلنتها بيانات إسرائيلية رسمية، غدت الآن جزءاً من سجلات الأمم المتحدة.

وقد نقلت إسرائيل إلى مجلس الوصاية، بصدد قضية القدس وثيقة رقمها (ت ٤٣١)، وتشتمل على بيان أصدره المستر بن غوريون عن مدينة القدس جاء فيه ما يلي:

«لقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وضع القدس في ظل نظام دولي كوحدة منفصلة، وهذا القرار، لا يمكن تنفيذه بأية صورة من الصور، إذا أخذنا بعين الاعتبار، معارضة أهل القدس نفسها، القوية والمصممة له. أما بالنسبة لدولة إسرائيل، فقد كان لها وسيظل لها دائماً عاصمة واحدة وهي مدينة القدس الخالدة. لقد كانت القدس عاصمتها قبل ثلاثة آلاف سنة، وستظل كذلك في اعتقادنا إلى أبد الآبدين».

وإذا كان يعلن أن القدس ستظل العاصمة اليهودية إلى أبد الآبدين، فما الذي سنتفاوض عليه إذن؟

وصرح المستر بن غوريون لصحيفة **النيويورك تايمس** بما نصه:

«إن القدس عاصمتنا، فالقدس لنا هي لندن أو واشنطن، وليس ثمة من مجال للتفاوض على قضية القدس»[1].

وإذا أخذنا هذا التصريح بعين الاعتبار، يا سيدي الرئيس، فهل يظل ثمة ما نتفاوض عليه في موضوع القدس، إذا كان المستر بن غوريون يعلن أنه لا يرى فيه ما يدعو إلى التفاوض؟

أما بالنسبة إلى قضية اللاجئين فقد ذكرت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين في الفقرة الثالثة عشرة من تقريرها لعام ١٩٥٠، ما نصه:

«أخفقت اللجنة في الحصول على موافقة حكومة إسرائيل على مبدأ العودة».

وإذا أخذنا هذا البيان بعين الاعتبار، هل يظل هناك، يا سيدي الرئيس، ما يدعو إلى التفاوض، في موضوع اللاجئين، إذا كانت إسرائيل ترفض حتى مبدأ العودة؟

وأما بالنسبة إلى قضية النواحي الإقليمية، فقد جاء على لسان الممثل الإسرائيلي الدائم، في رسالة بعث بها إلى لجنة التوفيق في السابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٩، ما نصه:

«تؤكد حكومة إسرائيل الآن حقوقها في الأراضي التي تباشر فيها سلطتها بصورة فعلية في الوقت الحاضر. وليس في إمكاننا أن نتخلى عن أية منطقة من المناطق التي جرى القتال حولها، والتي غدت الآن جزءاً من إسرائيل».

وهل يظل بعد هذا البيان، يا سيدي الرئيس ما يدعو إلى التفاوض في موضوع النواحي الإقليمية، عندما ترفض إسرائيل إرجاع المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة للعرب؟

هذا هو موقف إسرائيل المتعنت من القضية الفلسطينية برمتها.

وقد خيل إلى البعض، بعد العرض الإسرائيلي بالأمس أن إسرائيل قد بدلت من موقفها تجاه قرارات الأمم المتحدة، فهل هذا صحيح؟ وهل بدلت إسرائيل موقفها؟ لقد وجه المندوب الإسرائيلي السؤال إلى العرب، عما إذا كانوا مستعدين للتفاوض

---

(١) *New York Times*, 15/12/1951.

على الفور. هناك سؤال، يجب أن يسبق هذا، وأن يوجه إلى إسرائيل، وهو: هل أنت مستعدة لقبول قرارات الجمعية العامة عن مشكلة فلسطين برمتها؟

أما بالنسبة إلينا، فنحن نعلن أننا على استعداد لقبول قرارات الأمم المتحدة. فهل تكون إسرائيل على استعداد لقبولها أيضاً؟

هذا هو السؤال الصحيح. هذا هو التحدي الحقيقي، وعلى إسرائيل أن ترد عليه.

إنني أترك الكلمة لإسرائيل لترد، إذا كان في وسعها أن تردّ!!

(٩)

خطاب الشقيري عن قضية اللاجئين في اللجنة السياسية الخاصة (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩)

عرض الشقيري وجهة النظر العربية في المشاكل المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين أمام اللجنة السياسية الخاصة وهذا نص الخطاب.

سيكون اليوم الثلاثون من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٠، من الأيام البارزة الأخرى في تاريخ القضية الفلسطينية، فمن المقرر أن تنتهي في ذلك اليوم مهمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين. ويبدو لأول وهلة، أن انتهاء أية وكالة من وكالات الأمم المتحدة من أعمالها، يعتبر نبأً ساراً، إذ إنه يعني أداء مهمة دولية بشكل مُرضٍ.

وهكذا فبقدر ما يكون تأسيس أية وكالة دولية، نبأ سيئاً، يكون انتهاؤها خبراً ساراً. وهذا الشعور ينجم عن الافتراض بأن الوكالة قد أتمت مهمتها، وحققت أهدافها، وأن الأمم المتحدة، بعد أن رأت هذا النجاح، قررت إنهاء أعمال الوكالة، فاحتفلت بتصفيتها، ومحت من جداولها تلك المشكلة التي أُنشئت الوكالة بسببها.

لكن الموضوع، بالنسبة إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين الراهنة، يختلف كل الاختلاف: فالافتراض معكوس بصورة فطرية. فمع اقترابنا من النهاية، لم تصل وكالة الأمم المتحدة بالمأساة إلى نهايتها، ولا حتى إلى بداية نهايتها، وإنما قد يكون ما وصلت إليه هو البداية الجديدة، هذا إذا قدّر للأمم المتحدة أن تتخلى

عن واجباتها، وأن تستمر في عزلتها، وبُعْدها عن المشكلة الحقيقية.

وهكذا، فعوضاً عن رؤية المشكلة وقد حلت، نراها تحتل مكانها المعهود في جدول أعمالنا، وهي على ما هي عليه من تعقيد، وأبعد ما تكون عن المحو والزوال، بل زادت انطباعاتها المحزنة حدة وشدة، وبدلاً من أن نجتمع اليوم للاحتفال بانتهاء هذه المشكلة بالنجاح، نلتقي لنحتفل بذكراها السنوية الحادية عشرة، في جو قاتم من الفشل والفزع واليأس.

وإني لواثق، أيها السادة، أنكم لن تحملوا هذا البيان، على أنه قطعة من البلاغة، يزخر فيها بريق النثر، أو خيال الشعر. فالمشكلة أكثر أسى، وأكبر نكبة، من أن يحيط بها، نثر مرسل، وهي أشد كارثة من أن تخضع لقيود الشعر وأوزانه. وليس في وسع أي مجهود إنساني، أن يستوعب هذه المشكلة لضخامتها، وأن يسبر غور أعماقها التي لا نهاية لها، وأن يحيط بالآلام البشرية التي تنطوي عليها. وليس في وسع أي منا أن يسبر آلام شعب بأسره، وهو يحن إلى العودة إلى وطنه. وأية عبقرية إنسانية، يمكنها أن تصوّر حياة المنفى، بما فيها من عواطف لاهبة، وأحاسيس صاعقة، فالمشكلة ليست بمشكلة لاجئين فحسب، بسيطة، وصافية. وهي ليست من القضايا الدولية التي تمر وتمضي في حياتنا العادية المألوفة، بل إنها مشكلة شعب كامل اقتُلع من جذوره، في وطنه المتوارث، شعب يدخل الآن الحقبة الثانية من حياته في المنفى، بكل ما في هذه الحياة من كآبة وفشل وشقاء.

وهكذا، فإن هذه المشكلة، بدلاً من أن تختفي من سجلاّتنا، وجدول أعمالنا، تشق طريقها إلى مسرح الأمم المتحدة، كأكثر قصة أسى، وألماً في سجلات التاريخ وقصصه.

وعلى هذا، تواجهنا من جديد، الحقيقة المثيرة، وهي أننا نجد المشكلة معنا ثانية، ونجد أنفسنا معها، وقد دوّنت هذه المشكلة للمرة الأولى على جدول أعمالنا في الأيام المبكّرة من حياة الأمم المتحدة/ ونأتي الآن لنجد هذه المشكلة ما زالت على جدول الأعمال، ينبعث منها الظلم والإجحاف، ويشع منها العدم والفاقة. ونرى أنفسنا وقد اجتمعنا في الدورة الرابعة عشرة، لنعالج أوضاع اللاجئين في المرحلة الثانية من آلامهم وعذابهم وتيههم.

وهذه الحقيقة، في حد ذاتها، مأساة، تضرب بمعاولها جذور الأمم المتحدة، وتزلزل أركانها، وتوهن من إيماننا بهذه المنظمة. فلا بدع والحالة هذه إذا كانت هذه المشكلة ثقيلة الوطء على قلوبنا. وما يتعرض للخطر، ليس النزاع السياسي، أو الخلاف على حدود، أو الصراع على عقائد، أو الاصطدام على

قضايا اقتصادية أو اجتماعية، بل أكثر من كل هذا، وأعمق منه، واكثر إيغالاً، إنه الوجود في الوطن أو العدم، فالمشكلة تقوم في: هل نوجد أو لا نوجد؟ وهل نعود أو نطرد؟

وعلى الرغم مما في هذه المشكلة من أسى، فإنها لا تقف وحيدة من دون عون أو مساعدة، فما زال ثمة إحساس بالعدالة، في هذا العالم. ولم يتقاعس الرأي العام العالمي عن دعم قضية اللاجئين، وقد أعرب الكثيرون من ذوي الشخصيات البارزة، والمدنيين، ورجال الدين، عن سخطهم، على استمرار هذا الإجحاف. واستنكر رجال الفكر والأدب، في كل زاوية من زوايا المعمورة، إنكار هذه الحقوق الإنسانية على اللاجئين، وأعرب الناس في أوروبا والأمريكيتن، وآسيا وأفريقيا، عن قلقهم الزائد والعميق من هذه المأساة التي يعانيها اللاجئون. وليس أمام الأمم المتحدة، إلا أن تعمل؛ لا إخلاصاً منها لميثاقها فحسب، بل استجابة منها أيضاً، لنداءات جميع محبي السلام، وعشاق الحرية، والمولعين بأوطانهم وبيوتهم، في كل ناحية من نواحي العالم.

وأعتقد أن المشكلة، بعد هذه السنوات الطوال، قد أصبحت معروفة وواضحة بحيث لا تحتاج إلى شرح وتفصيل. وقد أوضحت في الخطاب الذي ألقيته في العام الماضي أصول المشكلة، ومسؤولية إسرائيل عن خلقها واستمرارها. ويكفيني أن أقول في هذا الوقت، إن المشكلة قد غدت من مشاكل الأمم المتحدة، في ربيع عام ١٩٤٨، في اللحظة نفسها التي وضع الكونت فولك برنادوت، أقدامه في الشرق الأوسط ليتولى مهمته الجديدة. وقد تأثر الكونت اعمق التأثر بالموجات المتعاقبة من اللاجئين الذين سيطر عليهم الفزع، وهم يخرجون من فلسطين إلى البلاد المجاورة، فاخذ يبعث بالنداء تلو النداء إلى إسرائيل مناشداً إياها أن تعيد اللاجئين إلى بلادهم. وكانت هذه النداءات بالنسبة إلى اللاجئين، محنة، وسخرية، فليس أقسى من القدر الذي يحمل صاحب المُلْك على نشدان رحمة الدخيل المتطفل.

لكن هذه النداءات جميعها ذهبت أدراج الرياح. وأصدرت الجمعية العامة بعد تسلمها تقرير وسيطها، قرارها المعروف رقم ١٩٤ (٣)، الذي أصبح يدعي (بقرار العودة). وقد نص هذا القرار في فقرته الثانية على وجوب عودة اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى بيوتهم في أسرع وقت عملي ممكن، والتعويض على أولئك الذين يُؤثرون عدم العودة. ولم تكتف الجمعية العامة، بإعلان هذا الحق، بل أقامت وكالة لها، دعتها بلجنة التوفيق، تتولى تذليل العقبات في طريق العودة. وأقامت الجمعية في الدورة نفسها، وإلى أن تتم العودة، وكالة منفصلة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم ٢١٢ (٣) تتولى تزويد اللاجئين بالإغاثة لفترة مدتها تسعة

أشهر. وهكذا تكون الجمعية العامة في دورتها الثالثة قد اتخذت قراراتها بصدد ثلاث قضايا:

١ ـ عودة اللاجئين.

٢ ـ خلق لجنة لتنفيذ قرار العودة.

٣ ـ خلق برنامج للإغاثة يطبق انتظاراً للعودة.

وفي الدورة الرابعة، تقرر أن تخلف وكالة الغوث، هيئة أخرى تسمى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم، وهي الوكالة عينُها التي كانت تصطرع مع مشكلتهم حتى يومنا هذا.

والمشكلة البارزة التي تواجهنا في الوقت الحاضر، هي من اختصاص وكالة الأمم المتحدة. وقد أوصى الأمين العام، في تقريره عن القضية باستمرار مساعدات الأمم المتحدة للاجئين. وقد أوصى مدير الوكالة العام بدوره، كما يتضح من استهلال تقريره أيضاً، بتمديد فترة الوكالة أجلاً آخر. والسؤال الذي يراود أذهاننا الآن، هو: أين نقف، بعد هذه الرحلة الشاقة، والمتعبة بعد أحد عشر عاماً طويلة؟ وإذا أردنا الدقة في التعبير، قلنا إن هذه المشكلة، لا تثير سؤالاً واحداً فحسب، بل مجموعة من الأسئلة المذهلة، وهي: ما هي هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة؟ وما هي مهامها؟ ولماذا فشلت؟ ولماذا يجب أن تستمر؟ وأخيراً ما هي النهاية لهذه المشكلة؟

ولا نثير هذه الأسئلة، لمجرد متعة أكاديمية، أو اهتمام تاريخي، بل إنها، سدى الموقف الذي يواجه الأمم المتحدة في الوقت الحاضر ولُحمته. وإذا أجبنا عليها بشجاعة وصدق، كانت ردودنا نصف حل المشكلة، وإذا ما عملنا وفقاً لما فيها، بعزيمة وحيوية، توصلنا إلى النصف الثاني من الحل للمشكلة برمتها. وعن طريق العمل وحده، تستطيع الأمم المتحدة، أن تسمو إلى مسؤولياتها، وهذه هي الطريقة الوحيدة الخليقة بالأمم المتحدة. وأود إن أقول إن هذا هو الطريق المعبد للأمم المتحدة، لتفي بالتزاماتها التي يفرضها الميثاق، ولتصمد للأهداف التي يتضمنها هذا الميثاق.

ولكن يجب أن يتضح، من البداية، أننا، هنا في الأمم المتحدة، لا نعقد جلساتنا في جمعية خطابية أو ندوة للمناقشة، كما أننا لسنا بمؤسسة للمحفوظات تتولى الحفاظ على السجلات والوثائق، فقد شبعت القضية الفلسطينية عامة، ومشكلة اللاجئين خاصة، مناقشات، ولجاناً وقرارات. وفي هذا العام الذي هو موضع بحثنا

تدخل الوكالة سنتها العاشرة، أما بالنسبة إلى اللاجئين فهذه هي السنة الثانية عشرة لهم، يقضونها في المنفى. وقد تصدقون أو لا تصدقون، أن اللاجئين، قد جعلوا من سنة الهجرة، التاريخ الذي يؤرخون به. فهم يؤرخون حوادثهم بسنوات ما قبل الهجرة أو ما بعدها، تماماً كما تفعلون أنتم بالنسبة إلى التقويم الغريغوري. وهم يعودون بها، إلى أواسط عام ١٩٤٧ عندما فرّوا من بيوتهم، أثناء الانتداب البريطاني، وقبل أن تنشب الحرب في فلسطين.

وقد أكد مدير الوكالة العام، هذه الحقيقة في تقريره الذي رفعه إلى الدورة السادسة، شارحاً بداية المشكلة، وقال، ما أعتقد بجدوى تلاوته عليكم:

«منذ سنة قبل انتهاء الانتداب في أيار/ مايو عام . . .١٩٤٨ وإلى ما بعد انتهاء الحركات الحربية في فلسطين، تحرك مئات الألوف من العرب في موجات اجتازت حدود الدول المجاورة».

وقد حان الوقت لكي تهب الأمم المتحدة من دهاليز المحفوظات إلى ميادين العمل، دفاعاً عن الكرامة الإنسانية، وذوداً عن قيمة الإنسان ووجوده.

ولم يتعد ما عملته الأمم المتحدة حتى الآن إطعام اللاجئين وإيواءهم، بأقل ما يمكن من المطعم والمأوى. ولكن اللاجئ، شأنه في ذلك كشأن أي إنسان آخر، لا يعيش على مجرد الخبز. إن حنينه يتجه إلى وطنه الذي ورثه، ومسقط رأسه. ولو لم يكن للأمم المتحدة ميثاقها ورسالتها، لكان في ما تقدمه من غذاء ومأوى الكفاية. وكان من المنطق أيضاً، وإن كان منطقاً لا ضمير فيه، لو أقيمت وكالة الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، ولم تتأخر في قيامها حتى عام ١٩٤٨. وكان هذا الوضع أكثر اتفاقاً مع السياسة التي تعهدت بها الأمم المتحدة في قرارها الصادر في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧. فقد قضت الجمعية العامة في ذلك القرار بتقسيم فلسطين، رغماً عن مشيئة أهلها، وأوصت بخلق دولة على أرض لا تملكها ولا تحوزها بأية صورة مشروعة.

وكان من الواضح تبعاً لذلك، بل كان مما لا مفر منه، أن ثمة مشكلة للاجئين، تقوم في قلب قرار الجمعية العامة. أجل لقد زرعت المأساة في ذلك القرار بالذات، وكان نتيجة لا مفر منها، وثمرة لا يمكن تجنبها. فعندما تجزأ البلاد، أي بلاد، ضد رغبة أهلها، وعلى الرغم من احتجاجهم واستنكارهم، وتقام في وطنهم دولة غريبة، فإن النتيجة ستكون حتماً وبصورة آلية، أن يتحول أهلها إلى لاجئين. وهكذا، كان من الطبيعي أن يتضمن قرار التقسيم قراراً واقعياً

آخر، بطرد عرب فلسطين من ديارهم. إن قيام إسرائيل، وهجرة العرب، كانا حلقة واحدة من السبب والنتيجة، وكان الأول منهما مؤدياً إلى الآخر. وإذا قدّر لكم، أن تقيموا، تحت قوة السلاح، دولة يهودية في مدينة نيويورك، على الرغم من إرادة أهلها المسيحيين، فإن النتيجة النهائية، ستكون، في هجرة السكان المسيحيين وفرارهم إلى أي مكان يجدون المأوى فيه. وهذا ما وقع بالفعل في فلسطين نفسها. ولهذا كان من مقتضيات أية ذرة من الرحمة في هذا التيه من الظلم والإجحاف، أن تقوم الأمم المتحدة، في قرارها الذي قضى بالتقسيم، بإيجاد وكالة لها، تتولى العناية بضحايا هذا الظلم الصارخ.

ومع ذلك، يجب أن نؤكد، وهذا مما يعتبر من حسنات الجمعية العامة، أن وكالة الغوث الأولى، التي أقامتها في ١٩٤٨، حددت فترتها بتسعة أشهر ليس إلا. وأعتقد أن لهذه الحقيقة أهمية بالغة للغاية: فقد افترضت الجمعية العامة، أن محاولات وسيط الأمم المتحدة ستكلل بالنجاح في فترة قصيرة، وأن إسرائيل ستستجيب لنداءات الكونت برنادوت بإعادة اللاجئين إلى وطنهم. هذه هي الفكرة التي كانت قابعة وراء فترة الشهور التسعة.

وقد أشار مدير الوكالة العام، في التقرير الذي قدمه إلى الدورة الخامسة، إلى هذه النقطة بالذات، عندما تحدث عن المراحل الأولى من غوث الأمم المتحدة، وقال: »عندما أقيمت وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، بقرار من الجمعية العامة، كان من المفروض أن المشكلة ستحل في غضون بضعة أشهر«.

وكان الكثيرون في تلك الأيام، واقعين تحت تأثير الأضاليل الصهيونية، ولم يكن المجتمع الدولي المتحضّر، قد عرف إسرائيل، على حقيقتها بعد. وكان الشعور السائد، أن إسرائيل مدينة بوجودها إلى الأمم المتحدة، وأنها تعبير عن إشفاق العالم وعطفه، ولذا فلا يمكن أن يعقل، أن تتحدى إسرائيل إرادة المجتمع الدولي. لقد كانت الآمال كبيرة، في أن تسلك إسرائيل سلوكاً نبيلاً، ولذا فقد حددت الجمعية لوكالة غوثها مدة لا تتجاوز التسعة شهور، وهي فترة قصيرة من الوقت تكفي للسماح للوسيط بتنفيذ قرار عودة اللاجئين.

ولكن هذا الافتراض برهن على بطلانه وزيفه، وثبت أن الآمال العريضة لم تكن إلا مجرد سراب خادع. فقد أداردت إسرائيل ظهرها للأمم المتحدة، واغتيل الكونت برنادوت وأحبطت جميع جهوده ومحاولاته، ورفضت إسرائيل إعادة اللاجئين. واضطرت الأمم المتحدة إلى تقديم غوث آخر للاجئين. وهكذا كانت إسرائيل منذ البداية هي السبب في استمرار مساعدات الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين.

وفي ضوء هذا الأساس، أقامت الجمعية العامة بموجب قرارها رقم ٣٠٢ (٤)، وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين وإغاثتهم، وهي الوكالة التي نتعامل معها في الوقت الحاضر. وهنا يجب أن نشير ثانية، إلى نقطة مهمة أخرى: وهي أن الجمعية العامة قد حددت أمد الوكالة، في الفقرة السادسة من القرار المذكور، فذكرت أن أعمال الإغاثة ستتوقف في نهاية كانون الأول/ ديسمبر عام١٩٥٠. وكان هذا القرار من جانب الجمعية مرتكزاً على افتراضها بأن إسرائيل، ستذعن لقرار الأمم المتحدة القاضي بعودة اللاجئين، ويصبح في إمكان الأمم المتحدة آنذاك، أن تنهي أعمال الإغاثة. وبمثل هذا الافتراض، اختتمت أعمال الدورة الرابعة.

وعندما التأم شمل الدورة الخامسة، ووجهت الجمعية العامة بالموقف نفسه من تحدي إسرائيل، فقد رفضت هذه عودة اللاجئين واضطرت الجمعية إلى الاستمرار في أعمال الإغاثة، واتخذت قرارها رقم ٣٩٣ (٥)، الذي يقضي بتجديد أعمال الوكالة سنة أخرى تنتهي في حزيران/ يونيو عام ١٩٥٢. ولم يكن أمام الجمعية سبيل آخر إلا تمديد غوث اللاجئين، مع استمرار الأمل، في أن تثوب إسرائيل إلى رشدها، وأن تسمح للاجئين بالعودة إلى بيوتهم.

وواجهت الجمعية العامة في دورتها السادسة من جديد، الموقف نفسه، من رفض إسرائيل إعادة اللاجئين، فاتخذت هذه المرة قرارها رقم ٥١٣(٦)، بتمديد أعمال الوكالة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من أول تموز/ يوليو عام ١٩٥١، مع الأمل أيضاً في أن تذعن إسرائيل لقرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين.

ولكن عندما اجتمعت الدورة الثامنة للبحث في المشكلة، وجدت الجمعية العامة أن إسرائيل ما زالت ماضية في عصيانها للأمم المتحدة، وسادرة في غيّها. ومددت الجمعية في قرارها رقم ٧٢٠(٧)، أعمال الوكالة حتى اليوم الثلاثين من حزيران/ يونيو عام ١٩٥٥.

ونقل مدير الوكالة العام، إلى الدورة التاسعة، عدم تنفيذ إسرائيل لقرار العودة، واتخذت الجمعية العامة آنذاك قرارها رقم ٨١٨(٩) الذي يقضي بتمديد أعمال الوكالة حتى حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٠، وهذا هو الموعد الدقيق، الذي نهتم ببحثه في دورتنا الحالية.

وتقبّلت الجمعية العامة في دوراتها العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة، بالكثير من الفزع، تقارير مدير الوكالة العام، التي تشير جميعها إلى استمرار إسرائيل في عدم الإذعان لقرار العودة. ووضعت الجمعية هذه الحقيقة نصب عينيها وهي تتخذ قراراتها ٩١٦ (١٠) و١٠١٨ (١١) و١١٩١ (١٢) و١٣١٥ (١٣)، في

الدورات الأربع المتعاقبة، صائغة هذه القرارات في صيغتين تتشابهان في كلماتهما ومدلولهما. وسأكون ظالماً للمشكلة نفسها، إذا ما حاولت اختصارهما ولذا سأنقلهما إليكم بنصهما. تقول الفقرة الأولى ما نصه:

«تلاحظ الجمعية العامة أن قضيتي العودة والتعويض على اللاجئين كما نصت عليهما الفقرة الثانية من القرار ١٩٤(٣)، لم يتم تنفيذهما، وأن حال اللاجئين، ما زال موضع القلق الشديد».

وليس في وسعنا أن نمر بهذا الإيعاز الصادر عن الجمعية العامة والذي يقع في العبارات نفسها التي وردت في القرارات الأربعة، من دون أن نلاحظه بسهولة، فهو يضع المشكلة في وضعها الصحيح، ويعكس موقف إسرائيل، على أنه موقف المتحدي باستمرار لقرارات الأمم المتحدة. أما الفقرة الثانية فهذا نصها:

«تطلب الجمعية العامة إلى وكالتها الاستمرار في مشاوراتها مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، بصدد موضوع اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للأهداف المتوخاة من المهام الملقاة على عاتقيهما، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الفقرة الثانية من القرار ١٩٤ (٣)».

وقد جعلت الجمعية العامة، في هذا النص من الفقرة الثانية للقرار، المهمة الرئيسية الملقاة على عاتق لجنة التوفيق لفلسطين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم، وطلبت إلى هاتين الهيئتين الدوليتين، أن تواصلا التشاور، أملاً في الوصول إلى الهدف النهائي.

ويمكننا أن نستخلص من هذا التحليل لجميع قرارات الجمعية العامة، حول مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، حقيقة أساسية واحدة نعرضها للعيان من دون أن يتطرق إليها أي شك، وهي أن موقف إسرائيل وحده، هو الذي قرّر أمد عمل الوكالة. ففي غضون عشر سنوات، جددت الجمعية العامة عمر الوكالة مرتين، كل مرة لسنة واحدة، ومرتين أخريين لأمد أطول، فبلغ المجموع عشر سنوات. وقد يثار السؤال الآن، من هو المسؤول عن هذه التمديدات؟ والرد على ذلك واحد ليس إلا، إنها إسرائيل، ولا غير إسرائيل.

ولو نفّذت إسرائيل قرار العودة، كما اتخذته الأمم المتحدة، لما تمدّد عمر الوكالة مرة بعد أخرى، ولاستراحت الدول المتبرعة، من استمرار العبء المالي، ولتوفرت على اللاجئين، وهذا هو الأهم، آلام المنفى، وتمكنوا من التنعم بأعظم النعم، وهي نعمة الوطن الحبيب.

ومع ذلك فهناك مغالطة إسرائيلية شائعة، تمكنت من الانتشار حتى بين الهيئات الرسمية. وتستغل مغالطات إسرائيل وتشويهاتها جهل الناس وبراءتهم، أو جهلهم وبراءتهم معاً. وتدور هذه المغالطات، حول التهمة الشريرة القائلة بأن الدول العربية واللاجئين أنفسهم، قد رفضوا معاً، المشاريع التي أعدتها وكالة الأمم المتحدة. وكذيل لهذه التهمة، فقد زعمت إسرائيل أن إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأوسط الاقتصادية لم يتحقق، بسبب موقف الدول العربية واللاجئين.

ولا ريب في أن جميع هذه التهم الأسطورية تستند إلى التشويه المتعمد للحقائق. أما أن تقوم إسرائيل بدور البطل في التشويه فهذا ليس بالأمر الجديد، ذلك لأنها أستاذة في هذا الفن. أما أن يصدق البعض في الأمم المتحدة هذه التشويهات، وأن يعملوا في ضوئها، فهنا مصدر الدهشة والقلق. إن التهمة الصهيونية المزعومة ليست صحيحة، والحقائق المزعومة، تنأى عن الصواب والصدق، والنتائج التي يتم الوصول إليها، بعيدة عن الحقيقة. والموضوع كله مزيف من بدايته حتى نهايته. ويكفي أن يقال إن هذا تأكيد إسرائيلي حتى يُحكم عليه بأن لا صحة له، ولا قاعدة.

وفي دحض هذه التهمة، يجب أن نوضح تماماً منذ البداية، أن قضية اللاجئين من الناحية الرئيسية، ليست إلا القضية السياسية. لهذه القضية من دون شك، نواحيها الإنسانية والنفسية. وهي متأصلة تماماً، في تكوين الحقوق الأساسية ولا ريب. ولكن إذا استعملنا المصطلحات الحياتية قلنا إن لحمها، وعظمها، وأعصابها وجبلتها الأولى (البروتوبلازم)، كلها موجودة في النواحي القومية والسياسية. فليس للقضية في جوهرها أية نواح اقتصادية، والاعتبارات الاقتصادية بالإضافة إلى كونها منفصلة وبعيدة كل البعد عن المشكلة نفسها، هي عوامل إضافية ليس إلا. وهي لا تشكل الحل مطلقاً، وإنما هي عناصر صقل وتشحيم، في عملية حل سياسي. ولهذا فإن مشكلة اللاجئين، لا تقبل إلا طريقة واحدة، لمحاولة حلها، وهي الطريقة السياسية. أما الحل الاقتصادي للمشكلة فلا يعدو أن يكون أسطورة من أساطير الأمم المتحدة، هذا إذا سمحنا للمنظمة الدولية بالتحول من الحقائق إلى الأساطير.

وليس الحديث عن طريقة اقتصادية لحل المشكلة، إلا وسيلة للتهرب من القضية الأساسية. ولعل الخطأ الأكبر يقوم في النظر إلى المشكلة من زاويتها الإقتصادية. إن التفكير في هذه الطريقة، والعمل ضمن هذا الإطار تشويه لمظاهر المشكلة الرئيسية، أو استعاضة عن مظهرها الحقيقي، بالهوامش والذيول.

وقد حاولت الجمعية العامة في قرارها ١٩٤(٣)، الذي يعتبر، القانون الأساسي، إذا رغبنا في هذه التسمية، بالنسبة إلى مشكلة اللاجئين، البحث عن الحل في المحتوى السياسي. وقد تحدثت الفقرة الثانية بعبارات واضحة صريحة عن العودة، وعن تنفيذها في أسرع وقت ممكن. ولم تتحدث هذه الفقرة عن «إعادة إدماجهم في حياة الشرق الأوسط الاقتصادية». وكان هذا الاصطلاح في البداية، من صياغة إسرائيل، وصكها. وقد وجد هذا النقد الذي صكّته إسرائيل سوقاً للتداول، إلى حد ما، إما عن براءة، أو تعمّد.

ولكن باستثناء تركيبها المادي، فإن الفكرة بكاملها هرطقة سياسية، ولو كان في نية الجمعية العامة في عام ١٩٤٨، أو في أي وقت لاحق، أن تعمل على إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأوسط الإقتصادية، لأعربت عن نيتها هذه في عبارات واضحة صريحة. وليس أسهل على الجمعية العامة، من أن تعلن ما تريد وفق ما تهوى وتشاء.

ولكن الجمعية العامة سلكت الطريق المعاكس تماماً: فمنذ نشوء مشكلة اللاجئين المؤلمة، والجمعية العامة، تعلن في كل دورة من دوراتها، تأييدها مبدأ العودة. ومن الخطأ أن يقال، إن الجمعية لم تتخذ أي قرار بتأييد العودة إلا في عام ١٩٤٨، وفي جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة عن فلسطين، كانت العودة، هي السياسة التي أعلنتها الأمم المتحدة.

وفي وسعكم أن تنظروا إلى القرارات التالية لتروا صحة ما أقول: ٢١٢ (٣)، ٣٠٢ (٤)، ٣٩٣ (٥)، ٣٩٤ (٥)، ٥١٢ (٦)، ٥١٣ (٦)، ٦١٤ (٧)، ٧٢٠ (٨)، ٨١٨ (٩)، ٩١٦ (١٠)، ١٠١٨ (١١)، ١١٩١ (١٢)، ١٣١٥ (١٣).

وجميع هذه القرارات، تضاف إلى القرار الأصلي ١٩٤(٣) الصادر عام ١٩٤٨، وفي جميع هذه القرارات المتعلقة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ذكرت العودة في أشكال مختلفة، إما بالتذكير بالقرارات السابقة، أو بتأكيد العودة، أو بملاحظة عدم تنفيذها، أو باستخدام العبارة «من دون المساس بحقوق اللاجئين»، أو بذكرها بصورة خاصة عند ترديد الفقرة الثانية من قرار عام ١٩٤٨. وقد أدرجت مثل هذه العبارات في كل قرار من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة حتى يومنا هذا.

ومع ذلك، فقد أُلصق الشعار، الذي يدعى، بالإدماج الاقتصادي، عن طريق إسرائيل، ببعض التعابير البريئة، في قرار عام ١٩٤٨، التي تتعلق ببعض القضايا الاقتصادية المعينة. لكن هذه التعابير الاقتصادية، إذا شئنا تسميتها على هذا الشكل، لم

يقصد منها قط، أن تعني إعادة دمج اللاجئين اقتصادياً، بل قُصد منها أن تكون تسهيلاً اقتصاديا لضمان تنفيذ العودة، لا أن تعطي الأسنان والقوة لسياسة الإدماج، التي لم تؤيدها الأمم المتحدة قط.

ولإزالة أي لبس أو إبهام أود أن أشير إلى الفقرتين العاشرة والحادية عشرة من القرار رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨: وقد أمرت الجمعية العامة في الفقرة العاشرة لجنة التوفيق الدولية بأن «تقوم بالترتيبات التي تسهل التطور الاقتصادي في المنطقة، بما في ضمنها الترتيبات اللازمة لحرية الوصول إلى الموانئ والمطارات واستخدام وسائل النقل وتسهيلات المواصلات المختلفة». وأصدرت الجمعية في الفقرة الحادية عشرة أوامرها إلى لجنة التوفيق «بتسهيل إعادة الاعتبار للاجئين من النواحي الاقتصادية والاجتماعية». وكانت هذه العبارات الاقتصادية، هي الدعائم التي أقامت إسرائيل قضيتها عليها منذ أمد بعيد. ولنرَ الآن، كيف يمكن هذا الموقف الإسرائيلي أن يصمد أمام المنطق الصريح الكريم؟

من الواضح تماماً وفي الدرجة الأولى، أن هذه العبارات، لا علاقة لها مطلقاً بالإنماء الاقتصادي للدول العربية، سواء أكانت من الدول المضيفة للاجئين أم لم تكن، فالاصطلاح المستعمل وهو «المنطقة»، لا يشير إلى الدول العربية وإنما إلى فلسطين وحدها. وكان عنوان القرار: «فلسطين: تقرير وسيط الأمم المتحدة عن تقدم أعماله». الإشارات إلى الموانئ والمطارات، وطرق المواصلات والنقل، إنما تتعلق بفلسطين ليس إلا. ولم تكن الجمعية العامة، توجّه حديثها إلى الحكومات العربية. وليس في وسع أية جمعية عامة عاقلة، عند معالجتها القضية الفلسطينية، أن تجرؤ فتتدخل في الإنماء الاقتصادي لأي من الدول الأعضاء وتتدخل في شؤون موانئها، ومطاراتها وطرق مواصلاتها، ونقلها. إن الإشارة هنا إلى فلسطين من دون سواها.

ولذا فإن أي إنماء اقتصادي، يجب أن يكون مقصوراً وموجهاً، ومرسوماً، لفلسطين من دون غيرها. وهذا ما تؤيدنا فيه نصوص الفقرة الحادية عشرة من القرار نفسه، فهذه الفقرة تعهد إلى لجنة التوفيق، بمهمة تذليل الصعاب أمام رد الاعتبار الاقتصادي للاجئين. ومن هذا يتضح أن الإنماء الاقتصادي، متعلق بفلسطين واللاجئين، وليس في وسع الأمم المتحدة أو أي من هيئاتها، أن تقوم ببحث الأمور المتعلقة بالدول العربية وأراضيها وشعبها واقتصادها. ومن هذا يبدو أن أية إشارة للأوضاع الاقتصادية في الدول العربية، هو تجاوز في صلاحيات الأمم المتحدة، لم يطلب إليها، أن تقول رأيها فيه. إنه تدخل في غير موضعه؛ لا يمكن قبوله، وقضية اللاجئين أمر يختلف تمام الاختلاف عن الإنماء الاقتصادي في البلاد العربية.

والاقتصاد العربي، أمر يهم الدول العربية وحدها، فهي التي تضع مشاريعها للإنماء الاقتصادي، وفي وسعها، في أي وقت تشاء، أن تنشد عون الأمم المتحدة عن طريق الوسائل المناسبة التي تختارها، ولكنها لا تتسامح في أي تدخل في شؤونها، سواء أكان التدخل اقتصادياً أم سياسياً أم غير ذلك. وليس لمشكلة اللاجئين أية علاقة مهما كان نوعها، بدراسات الشؤون الاقتصادية في الدول العربية، ودخلها القومي، ورأسمالها، واليد العاملة فيها، ومواردها الطبيعية وما شابه ذلك من المواضيع. فجميع هذه القضايا، لا تدخل ضمن نطاق صلاحيات الأمم المتحدة. وعلينا تبعاً لذلك، أن نحذّر الجمعية العامة، بكل جد وحزم واحترام، لا من التدخل في القضايا العربية فحسب، بل من أية محاولة للربط بين موضوع اللاجئين وبين الإنماء الاقتصادي العربي.

وتؤيدنا في إنذارنا هذا وجهات نظر وكالة الأمم المتحدة، وهي نظريات لم تتشكل هنا في أبراج الأمم المتحدة العاجية، وإنما بنتها الوكالة في غضون سنوات من التجارب مع اللاجئين. ولنتوقف قليلاً، لندرس موقف المدير العام للوكالة من هذه الناحية من نواحي المشكلة.

فقد قال المدير في تقريره إلى الدورة الحادية عشرة، عن مشكلة اللاجئين ما نصه:

«إنها ليست مجرد مشكلة اقتصادية تتأثر بالحلول الاقتصادية».

ولا ريب في أن هذه الكلمات بالغة الأهمية، وعلى أولئك الذين يفكرون بالحلول الاقتصادية، أن يفكروا طويلاً بما تعنيه كلمات المدير هذه، إذ إنها كلمات تنبعث من تجارب السنوات الطوال، في الاصطراع مع مشكلة رهيبة.

وقال المدير في جزء آخر من تقريره، وهو يوضح أسباب فشل المشاريع الواسعة النطاق ما نصه:

«ويتضح تبعاً لذلك، أنه نتيجة لعدم وجود قرارات سياسية جريئة، وواسعة النطاق، حول قضية اللاجئين بكاملها، فمن المتعذر أن يسود هناك شعور بالتفاؤل، في حلها».

وهذا بيان واضح من مدير الوكالة، يؤكد مرة ثانية أن الحل السياسي لا الاقتصادي، هو الذي يقرر نتيجة المشكلة. إنه بيان جريء ينشد اتخاذ قرار سياسي جريء أيضاً، وأي قرار لا يمكن أن يكون إلا عن طريق الإجراءات الجريئة لإرغام إسرائيل على الإذعان للأمم المتحدة.

وقال مدير الوكالة في تقريره إلى الدورة الثانية عشرة، ملخصاً النتائج التي توصل إليها ما نصه:

«علينا أن ننظر إلى عمل وكالة الأمم المتحدة، لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم، وفقاً لطبيعة الأمور الحقيقية في ضوء الأسس السياسية لقضية فلسطين التي ترتبط بها مشكلة اللاجئين، ارتباطاً وثيقاً».

لا ريب في أن هذا البيان يطلب إلى الكثيرين التروي والتفكير، ولا سيما، بالنسبة إلى أولئك الذين يعتقدون أن المبادرة الاقتصادية، يجب أن تسبق كل شيء. ومن واجبنا أن لا يستهوينا ما في الإنماء الاقتصادي، من سحر أخاذ، وها هي الوكالة المخولة بمعالجة المشكلة، لا تتردد لحظة واحدة، في أن تبين بصورة قاطعة، أن المشكلة، يجب أن تُعتبر، وأن تُدرس في ضوء أسسها السياسية، وهكذا تظهر المشكلة من طبيعة الطريقة التي تعالج بها. والسؤال هو: هل تحل المشكلة، وفقا لرغبات إسرائيل، أو طبقاً لرغبات الأمم المتحدة؟ وما العبقرية التي نبحث عنها، لإيجاد طريقة معينة لعلاج المشكلة، إلا محاولة للفرار من مواجهة الواقع. وعندما ترغم إسرائيل على الركوع أمام الأمم المتحدة يمكن رغبات المجتمع الدولي أن تتحقق، وأن تجلّ وتحترم. وليس في إمكان قوة المنطق، أو الضغط الأخلاقي أن يرغما إسرائيل، على التسليم بالعدالة. ووكالة الأمم المتحدة، تفتقر إلى القوة، لأداء مهمتها، أما إسرائيل، فقد أثبت سلوكها، أنها لا تذعن لميثاق الأمم المتحدة، ولا للأمم المتحدة نفسها، بل للقوة، ولا شيء غير القوة. وهكذا عندما نتعامل، في مشكلة من مشاكل الأمم المتحدة، علينا أن لا نكون كثيري النسيان، وعلينا بالفعل، أن لا نتنكر لما نقلته وكالة الغوث الدولية، إلى هذه المنظمة.

لكن هذه المقدمة، لم تكن الوحيدة التي توقفت إسرائيل عندها. فهناك حجة واهية أخرى، لا أساس لها، تقدمها إسرائيل، لإسكان اللاجئين في البلاد العربية، التي يقيمون فيها الآن. وإنني أشير في هذا الصدد إلى اصطلاح «إعادة الإدماج» الذي استخدمته الجمعية العامة، بصدد أعمال وكالة الإغاثة الدولية.

وأبدأ فأقول، إن اصطلاح «إعادة الإدماج»، موجود فعلاً في آخر ستة قرارات اتخذتها الجمعية العامة، بالإشارة إلى مهام وكالة الإغاثة الدولية، ووضعت إسرائيل هذه الإشارات نصب عينيها، واهتبلت الفرصة، وصاغت الشعار الذي تريده من إعادة الإدماج، ليقف في مواجهة شعار العودة. بينما وقع البعض ضحايا لهذا الشعار، فإن البعض الآخر، عن إدراك منهم، أو من دون إدراك، قبلوا بالعملة المزيفة التي صكتها إسرائيل، على اعتبار أنها عملة صحيحة. وإنني لأؤكد كلمة مزيفة، لأن

الجمعية العامة، لم تقرر قط، إعادة إدماج اللاجئين خارج بلادهم. وقد لا نكون في حاجة للرجوع إلى أي معجم من المعاجم لنعرف ما تعنيه كلمة «إعادة إدماج»، إذ إن معناها واضح كل الوضوح. إنها ليست إدماجاً، بل إعادة إدماج. إنها إعادة إدماج الجزء في الكيان الأصلي، لإعادة الكيان، وهي ليست بالبناء الجديد، وإنما هي عمل من أعمال الترميم. ولكنني لن أضنيكم بالبحث في التعقيدات اللغوية، فنحن لا نشتغل هنا في درس لغوي. «إعادة الإدماج»، هو اصطلاح استخدمته الجمعية العامة، ومن واجبنا ن أن نبحث عن تفسيره، عند الأمم المتحدة ذاتها. وعلينا أن نقرأ إعادة الإدماج، في المفهوم نفسه الذي وضعته فيه الجمعية العامة، فقد استخدم هذا الاصطلاح لأول مرة، في الفقرة الرابعة من القرار ٣٩٣ (٥)، الذي اتخذته الجمعية العامة وهذا نصه:

«إن الجمعية العامة. . .

«تعتبر، من دون المساس بنصوص الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (٣) الصادر في اليوم الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، أن إعادة إدماج اللاجئين، في الحياة الاقتصادية للشرق الأدنى إما عن طريق العودة، أو عن طريق إعادة الإسكان، أمر حيوي، كتمهيد للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية غير متوافرة، ولتحقيق أوضاع من السلام والاستقرار في المنطقة».

وهكذا، فإن إعادة الإدماج لا تقف وحيدة في خواء، كما أنها لم تستعمل كشيء مطلق، وإنما ارتبط تحقيقها بالعودة أو إعادة الإسكان: العودة لمن يختارها، والإسكان لمن لا يختار العودة. وأود في هذه المناسبة أن ألفت انتباهكم إلى حقيقة مهمة واحدة، ففي جميع القرارات التي وردت بعد هذا القرار الذي نص على إعادة الإدماج، لم يذكر الإدماج أبداً، خارج نطاق هذا المحتوى. وفي جميع هذه القرارات، وحتى الدورة الأخيرة كان هذا التعبير يستخدم على الشكل التالي «الإدماج بالعودة أو بالإسكان».

ولم يحدث قط أن ذكرت كلمة إعادة الإدماج وحدها، كما لم يحدث قط أن وردت من دون الاشتراط المعهود وهو: «دون المساس بحقوق اللاجئين التي تنص عليها الفقرة الثانية من القرار ١٩٤ (٣)». ولم يقتصر هذا التحفظ على ذلك لحفظ حقوق اللاجئين بل ظهر بوضوح، في كل قرار اتخذته الجمعية العامة في موضوع اللاجئين.

ويتضح من هذا كله، أن موقف الجمعية، كان دائماً موقف المؤيد لحق العودة، منذ أن أرغم اللاجئون على الخروج في رحلتهم المضنية. وقد أشار الأمين العام في

تقريره إلى الجمعية العامة، عند اقتباسه لقرارات الأمم المتحدة، إلى «إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية إما عن طريق العودة أو عن طريق إعادة الإسكان». ومضى الأمين العام بعد ذلك فوراً «وفي الوقت الحاضر، فإن إعادة الإدماج هذه، تبدو ممكنة في القرارات الأخرى الناجمة عن اختيار اللاجئين أنفسهم». وتحدث الأمين العام مرة ثانية في الفقرة الرابعة عشرة من تقريره، يقول بعد أن سرد نص «العودة» في القرار رقم ١٩٤ (٣) ما نصه:

«وهكذا يكون الموقف الذي يتحتم على الجمعية العامة أن تقفه منطوياً على إعادة إدماج اللاجئين في حياة إسرائيل الإنتاجية كما في حياة البلاد العربية تنفيذاً لحق الخيار المعطى للاجئين أنفسهم».

وليس هذا بالتفسير الصحيح لإعادة الإدماج فحسب، بل إنه التأويل الدقيق لقرارات الجمعية العامة أيضاً. ومن حق اللاجئين أن يختاروا بين العودة والتعويض، ومن الواجب إعادة إدماج أولئك الذين يختارون العودة في حياة المنطقة التي تقع تحت سيطرة إسرائيل. هذه هي زبدة قرار الجمعية العامة، وهذه هي المهمة الموكولة إلى وكالة الأمم المتحدة، كما قررتها الجمعية. ومن هذا يبدو أن إعادة إدماج اللاجئين، في المناطق الواقعة الآن تحت سيطرة إسرائيل، إنما هي مرحلة ثانية بالنسبة إلى اللاجئين أنفسهم، فهم سيعودون أولاً، ثم يجري إدماجهم اقتصاديا ثانياً. وليس ما أقوله بالجدل الفقهي أو القانوني بل إنه قرار الجمعية العامة. ولتنفيذ إعادة الإدماج، وفقاً لهذه الخطوط، فقد أصدرت الجمعية العامة لوكالتها منذ إنشائها في عام ١٩٤٩، التوجهات التالية:

«إن الجمعية العامة. . .

«توجه وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين وتشغيلهم في الشرق الأدنى، للتشاور مع لجنة التوفيق الدولية لفلسطين، تحقيقاً للأهداف المتوخاة من مهمتيهما، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الفقرة الثانية من قرار الجمعية العام ١٩٤(٣) الصادر في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٩».

وليس باستطاعته إسرائيل أن تخفي حقيقة نيات الجمعية: على لجنة التوفيق أن تسهل أمر العودة، وعلى الوكالة أن تقوم بأمر الإدماج. إذن فالعودة أولاً، والإدماج ثانياً، وهذا هو السبب الذي حمل الجمعية على توجيه الوكالتين للتشاور معاً وتنسيق جهودهما، إذ عندما تشرع لجنة التوفيق في إعادة اللاجئين تبدأ الوكالة في إدماجهم. وإذا لم تستطع اللجنة بالنظر إلى عصيان إسرائيل، تحقيق العودة، يصبح من الواضح أن ليس باستطاعة الوكالة أن تنفذ الإدماج. هذه هي العملية كلها كما تصورتها

الجمعية العامة، وهي عملية من الوضوح والجلاء بحيث لا تقبل أي تشويه أو تزييف حتى ولو استخدمت إسرائيل جماع عبقريتها وكل عبقريتها.

ومن هذا يتضح أيضاً أن الفشل في إدماج اللاجئين ليس ناجماً عن خطأ في الوكالة نفسها، ولا عن افتقار إلى الحماس من جانبها، فاللوم لا يقع عليها. وبالطريقة نفسها، يجب أن لا يعزى تجديد عمر الوكالة، إلى اللاجئين أنفسهم أو إلى الدول المضيفة لهم. ولا تلام الوكالة أيضاً، فإسرائيل هي الملومة، وعليها وحدها يقع التثريب، وعلى أكتافها تقوم المسؤولية. وأنا لا أقول إن اللوم يجب أن يوضع على أبواب إسرائيل إذ إن هذه الأبواب ملك للعرب، وقد كانت كذلك منذ فجر التاريخ. أما وقد درست حقيقة مفهوم إعادة الإدماج، فإنني، أعود الآن إلى السؤال الدقيق، وهو: لماذا فشلت جميع مشاريع الوكالة في هذا الميدان حتى الآن؟

ولنبدأ أولاً فنقول، أن ليس مما يعيب الأمم المتحدة، أن تعترف بفشلها فمثل هذا الاعتراف، هو نقطة البدء بالسير في الطريق الصحيح. ولا يليق بالأمم المتحدة، أن تمضي في السير قدماً في طريق، أثبت أنه ينتهي إلى نهاية فاشلة. وإذا كان لنا أن نتجنب الفشل في المستقبل، فعلينا أن نعرف الأسباب التي تقوم وراء فشل الماضي، وفشل الحاضر.

ولن أعرض آرائي في هذا الصدد، فلدينا معلومات دقيقة عنه متوافرة في تقرير وكالة الأمم المتحدة، وهي تقارير تتحدث عن نفسها. ولن أرهقكم تبعاً لذلك بالإشارة إلى الثلاثة عشر تقريراً، التي تقدم بها المدير العام إلى الجمعية العامة حتى الآن، ففي التقارير الأربعة الأخيرة منها، المعلومات الكافية والوافية.

أشار المدير العام في تقريره إلى الدورة التاسعة إلى موضوع إعادة الإدماج على الشكل التالي:

«أما بالنسبة إلى العقبات التي تقوم في طريق تحقيق الأهداف التي تصورتها الجمعية العامة، فإن من أهمها، عدم وجود حل يقوم على خطوط قرار الجمعية المتعلق بالعودة والتعويض».

ولم نقل نحن هذه الكلمات، وإنما هي الكلمات الموزونة التي صدرت عن المدير العام بعد حساب دقيق، ودراسة وافية. فماذا يعني هذا البيان يا ترى؟ إنه من الوضوح على حد كبير، بحيث يتحدث عن نفسه، فهو يبرهن على أن مشاريع الوكالة لم تتحقق، لأن العودة لم تتحقق بدورها. وإذا كانت إسرائيل تعارض العودة، فإن المعادلة الهندسية تصبح واضحة، اذ إن تحقيق الشرط الأول من المعادلة، هو الذي

يؤدي إلى تنفيذ الشق الثاني منها. ويتضح أيضاً أن إسرائيل، يجب أن تعتبر المسؤولة وحدها عن فشل وكالة الأمم المتحدة في تنفيذ برامجها.

وأشار المدير العام للوكالة، في تقريره إلى الدورة العاشرة إلى الموضوع نفسه ولكن في صورة مغايرة، وبتأكيد مختلف فقال:

«يجب أن يؤكد بقوة، أنه ما لم يعط اللاجئون الفرصة، للاختيار بين العودة والتعويض، فإن نداء العودة القوي، سيظل العقبة، في طريق تنفيذ الأهداف المتوخاة من إعادة الإدماج».

فهل هناك من وضوح أكثر من هذا الذي يبدو في هذا البيان الصريح لمدير الوكالة؟ هو يقول في عبارات بسيطة إن إعادة الإدماج قد فشلت حتى الآن، لأن العودة لم تتحقق، ولأن اللاجئين لم يعطوا فرصة الاختيار بين العودة والتعويض. وعلى الرغم من عدم ورود اسم إسرائيل في البيان، إلا أنه يصل إلى حد إدانتها إدانة أجرؤ فأسميها بأنها تستحقها كل استحقاق.

ولم يقتصر المدير، على إيضاح العقبات التي تقف في طريق الوكالة، بل مضى يشير إلى السبل التي تؤدي إلى إزالة هذه العقبات التي تقف كأداء في طريق إعادة الإدماج. وهذا ما يقوله في تقريره بالحرف الواحد:

«ما لم تعط الفرصة للاجئين للاختيار بين العودة والتعويض... فسيكون من المستحيل، تنفيذ إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية».

ويتضح من بيان مدير الوكالة، أنه قد جعل إعادة الإدماج مشروطة بالعودة وأعلن في عبارات صريحة، أنه ما لم يتم تنفيذ العودة، فإن إعادة الإدماج، تصبح أمراً مستحيل التنفيذ. ولا ريب في أن مثل هذا الإعلان يعتبر مدمراً لقضية إسرائيل ودعاواها، وهي قضية تخلو من كل شيء يستحق التدمير.

وأكد المدير العام في الدورة الحادية عشرة، في تقريره إلى الجمعية العامة، الفكرة نفسها أيضاً. وأشار إلى إعادة الإدماج، بالنسبة إلى علاقته بحنين اللاجئين إلى العودة إلى بيوتهم، فقال:

«وما دمنا... لا نقوم بأي عمل، يهدئ من حنين اللاجئين إلى وطنهم... بإعطائهم حق الخيار والتعويض... فإن المهمة الطويلة الأمد الموكولة إلى الوكالة ستبرهن عن إخفاق، وإفتقار إلى الواقعية».

ويبدو من منطق المدير العام، أن إعادة الإدماج، من دون العودة، أمر لا يعتبر واقعياً، وقد أصدر حكمه على مهمة الوكالة بأنها «غير واقعية». ويحق لنا أن نتساءل:

من هو الذي يصدر هذا الحكم؟ إنه المدير العام للوكالة، التي عهد إليها بأداء هذه المهمة.

ويمضي المدير العام في تقريره إلى الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة، فيتوسع في هذه النقطة بالذات، أكثر فأكثر. ولكنه يتجه في حديثه هذه المرة إلى الجمعية العامة، فيخاطبها بخشونه قائلاً:

«ما لم يعط للاجئين، حق الاختيار، بين العودة والتعويض... فسيكون مما يجافي الواقعية، أن تعتقد الجمعية العامة بإمكانية إنجاز أي تقدم حاسم... في طريق إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية سواء بطريق العودة أو بطريق الإسكان».

وقد وجه المدير العام هذا الإنذار، بما فيه من معان وأغراض إلى الجمعية العامة، في عام ١٩٥٧ أي بعد ثماني سنوات من قيام الوكالة. وتُلقى كلمات المدير العام في الموضع الذي يجب أن تكون فيه. إنها ليست جريرة اللاجئين ولا جريرة الدول العربية، وإنما هي جريرة إسرائيل، فهي برفضها عودة اللاجئين، قد عرّضت مهمة الوكالة للفشل، وهو فشل لا تحتاج الوكالة في تجنبه إلى سحر أو معجزة. إذ إنه ثمرة حتمية لتحدي إسرائيل، وغلوائها.

وأشار المدير العام في تقريره إلى الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة، من جديد، إلى فشل الإدماج فقال:

«ستظل العراقيل قائمة في طريق الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وإغاثتهم، في تنفيذ المهمة الموكولة إليها في تحقيق إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية عن طريق العودة أو الإسكان، وذلك بسبب الافتقار إلى حل لهذه المشكلة السياسية».

هذه هي الكلمة الأخيرة في هذه الناحية من المشكلة، وإنني أترك للجنة الموقرة، استخلاص النتائج التي تشاؤها. أجل، إنني سأمتنع عن إصدار أي حكم، فقد حسر المدير بكلماته النقاب عن موقف إسرائيل، وعن تحدّيها للميثاق وعن تنكّرها لحق اللاجئين، وعن مقاومتها قرارات الأمم المتحدة.

وقد اتجه اهتمامنا عند معالجة هذه الناحية إلى موضوع حق الخيار للاّجئين، وإني لواثق من أن ليست لدى اللجنة الموقرة، أية شكوك، في هذه القضية. ومن الحق أن يقال، إن القرار ١٩٤ (٣) لعام ١٩٤٨، قد حدد الخيار بين العودة والتعويض، ولكن الحقيقة الماثلة تظل قائمة، وهي أن اللاجئين يختارون العودة، إذ

إن هذا أمر يتفق مع الطبيعة الإنسانية. ولا أريد أن أضيّع وقت اللجنة في عرض مسهب لهذه المسالة، فحنين اللاجئين إلى وطنهم وبيوتهم، أمر طبيعي. إنه حنين سرمدي دائم، يخضرّ بالأمل، ولا أرى حاجة لنا في إيضاح ذلك، إذ إن حق الإنسان في وطنه الأم، حق فطري مبدئي، لا يحتاج إلى إيضاح، إذ إن الإيضاح في مثل هذه الحالة يعتبر إهانة للإنسانية. ومن حق شعب فلسطين أن يكون وأن يعيش ويموت في بلاده، تماماً كحق أي شعب آخر ممثل هنا في هذه اللجنة الموقرة.

في المراحل الأولى من مشكلة فلسطين، سمح، لممثلي عرب فلسطين، بالدخول إلى الأمم المتحدة كمراقبين، وقد قبلت الحكومة المؤقتة المزعومة لإسرائيل، على هذا المستوى أيضاً، أي مستوى المراقب. وإنها لسخرية، بل مفارقة محزنة أن تصبح إسرائيل الآن عضواً في الأمم المتحدة، بينما يغدو سكان البلاد الشرعيون، لاجئين مشردين عن وطنهم ومسقط رأسهم ينشدون عون الأمم المتحدة. وقد أصرّ اللاجئون طيلة سنوات شقائهم على حقهم المقدس في العودة إلى ديارهم، وليس في وسع أية تعاسة، أو خيبة، أو وقت مهما طال، أن يضعف من تصميمهم أو يوهنه. ولقد فشلت جميع المحاولات لإسكانهم بصورة دائمة خارج فلسطين، وستُمْنى مثل هذه المحاولات بالفشل، إلى أبد الآبدين.

وعلى الرغم من آلام التشريد، الساحقة، فقد ظلت معنوياتهم على ما هي عليه من قوة، فهذه من فضائل العرب التي تصمد للمصائب بكل ما فيها من شدة وبأس. ولا ريب في أن كل من قام بزيارة اللاجئين، في مخيماتهم، وجد شعباً يرتبط ارتباطاً عميقاً ببلاده، ووجد قوماً، صمم أفراده دائماً على العودة إلى مدنهم وقراهم ومزارعهم وتربتهم العزيزة التي رووها بعرقهم ودمائهم وبحبهم وحماسهم.

وأعتقد أن اللجنة لن يخيل إليها بأن حديثي ينبع عن العواطف ويصدر عن التأثر، فأسمى ما في ميثاقكم من مُثُل، هي انعكاس للعواطف الإنسانية والتأثر. ودعوني أسال ما هي الحريات الأساسية، والسيادة، والحرية، والحقوق الإنسانية والكرامة البشرية، إذا لم تكن جميعها عواطف سامية؟ وماذا في وسعها أن تغدو، إذا لم تكن بالفعل أحاسيس غالية؟ ولو لم تكن العواطف لأضحت هذه المثل أفكاراً ميتة، تستحق أن تُدفن في القبور.

أما إذا كان ثمة شكوك تساوركم عن حقيقة رغبات اللاجئين، فكل ما يُطلب إليكم، هو أن تستشيروا وتسألوا، أولئك الذين يتصلون باللاجئين اتصالاً مباشراً.

ولعل من حسن حظنا في هذه المصيبة، أن في حوزتنا مجموعة من شهادات الأمم المتحدة ووثائقها:

فقد قدمت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين في نيسان/ أبريل عام ١٩٤٩، تقريراً إلى الجمعية العامة، ضمّنته رغبات اللاجئين في العودة، كما أعرب عنها ممثلوهم إلى اللجنة.

وقامت اللجنة الفنية، التي عهدت إليها لجنة التوفيق عام ١٩٤٩، بالاستعلام عن رغبات اللاجئين، بالطواف في مخيماتهم ورفعت في تقريرها ما يلي:

«كانت وجهة نظر اللاجئين، كما جرى التعبير عنها، من وقت إلى آخر، إلى اللجنة، مؤيّدة بشكل هائل، للعودة إلى ديارهم. وكان اللاجئون، في مخيماتهم عندما يوجه إليهم السؤال عما إذا كانوا يرغبون في الإعراب عن أية آراء للجنة، يتدفقون في عرض رغبة جامحة، بشكل عاطفي مؤثر، في العودة إلى ديارهم السابقة، وقد جمعنا هذه الآراء من اللاجئين أنفسهم. وأعرب المخاتير، والوجوه أيضاً عن الآراء نفسها التي صدرت عن اللاجئين».

وقدمّت لجنة للاستقصاء الاقتصادي منبثقة عن الأمم المتحدة عرفت تحت اسم (لجنة كلاب) في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٠، تقريراً إلى الجمعية العامة، بعد أن عُهِد إليها بدراسة وسائل إعادة كيان اللاجئين الاقتصادي، جاء فيه:

«يعتقد اللاجئون، أن مقتضيات الحق والعدالة، أن يُسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم، ومزارعهم وقراهم، وإلى المدن الساحلية كحيفا ويافا، التي جاء الكثيرون منها... إنهم يحنّون إلى ديارهم ويريدون العودة إليها حتى ولو قيل لهم، إن الأوضاع قد تبدلت في غيابهم، وإنهم لن يكونوا سعداء إذا ما عادوا، وحتى لو قيل لهم، إن دورهم قد دمرت، أجابوا، لا بأس فالأرض باقية...».

وقدم مدير الوكالة في عام ١٩٥١ تقريراً قال فيه:

«من الغريب أن معنويات اللاجئين العامة، أرفع مما كان متوقعاً، لاسيما وقد قضوا أكثر من عامين في حياة النفي والتشريد، وفي ظل أقسى الأوضاع وأشقها... فاللاجئ يريد قبل كل شيء، أن يعود إلى بيته السابق... وهو يعتبر الأمم المتحدة مسؤولة عن الأوضاع التي تردّى إليها...».

وتقدم المدير العام في عام ١٩٥٣ إلى الجمعية بتقرير جاء فيه...

«إن رغبة اللاجئين في العودة إلى بيوتهم عامة تشمل جميع الطبقات وهي

الصرخة الداوية، التي تنبعث في كل اجتماع وكل تظاهرة منظمة. وقد احتفظ اللاجئ، بكرامته الفطرية إلى حد معقول. . .

ورفع المدير العام في عام ١٩٥٤ إلى الجمعية تقريراً قال فيه:

«لقد مضى على اللاجئين في حياة المنفى. . . ست سنوات، لكن عامل الزمن لم يوهن من مرارة الفراق التي يشعرون بها. . . والشعور السائد. . . هو الحنين إلى الديار. . . وسيظل هذا الشعور مسيطراً على موقف اللاجئين كمجموع. . . ، وسيكون من الخطل الفادح، أن نقلل من قيمة هذا الشعور. . . ».

وجاء في تقرير المدير العام في عام ١٩٥٥، ما يلي:

«ستظل رغبة اللاجئين العارمة في العودة إلى وطنهم، العامل البارز في تكييف مواقفهم، وفي التأثير في سياسات حكومات الشرق الأدنى تجاه هذه القضية. ولم يضعف هذا الشعور خلال هذا العام، وعلينا أن لا نقلل من قيمة ما فيه من قوة، فنداء العودة ينبع بصورة رئيسة من حنين الشعب الطبيعي إلى دياره القديمة».

وقال المدير العام في تقريره لعام ١٩٥٦ ما نصه:

«يجب أن نؤكد من جديد، أن رغبة اللاجئين في العودة إلى وطنهم لم تضعف ولم تهن. . . وهم يؤكدون أن الحل الوحيد الذي يقبلونه، هو العودة إلى ديارهم».

ورفع المدير العام في عام ١٩٥٧ تقريراً إلى الجمعية العامة جاء فيه:

«تعتقد جماهير اللاجئين الغفيرة حتى الآن، إن إجحافاً عظيماً قد لحق بهم، وهم يواصلون الإعراب عن رغبتهم في العودة إلى وطنهم. وهم يطلبون بصورة خاصة، تنفيذ الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة ١٩٤(٣)، الصادر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨».

ورفع المدير العام في عام ١٩٥٨، إلى الجمعية العامة تقريراً قال فيه:

«لم تقع تطورات تستحق الذكر هذا العام. . . ولم تبد أية إشارات عن وقوع أي تبدل. . . ولا سيما بالنسبة إلى حنين اللاجئين للعودة إلى ديارهم السابقة».

ورفع المدير العام في عام ١٩٥٩، أي في هذا العام، تقريراً إلى الجمعية العامة جاء فيه:

«. . . ما زال الأمل، الذي يساور نفوس اللاجئين، بالاختيار بين العودة إلى ديارهم السابقة وبين التعويض وفقاً للفقرة الثانية من القرار ١٩٤(٣)، غير منفّذ، على الرغم من مضي أحد عشر عاماً من المآسي، وتثبيط العزائم. . . ويرى المدير،

أن تنفيذ هذه الفقرة، سيظل في رأي اللاجئين، الحل الجوهري المقبول، والطويل الأمد».

هذا هو موقف اللاجئين، طيلة أحد عشر عاماً من المآسي وتثبيط العزائم، على حد قول مدير الوكالة العام. وإذا كان لهذا العرض من تقارير مدير الوكالة أن يخدم أي غرض، فمن الواجب أن يثير اهتمامنا إلى حراجة الموضوع، وأن يحملنا على تفهم الطريق الصحيح، الذي يجب أن تتبعه الأمم المتحدة في مداهمة المشكلة. وقد استخدمت كلمة «المداهمة»، لأن تحدي إسرائيل المستمر قد وصل بالمشكلة إلى نقطة تدعو إلى هجوم جماعي تقوم به الأمم المتحدة.

ولم تتعدَّ قرارات الأمم المتحدة، حتى الآن، أن تكون بالنسبة إلى إسرائيل مجرد قصاصات من الورق. ومع استمرار خرقها هذه القرارات، أضحت إسرائيل، تشعر بالحصانة تجاه الضغط المعنوي، فلن تستجيب إسرائيل لقراراتكم ولا لصوت الإنسانية وندائها. فهي قد اغتصبت البلاد، وطردت أهلها، وجردتهم من أملاكهم، ومن ثمرات جهود آبائهم وأجدادهم، منذ أقدم الأزمنة. وبعد أن اقترفت جميع هذه الأعمال المتعارضة مع القانون، ألقت على كواهلكم، بعبء اللاجئين في إطعامهم ومأواهم.

ولكن ما هي النهاية؟ وأين المفر منها؟ وأنى لنا أن ننطلق من أسار هذه الورطة؟ ثمة جواب واحد لجميع هذه الأسئلة. إن مضي وكالة الأمم المتحدة في مهمتها ليس بالحل، لأنه يعني الاستمرار في حياة الكارثة والتشريد. إن رغبة اللاجئين الأولى، كما بدا لكم في تقارير المدير العام، هي العودة، إنها حقهم، لا لأن الجمعية العامة قد أقرته، بل لأنه حقهم الفطري الطبيعي. العودة هي حقهم الذي لا يمكن التنازل عنه والذي لا يبطل أبداً، ولا تستطيع أية قوة في الأرض أن تنكره عليهم أو تنتزعه منهم. وبهذا يغدو دور الأمم المتحدة بسيطاً وواضحاً، وعليكم إما أن تفوا بالتزاماتكم أو تتخلوا عنها وتنسحبوا، وواجبكم يحتم عليكم أن تنفذوا القرارات نفسها التي اتخذتموها. أما إذا آثرتم التخلي، فإنكم بحكم القانون والعدالة، تمنعون أنفسكم عن أي تدخل في المستقبل، حتى ولو تطلّب الوضع تدخلكم.

أما إذا آثرتم تحمل مسؤولياتكم فهناك مجهود أخير، يجوز أن تبذلوه لحل هذه المشكلة بالوسائل السلمية. ولدينا بعض الاقتراحات التي نود أن نعرضها، ولكننا لا نرى في هذه المرحلة أية جدوى من عرضها كاقتراحات رسمية. وما لم تبدّل دول معينة في هذه اللجنة من موقفها، وتصبح مستعدة قلباً وروحاً، للانتقال من الكلام

إلى الفعل ومن الجمود إلى الحركة، فإن من العبث أن تحل هذه المشكلة ضمن نطاق الأمم المتحدة. على أية حال، فنحن رغبة منا في محاولة أخيرة لتجنب صراع لا مناص منه، نتقدم، مخلصين بهذه الاقتراحات.

وأودّ قبل كل شيء أن أؤكد أن الأمم المتحدة لا تفتقر لا إلى الحل، ولا إلى الجهاز لتنفيذ هذا الحل، فقد نص قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤(٣)، على كلا الأمرين بوضوح وجلاء. ولا أرى ثمة من حاجة إلى تلاوة الفقرات اللازمة، فلم يسبق لأي قرار من قرارات الأمم المتحدة، أن جرى اقتباسه أو تلاوته، مرات عدة، كما وقع للقرار المشار إليه والمتعلق بالعودة. ولكنني أقول إن الأمم المتحدة قد قررت أن يكون هذا الحل في العودة، وعهدت إلى لجنة التوفيق الدولية لفلسطين بأن تكون الجهاز لتنفيذ هذا القرار. وكل ما نحتاجه الآن هو أن نبعث تلك اللجنة، وأن نوجهها إلى استئناف العمل، فمهمتها ما زالت قائمة، وهي على استعداد للعمل، إذا طلب إليها ذلك. ونحن نرجو أن تؤمر اللجنة، باستئناف رسالتها، من دون أن يثنيها عن عملها تحدي إسرائيل. وقد يكون من الخير أن توسّع اللجنة وأن يُضمّ إليها دم جديد على أن يراعى في التوسيع، تمثيل التوزيع الجغرافي الواسع. ولكن الشيء المهم أن يطلب إلى اللجنة التوصية بالإجراءات الفعالة اللازمة التي تضمن التنفيذ الكامل ولا شيء أقل منه.

وفي وسع اللجنة، أن تلجأ في مستهل أعمالها إلى إجراءات مؤقتة يمكنها أن تسفر عن نتائج فورية. وهذه الإجراءات المؤقتة هي كما يلي:

١ ـ إحياء المكتب الذي تأسس في عام ١٩٥٠، لتنفيذ الفقرة الثانية من القرار ١٩٤، ولا سيما لحماية حقوق اللاجئين، وأملاكهم ومصالحهم. وقد أقيم هذا المكتب بأمر من لجنة التوفيق تنفيذاً لقرار الجمعية العمومية رقم ٣٩٤ (٥).

٢ ـ السماح لسكان القرى الأمامية في الأردن، بزراعة أراضيهم الواقعة على الجانب الآخر، من خطوط الهدنة، وكانت لجنة التوفيق قد بحثت في هذا الموضوع لأول مرة في عام ١٩٤٩. ويقول تقرير خاص قدم إلى الدورة العاشرة للجمعية العامة، وفقاً لتحليل مفصّل للمشكلة، قام به المدير العام للوكالة، إن نحواً من (١٨١,٨٠٠) فلسطيني، يعيشون في (١١١) مدينة وقرية سيصبحون قادرين على إعالة أنفسهم إذا سمح لهم بالعمل في أراضيهم التي تقع في الجانب الآخر من خط الهدنة.

٣ ـ السماح للسكان واللاجئين في منطقة غزة، بزراعة أراضيهم الواقعة على الطرف الآخر من خطوط الهدنة. وكانت لجنة كلاب، في تقريرها إلى الجمعية

العامة، قد تناولت هذه المشكلة بالذات وأكدت «أن مشكلة اللاجئين في منطقة غزة، لا يمكن أن تحل، إلا بالسماح لهم، بزراعة أراضيهم القريبة التي لا يفصلهم عنها في الوقت الحاضر، إلا خط الهدنة. . .».

٤ ـ إعادة البدو إلى منطقتهم في القسم الجنوبي من فلسطين، وكانت إسرائيل قد طردت قسماً كبيراً من هؤلاء البدو بعد توقيع الهدنة. وكمثال على ذلك، في وسعنا أن نسرد قضية عشيرة العزازمة التي بحثتها لجنة الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية المشتركة، فقررت «وجوب عودة هؤلاء العرب إلى المنطقة التي تحتلها إسرائيل. . .».

إن هذه المواضيع المحددة لا تمتّ إلى الماضي، بل إنها ما زالت مشاكل بارزة تشغل أفكار وكالة الإغاثة حتى يومنا هذا. وقد قال المدير العام للوكالة، في تقريره الذي قدمه إلى الدورة الحالية ما نصه:

«تقول الأنباء، إن نحواً من سبعة آلاف من أفراد عشيرة العزازمة في الأردن، الذين طردتهم إسرائيل في عام ١٩٥٠، يعيشون في أوضاع تقرب من المجاعة؛ ويعيش نحو من (١٦٥) ألفاً من أبناء القرى الأمامية في الأردن في أوضاع مماثلة تقريباً. . . بينما لا تكاد المؤن التي توزعها حكومة الجمهورية العربية المتحدة، على نحو من ستين ألفاً من الفقراء من سكان منطقة غزة، تبلغ، ما توزعه الوكالة على أمثالهم من اللاجئين».

وقد أثرت هذه المواضيع، بصورة خاصة، أملاً في أن تُتخذ الإجراءات الضرورية، التي تؤمّن لهم، عيشاً كريماً، في أراضيهم، بدلاً من البحث عن إحسان المجتمع الدولي، ومضاعفة سجلات الأمم المتحدة.

وفي وسعنا، ضمن هذا الإطار، أن نرى تباشير حل سلمي، يقوم على قرارات الأمم المتحدة. وقد لا يكون هذا الحل، هو الحل النهائي، ولكنه خطوة في الاتجاه الصحيح، الذي نأمل، في أن يخلق أوضاعاً مواتية في النهاية، يستطيع عن طريقها سكان فلسطين، وأعني بهم سكانها الشرعيين، أن يقرروا مستقبلهم، وفقاً لرغباتهم ومشيئتهم. وأرى لزاما عليّ في النهاية، تعريفكم، بالناحية الأخرى من الصورة. وقد يكون إحجامنا عن تصوير الحالة الذهنية التي تسيطر على شعب فلسطين الآن، تقاعساً عن خدمة السلام، بل خيانة لقضية العدالة.

وعلينا أن لا ننسى أولاً أن مشكلة فلسطين تخص شعب فلسطين قبل غيره. وأخيراً، إن أهل فلسطين هم وحدهم، أصحاب الحق، في أن يقبلوا ما يشاؤون قبوله، وأن يرفضوا ما يريدون رفضه. أما الدول العربية فتتلقى التوجيه في سياستها تجاه هذه القضية من رغبات أهل فلسطين، وهي تقبل ما يقبلونه وترفض ما يرفضونه.

ويتلخص الوضع القائم في أن الأمم المتحدة، بعد اثني عشر عاماً، قد فشلت لسبب أو لآخر، في إعادة اللاجئين إلى بلادهم. وكان في الإمكان اللجوء إلى مختلف الإجراءات العملية للحفاظ على حقوقهم الفطرية. وكان في الوسع اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية لإزالة مقاومة إسرائيل وعنادها. ولا ريب في أن نصوص المادة السادسة من الميثاق تصلح كإجراء آخر، يستخدم ضد كل من يصر على خرق بنود الميثاق، ولا أعتقد أن ثمة من هو أحق من إسرائيل في تطبيق هذه المادة ضدها. وقد طلبنا إلى الأمم المتحدة في أكثر من مرة، أن تستخدم هذه الإجراءات وأن تستفيد من الصلاحيات التي يخولها إياها الميثاق، ولكن ذهبت مطالبنا أدراج الرياح.

ولكن إذا لم تقم الأمم المتحدة بأي عمل في هذه الدورة، فإن وضعاً خطيراً سينشأ حتماً: فاليأس سيدرك شعب فلسطين، وله الحق، كل الحق في أن ييأس، وقد نسأل عن الإجراء الأخير الذي قد يلجأ إليه، إن الجواب هو الثورة، وحمل السلاح. وعليكم أن لا تفزعوا من هذه الفكرة، فاللجوء إلى السلاح، كإجراء أخير، أمر طبيعي ومفهوم. وفي وسعي أن أقول، والطبيعة البشرية على ما هي عليه، إن هذا الأمر له كل ما يبرره، فمن حقك الطبيعي أن تثور على الطغيان. إنه حق، يختفي وراء أسس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد ورد في الفقرة الثالثة من ديباجة تلك الوثيقة الدولية ما نصه:

«لما كان. . .»

«من الأمور الحيوية، إذا أريد تجنب إرغام الإنسان على اللجوء، كإجراء أخير إلى العصيان ضد الظلم، أن تصان حقوق الإنسان عن طريق حكم القانون. . .».

وهكذا إذا لم تصن حقوق الإنسان، ينشأ كإجراء أخير، الحق في الثورة على الطغيان والظلم. ونحن نرى أن شعب فلسطين قد وصل إلى تلك المرحلة من الملجأ الأخير. وإذا ظل هذا الشعب في موضع التجاهل، وحقوقه في موضع النكران، فإن أفراده سيجدون أنفسهم مرغمين على حمل السلاح لاستعادة ديارهم وأراضيهم وبساتينهم، وكرومهم، وكل ما هو عزيز عليهم، من كنائس ومساجد، كانوا يقيمون فيها صلواتهم، ويتجهون إليها بالحب والتقديس.

وإني لأنتهز هذه الفرصة لأذكّر اللجنة الموقرة، بأن شعب فلسطين قاتل الدولة البريطانية المنتدبة مدة ثلاثين عاماً، محاولاً عن طريق نضاله الحصول على الاستقلال. وهذا الشعب باسل كل البسالة، وشجاع غاية الشجاعة. إنه من الجبلة نفسها التي ظهر منها شعب الجزائر الذي لا يزال يقاتل منذ ست سنوات لتحرير بلاده، ومن

الأكرم بالنسبة لشعب فلسطين، ان يموت أبناؤه دفاعاً عن بلادهم، على أن يموتوا من المجاعة في المنفى. وليس ما أقوله مجرد عواطف ثائرة، بل حقائق ثابتة مجردة، وستحاول بعض الصحف المعينة، للتقليل من قوة هذه الحقائق، أن تقول غداً، كما جرت عادتها على القول، إن «الأستاذ الشقيري لاجئ فلسطيني»، محاولين بذلك الاستدلال على أن بياني قد لا يكون ذا وزن ثقيل.

ولكن هذا الاستدلال بالإضافة إلى ما فيه من سوء نية يعتبر تضليلاً، وفي وسعكم أن تثقوا أنني عند حديثي عن مشكلة فلسطين، لا أنطق بما أراه، ولا بما يراه اللاجئون، بل باسم الشعب العربي قاطبة، إنني أرجّع صدى صوته، وأنقل خفقان أفئدة أبنائه، وأعكس تصميمهم القاطع الجازم. فأنا أعرف شعبنا، لأنني نبعت من صفوفه، وأنا هنا، أتحدث بما يراه، وقد تأتي الحكومات وتمضي ولكن موقف العرب، اليوم، ما زال على ما كان عليه في عام ١٩٤٧، وسيظل كذلك إلى أبد الآبدين. هذه قضية قومية بالنسبة إلى الشعب العربي في مجموعه، وهناك ثمانون مليون عربي ينتشرون من المحيط إلى الخليج، كلهم شوق وتصميم على اغتنام الفرصة الأولى لدعم حق إخوانهم الفلسطينيين في وطنهم. وسيتحمل الشعب العربي التجارب والمحن والمتاعب من داخلية وخارجية، ولكن جميع هذه التجارب والمحن لن توهن من عزيمته على تحرير فلسطين لأهلها الشرعيين، من مسلمين ومسيحيين ويهود. وإني لأرجو أن لا يخطئ إنسان في تقدير هذه الحقيقة أو يشكّ فيها.

ولكننا لم نأت هنا لنشنّ حرباً، فإننا لا نرغب في الحرب قط، وليست الحرب من تقاليدنا. إن هدفنا هو السلام، ولا سيما إذا كان في أرض السلام، الأرض التي بعثت للعالم برسالة للسلام، لا عن طريق رسول واحد بل عن طريق الرسل العظام الثلاثة الذين يعرفهم العالم. وإننا لنبتهل إلى الله، أن لا تقذف الأمم المتحدة بشعب فلسطين إلى هاوية اليأس، بل تبعث في نفسه الأمل، والتعلق بالعدالة.

وإننا لنضرع إليه تعالى أن تقوم الأمم المتحدة ببذل الجهود للوصول إلى السلام عن طريق الأعمال والأفعال والتصميم، ونحن نعد ببذل كل عون ممكن لهذه الجهود في أعمالنا وأفعالنا وتصميمنا.

(١٠)

بيان الشقيري حول قضية اللاجئين أمام اللجنة السياسية الخاصة (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩)

اضطر الشقيري إلى التدخل من جديد، في مناقشات اللجنة السياسية الخاصة، دفاعاً عن اللاجئين الفلسطينيين. وفي ما يلي، نص البيان.

شكراً، يا سيدي الرئيس، على تكرمك، بإعطائي الحق في الكلام ثانية في هذا الموضوع. وقلت في سماحك، إنك تخرج على الأصول، في حالة استثنائية، في سماحك لي بالرد على الجواب الذي صدر عن السيد الإسرائيلي. وأنا أشكرك يا سيدي على هذا الاستثناء، الذي اعتبره حقاً استثناء، ولكنني طلبت الرد في حالة استثنائية لأننا استمعنا في هذا الصباح إلى بيان إسرائيل، المشحون بالمغالطات ذات الطبيعة الاستثنائية الفائقة، ورغبة مني في دحض هذه التشويه الاستثنائي جداً للحقائق، الصادر عن إسرائيل، طلبت الكلمة للرد، في حالة استثنائية. ولتبرير هذا الاستثناء، علينا أن نذكر أنني أدافع عن قضية شعب كامل، اقتُلع من جذوره في وطنه، وأخذ يعيش منذ أحد عشر عاماً حياة الشقاء في المنفى. ومن العدالة لهذه القضية، لا أن نجد مبرراً لهذا الاستثناء فحسب، بل أن نأخذه على محمل القاعدة نفسها.

لقد زعم السيد الإسرائيلي في استهلال بيانه، تهمة كاذبة، وقال إن البيان الذي ألقيته بالأمس، كان تشويهاً للحقائق. وإنني أترك للجنة الموقرة أن تقرر ما إذا

كان بياني حقاً تشويهاً للحقائق، أو عرضاً لها مدعوماً بالأدلة. ولا ريب في أن هذه التهمة الإسرائيلية، يتطلب تصديقها من اللجنة تدنياً كلياً في ذكائها وتفكيرها. ولم تقتنع إسرائيل، بنشر الإرهاب وسفك الدماء في البلاد المقدسة، مما أدى إلى فرار اللاجئين العرب، بل مضت تشن حملة من التضليل، تغطي عن طريقها القضايا الحقيقية المتعلقة بالموضوع. ولا ريب في أن من تشويه الحقائق، أن تزعم إسرائيل أن بياني كان تشويهاً. هذه هي طريقة الإسرائيليين التي تخلو من كل لباقة وحصافة. فهم يشوهون الحقائق، ويلقون بمسؤولية التشويه على أعتاب الآخرين. ولكن كيف يمكن السيد الإسرائيلي أن يزعم أن البيان الذي ألقيته بالأمس، كان تشويهاً، فالحقائق التي أوردتها مدعومة بالمقتطفات التي أخذتها من تقارير وكالة الأمم المتحدة في غضون السنوات العشر الماضية، كما استندت فيها إلى القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، منذ نشوء هذه المشكلة. وإذا كان السيد الإسرائيلي، يزعم أن قرارات الجمعية العامة، تحريف وأن تقارير وكالة الأمم المتحدة، تحريف أيضاً، فإن بياني بالأمس تحريف، حقاً، ولا يبقى أمامي، ما أرد به على هذا السيد الإسرائيلي.

أما إذا كان ثمة من تحريف حقاً، ألقي بكرم لا مزيد عليه أمام هذه اللجنة الموقرة، فهو قائم في البيان الإسرائيلي الذي استمعنا إليه قبل هنيهة. لقد شوّه هذا السيد القادم من إسرائيل تصريحاً لي في عام ١٩٤٨، كما شوّه تصريحاً لعزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية، وآخر للهيئة العربية العليا. وليس البيان الإسرائيلي إلا تحريفاً من بدايته حتى نهايته، ولا شك أن مجرد كون البيان إسرائيلياً، يكفي لوصمه بالتحريف، فالقضية الصهيونية، وقيام إسرائيل، هما نتاج تحريف، أُحسن إعداده، وبولغ في الإنفاق عليه.

لا تكتفي إسرائيل باجتزاء ما تريد من مقتطفات من أصولها، ممزقة إياها، بل تعمد إلى خلق الأصول نفسها. ولقد برعت إسرائيل في فن التحريف هذا، وأضحت أستاذة فيه. ولن أطيل في إيضاح هذه النقطة بالذات، وإنما سأكتفي بشهادة واحدة لأظهر أن اختصاص إسرائيل في التحريف، قد اكتسب شهرة عالمية، وأضحى حقيقة معروفة. وهذه الشهادة ترد على لسان صحافي يهودي. هو جون كيمحي، الصحافي البريطاني المعروف. وقد قام المستر كيمحي بزيارة فلسطين عدة مرات، وتجول أثناء الصراع في عام ١٩٤٨ في جميع المناطق، التي فرض اليهود عليها إرهابهم. وهذا ما قاله المستر كيمحي في كتابه **الأعمدة السبعة المنهارة**. . . بالحرف الواحد:

«بوصفي صحافياً، ورئيس تحرير صحيفة، توصلت إلى نتيجة واحدة، وهي أن

أية معلومات صادرة عن مقر القيادة الصهيونية، يجب أن لا تُقبل على علاّتها، قبل التأكد من صحتها ووثوقها بصفة خاصة»[1].

لقد بدأ المستر كيمحي استنتاجه قائلاً: «بوصفي صحافياً»، ذلك لأن الصحافيين يقعون عادة ضحايا للتحريف والتشويه. ولا ريب في أن استنتاجه هذا مدمّر لإسرائيل، فهو يعني بكل بساطة، أن البيانات الإسرائيلية غير جديرة بالثقة، ولا يمكن تصديقها. إنها شهادة واحدة أيها الزملاء، وسجل الشهادات في هذا الصدد أطول من أن يسرد في هذه المناسبة. وقد عرضت عليكم فقط، ما قاله صحافي يهودي، عن تحريف إسرائيل، وما جربه يهودي من سجل إسرائيل. وأعتقد أن في هذه الشهادة الكفاية، ومع ذلك فهذا الموضوع ثانوي، فقد ألفنا تحريف إسرائيل، وأصبحنا تبعاً لذلك، نتمتع بالمناعة تجاه تشويهاتها وأضاليلها. ولنتناول الآن نقاط البحث، التي أثارها قبل قليل، السيد القادم من إسرائيل، لنرى ما فيها من جوهر حقيقي.

لقد تناول السيد الإسرائيلي بالبحث المسهب موضوع حرب عام ١٩٤٨ في فلسطين، وزعم أن المسؤولية عنها تقع على عاتق الدولة العربية. إنها قصة قديمة، وقد غَدَت من أساليب إسرائيل العفنة، وكان المندوب الإسرائيلي يثير هذه النقطة في كل دورة من الدورات، وكنا ندحض هذا الزعم الذي لا أساس له مطلقاً. وقد دحضت في العام الماضي هذه التهمة المزورة دحضاً تدعمه الوثائق والتفاصيل، وخيّل إلي أن إسرائيل لن تعود إلى إثارة هذا الموضوع مطلقاً. لكنها، كما يبدو لي، لا تملّ من التحريف والزيف. وقد ذكر السيد الإسرائيلي قبل قليل، أننا قد مللنا من هذه المشكلة، ولكن إسرائيل لسوء الحظ، لا تكل قط، من الاستمرار في حملاتها التحريفية. وقد واجهنا الآن أكواماً من أكاذيب المندوب الإسرائيلي، وهو يوجه هذه التهمة إلى العرب، محمّلاً إياهم مسؤولية الحرب في فلسطين، لكن هذه التهمة كاذبة، ولا صلة لها بالموضوع مطلقاً.

وإني لأقول إنها خارجة على الموضوع، إذ إنها لا تتصل بالقضية المعروضة علينا الآن، فالقضية هي حقوق اللاجئين، ولا شأن لها بالمسؤولية عن الحرب. ونحن هنا لسنا بمجلس أمن يعالج قضية حرب، ومسؤولياتها. ولكننا لجنة خاصة تدرس مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم في العودة، إلى ممتلكاتهم وإلى كنائسهم ومساجدهم، بعد أن جردتهم إسرائيل منها. هذه هي القضية، وليس ثمة قضية

(١) Jon Kimche, *Seven Fallen Pillars*.

سواها، ولكن السيد الإسرائيلي يرغب في تجنب الخوض في هذه القضية. وإسرائيل بالنسبة إلى قضية اللاجئين لا تستطيع أن تقدم رداً صحيحاً وكريماً ونبيلاً، ولما كانت لا تملك رداً صحيحاً، فهي تحاول إغراق القضية في محيط من الجدل والحوار. وأي موضوع يمكن أن يكون أكثر إثارة للجدال والنقاش في تاريخ العلاقات الإنسانية، من موضوع المسؤولية في الحرب، أيّ حرب. ولهذا السبب فإن إسرائيل تواصل إثارة هذه التهمة، عند بحث قضية اللاجئين.

لكن هذا الجدل الإسرائيلي سخيف كل السخافة، فمشكلة اللاجئين عادة هي ثمرة من ثمار الحرب، أية حرب. وهناك في كل حرب فريقان، أحدهما يكون في موقف المهاجم، بينما يكون الآخر في موقف الدفاع، وقد يكون الفريقان في بعض الأحوال مخطئين. ولكن مهما كانت نتيجة الحرب، ومهما كانت الصفة التي نضفيها على الفريقين المتحاربين، فإن قيام مشكلة اللاجئين هي الثمرة الطبيعية. ولا يمكن ظهور اللاجئين إلا نتيجة للحرب والنزاع والصراع، أما السلام، فلا يولّد مشكلة لاجئين، إلا في مخيّلة إسرائيل، وطبقاً لمغالطاتها. ولكن مهما تكن الظروف، فإن للاجئين الحق في العودة، أياً كان المهاجم، وأياً كان المدافع. ولا أعلم قاعدة في فقه القانون الدولي، تنص على أن حق العودة محصور في اللاجئين الذين ينتمون إلى الدولة التي تكون في موقف الدفاع، ولا أعرف قاعدة فقهية أخرى تقضي بحرمان اللاجئين الذين ينتمون إلى الدولة المهاجمة من حق العودة. ومع ذلك علينا أن نتذكر أن اللاجئين لم يكونوا يحملون رعوية أية دولة. فقد كانوا يعيشون في ظل الانتداب البريطاني، وقد انتقلت المسؤولية، كما افترض، إلى الأمم المتحدة.

أما بالنسبة إلى الأمم المتحدة، فقد أعلنت الجمعية العامة تأييدها لحق اللاجئين في قرارها الذي أصدرته عام ١٩٤٨. كان ذلك إثر حرب فلسطين. وقد أيدت الجمعية العامة حق العودة هذا، في جميع القرارات التي اتخذتها منذ ذلك الحين حتى الدورة الأخيرة. ولا ريب في أن الجمعية العامة، كانت على علم بوجود الحرب في فلسطين، وكانت عالمة بمزاعم إسرائيل عن أن مسؤولية الحرب تقع على عاتق العرب، ومع ذلك، فقد رفضت الأمم المتحدة الحجج الإسرائيلية، واعترفت بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم.

ولو افترضنا أن الادعاء الإسرائيلي، عن مسؤولية العرب عن الحرب، يحمل أية ذرة من الصدق، فإن مجلس الأمن، هو الهيئة الوحيدة ذات الصلاحية التي يجب أن تستشار في الوضع، فالمجلس هو الجهاز الأعلى للأمم المتحدة لعلاج مشاكل الحروب ومسؤولياتها. وقد استمر الصراع في فلسطين في عام ١٩٤٨ عدة أسابيع.

وكانت الدول العربية قد أبلغت مجلس الأمن رسمياً بعزمها التدخل المسلح. وهكذا فإن السلطة الوحيدة التي يجوز لها إصدار مثل هذا الحكم، على هذه الحرب، هي مجلس الأمن. وكان من المعقول لو صحت مزاعم الإسرائيليين، أن يدين مجلس الأمن الجيوش العربية بالعدوان، ولكنه لم يُدنْها قط، كما لم يُصدِر مطلقاً أية إدانة لها على تدخلها في فلسطين. ولا يخلو هذا الافتقار إلى الإدانة من أهمية، إذ إنه يعني أن الجيوش العربية لم تكن هي المعتدية.

وليس من المعقول، أو من المنطق، أن يسكت مجلس الأمن على التدخل العربي، لو لم يكن لهذا التدخل ما يبرره، ذلك لأن الجيوش العربية قد تدخلت، وهذا ما أعلنته الدول العربية، لإنقاذ الأرواح البشرية والممتلكات من الإبادة الشاملة، والقضاء المبرم. وقد أنقذ التدخل العربي أرواح اللاجئين الذين تقوم الأمم المتحدة الآن بإغاثتهم، وتأمين المأوى لهم. وقد أنقذ التدخل العربي ما تبقى الآن من فلسطين العربية، وما تبقى من أماكنها المقدسة وأضرحتها ومساجدها وكنائسها التي يقدسها العالم بأسره.

أما إذا حكمنا على الوضع من حقائقه، أجل من حقائقه الصحيحة، من دون أن نتأثر بتحريف إسرائيل وأضاليلها، فإن حقيقة رئيسية واحدة، تمثل أمام أعيننا ولا يتطرق إليها أية ذرة من الشك، هي أن إسرائيل مسؤولة عن الحرب، وأن الحرب، من مسؤولية إسرائيل. ولقد بدأت إسرائيل حربها في الحقيقة قبل أمد طويل من التدخل العربي وحتى قبل قرار التقسيم الذي صدر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وهو القرار الذي زعم السيد الإسرائيلي أن الجيوش العربية قد تدخلت لمقاومته، بقوة السلاح. أجل لقد بدأت إسرائيل حربها منذ عام ١٩٣٩ تقريباً، وكانت حرباً شاملة لجميع الجبهات: ففي فلسطين، شنت القوات الصهيونية حملة من الإرهاب وسفك الدماء، في كل زاوية من زواياها، فنسفت الجسور والمؤسسات العامة، وهاجمت القرى، وذبحت المدنيين، وقلبت القطارات، وأحرقت المستشفيات، واختطفت الموظفين. وقصة الإرهاب اليهودي الذي سيطر على فلسطين منذ عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٨ عندما تدخلت الجيوش العربية، قصة طويلة، مسجلة.

لقد بدأ الصهيونيون حربهم بعد أن أصدر البريطانيون مطبوعتهم عن مستقبل فلسطين، التي عرفت باسم الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩. وقد أعلن المستر بن غوريون الحرب في تلك الأيام عندما قال: «سنحارب الكتاب الأبيض». «سنحارب»، هذه هي العبارة التي استخدمها بن غوريون في إعلانه الحرب، وكانت الحرب موجهة في البداية ضد الإنكليز، ثم تحولت في ما بعد إلى العرب، وقد أضحت البلاد بأسرها ميداناً للقتال. وعندما زارت اللجنة الأنكلو ـ أمريكية البلاد

في عام ١٩٤٦، للتحقيق في الأوضاع المضطربة التي تسود البلاد المقدسة، أعلنت اللجنة في تقريرها أن في فلسطين «ثورة ـ مسلحة»، وأن «الهجرة غير المشروعة قد تجددت منذ انتهاء الحرب». وقالت اللجنة في تقريرها عن القوات اليهودية غير الشرعية ما نصه: «من الظواهر المشؤومة في السنوات الأخيرة، تنمية قوات مسلحة غير مشروعة وضخمة، وتسمى المنظمة العامة بالهاغانا. . . وهي منظمة خير تنظيم ولها قيادة مركزية موحدة، وقيادات إقليمية فرعية. . . وكان إعدادها يجري منذ سنوات عدة. . . إنها منظمة عسكرية تعد ستين ألفاً. . . وكل أفرادها، قد سلحوا تمام التسلح، وحسن نظام، ويشرفون على جهاز إرسال إذاعي سري». وليس ما سردته عليكم، بروايات صحافية، وإنما هي حقائق، توصلت إليها، اللجنة الأنكلو ـ أمريكية، بعد تحقيقها، في المنطقة ذاتها، وأدرجتها في تقريرها. وأود أن ألفت انتباهكم، حضرات الزملاء، إلى أن هذا الجيش غير النظامي، بل هذه القوات غير المشروعة، التي وجدتها اللجنة الأنكلو ـ أمريكية، قادرة على السير في عمليات عسكرية، قد أعدّت ودربت وجهّزت في وقت كانت فيه الدولة البريطانية المنتدبة، لا تزال هي المسيطرة على البلاد.

وكانت هذه القوة العسكرية، يا حضرات الزملاء، هي التي تشن هجماتها الوحشية على المدن والقرى العربية المحصنة، قبل سنوات من التدخل العربي. وكان الإرهاب اليهودي، قبل خمس سنوات من التدخل العربي، يذبح في كل يوم الأبرياء من الرجال والنساء، والشبان والشيوخ من دون تمييز. وقد وقعت آلام بشرية كبيرة، كما حدث خراب واسع النطاق، وغدت البلاد في مجموعها، مسرحاً للنيران والدمار وسفك الدماء، وكل ذلك من عمل الإرهاب الصهيوني. وقد تحدث السيد الإسرائيلي مطولاً عن الجرائم النازية التي اقترفت ضد اليهود في ألمانيا، ولكنه نسي الجرائم التي ارتكبها الإرهابيون اليهود ضد العرب، والتي لا تقل في وحشيتها وفظاعتها، عما ارتكبه النازيون. وقد ارتعب المستر توينبي من هذه المفارقة، وقال مخاطباً السيد الإسرائيلي، ما أقتطفه من كلام المؤرخ البريطاني الكبير:

«كان عذر اليهود في عام ١٩٤٨، في إخراج عرب فلسطين من ديارهم، أقل من مبررات نبوخذ نصر، وتيتوس وهادريان ومحاكم التفتيش الإسبانية والبرتغالية. وكان اليهود في عام ١٩٤٨، يعرفون بفضل تجاربهم الخاصة، ماذا يفعلون. وكانت مأساتهم العظمى أن الدرس الذي تعلموه، من اختباراتهم مع السادة الألمان، لم يكن تجنب ما أوقعه النازيون باليهود من شرور، بل اقتفاء أثره، واحتذاء حذوه».

وعلى السيد الإسرائيلي أن لا يتحدث بعد الآن عن الفظائع الألمانية النازية، لأن

قيام إسرائيل، كان نتيجة أعظم الفظائع هولاً. وكان المستر تونبي أيضاً هو الذي أصدر حكم التاريخ على الصهيونية عندما قال:

«كانت الأعمال الشريرة التي اقترفها اليهود الصهيونيون ضد عرب فلسطين، الشبيهة بالجرائم التي اقترفها النازيون ضد اليهود، تنطوي على ذبح الرجال والنساء والأطفال في دير ياسين في التاسع من نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨، مما أسفر عن هروب السكان العرب في أعداد كبيرة، من المناطق التي تقع في مرمى القوات اليهودية المسلحة».

ولقد وقعت قصة دير ياسين، يا سيدي في التاسع من نيسان/ أبريل، وهذا التاريخ دقيق في حد ذاته، لأنه يدل على أن القوات اليهودية، كانت تقوم بوحشيتها، ضد الأبرياء العرب، إبان عهد الانتداب البريطاني وقبل التدخل العربي، وكانت المذبحة مريعة، ترتعد لها الفرائص، ويقف لها شعر الإنسان. فقد ذبحت القوات اليهودية كل من في القرية من رجال ونساء، ثم شوهت أجسامهم، وقذفت ببقاياهم، في جُبّ القرية. وقد أقدمت القوات اليهودية على ارتكاب العديد من مثل هذه المذابح، قبل تدخل الجيوش العربية، كما سبق لكم ورأيتم من تاريخ التاسع من نيسان/ أبريل الذي أورده المؤرخ البريطاني المشهور.

ولم يكن المؤرخ البريطاني، الوحيد الذي استنكر بشدة أعمال اليهود الإرهابية، بل شاركه صيحته هذه، سياسي بريطاني عظيم، لم يكن له مثيل في عصرنا، ولا في الكثير من العصور التي سبقته. وكان هذا السياسي من أقوى مؤيدي الصهيونية، بل لعله دعامة من دعائمها المؤسسة، إنه السير ونستون تشرشل. فعندما اغتيل اللورد موين وزير الدولة البريطاني في القاهرة، وجه المستر تشرشل إلى مجلس العموم الكلمات التالية:

«إذا قُدّر لأحلامنا في الصهيونية أن تنتهي في دخان بنادق القتلة، وإذا قُدّر لجهودنا لمستقبلها أن تُسفر عن خلق زمرة جديدة من قطاع الطرق الذين يليقون بألمانيا النازية، فإن الكثير من أمثالي، سيجدون أنفسهم مضطرين إلى إعادة النظر في الموقف الذي اتخذوه منذ مدة طويلة، وتبنوه باستمرار. وإذا كان ثمة من أمل في مستقبل زاهر وسام للصهيونية، فيجب أن تتوقف هذه الأعمال الشريرة فوراً، ويجب القضاء على المسؤولين عنها جميعاً، أصلاً وفرعاً».

هذه مجرد صورة مصغرة عما كان يدور في فلسطين في السنوات الخمس التي سبقت التدخل العربي. وفي ضوء هذا الأساس من الإرهاب اليهودي، علينا أن نزن مبررات هذا التدخل. وقد أكد السير ونستون تشرشل أن الإرهابيين اليهود يجب أن

يقضى عليهم «أصلاً وفرعاً» ولم يكن تدخل الجيوش العربية إلا لتحقيق هذا الهدف، الذي حملت مشروعيته، وصلاحه، مجلس الأمن، على عدم إصدار أية إدانة للتدخل العربي في فلسطين.

وليس سير الأحداث وحده، هو الذي يقيم الدليل على مسؤولية اليهود عن الحرب في فلسطين، فقيام إسرائيل نفسها، هو ذروة الحرب، لأن الحرب كانت الوسيلة الوحيدة لقيام إسرائيل. والحرب وإسرائيل كلمتان مترادفتان لا تفترقان، وليست الثانية منهما إلا نتيجة للأولى. الحرب، هي طبيعة الوجود الإسرائيلي، ولم يكن من الممكن أن تنشأ إسرائيل، وأن تقوم من دون حرب، فالحرب كانت بالنسبة إليها أمراً لا مفر منه، وكان من المستحيل على إسرائيل أن تقوم في حالة من السلام، وفي ظل أوضاع سلمية.

لقد قضى قرار الأمم المتحدة، بإقامة إسرائيل في بلد أغلبية أهله من العرب، هم أصحاب الأرض فيه من دون سواهم. ولم يتعد ما كان اليهود يملكونه فيها الستة في المائة. وكان قيام إسرائيل يقتضي طرد أهل فلسطين من بلادهم، وانتزاع ممتلكاتهم منهم. وليس في وسعك أن تقيم دولة، ضد مشيئة أهل البلاد إلا إذا سحقت تصميمهم وقضيت عليه بقوة السلاح. وكما قلت بالأمس، أعود فأكرر اليوم موجهاً كلامي إلى السيد القادم من إسرائيل، أن ليس في وسعه إقامة دولة يهودية في نيويورك على الرغم من مشيئة أهالها المسيحيين إلا عن طريق الحرب. إن الحرب إذن هي التي أدت إلى قيام إسرائيل، وليس من الغريب والحالة هذه أن نسمع، من السيد القادم من إسرائيل، المزاعم، أن الحرب، لم تكن من عمل إسرائيل ولا من خلقها.

هذا هو تسلسل المنطق، يا سادتي، في الموضوع، ولكن هذه القضية لا ترتكز على المنطق وحده. وسياسة إسرائيل كما أعلنها زعماؤها، لا تترك ذرة من الشك في مسؤولية إسرائيل عن الحرب. وقد سمعنا من السيد الإسرائيلي قوله إن العرب قاوموا بقوة السلاح قرار عام ١٩٤٧، لكن الحقيقة هي أن إسرائيل هي التي نفّذت القرار بقوة السلاح. وقد أعلن المستر بن غوريون، في خطاب ألقاه في اللجنة المركزية لحزب العمال الإسرائيلي في الثامن من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨، ما نصه:

«إن قوة السلاح، لا القرارات الشكلية، التي ستفصل في القضية». وهكذا فإن القول الفصل بالنسبة إلى إسرائيل، كان في قوة السلاح، وهذا ما قامت به إسرائيل، وخُلقت على أساسه. وأود أن ألفت انتباهكم ثانية إلى بيان بن غوريون في شهر

شباط/ فبراير عام ١٩٤٨، أي قبل ثلاثة أشهر من التدخل العربي. وكل هذه الأدلة، أوردها، لأقول، للسيد القادم من إسرائيل، إن مزاعمه، عن معارضة العرب لقرار عام ١٩٤٧ بالقوة، ليست إلا تضليلاً وتزويراً للحقائق.

وحتى الدكتور وايزمن، الذي كان يخيّل إلى الكثيرين، يا سادتي، أنه رجل حكيم عاقل، وسياسي متزن، كان يتبع سياسة ترمي إلى إيجاد أمر واقع، وهو ما لا يمكن خلقه إلا عن طريق الحرب. فقد أعلن الدكتور وايزمن ما نصه:

«وكانت فرصتنا الوحيدة الآن كما في الماضي، أن نخلق الحقائق، وأن نواجه العالم بها، وأن نشيّد على أساسها».

وهكذا فقد أراد الدكتور وايزمن أن يواجه العالم بالحقائق، وهذه الحقائق لا يمكنها أن تأتي عن طريق السلام والوسائل السياسية. إن إقامة دولة، في بلاد، على الرغم من مشيئة أهلها، الذين يملكون جذوراً عميقة في وطنهم تعود إلى أقصى ما يعيه الزمن، لا تتحقق إلا عن طريق الحرب، واستخدام قوة السلاح.

الرئيس، (مقاطعاً): لمندوب إسرائيل نقطة قانونية يود إثارتها، فله الكلمة.

المستر كومي (إسرائيل): أقول بكل إجلال، إنني لم أكن أعتزم مقاطعة الخطيب، ولكنني أشعر بواجبي في الاحتجاج على الإساءة لذكرى الرئيس الإسرائيلي الراحل، الدكتور حاييم وايزمن، بهذه الطريقة الشاذة. إن الدكتور وايزمن لم يقف إلى جانب الحرب قط، أو يدافع عنها، وكان يشير في حديثه إلى موضوع المستعمرات الزراعية في البلاد.

الرئيس: اعتقد أن سجل أعمال الدكتور وايزمن، عندما كان رئيساً، يتحدث عن نفسه، وآمل من الخطيب، أن يأخذ علماً بالاعتراضات التي أثارها ممثل إسرائيل، وأن يتقيد في ملاحظاته على القضية ضمن نطاق الحق في الرد.

الأستاذ الشقيري: إنني لم أورد أية انعكاسات عن ذكرى الدكتور وايزمن، كما آمل أن لا تكون ثمة انعكاسات، عن ذكرى المئات والألوف من الأبرياء العرب، الذين هووا في فلسطين ضحايا للإرهاب اليهودي. إنني لم أورد أية انعكاسات مطلقاً، وكل ما أوردته، مقتطفات من أقوال الدكتور وايزمن، بكل ما تشتمل عليه هذه المقتطفات من معانٍ. فقد أعلن الدكتور وايزمن، أن على إسرائيل أن تخلق الحقائق، وأن تواجه العالم بها. ويوضح السيد الإسرائيلي الآن أن بيان الدكتور وايزمن، كان يشير إلى الزراعة. وهذا يعني أن الدكتور وايزمن أراد أن يواجه العالم بالحقائق عن «الزراعة». أي سخف وهذر هذا؟ . . فحقائق الزراعة لا تكون من

البروز والوضوح بحيث يواجهها العالم. وإذا كان الدكتور وايزمن يعني الزراعة حقاً، فإن ما عناه، هو أن «يزرع» إسرائيل في تربة فلسطين. فهذه هي الزراعة الوحيدة التي كانت شغل الدكتور وايزمن الشاغل.

وكان هدفي الوحيد من سرد هذه البيانات الصادرة عن زعماء إسرائيل، أن أظهر أن هؤلاء الزعماء قد تصوروا خلق إسرائيل، عن طريق الحرب ليس إلا. ولعلهم كانوا على حق في تصورهم، إذ ليس في وسعك أن تقترف عدواناً من دون حرب، ولا أن تطرد شعباً من بلاده من دون حرب أيضاً.

وكانت فكرة الحرب في عام ١٩٤٦ أيضاً هي الخطة الرسمية المعلنة، لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، فعندما قامت اللجنة الانكلو أمريكية بزيارة فلسطين، لدراسة مستقبلها، اجتمعت اللجنة إلى زعماء الهاغانا. وقد طلب هؤلاء إقامة دولة يهودية، من دون أي اكتراث بمعارضة العرب. وجاء في مذكرة قدمتها الهاغانا إلى اللجنة ما أنقله بالحرف الواحد:

«لا ريب في أن القوة العسكرية اليهودية متفوقة في تنظيمها وتدريبها وتخطيطها ومعداتها. وإذا كنتم تقبلون بالحل الصهيوني، ولكنكم تشعرون بالعجز، أو تفتقرون إلى الرغبة في تنفيذه، فرجاؤنا أن لا تتدخلوا، فنحن قادرون بأنفسنا على تنفيذه».

وهكذا قبل أمد طويل، من دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، أعلن الجيش اليهودي عن استعداده لإقامة الدولة اليهودية بقوة السلاح، وقد اتضحت سياسة الحرب هذه التي تبنتها الهاغانا، في مرحلة لاحقة في تطور القضية الفلسطينية. ولا ريب في أنكم تذكرون جميعاً، يا حضرات الزملاء، أن وفد الولايات المتحدة، وقد اعترف في ربيع عام ١٩٤٨، بما ينطوي عليه التقسيم من أخطار، وما يفتقر إليه من امكانية عملية، قد تحول، عن التقسيم كحل، إلى حل آخر يقول بالوصاية على فلسطين كلها. وكانت الأمم المتحدة، منعقدة في ليك سكسس آنذاك، تماماً كما تجتمعون الآن في نيويورك. وقد ثارت الهاغانا على هذا الاقتراح القاضي بفرض الوصاية على فلسطين كلها بدلاً من التقسيم، ووجهت إنذاراً إلى الأمم المتحدة، المنعقدة في ليك سكسس، وهذا ما قالته الهاغانا في إنذارها الموجه إلى الأمم المتحدة وإلى المشروع الأمريكي:

«لا ريب في أن معركة حيفا، ستقدم دليلاً جديداً إلى الدبلوماسيين المجتمعين في ليك سكسس لدراسة المشروع الأمريكي، على أن الخطوة الفاصلة، ستكون في فلسطين».

وأود أن أقول، يا سيدي الرئيس، إن الهاغانا قد وجهت هذا الإنذار في نيسان

عام ١٩٤٨، وقبل التدخل العربي. وقد تحدثت الهاغانا في إنذارها عن «معركة حيفا»، وعن «الخطوة الفاصلة»، التي هي على استعداد لخطوها في فلسطين. ولكن السيد القادم من إسرائيل، يريد أن يتسلى اليوم، فيضع أمام اللجنة المسؤولية عن الحرب، على عاتق العرب. وعليكم أن لا تدهشوا يا سادة، فإسرائيل لا تتردد مطلقاً في تحريف الحقائق وتشويهها، ولديها الجرأة الكافية على الاستمرار في هذا التشويه والتحريف. فقبل بضعة أسابيع، احتفلت إسرائيل بالذكرى السنوية الثالثة لحملة سيناء، وهي الحملة العدوانية الغادرة، التي أدانها العالم بأسره، لقد وجدت إسرائيل في نفسها الشجاعة الكافية للاعتزاز بالعدوان وتخليد ذكراه السنوية. وإذا كانت إسرائيل تقدم على هذا العمل، فلا تستغربوا يا سادتي، إذا كان مندوبها، يزعم أمامكم، أن مسؤولية حرب عام ١٩٤٨، تقع على عاتق العرب.

ومن هذا يتضح لكم، يا سيدي الرئيس، كل الوضوح، أن مسؤولية الحرب، تقع من دون ريب على أكتاف إسرائيل، وأن الاتهامات التي وجهها السيد الإسرائيلي، لا تعدو أن تكون، سخافة مجردة. ولم يكن فرار اللاجئين العرب من فلسطين ثمرة طبيعية من ثمار الحرب بل نتيجة مباشرة، للسياسة التي خططتها إسرائيل فقد وضعت إسرائيل خطتها على أساس هجرة العرب الجماعية.

ولتحقيق هذه الخطة، وضعت إسرائيل الخطط لإرهاب العرب وترويعهم. وليست مذبحة دير ياسين إلا مثلاً واحداً، لما وضعته إسرائيل نصب أعينها من نشر الفزع في البلاد، وإرغام أهلها على الفرار من ديارهم. وكانت إسرائيل تدرك منذ بداية الأمر متاعبها، فوضعت خطتها على هذا الأساس. وكانت مهمتها الأولى هي التخلص من العرب، إذ ليس في وسعها أن تدخل إلا إذا خرج العرب. وكانت المشكلة الكبرى التي تواجه إسرائيل بعد قرار التقسيم هي طريقة معالجة أمر السكان العرب، الذين يؤلفون غالبية أهل البلاد. وكان الحل الذي وجدته هو الإرهاب، وتولت الهاغانا تنفيذ هذا الحل، بحد السيف. ومن الخير للسيد الإسرائيلي أن لا يشير إلى السيف العربي، الذي زعم إشهاره لمقاومة قرار الجمعية العامة. وقد تمكنت الهاغانا من طرد العرب من مدنهم وقراهم بقوة السلاح. ولقد قال قائد الهاغانا في منشور ألقته الطائرات في شمال الجليل في السادس عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨ ما نصه:

«وإني أعلن تبعاً لذلك، أن على كل من لا يرغبون في هذه الحرب أن يتركوا بيوتهم مع نسائهم وأطفالهم، ليكونوا آمنين. هذه الحرب ستكون قاسية لا رحمة فيها ولا هوادة، وليس ثمة من داع يحملكم على تعريض أنفسكم للخطر».

ليست هذه الدعوة، أيها السادة، إلى الملجأ الأمين، وإنما هي جزء من حملة ترمي إلى إخلاء البلاد من أهلها، ليصبح بالإمكان إقامة دولة غريبة فيها. إنها إنذار للأهلين، بأن لا ينتظروا رحمة أو إشفاقاً وأن الخيار قائم لهم بين البقاء والموت، وبين الفرار والحياة. وكانت مكبرات الصوت في القدس تحمل الصوت الناطق باسم الهاغانا وهو يذيع بالعربية، طالباً إلى الأهلين مغادرة المنطقة قبل الساعة الخامسة والربع من اليوم الخامس عشر من أيار/مايو عام ١٩٤٨ مستخدماً العبارات التالية:

«أشفقوا على نسائكم وأطفالكم، واخرجوا من هذا الحمام الدموي. أخرجوا عن طريق أريحا التي ما زالت مفتوحة أمامكم، أما إذا آثرتم البقاء، فإنكم تجلبون على أنفسكم الكوارث».

ولم تكن هذه الكلمات من الإشفاق والعطف، بدافع الرحمة والرأفة، وإنما كانت ترمي إلى إيقاع الفزع والرعب بين الناس. وكان الإنذار الموجه إليهم أن يختاروا بين البقاء في «حمّام الدم» أو اللجوء، قبل أن تطلع شمس اليوم التالي حاملة الكوارث.

وبلغ الدمار، وأعمال النهب والخروج على القانون، الذروة في منطقة يافا، وأنا أترك المجال هنا لمستر جون كيمحي اليهودي ليشرح ماذا حدث في يافا، إذ قال:

«كان أفراد الإرغون ينهبون أولاً الملابس، وأدوات الزينة لصديقاتهم. ولكن هذا التمييز سرعان ما زال، وبدأت البيوت تنهب من كل ما فيها من أثاث وبسط، وسجاد، وصور، وأوان خزفية وصينية، ومجوهرات وأدوات فضية. أما ما لم يمكن أخذه ونقله، فكانوا يحطمونه ويدمرونه، وهكذا دمرت النوافذ، وأجهزة البيانو، والستائر، والمصابيح الكهربائية».

وفي وسعي أن أمضي في شرح الأوضاع الباقية من فلسطين، لأحسر النقاب عن أعمال الإرهاب الإجرامية التي ارتكبتها القوات اليهودية، ولكن وقتكم قصير، ولا يسمح جدول الأعمال بأي خروج على الموضوع، وهو خروج توخاه السيد الإسرائيلي، لإسدال ستار على القضية الراهنة المعروضة على اللجنة. وأعتقد أن مما يكفينا أننا ألقينا نظرة على الأوضاع التي سادت في فلسطين عام ١٩٤٨، والظروف التي أدت إلى فرار اللاجئين. وكان عرب فلسطين يؤلفون مشكلة كبيرة لإسرائيل، وكانت هذه قد صممت على إخراجهم من بلادهم. وقد تم تنفيذ المهمة، عن طريق الإرهاب والرعب، وأصبح شعب فلسطين، يعيش في المنفى. وتوضح هذه الصورة

أقوال الدكتور وايزمن لأول سفير للولايات المتحدة في إسرائيل وهو المستر ماكدونالد، عندما أشار إلى مشكلة اللاجئين واصفاً إياها بأنها «تبسيط لمهمة إسرائيل». ولا أريد يا سادتي أن أعلق على هذا القول، أو أستنتج منه شيئاً، إنما أترك للجنة أن تعلق عليه، وأن تستخلص منه ما تريد من نتائج.

وأعود الآن إلى قضية وهمية أثارها السيد الإسرائيلي، بصدد ما أسماه بموضوع التفاوض، فقد ألقى بقفازيه في وجه العرب متحدياً إياهم. وهذه يا سادتي قصة عفنة قديمة. وأضحت التورية التي تلجأ إليها إسرائيل، وإن كانت تفتقر إلى عنصر الكياسة الذي يجب أن يتوفر في كل تورية، وإلى روح التسلية التي توجد فيها. إنها مجرد سخرية من فكرة التفاوض كإجراء دولي: ففي كل دورة تتقدم إسرائيل بعرض للتفاوض، وفي كل اجتماع دولي تتحدث إسرائيل عن السلام عن طريق التفاوض. يا لإسرائيل من دولة مسالمة ومتواضعة، ومسكينة!.. إنها لا تترك فرصة، تمر، من دون أن تمد يدها عارضة السلام. ولكن كل هذه الأقوال، أيها الزملاء، مجرد مادة دعائية رخيصة. إنها تشويه جليّ، لا للأقوال الشفوية فحسب، بل للأهداف والمقاصد أيضاً. إسرائيل تعرف أن العرب يرفضون الاجتماع إليها، والتحدث إليها.

وهكذا، فالخدعة ميسورة لها. ويتبادر إلى ذهنها أن تهتبلها: «لماذا لا أحرج العرب وأعرّضهم لنقد الأمم المتحدة؟ لماذا لا أعرض المفاوضات؟». هذه هي الطريقة التي توصلت بها إسرائيل إلى بدعة المفاوضات، لا لأنها ترغب حقاً في هذه المفاوضات، بل لأنها تريد إظهار العرب، بمظهر الممتنع عنها الرافض لها. ولكن إسرائيل تعرف، ويعرف العالم بأسره معها، أن هذه المشكلة لا مجال للتفاوض فيها. وقد تحدثت طويلاً عن هذه القضية قبل ثلاثة أسابيع في الجمعية العامة، عندما تحدانا المندوب الإسرائيلي في موضوع المفاوضات، وأظهرت في حديثي ما في عرضه من تضليل. وسألت آنذاك، عمّ يريدون منا أن نتفاوض؟ ولم أتلق حتى اليوم، أي رد على سؤالي، ويقيني أنني لن أتلقى هذا الرد قط. لأن العرض الإسرائيلي لا يستند إلى واقع. إنه مجرد فقاعة في الهواء ليس إلا.

وأعود فأسأل، هنا ثانية: علامَ تريدون منا أن نتفاوض؟ ففي موضوع اللاجئين، عارضت إسرائيل جميع محاولات لجنة التوفيق الدولية لإعادتهم. وفي موضوع التخطيطات الجغرافية، أعلنت إسرائيل أكثر من مرة أنها لن تتنازل عن شبر واحد من الأرض التي تقع الآن تحت سيطرتها. وفي موضوع تدويل القدس، أعلنت إسرائيل أن القدس عاصمتها الخالدة، وأنها ستقاوم بقوة السلاح، كل محاولة لتدويلها. وفي جميع هذه القضايا تقف إسرائيل موقف المتعنت المتصلب، وهي تقاوم

تنفيذ قرارات الجمعية العامة. إذن، علام التفاوض؟ إنني أضع هذا السؤال، وأنا واثق من أنه سيظل بلا رد. لقد عرض السادة الإسرائيليون، أن نجتمع علناً أو سراً في أي مكان وفي أي وقت، لنتفاوض على الخلافات العربية ـ الإسرائيلية. من الناحية الأولى، لسنا على الاستعداد للتفاوض على وطننا، ونحن من الناحية الثانية لا نستطيع أن نتفاوض على أسس من السلبية وإنكار الحقوق.

وتؤكد إسرائيل أنها تريد التفاوض، من دون اشتراط قرارات الأمم المتحدة، فهل هناك من عرض أكثر سخرية، وخيالاً، وتناقضاً، مع العقل؟ «دعونا نتفاوض بعد أن نتجنب البحث في قرارات الجمعية العامة». هذا هو العرض الإسرائيلي، أو هذا ما يُفهم منه، وسيأتي يوم، وهذا اليوم ليس ببعيد، نسمع فيه من إسرائيل عرضاً بالتفاوض من دون الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة، وسنسمع إسرائيل تقول لنا، دعونا نتجنب الخوض في الميثاق، ونتفاوض. ولقد وصلنا يا سيدي الرئيس حقاً إلى هذه المرحلة الآن، فعندما تتحدى إسرائيل حق اللاجئين في العودة، فإنها تتحدى ميثاق الأمم المتحدة، وما ينطوي عليه من مبادئ أساسية.

ومع ذلك، فإن هذا الأسلوب في ادعاء الرغبة في المفاوضات يقصد منه أن يكون صندوقاً سياسياً احتياطياً، تلجأ إليه إسرائيل للسحب منه عندما تواجه مواقف دقيقة. ولكن عندما لا تفيد إسرائيل من المفاوضات، أو تعجز عن أن تجعل من فكرتها رأسمال لها، فإنها تصبح العدوة الأولى لها، وهنا تنعدم لديها الرغبة حتى في الاجتماع إلى العرب. فقد وضعت لجنة التوفيق ذات مرة، خطة ترمي إلى إقامة لجنة عربية ـ إسرائيلية مشتركة من الخبراء، لإعداد الإجراءات اللازمة لحماية ممتلكات العرب. وإني أترك للجنة التوفيق نفسها مجال التحدث إلى السيد الإسرائيلي عن موقف إسرائيل من هذه المحاولة، وأقتطف الفقرة الرابعة والعشرين من تقريرها الذي رفعته إلى الجمعية العامة عام ١٩٤٨، وهذا نصها:

«وبالنسبة إلى بيارات البرتقال العربية، الموجودة في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، فقد قررت اللجنة العامة، بناء على طلب الوفود العربية وبموافقة اللجنة الفنية الفرعية، التي قامت بالتفتيش على هذه البيارات في مناطقها، ثم قدمت تقريراً إلى اللجنة عن حالتها التي تسير في طريق التدهور المستمر، أن تقترح إقامة هيئة عربية ـ إسرائيلية عاملة، تمضي إلى الميدان، وتوصي بالإجراءات العملية لصيانة هذه البيارات. ويعهد إلى هذه الهيئة أيضاً بتذليل تنفيذ هذه الإجراءات وتقدير الأضرار التي لحقت بالبيارات نفسها. وقد أعربت الوفود العربية عن تأييدها لهذه الصلاحيات وموافقتها عليها، لكن الوفد الإسرائيلي صرح بأن حكومته عاجزة عن قبول إيجاد مثل هذه الهيئة المقترحة مؤكداً بأن الحارس الإسرائيلي على أملاك العدو، يبذل جهده

للعناية بالبيارات العربية. وهنا أكدت الوفود العربية أن مسؤولية ما يلحق بهذه البيارات من ضرر يقع على عاتق السلطات الإسرائيلية وحدها. ويؤسف اللجنة أن الجهود التي بذلتها للحفاظ على هذه الثروة الاقتصادية لم تؤد إلى أية نتيجة».

وهذا مثل واحد يظهر أن «المفاوضات» لا تعدو أن تكون شعاراً، عابثاً ترفعه إسرائيل، إذ لما كان تدهور البيارات العربية أمراً لا يثير اهتمام إسرائيل أو قلقها، بل قد يبعث في نفسها الرضا، فإن إسرائيل رفضت التفاوض حتى على مستوى الخبراء، ورفضت أيضاً أن تجتمع بهم. ولعل في هذه الحادثة الصغيرة، ما يوضح ما أعلنه بن غوريون للمستر ماكدونالد أول سفير للولايات المتحدة في إسرائيل من أنه غير مستعد للتسليم حول طاولة المفاوضات بما كسبه في ميادين القتال. وإذا ما أخذنا أقوال بن غوريون هذه، يا سيدي الرئيس، بعين الاعتبار، كان لنا كل ما يبرر اعتبار عرض إسرائيل للتفاوض، على أنه مجرد مغالطة لا تستحق إلا كل سخرية وهزء.

واسمحوا لي الآن، يا سيدي الرئيس، أن أعالج نقطة أخرى، وأجرؤ فأسميها مغالطة أخرى، أثارها السيد الإسرائيلي، تتعلق، بمشروعية القرار رقم ١٩٤(٣)، الصادر في عام ١٩٤٨. ولقد أسميتها بالمغالطة، لأن لا شيء هناك أكثر مغالطة، ولا تناقضاً مع العقل، من الزعم بأن قرار العودة، قد أصبح غير فعال، وغير نافذ أو مشروع. إن قرار الجمعية العامة، لا يعالج وضعاً سياسياً قد يتغير من وقت إلى آخر، أو قد يتأثر بتبدل الظروف والأوضاع، وإنما تناول حقاً للاجئين في ديارهم، وهو حق أساسي وجوهري، لا يتبدل أو يتحول، بتبدل الظروف وتحولها. ثمة مجموعة من الحقوق خالدة في مفعولها، وفي عمليتها، كحق الحياة وحق العبادة، والحق في الحرية، والحق في أن يعيش الإنسان في بلاده، وما شابهها من الحقوق التي تمت إلى الفرد، لا إلى محيطه، لأنها لا تتغير بتغير الأوضاع، ولا يؤثر في مفعولها عامل الزمن. فهي حقوق، لا تبطل ولا يلحق بها تلف. ومن الجدير بنا أن نلاحظ أيضاً، أن مثل هذه الحقوق، وبضمنها الحق في العودة، ليست منحاً من الأمم المتحدة أو هبات وعطايا، إنها حقوق فطرية، ليست من خلق الأمم المتحدة ولا من وضعها، وهي بالنسبة إلى المنظمة الدولية، قضايا لا للاعتراف ولا للابتكار والابتداع.

ومع ذلك، فإن الجمعية العامة في قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين بالذات، لم تلتزم جانب الصمت بعد قرار عام ١٩٤٨: فقد حملت لواء هذا القرار وأكدته في كل دورة من دوراتها منذ ذلك الحين، وفي كل قرار من قراراتها. وكنا نسمع في جميع هذه الدورات الاعتراضات نفسها التي تقدم بها السيد الإسرائيلي قبل

قليل، ولكنها في كل دورة، كانت تُمْنى بالفشل، وكانت الجمعية العامة ترفضها رافعة لواء العودة من جديد. وكان أحرى بالسيد الإسرائيلي أن لا يتحدث اليوم عن موْت هذا القرار، فنحن لا نقبل بموت أي قرار من قراراتنا في الأمم المتحدة. وليست لدينا المقبرة اللازمة لدفنها. وإذا وجدت هناك من مقبرة في الأمم المتحدة، فهي لدفن مثل هذه الحجج الميتة التي تقدم بها هذا الصباح السيد القادم من إسرائيل.

ومع ذلك، لا يستطيع السيد الإسرائيلي أن يزعم أن قرار عام ١٩٤٨، قد مات، وليس في وسعه أيضاً أن ينكر عليه بقاءه بسبب حرب فلسطين. فالحرب قد وُضعت قبل اتخاذ هذا القرار. وقد انتهت الحرب، والتأم شمل الجمعية العامة، في باريس آنذاك، واستمعت إلى جميع الحجج التي تقدم بها المستر شاريت وزير خارجية إسرائيل حينئذ. ولكنها، رفضت جميع هذه الحجج، ومضت تعلن تأييدها لحق اللاجئين في العودة. وها هو السيد الإسرائيلي، يطلب إلينا اليوم، أن نقبل بحججه، وأن نمضي في البحث عن اتفاق على جميع القضايا البارزة.

وقد تكون كلمة «اتفاق» في ظاهرها، جذابة وبريئة. ولكن الاتفاق على ماذا؟ إننا لا نستطيع الموافقة على غزو وطننا، وطرد أهلنا من بلادهم. لقد كانت سياسة الجمعية العامة حول القضية الفلسطينية تقضي بالاتفاق طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، بما في ضمنها القرار المتعلق باللاجئين. وقد اتخذت الجمعية في قرارها رقم ٥١٢ (٦)، موقفاً واضحاً من القضية. وكانت إسرائيل، قد حشدت في ذلك الحين، كل ما يمكنها من حجج تحت الشمس، لإقناع الجمعية بأن قضية فلسطين، يمكن حلها، بطريق الاتفاق، الواضح السهل، من دون أية شروط، تماماً كما يقترح السيد الإسرائيلي الآن. ولكن الجمعية رفضت جميع الادعاءات الإسرائيلية، ومضت تتخذ قراراتها في ضوء هذا الرفض. وقررت الجمعية في الفقرة الثالثة من ذلك القرار ما نصه:

«وتعتبر أن الحكومات المعنية، تتحمل المسؤولية الرئيسية، في وجوب الوصول إلى تسوية لجميع الخلافات البارزة، القائمة بينها، طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، بصدد فلسطين. .».

وقررت الجمعية في الفقرة الرابعة من القرار نفسه ما يلي:

«وتحث الحكومات المعنية، على البحث عن اتفاق، يؤدي إلى تسوية عاجلة للخلافات القائمة بينها، طبقاً لقرارات الجمعية العامة حول فلسطين، وأن تفيد من جميع التسهيلات التي توفرها الأمم المتحدة لهذه الغاية».

وقررت الجمعية في الفقرة الخامسة ما يلي:

«وتعتبر أن على لجنة التوفيق مواصلة جهودها، لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة، حول القضية الفلسطينية، وأن تضع تبعاً لذلك، جميع إمكانياتها، تحت تصرف الفرقاء المعنيين، لمساعدتهم، في الوصول إلى اتفاق حول القضايا البارزة..»

وهكذا يا سادتي، نرى أن الجمعية العامة تؤكد في قرار واحد اتخذته عام ١٩٥٢ وبعد مرور أربع سنوات على الحرب في فلسطين، وفي ثلاث صيغ متوالية، وجوب الاتفاق على المشكلة الفلسطينية طبقاً لقرارات الجمعية العامة، وأنها أمرت بتنفيذ هذه القرارات. وقد جئت بهذا الحديث لأوضح للسيد الإسرائيلي، أن قرار عام ١٩٤٨، لم يمت، وأنه تثبّت وتأيّد في عام ١٩٥٢ في عبارات تدعو إلى التنفيذ الفعال.

والمهم في هذا الصدد أن إسرائيل، بسلوكها وسيرها اللذين تحوّلا في ما بعد إلى سوء سلوك وسوء سير، قد امتنعت عن إنكار مشروعية قرار عام ١٩٤٨، ففي عام ١٩٤٩، وبعد سنة واحدة، من صدور القرار، اعترفت به إسرائيل، وأرفقت هذا الاعتراف بتوقيعها. وإني لأرجو أن لا تدين إسرائيل توقيعها بالموت، وأن لا تزعم أن أوراق اعتماد أولئك الذين وقّعوا بالنيابة عنها، قد ماتت أيضاً. واسمحوا لي أن أعرض عليكم الآن هذا الاعتراف والتوقيع، الموجود عليه:

ففي الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم الثاني عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٩، عقدت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين اجتماعاً في لوزان مع الوفد الإسرائيلي، وكان الحاضرون هم:

المستر بواسانجيه (الرئيس)	فرنسا
المستر يالشين	تركيا
المستر ايثريدج	الولايات المتحدة
المستر اسكاراتي	رئيس السكرتيرين
الدكتور وولتر إيتان	إسرائيل

وقد تم التوقيع في هذا الاجتماع على الملحق (البروتوكول) التالي، باشتراك الوفد الإسرائيلي من ناحية وأعضاء لجنة التوفيق من الناحية الثانية:

ملحق (بروتوكول).

«لما كانت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين، راغبة أشد الرغبة، في تحقيق أهداف قرار الجمعية العامة الصادر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، حول موضوع اللاجئين في أسرع وقت ممكن، مما يتناول، احترام حقوقهم، والحفاظ على ممتلكاتهم، وكذلك بالنسبة إلى المسائل الإقليمية وغيرها، فقد اقترحت على الوفد الإسرائيلي، وعلى وفود الدول العربية، اعتبار الوثيقة العملية المرفقة أساساً للمناقشات مع اللجنة».

«وقد وافقت الوفود المعنية، على هذا الاقتراح، مع معرفتها تماماً بأن تبادل الآراء، الذي سيجري بين اللجنة وبين الفريقين، سيكون له أثر في التعديلات الإقليمية الضرورية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه».

لوزان ١٢ أيار/ مايو ١٩٤٩

التواقيع:

كلود دي بواسانجيه (الرئيس) فرنسا

جاهد يالشين تركيا

مارك ايثريدج الولايات المتحدة

توقيع

وولتر إيتان (إسرائيل)

تجدون هذه الوثيقة، يا حضرات الزملاء، في تقرير الأعمال، الذي رفعته لجنة التوفيق لفلسطين، عن جهودها، في عام ١٩٤٩. وقد اعترفت إسرائيل، بتوقيعها على هذه الوثيقة وقبولها الملحق (البروتوكول)، بقرار عام ١٩٤٨، وتعهدت باحترام حق اللاجئين في العودة، وبأن بحث التعديلات الإقليمية سيتم في ضوء الرغبة في تحقيق هذه الأهداف. وهكذا تصبح قضية العودة، لا تتمتع بتأييد قرارات الجمعية العامة فحسب، بل وبقبول إسرائيل لهذه القرارات أيضاً. وفي وسع السيد الإسرائيلي، أن يستريح الآن وأن يدرك أن حججه قد ماتت وانهارت، وأن في الوسع تشييعها إلى مقرها الأخير من دون أي احتفال.

وقد أثار السيد الإسرائيلي، ضمن هذا المحتوى أيضاً، حجة أخرى ضد تنفيذ قرار عام ١٩٤٨، فقد زعم أن العودة تهدد سلامة إسرائيل ونموها الاقتصادي. ياله من منطق سقيم واهن، أي سلامة، وأي نمو اقتصادي يمكن أن تهددهما عودة

اللاجئين؟ إن حقوق اللاجئين يجب أن تفضُل كل ما عداها، وأن لا تكون خاضعة لمشيئة إسرائيل، بل على العكس، يجب أن تكون إسرائيل هي الخاضعة لحقوق اللاجئين. فقد وجد اللاجئون قبل وجود إسرائيل، وكان هؤلاء اللاجئون يعيشون في ديارهم، قبل أن تضع الألوف المؤلفة من اليهود، وبينهم هذا السيد القادم من إسرائيل، أقدامهم على أرض فلسطين.

إن إسرائيل قادمة حديثاً، بينما ورث السكان البلاد عن آبائهم وأجدادهم، ولهم حق الأولوية أو الشفعة، في أن يكونوا في وطنهم، مثل الألوف من المهاجرين اليهود الذين يمخرون عباب البحار إلى فلسطين، تحت سوط الصهيونية وضغطها. ولا يمكن بأي حال من الأحوال استخدام هذه الذريعة من أمن إسرائيل ضد أهل البلاد. إن في وسع الدولة، أية دولة، أن ترفض قبول الغرباء في بلادها لأسباب تتعلق بالأمن، لكن هذه الأسباب لا يمكن أن تثار مطلقاً في وجه عودة الأهلين إلى بلادهم. وقد تكون قضية الأمن ذريعة طيبة تستخدم ضد قبول الغرباء، أما أن يستخدمها الغرباء، وإسرائيل منهم، للحيلولة دون قبول الشعب في بلاده، فأمر لا يمكن قبوله. والدولة التي ترفض دخول أهلها إلى بلادهم، لاعتبارات تتعلق بالأمن، لا يمكن أن تعتبر دولة، ولا يستحق أمنها أن يحترم ويقدر، ولا يمكن أن نسميها دولة تلك التي تعمل على حفظ أمنها بطرد أهلها من بلادهم. ولا ريب في أن جميع الدول الممثلة في هذه اللجنة تواقة إلى الحفاظ على إنمائها الاقتصادي، وضمان أمنها وسلامتها، فهذا حق طبيعي لكل دولة؛ ولكن أية دولة من دولكم، لا يمكن أن تضيّق على رعاياها لأسباب كهذه.

وفي وسع الولايات المتحدة مثلاً، أن تقرر، وفقاً لما تشاء، من تسمح بقبوله في بلادها، ومن تضنّ عليه بالدخول إليها، ولكن الولايات المتحدة لا يمكن أن تلجأ قط إلى طرد شعبها كتدبير من تدابير الأمن والسلامة. ولا يمكن المملكة المتحدة أيضاً أن تطرد شعبها لأسباب تتعلق بالإنماء الاقتصادي. والدولة التي لا تستطيع ضمان أمنها إلا باجتثاث سكان البلاد من جذورهم في وطنهم، لا تستحق أن تكون دولة، وليست جديرة بأن تنتمي إلى المجموعة الدولية أو يكون لها مقعد في الأمم المتحدة، إن مثل هذه الدولة لا تملك أياً من صفات الدولة أو مقوماتها.

وأريد الآن أن أعود يا سيدي الرئيس إلى سيدة المغالطات التي أثارها السيد الإسرائيلي والمتعلقة بموضوع السيادة. فقد زعم أن إسرائيل بوصفها دولة ذات سيادة، لها كل الحق، أن تقرر من تريد قبوله في بلادها ومن لا تريد قبوله. حقاً إنه لهذر دولي. فليس لإسرائيل أية سيادة مهما كان نوعها في هذا الموضوع، فهي تستمد سيادتها من قرار عام ١٩٤٧ الذي أخرجها إلى حيز الوجود. إن هذا القرار هو بمثابة شهادة ولادتها. وأود أن أؤكد، أن إسرائيل لم تخلق دولة كاملة الحرية وكاملة السيادة. فهي تختلف عن

جميع الدول الممثلة في هذه اللجنة من حيث إن سيادتها مقيدة بالحدود والالتزامات. وإني لأعترف أن هذا الوضع فريد في نوعه، ولكن خلق إسرائيل نفسها كان فريداً، ولذا فإن جميع خصائصها يجب أن تكون بالتالي فريدة أيضاً. دولكم قد نشأت بفضلكم وعلى بلادكم، ضامة شعوبكم، أما إسرائيل، فلم تنشأ كذلك، وقد قيدت سيادتها بالعديد من القيود التي وضعها قرار عام ١٩٤٧، وهذه هي الصورة المصغّرة للموضوع:

فقد تضمن قرار عام ١٩٤٧ أربعة فصول، تشتمل على الشروط المفصّلة عن حقوق شعب فلسطين الكثيرة، وهي الحقوق التي يجب أن يتمتع بها من دون أية عرقلة أو عائق. إنها في كلمة أخرى حقوق إنسانية، تتضمن حرية العبادة، والعدالة في المعاملة وحرية التعليم الوطني والديني، واحترام الملْكية وغير ذلك من الحقوق الأخرى. وليست إسرائيل ملزمة فقط بموجب هذا القرار باحترام هذه الحقوق، ولكنها ممنوعة أيضاً، من اتخاذ أي إجراء، قد يؤثر بأية حال من الأحوال على ممارسة هذه الحقوق. وقد نص القرار، الذي أصدرته الجمعية العامة في (الإعلان ج)، بالإضافة إلى ما نص عليه من أشياء أخرى، «على أن الاشتراطات الواردة في الإعلان، يجب أن يُعترف بها كقوانين أساسية للدولة، ويجب أن لا يتناقض أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي، من قوانينها وأنظمتها وإجراءاتها، مع هذه الاشتراطات، أو يؤثر عليها، كما يجب أن لا يتغلب أي قانون أو نظام أو عمل رسمي عليها».

وهذا القول يحطّم حجة السيادة التي أثارتها إسرائيل، فقد نص قرار الجمعية العامة على فرض قيود محدودة على سيادة إسرائيل برمتها. وبكلمة واضحة بسيطة، ليس في وسع إسرائيل أن تسن قانوناً، أو تقوم بأي إجراء رسمي ضد حقوق العرب. وإذا ما أقدمت على مثل ذلك، فإن ما تسنه من قوانين أو تضعه من إجراءات يصبح لاغياً باطلاً، هذا هو ما أعلنه قرار عام ١٩٤٧، وهو القرار عينه الذي أدى إلى ولادة إسرائيل، والذي ضمنت سلطته لإسرائيل المقعد الذي تحتله بيننا في هذه اللجنة.

ولهذا فإن من الحجج الواهية، الجدباء، اعتماد إسرائيل على هذا الادعاء من الحقوق السيادية، إن هناك أموراً عدة تحدد من سيادة إسرائيل، وهي سيادة لا نقرّها لا الآن ولا في المستقبل أيضاً. ولم تُتْرك إسرائيل، حرّة حتى في موضوع الهجرة. فقد نصت الفقرة الخامسة من القسم (ب) من القرار، على إعطاء الصلاحية الكاملة إلى لجنة فلسطين، التي أشار إليها السيد الإسرائيلي إشارات مطولة، وذلك بالنسبة إلى «قضية الهجرة أثناء فترة الانتقال»، هو نص تنكرت له إسرائيل كل التنكر. أما بالنسبة إلى منطقة القدس، فقد نص قرار الجمعية العامة في الفقرة الثامنة من القسم (ج)، البند الثالث، على أن «الهجرة إلى مدينة القدس والإقامة ضمن حدودها، تكون تحت إشراف حاكم المدينة تحت توجيه مجلس الوصاية». وقد اعتدت

إسرائيل على هذا النص أيضاً، اعتداء فاضحاً. وتحدث القرار عن موضوع نزع الملكية فنص في الفقرة الثامنة من الفصل الثاني على أن «ليس باستطاعة إسرائيل أن تقوم بأية عملية من عمليات نزع الملكية، قبل دفع التعويض الكامل الشامل».

هذه جميعها قيود فرضت يا سيدي الرئيس على سيادة إسرائيل: فقد قيد القرار سلطاتها الثلاث من قضائية وتشريعية وإدارية، بالتزامات معينة، فصّلتها الأمم المتحدة. سيادتها، والحالة هذه، خاضعة لواجبات معينة حددتها الأمم المتحدة، وهي بعكس جميع الدول الأخرى، لا تستطيع أن تعمل بحرية وانطلاق، ولا تتمتع بالسيادة، التي يتمتع بها الجميع. إن أموراً كثيرة، تستطيع دولكم، أيها الزملاء، أن تقوم بها، بينما لا تستطيع إسرائيل، أن تعملها، وهذه الأمور عدّدها قرار الجمعية العامة الصادر عام ١٩٤٧. وقد أخذت الجمعية على عاتقها وضع هذه الحقوق، في ضمانة الأمم المتحدة، إذ نصت الفقرة الأولى من الفصل الرابع من القرار على ما يلي:

١ ـ تضمن الأمم المتحدة نصوص الفصلين الأول والثاني من هذا الإعلان، ولا يمكن إجراء أي تعديل عليها إلا بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي وسع أي من الدول الأعضاء أن يلفت نظر الجمعية العامة، إلى أي خرْق أو خطر خرْق لهذه الشروط، وعلى الجمعية العامة في مثل هذه الأحوال أن تضع من التوصيات ما تراه مناسباً ومتفقاً مع الظروف.

وإذا كان لهذه الفقرة، يا سيدي الرئيس، من معنى، وهي ملأى بالمعاني، فإن معناها، هو تذكير إسرائيل، الطفل الذي أنجبته الأمم المتحدة، بأن حقوق اللاجئين قد ضمنتها الأمم المتحدة، وأنها لا تقع ضمن صلاحية حقوق إسرائيل السيادية. ولا ريب في أن ضمانة الأمم المتحدة، تتخطى، مزاعم السيادة الإسرائيلية الواهنة..

وأصل أخيراً، يا سيدي الرئيس، إلى النقطة الأخيرة، النقطة التي لا معنى لها، والتي أثارتها إسرائيل، حول موضوع تدمير إسرائيل. وقد آثر السيد القادم من إسرائيل اتهامي بأن جماع تفكيري ونقاشي يتجه إلى إزالة إسرائيل من الوجود. ولا أريد أن أطيل الحديث عن هذه النقطة، بالنسبة إلى تأخر الوقت، ولكن في وسعي أن أشير إلى نقطة واحدة على الأقل، وهي أن الأمم المتحدة تصورت إمكانية خلق إسرائيل في جو من السلام، وبالوسائل السلمية. وقد قال مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في دفاعه عن مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ ما نصه:

«ستكون الحدود بين إسرائيل والدول العربية هادئة ودودة كالحدود التي تمتد ثلاثة آلاف بين ميل كندا والولايات المتحدة...».

على أساس هذا الافتراض، خُلقت إسرائيل، ولكن هذا الافتراض ثبت بطلانه.

وقد برهن خلْق إسرائيل على أنه خطر لا يهدد سلام المنطقة فحسب، بل سلام العالم بأسره. ولعل في قصة سيناء، خير دليل على ذلك. وقد برهنت أحداث الاثني عشر عاماً الماضية على بطلان هذه الافتراضات التي قامت إسرائيل على أساسها. ولم تكن خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، التي لم تكتسب صفة الحدود، على تلك الصورة من الهدنة والصداقة، التي تسود الثلاثة آلاف ميل من الحدود بين كندا والولايات المتحدة، فقد اعتدت إسرائيل على هذه الخطوط أكثر من ثلاثة آلاف مرة.

أما وقد أخذت على عاتقي الرد على هذا السيد القادم من إسرائيل على النقطة التي أثارها عن تدمير إسرائيل، فإنني أود أن أوضح، أننا معشر العرب، لا ندمر أحداً، بأي عمل عدواني من جانبنا، ولكننا مصممون، بكل ما لدينا من عزيمة وإصرار، على الدفاع عن شعبنا وحمايته من الدمار، وإنقاذه منه. ونحن في أدائنا لهذا الواجب لن نتوانى عن استخدام كل ما يقع تحت أيدينا وتصرفنا من وسائل، وضمن إمكانياتنا من موارد. فلقد دمرت إسرائيل إخواننا أهل فلسطين، وحطمت إسرائيل حياتهم القومية، وعلى إسرائيل تبعاً لذلك، أن تتحمل النتائج، وعليها أيضاً أن لا تحتج، إذا ما دُفِع لها بالنقد نفسه الذي استخدمته.

ونحن لا نحقد على اليهود كأفراد، حيثما وجدوا في أي مكان في العالم، ونحن لا نحقد أيضاً على اليهود في بلادنا، حيثما وجدوا كمواطنين شرعيين في أي جزء من الوطن العربي. ولكن لا مجال لفكرة قيام دولة يهودية بين ظهرانينا وفي قلب بلادنا. وسواء أكان هذا تدميراً أو غير تدمير، فهو موقفنا الجلي الواضح الثابت، الآن، وفي المستقبل أيضاً. إنه موقف يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه.

وفي عهد الثورة الفرنسية التي أغنت العالم بفيض من كنوز الحقوق الأساسية، تجاوبت في أرجاء الجمعية الوطنية الفرنسية أصداء العبارات التالية:

«إننا نضن على اليهود كشعب بكل شيء. أما بالنسبة إلى اليهود كأفراد فنحن نمنحهم كل شيء...».

ولا أجد عبارات أفضل، للتعبير عن موقف العرب، من أن أكرر في الأمم المتحدة، ما سبق أن قيل في الجمعية الوطنية الفرنسية:

«إننا نضن على اليهود كشعب بكل شيء. أما بالنسبة إلى اليهود كأفراد، فنحن نمنحهم كل شيء...».

(١١)

الشقيـري يتقـدم ببيـان ختامـي حول قضية اللاجئين الفلسطينيين (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩)

ألقى الشقيري بيانه الختامي عن قضية اللاجئين الفلسطينيين في الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة لمناقشة هذا الموضوع وهذا نص البيان. .

أثيرت أثناء المناقشة عدة حجج، حول القضية الفلسطينية عامة، ومشكلة اللاجئين بصورة خاصة. ولقد استعملت كلمة «حجج» من قبيل الكياسة ليس إلا، إذ إنها في الحقيقة لا تحمل من المنطق إلا ظلالاً خفيفة. وقد سبق لي أن عرّيتها على حقيقتها في أكثر من مناسبة، وبرهنت على أنها واهية لا أساس لها، وتفتقر إلى جميع الميزات التي تجعل منها حججاً بالمعنى الصحيح. وقد أثيرت هذه النقاط في الدورات السابقة، ورددنا عليها في حينها، ولكنني أعتقد أنها ستثار ثانية في الدورات اللاحقة وسنتولى الرد عليها أيضاً، فهذا هو تمريننا السنوي المحتوم، ما دامت المشكلة قائمة تنتظر الحل. ولا ريب عندي في أن بعض هذه الحجج قائم على الجهل أو على البراءة أو على الحالتين معاً، ولكن البعض الآخر منها، يثار رغم المعرفة الكاملة، وبدافع من سوء النية القائم على التصميم.

لقد استغل أحد المندوبين انشغال حكومته في أمورها الداخلية، ليعرب عن آراء، تتناقض مع سياسة حكومته الصريحة المعلنة. ولا ريب في أن مثل هذه الحالات

كلها تتطلب منا الرد والدحض، فهذا واجب مفروض علينا أداؤه، أمانة منا للحقيقة التي نبحث عنها، ووفاء منا للقضية النبيلة التي ندافع عنها وللتاريخ الذي نصنعه. وستظل جهودنا في هذا السبيل ثابتة لا يصل إليها كلال ولا ملال. وإذا كان هؤلاء الذين يدافعون عن الباطل لا يملّون من التضليل والتحريف، فمن الأجدر بأولئك الذين يدافعون عن الحقيقة، أن لا يشعروا بكلال من قول الحقيقة وتكرارها. وواجبنا مقدس، في الكشف عن التضليل، واكتشاف الحقيقة.

والخطورة لا تقوم في تشويه الحقيقة، إذ إن من السهل العثور على الحقيقة، والتثبت منها. ولكن الخطورة تقوم في تزييف المفاهيم، لأن هذه المفاهيم تحمل طابع الصلاح والبقاء، وصورتهما، وتحت ستار هذا الصلاح، يتم تخطيط التضليل وإعداده. ولن أطيل الحديث في الأمور المطلقة، إذ إن المثال الواضح، متوافر لديّ وتحت تصرفي، وقد أقحم على سجلاتنا، ومن واجب سجلاتنا أن تكون خالية من مثل هذه المفاهيم المزيفة. وأنا أشير هنا إلى فكرة الحلّ القائم على الاتفاق.

إن الحل القائم على الاتفاق، يا سيدي الرئيس، إجراء سليم، ومقبول كوسيلة للوصول إلى تسويات سلمية للمنازعات الدولية، ولهذه الفكرة جميع مغريات التفكير الدولي. وليس في وسع إنسان أن ينكر أن الحل الذي يقوم على أساس الاتفاق يملك من مقومات الدوام والبقاء، أكثر مما يملك الحل المفروض. وهذا فرض صحيح بالنسبة إلى المبدأ نفسه، وطالما كانت الظروف عادية، ولكن هل في وسعنا أن نطبق هذا المبدأ على قضية اللاجئين وعلى قضية فلسطين بكاملها؟

لا أريد يا سيدي الرئيس، أن أبعث المشكلة من جذورها، وأعود بها إلى الوضع الذي كانت عليه إبان عهد الانتداب الذي انتهى في عام ١٩٤٨، وأعتقد أن من الكفاية لنا أن نتقيد بالحديث عنها في الفترة التي أضحت فيها مشكلة من مشاكل الأمم المتحدة. وكلكم تذكرون أنه في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، وضعت الأمم المتحدة حلاً، عن طريق القرار لهذه القضية. ولم يكن هذا الحل قائماً على أساس الاتفاق، وإنما كان ناجماً عن الضغط والإرهاب، أجل الضغط في ليك سكسس، والإرهاب في فلسطين. فأين هو إذن الحل القائم على الاتفاق؟ ولماذا لم نسمع بهذا المفهوم في ذلك الحين؟ ولماذا لم توص الأمم المتحدة، بحل يقوم على الاتفاق؟ على النقيض من ذلك كله، قررت الأمم المتحدة حلاً لا يقوم على الاتفاق، وطلبت إلى مجلس الأمن، «اتخاذ الإجراءات اللازمة

المنصوص عليها في المشروع، لتنفيذه». وأين كانت هذه الحكمة في الحل القائم على الاتفاق عندما اتخذ قرار التقسيم؟ والآن، وبعد أن حمّ البلاء، ووقعت الكارثة، نسمع النداء يتعالى بعد اثني عشر عاماً من النوازل والكوارث مطالباً بحل للمشكلة يقوم على أساس الاتفاق. ولكن، إذا كان هذا النداء مخلصاً وأصيلاً، فعلينا أن نبدأ من جديد. وأن نشرع في البحث عن الحل، من دون إسرائيل. علينا أن نرجع إلى البداية، وأن نفتح صفحة بيضاء، أجل، يجب أن نعود إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل الكارثة. ولنقل إن نقطة البداية، يجب أن تكون التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، من دون أن توجد أية قرارات، من دون أن نقرّ بما نجم عن هذه القرارات من أوضاع.

ولكنكم قد تقولون، إن الساعة لا يمكن إعادتها ثلاث عشرة سنة إلى الوراء، على الرغم من أنكم قد أعدتموها ثلاثة آلاف سنة. ومهما كانت الأوضاع فلا تستطيعون الآن، وأنتم في وسط الرحلة، أن تقفوا في منتصف النهر، وأن تطلبوا حلاً يقوم على الاتفاق. لقد سبق لكم أن قررتم الحل، وليس في وسعنا، في الأمم المتحدة، أن نكون ذوي وجهين، فإما أن يقوم حلنا على الاتفاق، أو يقوم هذا الحل على أساس من عدم الاتفاق. ولكن إذا اتخذنا قرارنا، فلن نستطيع التراجع، أو الانحراف أو الدوران، وقد اتخذت الجمعية العامة في موضوع فلسطين عدداً من القرارات التي تستند إلى قرار التقسيم.

وعلينا إما أن ننفذ هذه القرارات كمجموع، أو نتخلى عنها كمجموع. وليس من العدالة، ولا من اللائق أن ننفذ بعض القرارات وأن نتجاهل بعضها الآخر، فإما أن تقبلوا بها جميعاً، أو ترفضوها جميعاً. وليس في وسعكم أن تطلبوا حلاً يقوم على الاتفاق بالنسبة إلى مشكلة اللاجئين، بينما لم يكن وجود إسرائيل وعضويتها في الأمم المتحدة، ناجمين عن حل اتفق عليه. وليس في وسعكم أن تستثنوا عامل «الاتفاق» من القضايا التي تخص إسرائيل، وأن تطلبوا، في الوقت نفسه، الاتفاق كشرط أساسي للقضايا التي تخص العرب. إنها محاباة صارخة، أنزّه الأمم المتحدة عنها، مهما كان هذا الشعار من «الاتفاق» زاهي الألوان أو حلو المذاق.

ولذريعة الاتفاق مع ذلك، ناحية سديدة أخرى، يجب أن لا تغيب عن بالنا: فالحل عن طريق الاتفاق، لا يمكن إثارة موضوعه، إذا كانت القضية قد بتّ فيها، واتّخذ بصددها أي قرار، إذ تصبح القضية غير صالحة للنظر فيها من جديد، واكتسب الحكم فيها صفة القطعية. وأنا لا أكرر هذه الاصطلاحات رغبة مني في تزويق نثري

أو زخرفته، بل لأنها تمثل الوضع الحقيقي لمشكلة اللاجئين، وهي المشكلة التي اتخذ القرار فيها، وتثبّت هذا القرار في كل دورة تالية وليس في استطاعة أي قدْر من تحريف أن يطمس معالم النتيجة.

وعلينا أن لا ننسى، أن الأمم المتحدة قد درست قضية اللاجئين منذ أوفد الكونت فولك برنادوت في مهمته كوسيط للأمم المتحدة. فقد أقرت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨، عودة اللاجئين، وأقامت جهازاً خاصاً لضمان تنفيذ هذا القرار. وقد تأيد القرار رقم ١٩٤ (٣)، في كل دورة لاحقة من دورات الجمعية العامة، كما تأكد في كل قرار تال صدر عن الجمعية حتى يومنا هذا. ومن هذا يتضح لكم أن الحل موجود، ولا حاجة بكم إلى البحث عن حل. ولكن الآن، بعد مضي أحد عشر عاماً، وفي الساعة الأخيرة للكارثة، يقوم مندوب أو مندوبان، فيتحدثان عن حل يقوم على أساس الاتفاق. ومع احترامي الزائد لهذين المندوبين، أقول إن اقتراحهما، لا يعدو أن يكون خيانة للأمم المتحدة وتنكراً لها. وكان من الأكرم والأنبل لهذين المندوبين، لو وجدا في نفسيهما الشجاعة الكافية، ليدْعوا إلى إلغاء قرارات الأمم المتحدة، بدلاً من محاولة هذا التملص الغادر. فليقف هؤلاء الذين يدعون إلى مثل هذه الآراء، في وضح النهار، ولْيعلنوا تنكرهم للقيم الإنسانية والكرامة البشرية، ومبادئ العدالة.

وإني لأقول، إن هذا العمل تنكر للعدالة، لأن الدعوة إلى حل يتفق عليه، بالنسبة إلى قضية اللاجئين، هو بمثابة تنكر لحقهم في العودة. والسبب في ذلك بسيط كل البساطة: فإسرائيل لا تعترف بحق اللاجئين في العودة، إذن كيف يمكننا أن نصل معها إلى حل عن طريق الاتفاق؟ قد يكون من الرائع أن يحثّ الواحد منا على الوصول إلى حل متفق عليه، ولكن أنّى يتيسر لنا الوصول إلى حل، أي حل، عندما نعرف أن إسرائيل لا توافق ولن توافق على الاتفاق، إلا إذا كان هذا الحل المتفق عليه الذي يفكر به البعض لا ينطوي على العودة؟ دعونا يا سادة لا نتيه، في الفيافي والفلوات وراء مثل هذه الشعارات الماحلة.

إن للاجئين حقهم في العودة، إنه حقهم الفطري المشروع، وليس في وسعكم، أن تجعلوا هذا الحق، خاضعاً لموافقة إسرائيل. وليس في وسع الأمم المتحدة نفسها، حتى ولو أجمعت، أن تنكر على شعب حقه الطبيعي الفطري، وإذا ما أنكرت، توقفت عن أن تكون أمماً متحدة جديرة بميثاقها. ومن ثمّ فليس لإسرائيل حق الفيتو، بالنسبة إلى أهل فلسطين، وحقهم في ديارهم وأملاكهم، وبالنسبة إلى وجودهم القومي في وطنهم.

وأنا واثق، يا سيدي الرئيس، أن أياً منكم لن يرتعب، عندما أصف موقف إسرائيل، بموقف ذلك الذي يضع «الفيتو» على حق فطري مقدس كحق العودة. وإن الوفود التي تتحدث عن الحل المتفق عليه تضفي على إسرائيل حق الفيتو، وفي الوقت نفسه فإن هذه الوفود تحرم شعب فلسطين من حقوقه الإنسانية والأولية. وإني لأفهم أن يُطلب إلى الدائن والمدين تسوية الدين بينهما عن طريق الاتفاق، ولكنك عندما تعرف أن المدين ينكر الدين، فإن طلبك التسوية عن طريق الاتفاق يكون بمثابة موافقة منك على إنكاره، فتصبح والحالة هذه شريكاً معه، في هذا الموقف المريع. فلْيعلن هؤلاء الذين يودون أن يصبحوا شركاء عن موقفهم بصراحة، لينالوا ما يستحقونه من خزي وعار، ولْيقفوا أمام قضاء التاريخ ليتحملوا نتائج تحدّيهم للأمم المتحدة.

وإني لا أخشى أي مناقضة في هذا الرأي، فقد بذلت في الماضي محاولات عدة قامت بها إسرائيل وأنصارها، لجعل قضية اللاجئين وقضية فلسطين، متوقفتين على موافقة إسرائيل، ولكن هذه المحاولات منيت بالفشل الذريع، وستمنى بمثل هذا الفشل في المستقبل إذا ما تكررت. والسبب في فشلها هين، وسهل: ففي عام ١٩٥٢، اتخذت الدورة السادسة للجمعية العامة، قراراً بارزاً بصدد القضية الفلسطينية، بما في ضمنها قضية اللاجئين. وهو القرار رقم ٥١٢ (٦). وإني لأرغب في تلاوة الفقرات الثلاث الرئيسية، ولأذكّر بها هؤلاء الذين هم على استعداد للتذكر، فأنا لا أوجه حديثي إلى أولئك من ذوي العقول المغلقة والقلوب المقفلة. وهذا نص الفقرات المذكورة:

«إن الجمعية العامة. . .

٣ ـ تعتبر أن الحكومات المعنية، تتحمل المسؤولية الرئيسية، في وجوب الوصول إلى تسوية لجميع الخلافات البارزة، القائمة بينها، طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بصدد فلسطين.

٤ ـ تحث الحكومات المعنية، على البحث عن اتفاق، يؤدي إلى تسوية عاجلة، للخلافات القائمة بينها، طبقاً لقرارات الجمعية العامة حول فلسطين، وأن تفيد من جميع التسهيلات التي توفرها الأمم المتحدة لهذه الغاية.

٥ ـ تعتبر أن على لجنة التوفيق، مواصلة جهودها، لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة حول القضية الفلسطينية، وأن تضع تبعاً لذلك جميع إمكانياتها، تحت تصرف الفرقاء المعنيين، لمساعدتهم في الوصول إلى اتفاق حول القضايا البارزة. . .».

هذه النصوص، هي التوجيهات، التي أصدرتها الجمعية العامة إلى لجنة التوفيق وإلى الفرقاء المعنيين في البحث عن اتفاق، لا مجرد اتفاق في الهواء، بل اتفاق على تنفيذ قرارات الجمعية العامة. وأود هنا أن أدوّن في السجلات ملاحظة تدعو إلى الأسف. فقد قرأ أحد المندوبين عند إشارته إلى هذا القرار، عبارة واحدة اجتزأها من الفقرة فجاءت متفقة مع موقف إسرائيل. فقد قرأ المندوب المذكور العبارة التالية:

«إن الحكومات المعنية، تتحمل المسؤولية الرئيسية في وجوب الوصول إلى تسوية لجميع الخلافات البارزة القائمة بينها».

وقد توقف المندوب، عند هذا الحد، ولم يتلُ ما تبقى من الفقرة وهو «طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بصدد فلسطين». لقد كان المندوب يؤيد فكرة الحل عن طريق الاتفاق، من دون أية إشارة إلى قرارات الجمعية العامة. وهذا ما دفع إلى إسدال الستار على الجزء الثاني من الفقرة. وتقضي حرية الكلام، حتى لو خلا من المنطق أن يتخذ المندوب الموقف الذي يرغب فيه، ولكن لماذا التشويه في قراءة فقرة من قرارات الجمعية العامة؟ ولماذا يقرأ القسم الأول، الذي يتفق مع الحجة التي أتى بها الخطيب، ويحذف، كلية، القسم الثاني من القرار، الذي يصور سياسة الأمم المتحدة؟ وأنا لا أرغب في تسمية ذلك المندوب باسمه، ذلك لأننا نحترم شعبه وحكومته، ولأن دولته، بوصفها من الدول التي دعت إلى مؤتمر باندونغ، قد ارتبطت تمام الارتباط، باحترام حقوق اللاجئين. ولا ريب في أن زميلنا الإندونيسي المحترم الذي أثار إعجابنا برئاسته لمناقشاتنا في اللجنة السياسية لمؤتمر باندونغ، قد قرأ، بتمعن تام، قرار باندونغ الذي يعلن تأييد اللاجئين في حقهم في العودة من دون أدنى تحفظ. ولما كنا واثقين من أن تلك البلاد المعنية لم تتنكر لمؤتمر باندونغ، فإننا نمتنع، عن إثارتها «عاصفة في فنجان» بسبب هذه القضية.

وسيثير مفهوم الحل عن طريق الاتفاق، مع ذلك، سؤالاً عن الأطراف المعنية بالمشكلة. وقد أشار المستر هانشر، ممثل الولايات المتحدة المحترم، في بيانه أمام اللجنة إلى «الفرقاء المعنيين بصورة رئيسة»، بينما أشار ممثل المملكة المتحدة المحترم إلى ما أسماه «بالفريقين». ولكن من هم هؤلاء الفرقاء المعنيون؟ ومن هما هذان الفريقان؟ وأعتقد أن هذا السؤال على الرغم من غرابته، قد جاء في حينه، فهناك كل ما يدعو إلى توجيهه، وكل ما يبرر الرد عليه. فقد وضعت إسرائيل في الحقبة الأخيرة ستاراً

من الدخان على مشكلة فلسطين برمتها، وبالنظر إلى تقادم العهد أصبح من الضروري أن نعرف من هم الفرقاء المعنيون بصورة رئيسية بالمشكلة. وقد أضحت الحاجة إلى مثل هذا التعريف أكثر مساساً وضرورة عندما يقال لنا إن الوقت قد أصبح صالحاً للشروع في بداية الحل.

وأود أن أقول في الدرجة الأولى، بكل تأكيد وحزم، إن الفريق الرئيسي، بل الفريق الوحيد المعني، هو الشعب الفلسطيني، أي السكان الشرعيون للبلاد. وقد ملك العرب البلاد، منذ الوقت الذي تعيه ذاكرة التاريخ، وفي الحقبة التي تلت عام ١٩٢٠ فُرض عليهم الانتداب وجعلوا لديه كوديعة مقدسة، لمساعدتهم على تحقيق استقلالهم. وكانت الحكومة البريطانية المنتدبة، تتفاوض مع وفود رسمية تمثل عرب فلسطين، وبعد انتهاء الانتداب استمعت الأمم المتحدة، إلى وجهات نظر عرب فلسطين عن طريق ممثليهم المعتمدين، وظهروا أمام الجمعية العامة، كما ظهروا أمام مجلس الأمن. ووجهت قرارات عديدة اتخذتها الجمعية والمجلس، الخطاب إلى عرب فلسطين بالفعل، واستقبلت لجنة التوفيق، في مشاوراتها الأولى عدداً من الممثلين من عرب فلسطين. وكل هذه الأمور تظهر أن عرب فلسطين، شكلاً وموضوعاً، هم الفريق الأول والرئيس في المشكلة، وهم يؤلفون أحد الشعوب التي عناها ميثاق الأمم المتحدة عندما تحدث عن حق تقرير المصير.

وهكذا، فعرب فلسطين هم الفريق الرئيسي المعني بالموضوع، وإذا تحدثتم عن حل يقوم على الاتفاق، فيجب أن تتذكروا، أن هذا الاتفاق، إن وُجد، يجب أن يصدر عن عرب فلسطين، فالحق حقهم، وهم أصحابه الذين يرفضون ويقبلون. ولا أعني بهذا أن لا محل للدول العربية في الصورة، الدول العربية معنية للغاية بهذه القضية لأن المشكلة في مجموعها، قضية عربية قومية، لكن عرب فلسطين هم الذين في وسعهم أن يقرروا مصيرهم. ولا ريب في أن قضية الجزائر تقف على المستوى نفسه، فعلى الرغم من تأييد الدول العربية القاطع للجزائر، إلا أن شعب الجزائر، هو الذي يقرر مصير قضيته. وينطبق هذا تمام الانطباق على قضية فلسطين، فعرب فلسطين هم الذين يتخذون القرار، والدول العربية هي التي تمدهم بالتأييد والعون. ولا أقصد بقولي هذا، تحرير الدول العربية من مسؤولياتها القومية، أو التشكيك في ولائها للقضية، ولكن على الأمم المتحدة عند معالجتها للمشكلة أن تعرف أننا عند دراستنا لأي ناحية من نواحي القضية الفلسطينية بما في ضمنها مشكلة اللاجئين، فإن عقولنا تتجه أول ما تتجه إلى عرب فلسطين. وإذا كان ثمة من بحث عن حل

يقوم على الاتفاق، فإن عرب فلسطين هم وحدهم أصحاب الحق، في أن يقولوا نعم أو لا، وقولهم هذا هو الفصل في الموضوع، إنه أيضاً الكلمة الأخيرة بالنسبة إلى الدول العربية. وإذا قدّر للجنة التوفيق الدولية أن تُبعث من جديد، وأن تستعيد نشاطها، فإن واجبها الأول يقضي عليها في أن تواصل الاتصال بعرب فلسطين، بوصفهم الفريق الرئيس، صاحب العلاقة في أي مسألة تمتّ إلى قضية فلسطين بصلة.

وقد أشير إلى إسرائيل في هذا الصدد، على اعتبار أنها الجانب الثاني في المشكلة، وأنا لا أريد الحديث طويلاً عن هذه القضية، فوجهات نظرنا معروفة ولا تحتاج إلى تكرار. ولكنني أود أن أعالج ناحية ثانية من الموضوع: ففي هذه الدورة، كما في الدورات السابقة تجدد الحديث عن اقتراح لحل يقوم على التفاوض، وإني أود أن أوجه سؤالاً إلى من يتقدمون بمثل هذا الاقتراح، عن الفريق الذي يجب أن نعمل على الاتفاق معه، من هو هذا الفريق؟ لقد خلق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، دولة يهودية لستمائة ألف يهودي، وهذه هي الدولة التي يشار إليها عادة «بالفريق الآخر»، ولكن نفوس إسرائيل يبلغون الآن المليونين، وقد أصبح عدد السكان فيها خلال حقبة واحدة من الزمن ثلاثة أضعاف ما كان عليه، لكن هذه الزيادة لم تأت عن طريقها الطبيعي، ولا عن طريق الهجرة الطبيعية. فما يقع في إسرائيل، لا يعتبر هجرة، وإنما استيراداً بالجملة للمخلوقات البشرية الذين اقتُلعوا من أوطانهم، تحت ضغط الصهيونية، ووسائل إغرائها وعروضها. فهل هذا هو الفريق الثاني الذي يطلب إلينا الوصول إلى اتفاق معه؟ وقد جعلت إسرائيل في إعلان استقلالها، من كل يهودي في العالم، مواطناً إسرائيلياً، في اللحظة التي يضع أقدامه على سواحل فلسطين، وأصبح هذا المفهوم مكتسباً للصفة القانونية بتشريع صدر، دُعي بقانون العودة. ويدل هذا الاسم على أنه سنّ ليسهل عودة جميع اليهود إلى إسرائيل، فهي ليست هجرة عادية، وإنما هي عملية تجميع بالجملة لليهودية العالمية. وقد سجل على بن غوريون قوله، بأنه يؤيد نقل ثلاثة ملايين يهودي من أوروبا الشرقية إلى إسرائيل.

لقد سنّ مؤخراً قانون جديد ينص على أن أرقام الهجرة إلى إسرائيل تعتبر سراً خطيراً من أسرار الدولة، وأن تسرّب أي معومات عن هذا الموضوع يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، حقاً إنها لسرّية، توحي باعتبارها عملية عسكرية. وليس ما أقوله مجرد زخرف لفظي، فإسرائيل تحرض جميع اليهود، الأقوياء الأصحاء، من

الذين يصلحون للخدمة العسكرية، إلى الإسراع في «العودة». وقد أقامت إسرائيل المكاتب لها في كل زاوية من زوايا العالم، وشنّت الحملات في جميع البلاد، لجمع الأموال، وسارت بتعبئة روحية، لليهود في جميع الأقطار والأمصار، للإسراع في الهجرة اليهودية. فهل هذا هو الفريق الثاني الذي يطلب منا التفاوض معه؟ ومع من يكون الاتفاق؟ وهل نتفق مع دولة تزعم ولاء كل يهودي لها، سواء أوافق على هذا الولاء أم لم يوافق؟ وهل نتفق مع دولة طردت العرب من فلسطين؟ وهل يمكننا أن نتفق مع دولة تحاول أن تقضي على وجودهم القومي كشعب؟ إن ما يُطلب إلينا هو أن نوافق على تشريد إخواننا وأقربائنا والتفاوض على دمار شعبنا، ولكننا لن نوافق قط على مثل هذه الخيانة لشعبنا. ومثل هذه التعابير البالغة الأهمية، يجب أن لا تختفي في عبارات مائلة منحرفة، بل يجب أن تقال صراحة. ولعل من الخير لقضية السلام والعدالة، أن تعرفوا حقيقة موقف العرب من هذه المشكلة، في عبارات جليّة. إننا لن نوافق أبداً على إفناء عرب فلسطين كشعب، ولا على اغتصاب وطنهم. وعلى أولئك الذين يتشدقون بالحلول القائمة على الاتفاق والمفاوضات أن يوقفوا تشدقهم هذا الآن وإلى الأبد.

وأعود الآن، يا سيدي الرئيس، إلى حجة أخرى أثيرت، عن أن إسرائيل، حقيقة تاريخية، ويطلب إلى الدول العربية، تحت ستار هذه النقطة، أن تعترف بإسرائيل كحقيقة تاريخية. وقد استمعنا إلى هذا الشعار، يرتفع بصورة متواصلة منذ خلْق إسرائيل، على الرغم من ظهوره أحيانا في عبارات مختلفة.

«خلقت إسرائيل لتبقى».

«إسرائيل حقيقة لا يمكن نكرانها».

وقد صيغت مثل هذه البيانات، للتعامل بها في السوق الدولية، داخل الأمم المتحدة وخارجها. وبالطبع إن من حق أولئك، الذين يرغبون في قبول هذه العُمْلة على أنها حقيقية، أن يفعلوا ذلك، فهم أحرار في قبول النقد المزيف، ولكننا أحرار أيضاً في رفضها ولا سيما إذا جاءت متسترة بستار الحقيقة التاريخية. ولا ريب في أن هذا التعبير، قد أُسيء استعماله وشُوِّه كثيراً، الحديث عن إسرائيل كحقيقة تاريخية إساءة للتاريخ وتشويه له.

هناك الكثير من الحقائق التاريخية، ولكن هذه الحقائق، قد تكون خيّرة، وقد تكون شريرة، وإضفاء صفة التاريخية على الحقيقة، لا يكسبها القداسة أو الطهارة،

فالتاريخ مشحون بالحقائق المعيبة والمخزية والمخالفة للقوانين، ومنها ما نفّذ ومنها ما لم ينفّذ. وغزوات البرابرة والمغول حقيقة تاريخية في حد ذاتها، واعتداءات النازية والفاشية، في التاريخ المعاصر، حقائق تاريخية أيضاً.

ولذا لا يمكن أن تستهوينا الحقائق التاريخية، والحقيقة التاريخية تكون مشروعة عندما يكون ظهورها مشروعاً وعادلاً وقانونياً. وليس في وسعنا، هنا في الأمم المتحدة، التعرف إلا على الحقائق، ذات الأصل القانوني، ومن واجبنا أن نرفض الحقائق التي يخلقها العدوان والتطاول. هذه هي شرعة الأمم المتحدة، فنحن لا نكتفي باستنكار العدوان، بل ننكره ونقاومه، ونحاربه إذا تمكنا من حربه. وإذا كنا سنقبل، في الأمم المتحدة، جميع الحقائق على أنها مشروعة، لمجرد أنها تاريخية، فإننا نكون بذلك قد أزلنا الأمم المتحدة من الوجود. وسيكون ميثاقنا في هذه الحالة لا يبحث عن الأهداف النبيلة والمبادئ الرفيعة، بل يتطلع إلى الحقائق، على ما هي عليه، فيقبلها ويقرّها، ويعمل في ضوئها، وهذه هي فلسفة الحقيقة التاريخية.

ومع ذلك دعونا نرَ كيف يمكن تطبيق هذا المفهوم من الحقيقة التاريخية على إسرائيل: هي تحتل الآن عسكريا جزءاً من فلسطين، وقد وُجِدت هناك رمزاً للقوة، والقوة الوحشية. وقد أوصت الجمعية العامة، في قرارها لعام ١٩٤٧، بخلق إسرائيل بالوسائل السلمية للوصول إلى السلام. وكافتراض معلن لخلق إسرائيل ذكرت الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ ما نصه:

«تعتبر الجمعية العامة، أن الوضع الراهن في فلسطين، يهدد الرخاء العام والعلاقات الودية بين الشعوب».

والآن وبعد ثلاثة عشر عاماً، وبعد أن تم خلْق إسرائيل، لا يهدد الوضع في فلسطين العلاقات الودية بين الشعوب فحسب، كما ذكرت الجمعية العامة في عباراتها، بل يضع العالم بأسره على شفير الحرب. فقد طُرد أهل البلاد من بيوتهم، وسُلبت منهم ممتلكاتهم، وعلى أساس هذه الحقائق، غدت إسرائيل حقيقة تاريخية، ولا يمكننا أن نقبل هذه الحقيقة التاريخية، ولا أن نعترف بها لا في الحاضر ولا في المستقبل أيضاً. وفي إمكانكم أن تسلكوا الطريق التي تريدون، ولكننا أحرار في سلوك ما نريد من طرق ايضاً. الاعتراف عمل من أعمال السيادة، ولا يمكن أن يطلب إلى دولة ذات سيادة أن تعترف بما لا تريد الاعتراف به، هذا هو حقنا الذي لا يرقى إليه شك، والذي اعترف به الميثاق.

وليس في وسعنا ان نعترف باغتصاب وطننا، أو أي جزء من وطننا، مهما طال أمد هذا الاغتصاب.

وعلى أولئك الذين يتسلّون بالحديث عن الحقائق التاريخية، أن يحذروا، وأن يعنوا بما يقولون، فالدول الصغيرة تكون أكثر أمنا، واطمئناناً في ظل الاحتفاظ بحكم القانون والعدالة والمساواة، لا في ظل الأمر الواقع. وقد تحلّ بهؤلاء الذين يتحدثون عن الحقائق التاريخية الآن، لا قدّر الله، في يوم ما، حقائق تاريخية تدمّر وجودهم القومي، ولذا احذروا، وعوا ما تقولون!

وترتبط قضية أمن إسرائيل، بهذا الموضوع، أوثق ارتباط. وقد أثار أحد الوفود هذه النقطة وأسهب في الحديث عما أسماه «الأهمية القصوى لأمن إسرائيل».

وعلينا هنا من جديد، التمييز بين إسرائيل من ناحية وبين أمن الدولة، كمفهوم، من الناحية الأخرى. والنقطة التي أرغب في تأكيدها سهلة على القول والإيضاح. فمن حق الدولة التي تقوم بصورة مشروعة، وتظهر بشكل عادي، في بلادها المشروعة، وعلى أساس شعبها الشرعي، أن تتمتع بالأمن الشامل، إذ إنه يكون لمثل هذه الدولة أمراً بالغ الأهمية. وقد أقيمت جميع الدول، باستثناء إسرائيل، حديثها وقديمها، وهي الممثلة في هذه اللجنة، في أوضاع عادية من الشرعية. وجميع هذه الدول، دون أي استثناء، أقيم وجودها الدولي على شرعية وطنها وشعبها. وحتى الدول التي ظهرت كنتيجة للتقسيم، كالهند والباكستان مثلاً، قد خلقها شعبها على وطنها. ولم يسبق أن أقيمت أية دولة من هذه الدول، على أرض لا تملكها وبشعب استورد من وراء البحار. وهكذا بالنسبة إلى الوجود الدولي، الذي يقوم بصورة طبيعية، يكون الحق في الأمن أمراً عادياً مألوفاً. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فالوضع مختلف تمام الاختلاف، فوجود إسرائيل الدولي فريد في نوعه. ولذا فإن أمنها يجب أن يكون تبعاً لذلك، فريداً أيضاً، وذلك لعدة أسباب:

من الناحية الأولى، حُذّرت إسرائيل منذ البداية، من أن قيامها في قلب عالم معادٍ لها، وعلى الرغم من مشيئته، يجعلها دائماً لا تشعر بالطمأنينة. وقد صدر هذا التحذير علناً، وفي عبارات صريحة، في ندوة الأمم المتحدة بالذات، لكن إسرائيل لم تأبه بالتحذير، واختارت المضي قدماً في مغامرتها الخطرة.

وكانت إسرائيل من الناحية الثانية هي التي سببت لنفسها الافتقار إلى الأمن والطمأنينة: والصورة واضحة كل الوضوح، حتى ولو كانت مصغرة، فأنت تقتحم

عليّ منزلي وتجردني منه بالقوة، ثم تغتصب حاجاتي، وتقذف بي إلى العراء، خالي الوفاض، حافي القدمين، عاري الرأس، بعد ذلك كله، تطلب الأمان والطمأنينة في بيتي. هذه هي قضية فلسطين بكاملها، في نطاق ضيق، وهي تشرح وجود إسرائيل كدولة، ومسألة أمنها، ويا له من وجود، ويا له من أمن! ومع ذلك، علينا أن ندرس حجة الأمن في المحتوى العام للمنطقة كلها، وعلينا أن نفكر بسلامة المنطقة ككل، وأثر هذه السلامة على أمن العالم بأسره. فلا يمكن الأمن العالمي أن يكون خاضعاً لأمن إسرائيل المزعوم، وإذا كان لنا أن نختار، فإن أمن إسرائيل يجب أن يكون خاضعاً لأمن العالم وسلامته.

أقول هذا، لأنه في حادث واحد على الأقل، في عام ١٩٥٦، كاد عدوان إسرائيل على سيناء، أن يلهب العالم بشرارة الحرب. ولو لم يقدر للعالم أن يبذل الرئيس أيزنهاور محاولاته، وأن يوجّه رئيس الوزراء خروشيف، إنذاراته، وأن تقف الأمم المتحدة، وقفتها الصامدة، فإن غدر إسرائيل آنذاك، كان كفيلاً، بأن يحيل العالم بأسره إلى أنقاض ورماد. أما إذا أردنا تركيز عدساتنا على المنطقة المحلية، فيجب أن لا ننسى أبداً أمن شعب فلسطين أيضاً، إنه هو الضحية، وشعور أفراده بالافتقار إلى الأمن، يعيش معهم في مخيماتهم، لا تطفئ جذوته إلا العودة.

وإذا نظرنا مع ذلك إلى الموضوع من زاوية أخرى، فإن لإسرائيل ما يبرر شعورها بعدم الطمأنينة أكثر من أية مجموعة أخرى في العالم، ذلك لأن إسرائيل تعيش في صرح غير أمين. فأنت بالطبع عندما تسلب مني بيتي، تشعر بعدم الطمأنينة. وهذا أمر طبيعي، وما دمت تعيش في هذا البيت فلا تشعر بالطمأنينة أبداً ولن تحس بها إلا إذا غادرت بيتي. وهذا ليس بالمجاز، يا سيدي الرئيس، فقد طردت إسرائيل، شعب فلسطين، وسلبت أملاكه، وهذا الشعب يعيش بسببها الآن على صدقات الأمم المتحدة وإحسانها. تزعم إسرائيل أنها بالنسبة إلى مقتضيات أمنها، لا تستطيع السماح للاجئين بإعادة بناء كيانهم في وطنهم. وهكذا فإن افتقار إسرائيل إلى الأمن ناجم عن طردها للاجئين، وقد قيل إن اللاجئين إذا عادوا فسيشكلون رتلاً خامساً في إسرائيل، وهذا القول مهزلة في قلب مأساة، بل إنه أكثر أسى من المأساة نفسها. ذلك أن المواطن لا يمكن أن يكون رتلاً خامساً في وطنه. والأجانب وحدهم هم الذين يشكلون الرتل الخامس. وإسرائيل، بوصفها مجموعة من الغرباء، تؤلف في الحقيقة رتلاً خامساً في الشرق الأوسط، وركيزة للاستعمار بين آسيا وأفريقيا. وعلى هذه الوفود التي تتحدث عن أمن الدول

كمفهوم، أن تهتف عالياً مطالبة بالضّن على العدوان بالأمن، لأن العدوان يجب أن لا يشعر قط بالأمن.

ونصل بعد ذلك، يا سيدي الرئيس، إلى موضوع اختيار اللاجئين، الذي أشير إليه كثيراً أثناء مناقشتنا الحالية. وينبع حق الاختيار هذا من نص الفقرة الحادية عشرة من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (٣) التي تعلن أن اللاجئين الذين يختارون العودة، يجب أن يسمح لهم بها، وأن أولئك الذين يختارون عدم العودة، يجب أن يعوض عليهم. وها قد مضى على إعلان حقهم في حرية الاختيار أحد عشر عاماً. وقد أكد المدير العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين وتشغيلهم، في تقاريره المتعاقبة، وجوب إعطاء اللاجئين الفرصة لممارسة حقهم في الاختيار بين العودة والتعويض. وقد أسهبت في الحديث عن هذه النقطة في بياني الاستهلالي، ولا أجد حاجة الآن للعودة إليه. ولكن النقطة التي أريد تأكيدها الآن أن هذا الخيار ينطبق على نصف اللاجئين تقريباً ولا ينطبق على من تبقى منهم. لأن اللاجئين الذين ينتمون إلى المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة للعرب، بموجب مشروع التقسيم، يجب أن يعودوا إلى بيوتهم من دون سؤال، وليس لهم من حق في الاختيار، وبيوتهم تقع في المنطقة العربية، وليس لديهم ما يختارونه.

أما اللاجئون، الذين ينتمون من الناحية الأخرى إلى المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة لليهود، فمن حقهم أن يختاروا. وإلى هذه الفئة من اللاجئين، يجب أن يوجه السؤال التالي: هل تختارون العودة أو التعويض؟ وإذا أردنا التخصيص في الحديث، قلنا إن نحواً من نصف مليون لاجئ، ينتمون إلى منطقة القدس، وعكا، والجليل الغربي، واللد والرملة ويافا والمثلث والمناطق الوسطى والجنوبية. وهي جميعها مخصصة للعرب. وإذا ما عاد هؤلاء إلى بيوتهم، حلّ نصف المشكلة، وموضوع التعويض، بالنسبة إلى هؤلاء، غير وارد إطلاقاً. ولكن يجب أن يعطى للنصف الباقي الحق في ممارسة الخيار، وعندما يمارسونه نستطيع أن نعرف، من يريد العودة، ومن يريد التعويض. وهذا اشتراط أولي، في العملية كلها، كما تصورته الفقرة الحادية عشرة من قرار الجمعية العامة. وعندما يتم ذلك يصبح في إمكان الوكالة، أن تعرف مقدار التعويضات المطلوبة، والمبالغ اللازمة، لتمكين اللاجئين من إعالة أنفسهم، وغير ذلك من التقديرات المالية المطلوبة. وما لم يتم تنفيذ هذه العملية فإن الوكالة تظل عاملة في الظلام، الوكالة لا تعرف حتى الآن من يختار العودة، ولا تعرف المبالغ المطلوبة للتعويضات، وما لم تتوافر للوكالة هذه المعلومات فستظل مستمرة إلى ما لا

نهاية في أعمال الغوث، مع ما في ذلك من أعباء تقع على الأمم المتحدة عامة، وعلى الدول المتبرعة، بصورة خاصة. ونحن نقترح، تبعاً لذلك، أن يعهد إلى لجنة التوفيق أولاً، وقبل كل شيء «بعملية الاختيار» في ضوء الخطوط التي أوضحناها. وستتناول هذه العملية بالطبع، نصف مليون لاجئ. أما نصف المليون الباقي، فيجب أن يعود إلى المنطقة العربية. ومثل هذه الخطوات سترمز إلى بداية الحل، ومن دونها لن يكون هناك حل أبداً. وهذا ما أرجو أن يتأكد منه الجميع.

أما إذا عهد إلى لجنة التوفيق الدولية بعملية الاختيار، فإنني أجد من الضروري تذكير اللجنة الموقرة، بصلاحيات لجنة التوفيق. وهذا أمر بالغ الضرورة، لأن عدداً من الوفود أثناء المناقشة أظهروا تفهما كاملاً لمهام اللجنة بينما اختار البعض الآخر، وعدده قليل لحسن الحظ، أن يسيء فهم قرار الجمعية العامة في هذا الصدد. وقد استعملت كلمة الاختيار لإساءة الفهم، لأن لا شيء أوضح من مهام لجنة التوفيق كما حددها قرار الجمعية العامة ولا سيما بالنسبة إلى مشكلة اللاجئين. وحاول وفد أو وفدان، تحت ضغط الكلمات والخيال، أن يزعما بأن العودة مشكلة لا يمكن حلها إلا عن طريق التوفيق. وأخشى أن يكون هذا التفسير تلاعباً، يخلو من النكتة، بالألفاظ.

بالنسبة إلى كلمة «التوفيق» فمهمة اللجنة ليس أمراً من أمور الأماني والأحلام، وإنما هي تعبير صريح واضح. وقد حددت الجمعية العامة في قراراها ١٩٤ (٣) مهام لجنة التوفيق في عبارات واضحة خالية من الغموض، لا تترك مجالاً لأي وفد لإساءة فهم الموقف. فقد عهدت الجمعية العامة في الفقرة الثانية (ب) من القرار الصادر لعام ١٩٤٨، إلى لجنة التوفيق الدولية «بأن تنفذ المهام المعنية والتوجيهات الصادرة إليها بموجب هذا القرار. . .». ومن المهم أن نلاحظ العبارة المحدودة التي استخدمتها الجمعية العامة، وهي أن على اللجنة التوفيق أن «تنفذ المهام المعينة. . .»، إذن فقد استخدمت الجمعية العامة كلمة التنفيذ، بكل ما فيها من قوة وإصرار. وقد عنيت بهذا الإيضاح، لأحذّر بعض الوفود من أن ليس في استطاعتها، أن تضعف من صلاحيات الوكالة الدولية، من دون التنكر لقرارات الأمم المتحدة نفسها. فقد طلبت الجمعية العامة من لجنة التوفيق تنفيذ مهام معينة، وهنا يتراءى لنا سؤال عن هذه المهام المعينة، التي طلب إليها تنفيذها بالنسبة إلى اللاجئين. وقد ورد الرد على هذا السؤال في الفقرة الحادية عشرة من القرار.

أيدت الجمعية العامة في الجزء الأول من هذه الفقرة حق العودة، وأمرت في

جزئها الثاني لجنة التوفيق «بتسهيل العودة». وهكذا فإن دور اللجنة في موضوع اللاجئين لا يتناول التوفيق، بينما دور إسرائيل هو الموافقة لا التفاوض. وهكذا فإن دور اللجنة هو دور الآمر، لا دور الذي يبحث عن سبيل، هذا هو ما قررته الجمعية العامة في عام ١٩٤٨، إذا كنا نريد حقاً الالتزام بقراراتها. وقد طلبت الجمعية العامة أيضاً إلى اللجنة بصدد القضية الفلسطينية عامة، أن تحاول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة: فقد أعلنت الجمعية في قرارها رقم ٥١٢ (٦)، الصادر في عام ١٩٥٢، وفي فقرته الخامسة بالذات، ما أنقله حرفياً «يجب على لجنة التوفيق لفلسطين، أن تواصل جهودها لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بفلسطين..». ومن هذا يتضح تماماً، لجميع من يتمتعون بالتفكير الواضح على الأقل، أن مهمة اللجنة، هو ضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بفلسطين، لا مخالفتها.

وقد قمت بهذا التحليل لمهام لجنة التوفيق، حتى أعرض عليكم موقف العرب من هذه القضية بوضوح، وتحديد، ودقة، وجزم. ولا أحتاج للقول إنه إذا قدّر للجنة التوفيق أن تُبْعث من جديد وأن تنشط وتوسّع عضويتها، فإن مهامها يجب أن تستمر في ضمان تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بفلسطين. وموقفنا من هذا الأمر واضح كل الوضوح، ويجب أن لا يتطرق الشك، في نفس أي من أعضاء هذه اللجنة الموقرة. في قضية اللاجئين، وهي المعروضة علينا الآن، سيعود نصف مليون لاجئ بصورة آلية إلى المناطق المخصصة للعرب في فلسطين، والتي تكون تحت السيادة العربية. أما الباقون، وهم نصف مليون ايضاً، فيعطى لهم حق الخيار بين العودة والتعويض. وهذا الموقف في جوهره ليس بموقفنا، وإنما هو موقف الأمم المتحدة، وعلى هذا الأساس وحده يجب أن يشرع في التوفيق، إذا قدّر له أن يبدأ.

وأشعر، يا سيدي الرئيس، في الختام أنني لا أستطيع أن أنهي بياني من دون تحديد موقف العرب بالنسبة إلى الآراء التي أعرب عنها زميلنا المحترم، الممثل الأمريكي، ولا أريد أن انظر في جميع القضايا التي أثيرت في البيان الأمريكي، ولكنني سأكتفي ببعض النواحي المعينة:

قال ممثل الولايات المتحدة المحترم إن «قضية اللاجئين أنفسهم، ستُخدم أجل خدمة، إذا نظرنا إلى الأمام» وأعترف بصراحة، أنني وجدت بعض الصعوبة في محاولة فهم ما عناه بتعبيره «النظر إلى الأمام». ولكنني أود أن أوضح، حتى ولو لم

أفهم ما عناه المندوب الأمريكي في هذا التعبير، أن اللاجئين سيواصلون التطلع إلى الأمام دائماً نحو وطنهم وديارهم. هذه هي الطريقة المثلى لخدمة مصالحهم، وهم أدرى من غيرهم بها، فعرب فلسطين، كغيرهم من شعوب العالم، لهم الحق في بيوتهم ووطنهم، وهذا ما يتطلعون إلى الحصول عليه دائماً. وقد يجدون مشاق في طريقهم، وتعترضهم تضحيات ومحن، ولكن هذا أمر طبيعي على كل حال، فأي شعب لم يواجه المصاعب والتضحيات والمحن؟ ولعل الشعب الأمريكي هو خير مثل يثير الإعجاب على التضحيات النبيلة التي قدمها ببسالة في الدفاع عن مُثُله ومصالحه، وكانت الثورة الأمريكية مشعلاً عالمياً، يضيء لجميع الشعوب المصممة على تقرير مصيرها، الطريق الصحيح. أما إذا كان يُطلب إلى أي شعب من الشعوب، أن يتطلع إلى الأمام، مع افتراض تخليه عن وجوده كشعب، فأي عالم هذا الذي نعيش فيه. إنه سيكون عالماً من الطغيان خالياً من الحرية والتحرر، ومفتقراً حقاً إلى الكرامة الإنسانية.

وأشار زميلنا المحترم، ممثل الولايات المتحدة، مرة ثانية في بيانه إلى اللاجئين، فقال: «إن اهتمام حكومة الولايات المتحدة وشعبها، بمتاعب اللاجئين وسعادتهم ورخائهم المقبلين، قد ظل على حاله لم ينقص قيد شعره». هذا ما قاله زميلنا المحترم ممثل الولايات المتحدة. وأعتقد أن المستر هنشر، الزميل المحترم، حديث عهد بلجنتنا، بل بالمشكلة كلها. ولكن في وسع كل إنسان أن يرى في بيانه روحاً إنسانية نبيلة، يجب أن نُقدّرها له ونُطريها، ومع ذلك أشعر بالحاجة إلى قوْل كلمة صريحة في هذا الموضوع. ولا أقصد أن أشير في هذه اللحظة إلى الماضي، ولا إلى القوى التي خلقت هذه المأساة، ولكن ثمة شيئاً واحداً مؤكداً وقاطعاً. الرئيس أيزنهاور، سياسي العصر العظيم، جاء إلى البيت الأبيض بعد أن كان الأذى الذي يشبه الكوارث قد أحاق بشعب فلسطين. ولم يكن باستطاعة الرئيس أيزنهاور، تبعاً لذلك، أن يبطل الإجحاف الذي كان قد لحق بالعرب. ولو كان الرئيس أيزنهاور، رئيساً للسلطة التنفيذية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، لما تم تقسيم البلاد المقدسة، ولما شرد أهلها. ولكننا لا نطلب من الولايات المتحدة في الحقيقة أن تعيد للعرب بيوتهم ووطنهم فقد يكون من المعيب والمخزي لنا أن نطلب إلى الآخرين تحرير بلادنا، وإذا كان العرب عاجزين عن القيام بذلك بأنفسهم، فإنهم لا يستحقون ديارهم، وليسوا جديرين بوطنهم.

أما وقد أكد الزميل المحترم ممثل الولايات المتحدة اهتمام حكومته وشعبها

بسعادة اللاجئين الفلسطينيين، فقد أصبح من الضروري، أن نعرف لماذا حُرِموا من هذه السعادة في الماضي؟ وأين تقوم سعادتهم في المستقبل؟ الحركة الصهيونية تجد مأواها، وأموالها هنا في الولايات المتحدة، وقد برهنت هذه الحركة على أنها عدوانية توسعية، وأن الصهيونية، وإسرائيل هي رمزها وشعارها، هي العامل الرئيسي، الذي حرم عرب فلسطين من السعادة. ولا أريد أن أتنكب طريق الصراحة والوضوح، عند حديثي بكل إجلال واحترام لممثل الولايات المتحدة المحترم.

أود أن أقول إن الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة تقوم بتخريب علاقاتنا مع الولايات المتحدة، ومع الغرب عامة، وهي تدمر العمل الطيب الذي يقوم به شعب الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. ولا ريب في أن الحركة الصهيونية تفسد ثمار ما حققته الجامعات والمستشفيات والمؤسسات الخيرية والثقافية التي بدأتم بإقامتها في المنطقة منذ القرن التاسع عشر، وذلك بشرورها وآثامها. وإن السماح لهذه الحركة بالبقاء هنا في الولايات المتحدة، بعد ما رأيتم خطرها، لا يخدم مصالح الولايات المتحدة نفسها، الصهيونية هي عدو الولايات المتحدة الأول، ومن واجبكم القضاء على هذا العدو وإبعاده، وإذا ما تحقق هذا، بزغ شعاع من الأمل، في طريق إسعاد اللاجئين، وأمكن إصلاح ما وقع من أخطاء. وسيقع على عاتق اللاجئين بعد ذلك العبء الباقي في تحقيق سعادتهم وإرضاء أفئدتهم، ولذا فمن الأجدى والأنفع أن نتطلع إلى الوراء، لنستأنف الصداقة والإعجاب اللذين كنا نكنّهما للولايات المتحدة. وأنا اعني بالوراء، عام ١٩١٩ عندما اقترعنا إلى جانب قيام انتداب أمريكي في سوريا، إذا لم يتحقق لنا الاستقلال. ولهذا، هل لي أن أرجو زميلنا المحترم مندوب الولايات المتحدة، أن لا يطلب إلينا التطلع إلى الأمام، بل إلى الوراء، وإلى أيام لجنة كينغ كراين الأمريكية، التي حذرت العالم من أخطار الصهيونية ومطامحها العدوانية.

وأخيرا أود أن أقول، يا سيدي، إن في وسع كل إنسان أن يقدم النصائح بلا حساب وبسهولة، ومن السهولة أن يكون حكيماً، وأن يقدّم المشورة الحكيمة، إذا لم يكن هو نفسه واقعاً في النار. فعندما يكون المرء في داره، آمناً مطمئناً، يستطيع أن يلتزم جانب الهدوء والرصانة، وأن يكون عاقلاً، كل العقل، وحكيماً كل الحكمة. ويكون في وسعه آنذاك، أن يتصرف بسهولة، وأن يفكر بانطلاق، وأن يتحدث بيسر. ولكن هذه ليست بالطريق المثلى في معالجة أي من القضايا الخطيرة في الأمم المتحدة.

عليك أن تعيش مع المشكلة، بعقلك وأعصابك، لتستطيع تفهمها، ولتسبر غور هذه المشكلة بالذات، عليك، أن تنأى بفكرك، عن هذه المقاعد الوثيرة المريحة، وهذه القاعة المكيفة الهواء، وهذا الصرح الكامل التجهيز والمعدات، وأن تجلس إلى اللاجئين في مخيماتهم البالية القذرة، وتعيش معهم في حنينهم اللاهب إلى وطنهم، وفي حُرقتهم على بيوتهم ومساجدهم وكنائسهم، وفي لوعتهم على أضرحة أحبائهم، وفي تعشقهم لكل حفنة من تراب أرضهم. وإذا ما فعلت ذلك كان في وسعك آنذاك، وآنذاك فقط، أن تفكر بهذه المشكلة وأن تتحدث عنها، وأن تعمل فيها بروح من العدالة والإنصاف.

ليست هذه بالعواطف الجوفاء، وإذا قدّر لكم، لا سمح الله أن تصيروا إلى ما صرنا إليه، وأن تحسّوا كما نحس، فإنكم ستقولون ما نقول، وتقفون الموقف عينه الذي نقف.

ولهذه الأسباب، دعونا نكون أكثر جدية، وأشد اهتماماً وتفكيراً، إذا كنا حقاً نعني الوصول إلى السلام على أساس متين من الحق والعدالة والإنصاف.

(١٢)

الرئيس ديغول.. يخون الجنرال ديغول
(١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩)

بين جميع قضايا الأمم المتحدة، هنالك قضية فريدة، تتطلب، أكثر من غيرها، مقدمة مسهبة، هي قضية الجزائر.. ورغماً عن خطورة هذه القضية، وما تنطوي عليه من مآسٍ إنسانية، بل رغماً عن تصاعد الحرب التي تدور رحاها بين فرنسا من جانب والشعب الجزائري من جانب آخر، فإن هذه القضية تحتاج إلى مقدمة، لأن الطرف الآخر في هذه القضية هو الحكومة الفرنسية والحساسية الفرنسية..

ولقد عالجت الأمم المتحدة في دوراتها الأربع عشرة الماضية كثيراً من القضايا الدولية الخطيرة، كوريا في ذروة حدتها، وهنغاريا في قمة أزمتها، وسيناء في أوج شدتها... ورغماً عن أن هذه القضايا قد أحاطت بها أجواء رهيبة من التوتر، إلا أن الأمم المتحدة قد عالجتها بكل تؤدة وروية.. ولكن حين دعيت فرنسا لتمثل أمام الأمم المتحدة، لتؤدي الحساب عن القضية الجزائرية، انطلقت صفارات الإنذار في قاعات الأمم المتحدة: إن فرنسا مفرطة الحساسية، إن فرنسا في غاية القلق، هذا ما لا يمكن أن تتحمله فرنسا، هذا عمل عدائي ضد فرنسا، كل من يصوت ضد فرنسا فإنه عدو لفرنسا، قد تنسحب فرنسا من الأمم المتحدة... وهذه الإنذارات وأمثالها قد ترددت هنا في الأمم المتحدة، كلما جئنا بالقضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة.

ورغماً عن أن هذه الإنذارات كانت تعبر دائماً من غير إصغاء لها، إلا أنه كان واضحاً ما وراءها من الذكاء.. إن فرنسا تعرف مكانتها في تاريخ الإنسانية.. إن فرنسا تعرف أمجاد الثورة الفرنسية.. إن فرنسا تعرف روعة فنها، وجمال شعرها، وثراء تقاليدها.. إن فرنسا تعرف جاذبيتها وسحرها وفتنتها.. وإن فرنسا بهذه

الكنوز الرفيعة تسعى جاهدة إلى أن تتجنب الحساب أمامكم، أو أن يلتمس منها تقديم الحساب.

نحن نعرف كل هذا عن فرنسا، وكنا نجد فيه إغراء كبيراً، يكاد يجعلنا نستسلم أمام العواطف الفرنسية والحساسية الفرنسية.. ولكنه لم يغب عن خاطرنا كذلك أن القضية الجزائرية مشحونة بالعواطف والحساسيات الإنسانية، على مستوى أعلى، وصعيد أرفع..

إن القضية الجزائرية لها عواطفها وأحاسيسها.. لها تجاربها الأليمة ومآسيها القاسية، وإن لها كذلك الحوافز الإنسانية، على أشد ما تكون لهفة وشوقاً لتحقيق السلام والحق والعدل، بل إن لها كذلك تاريخها الطويل، لمائة وخمسين عاماً تميزت بالحرب، واليتم، والثكل، والخراب، والقمع والإرهاب.. كل هذه المآسي تعيش في صميم القضية الجزائرية بكل ما تثيره من أحاسيس الثأر والانتقام والكراهية..

ولكنني أؤكد لك، يا سيدي الرئيس، أننا جئناكم في العام الحالي لنبحث القضية الجزائرية، من دون أن نحمل معنا ملفات الماضي الرهيب، ومن غير رغبة في الاتهام أو الإدانة.. إن الحالة في الجزائر، حتى هذه الدقيقة، تقشعر لها الأبدان.. ولكننا عازمون أن لا نثير هذا الموضوع.. وكنا في شهر آب/ أغسطس، قد صممنا على أن نتقدم إلى الأمم المتحدة بالشكوى ضد فرنسا، بتهمة إبادة الجنس، وأن نطالب بإيفاد لجنة تحقيق.. لقد فكرنا في هذا وفي أكثر من هذا.. ولكننا جئنا اليوم، لنعلن إليكم أننا سنتوقف عن هذه الإجراءات في اللحظة الحاضرة.. لقد قررنا أن نطوي، لا أن ننشر شيئاً من جوانب الحالة الحاضرة في الجزائر، رغماً عن أحداثها المثيرة... وسنلزم أنفسنا بأن نظل في الحدود التي رسمها الجنرال ديغول في بيانه الذي أصدره في شهر أيلول/ سبتمبر من هذا العام..

ولكني يا سيدي الرئيس، أرى لزاماً علي أن أمهد بمقدمة قبل أن أتناول بيان الجنرال ديغول، كفرنسي وكبطل عظيم، لا يخلو من حساسيات معينة.. ولكن القضية الجزائرية لها حساسياتها كذلك.. والأمم المتحدة، وهي مدركة لمسؤولياتها الدولية، لها حساسياتها كذلك..

إن القضية الجزائرية هي قضية الأمم المتحدة، ناقشتها في كل دورة من دوراتها، منذ عام ١٩٥٥، وفي الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة، أعربت الأمم المتحدة بالإجماع عن قلقها البالغ لاستمرار الصراع في الجزائر، ودعت إلى إيجاد حل للقضية الجزائرية، يقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.. ولكن فرنسا لم يقلقها

قلق الأمم المتحدة، ولم تستجب لرغبة الأمم المتحدة في إيجاد حل للقضية الجزائرية، على وفق مبادئ الميثاق وأهدافه. . ولهذا فإن الأمم المتحدة، لا فرنسا، هي التي يجب أن تشعر أن كرامتها قد ثلمت، وأن سلطتها قد استبيحت. .

ولكن يا سيدي الرئيس، ليس هذا وقت تصفية الحساب، وليس هذا وقت إدانة المخطئ ومكافأة المصيب. . نحن نؤثر أن ننظر إلى الأمام. . أن ننظر إلى مستقبل يطوي ذكريات الماضي، ويشفي الجراح، إلى مستقبل يبني الثقة والصداقة. . وبدافع من هذه الروح الخيرة، سنبدأ من اليوم السادس عشر من أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٥٩، وهو اليوم الذي أعلن فيه الجنرال ديغول سياسته التي يعترف فيها بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير. . أجل سنبدأ من عام ١٩٥٩ لا من عام ١٨٣٠، من عام الاعتراف بحق تقرير المصير، لا من عام انتهاك حق تقرير المصير.

إن بيان الجنرال ديغول، في ما يشبه الألغام، يحتوي على مواد متعددة، فيها مواد الانفجار وما تثيره من دخان وغبار. . وكذلك بيان الجنرال ديغول تكمن مواده المتفجرة في سديم من الغبار والدخان. . لا ننكر إلى جانب ذلك أن جوهر البيان هو مبدأ تقرير المصير. . ولسنا في حاجة لأن نرحب بتطبيق هذا المبدأ على القضية الجزائرية، ذلك أن هذه القضية منذ أن أدرجت على جدول أعمال الأمم المتحدة، وهي تعتمد في كل مناقشاتها على مبدأ تقرير المصير. . بل إنني أستطيع القول إن الحرب الجزائرية قد قامت أصلاً من أجل تقرير المصير. . وأصبح هذا المبدأ سبب وجودها واستمرارها، وغدا شعارها وعلمها. . يضاف إلى ذلك أن حكومة الجزائر المؤقتة قد اعتمدت مبدأ تقرير المصير كقاعدة أساسية في برنامجها القومي، ذلك أن الجزائر حكومة وشعباً ترى في تحقيق تقرير المصير، تحقيقاً لآمالها القومية، في الحرية والسيادة والاستقلال. .

ولقد أشار الجنرال ديغول في مقدمة بيانه السياسي إلى حرية الاختيار، عن طريق استفتاء شعبي، واصفاً إياه بأنه خير طريق يجدر اتباعه. . وإننا نرحب كذلك بأن يمارس الشعب الجزائري حرية الاختيار، ممارسة سليمة تتسم بالديمقراطية الصحيحة.

ومن أجل ذلك أصبح من واجبنا أن نتابع الجنرال ديغول في بيانه، لنرى تصوره لحقّ تقرير المصير، ومبدأ حرية الاختيار، وأسلوب الاستفتاء الشعبي.

قال الجنرال ديغول في بيانه «إذا قدر الله لي الحياة، فإنني ألزم نفسي بأن أسأل الجزائريين ماذا يريدون في النهاية، وأن أطلب إلى الفرنسيين أن يؤيدوا ما يختاره الجزائريون». .

وإن الأمر لا يحتاج إلى عبقرية، للتعرف على معنى هذا الكلام الذي تفوّه به الرئيس ديغول، فهذا ليس حق تقرير المصير ولا مبدأ حرية الاختيار.. لقد أعلن الجنرال ديغول أن ما يختاره الجزائريون، يصبح نافذاً، ولكن يجب أن يؤيده الفرنسيون.. هذا هو جوهر بيان الرئيس ديغول، ويتضح من هذا، بكل جلاء، أن مستقبل الجزائر ستقرره فرنسا لا الجزائر.. وأن الخيار هو بيد فرنسا لا بيد الجزائر.. ولكن المستقبل الذي يعنينا هو مستقبل الجزائر نفسها، وأن حرية الاختيار التي نبحث عنها، هي اختيار الجزائر من قبل الجزائر بالذات، وهذا هو جوهر القضية الجزائرية... وأن الذي عرضه الجنرال ديغول يعطي فرنسا الحق بأن تقرر مصير الجزائر.. والقضية التي نحن بصددها هي حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، بنفسه، بإرادته، باختياره.. وإنّ أقل ما نصف فيه بيان الجنرال ديغول، أنه يعرض حرية الاختيار من غير حرية، ويعمل على إفساد المصير تحت شعار تقرير المصير، ويطلب الاستفتاء الشعبي من شعب آخر.

وإن الخطر كل الخطر يكمن في أكثر من وضع واحد في بيان الجنرال ديغول، ويتجلى ذلك أكثر ما يتجلى في طريقة الانتخابات من ناحية وفي توقيت الانتخابات من ناحية أخرى، لقد أعلن الجنرال ديغول أن الجزائريين سينتخبون كأفراد.. «لأنه منذ بدء الخليقة»، كما قال الجنرال ديغول، «لم تكن في الجزائر وحدة حقيقة»، إن هذا الكلام هو الخرافة بعينها.. إن هذه الحجة ليست جديرة برجل عظيم مثل الجنرال ديغول.. وإذا كان علينا أن نرجع عبر القرون، لنقتفي آثار الوحدة الوطنية لكثير من الشعوب، منذ بدء الخليقة، لوجدنا أن الأمر لفرنسا نفسها مشكوك فيه كثيراً، وسيجد الجنرال ديغول نفسه، وهو يشرب الكأس التي أعدها لغيره.. أن الجزائر وحدة ترابية كاملة.. وأن شعبها لواحد، وإذا دعوا إلى التصويت فلا يصوتون كأفراد ولكن يصوتون أمة واحدة.. إن حق تقرير المصير تملكه الأمة بأسرها ولا يملكه الأفراد في معزل عن أمتهم.. وإن الشعب الجزائري يعرف تماماً ماذا يخبئ الجنرال ديغول وراء فكرة تصويت «الأفراد»، إن وراء ذلك تزييف المصير تحت ستار تقرير المصير.. وإن الشعب الجزائري أذكى من أن تجوز عليه هذه الخدعة.

أما في ما يتعلق بزمن التصويت، فإن الجنرال ديغول قد وضع توقيتاً مثيراً للعجب والدهشة.. يقول الجنرال ديغول في بيانه إنه سيحدد زمن الانتخابات «بعد أربع سنوات، على أقصى تقدير، من عودة السلام بصورة فعلية، بحيث لا تتجاوز الضحايا في الأرواح مائتي قتيل..». ولست يا سيدي أريد أن أدين هذا الجدول الزمني بأنه يثير السخرية، لأنه هو السخرية بعينها، مجسدة في هذه الآراء.. إن الانتخابات مشروطة بشروط ساخرة مضحكة.

وأنتم تعلمون من غير شك أن الشعب الجزائري ليس من السذاجة، بحيث يلقي السلاح، ثم ينتظر أربعة أعوام إلى أن تنزل عليه رحمة الجنرال ديغول.. وإذا كان أحد يظن السذاجة في الشعب الجزائري، فإنه ساذج بنفسه، وعريق السذاجة!!

ولكن الهزء الصارخ، أن يحدّد الجنرال ديغول الحد الأقصى بمائتي قتيل في العام الواحد، كشرط أوّلي للشروع في الانتخابات.. ولا ندري بأية قاعدة حسابية توصل الجنرال ديغول إلى هذا الرقم الظريف؟.. وعلى أي أساس استطاع الجنرال ديغول أن يقيّم الحياة الإنسانية..؟ وأية رياضيات ميّتة أوصلت الجنرال ديغول إلى أرقام الموتى؟.. نحن نعلم أن بين «المعمّرين» الفرنسيين نفراً من المتعطشين إلى الدماء، من الذين يروق لهم أن يتجاوزوا هذا الحد الأقصى إلى ألفين أو يزيد، وبهذا تتعطل عملية الانتخابات، ويمكن أن تتعطل إلى الأبد.

لا يا سيدي الرئيس، نحن نرفض هذا الجدول الزمني، نحن نرفض أن ترتبط الانتخابات بعدد محدّد من القتلى، وبعدد محدّد من السنين، يبدو لنا أن الرئيس ديغول قد خان الرئيس ديغول، البطل العظيم الذي حارب من أجل حرية بلاده..

على أننا لو اقتربنا من الصورة كما رسمها الجنرال ديغول، لأفزعتنا التفاصيل.. صحيح أن الجنرال ديغول قد قرر أوّلاً مبدأ تقرير المصير، ولكنه حين يسرد التفاصيل نجد أنفسنا أمام صورة مهتزة قلقة. إن التفاصيل تخون المبدأ.. وإن وسائل التطبيق التي اقترحها الجنرال ديغول تقضي على مبدأ تقرير المصير.. ويبدو لنا الجنرال ديغول وقد وأد طفله في لحظة مولده.. وكل ما نجده الآن جثة هامدة لتقرير المصير، ملقاة على عتبات الأمم المتحدة.. هذا هو المشروع الفرنسي، وربما تسابق بعضكم إلى العتبات ليرحبوا بالمشروع الفرنسي، ولكنكم ستصيبكم خيبة الأمل، حينما ترون أن هذا الوليد هو جثة فارقتها الحياة، عند أول نفس من أنفاس الحياة!!

ولا تحسبوا أن قولي هذا هو من باب المجاز أو الخيال.. إنه الحقيقة بعينها.. فتعالوا معي ندرس الخيارات الثلاثة التي أعلنها الجنرال ديغول في المشروع الذي يقترحه لتسوية القضية الجزائرية..

أولاً: الانفصال (أي الاستقلال)... وقد وصفه الجنرال ديغول بأنه «خراب ودمار، ولا يمكن تصديقه، وهو يحمل في طياته الفقر المدقع، والفوضى السياسية الرهيبة، والمذابح الشاملة، وديكتاتورية عسكرية شيوعية..».

ثانياً: الفرنسة أو الاندماج، ووصفه الجنرال ديغول بأنه يمنح المساواة مع

الفرنسيين، في الرواتب والمسؤوليات والوظائف، والضمان الاجتماعي، ومجموعة من الامتيازات.

ثالثاً: الاتحاد مع فرنسا، وقد وصفه الجنرال ديغول بأن يقدم للجزائر معونات اقتصادية وعسكرية واجتماعية.

وغنيّ عن البيان، يا سيدي الرئيس، أن الجنرال ديغول بعروضه هذه، وكما عرضها، لا يفتح المجال أمام الشعب الجزائري ليمارس الاختيار، وبكل حرية الاختيار.. إن الانفصال قد سخر منه الجنرال ديغول بأنه يؤدي إلى الاستقلال.. عرضه الجنرال ديغول على الشعب الجزائري، مع التهديد بالكوارث والفقر والخراب والمذابح. وليثير مخاوف الغرب، فقد أشار الجنرال ديغول إلى أن الاستقلال في الجزائر، سيفضي إلى قيام ديكتاتورية عسكرية شيوعية.. والجنرال ديغول يذهب أبعد من ذلك، إنه يشهر سيف التقسيم على رقاب الشعب الجزائري.. إنه يهدد بتقسيم الجزائر، وإلحاق الصحراء بفرنسا، وبهذا تفقد الجزائر أهم ثرواتها الطبيعية.. فإذا كان الشعب الجزائري سيجد نفسه معرضاً لهذا التهديد والوعيد فأين هي حرية الاختيار؟ خاصة إذا كانت عملية الاختيار ستقوم تحت إشراف الإدارة الفرنسية، وعلى هذا فإن الخيارات الثلاثة التي يعرضها الجنرال ديغول ترسو على خيار واحد، يفرضه التهديد والوعيد، وهو الإدماج بفرنسا، أو استقلال هزيل يعيش في كنف فرنسا، بعد تقسيم الجزائر إلى دويلة هنا ودويلة هناك.

إذا كنا جميعاً نتفق مع الجنرال ديغول على مبدأ تقرير المصير، كقاعدة أساسية لتسوية القضية الجزائرية، فإن الأمر لا يحتاج إلى فلسفة معقدة ولا إلى أساليب ملتوية.. بكل بساطة ووضوح وإيجاز، يجب أن يمارس الشعب الجزائري حرية الاختيار، في استفتاء شعبي ديمقراطي، وفي جوّ كامل من الحرية.. وإن أول شروط الحرية لهذا الاستفتاء، أن لا يكون لفرنسا دخل فيه، فلا يتم تحت إدارتها وإشرافها.. بل يجب أن يتم تحت إشراف الأمم المتحدة..

ولقد أعلن الجنرال ديغول أنه سيدعو «المراقبين من أنحاء العالم كافة ليشهدوا إجراءات الاستفتاء..» ونحن نرى أن حضور المراقبين لا يستجيب لمقتضيات العدالة، ولا يرتفع إلى مستوى هذا الحدث التاريخي المهم.. وإذا كان الجنرال ديغول يعني ما يقول حقاً وصدقاً، ويعني استفتاء حراً، تتجلى فيه كل معاني الديمقراطية الصحيحة، فليس أمامه إلا طريق واحد، وهو أن يعهد إلى الأمم المتحدة بالإشراف على عملية الاستفتاء.

ولا شك في أن الحكومة الجزائرية من جانبها توافق على هذا الاستفتاء في إطار

الأمم المتحدة. . بل إنني أستطيع أن أعلن باسم الحكومة الجزائرية أنها توافق سلفاً على نتيجة هذا الاستفتاء. . إن الجزائر مستعدة لأن تلتزم بهذه النتائج مهما كانت. . إنها ترضى بالاندماج بفرنسا، أو بالاتحاد مع فرنسا. . إذا كانت هذه نتيجة الاستفتاء بشرط أن يكون الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة. . وبهذا فإننا نتحدى فرنسا أن توافق على الاقتراح. . وعلى فرنسا أن تستجيب لهذا التحدي، إذا كانت تملك الشجاعة لقبوله!!

وإذا رضي الجنرال ديغول بدور الأمم المتحدة في القضية الجزائرية، على هذا الأسلوب الذي اقترحناه فإن الحكومة الجزائرية، من جانبها، مستعدة لأن تبحث مع فرنسا شروط وقف إطلاق النار. . وسوف لا تقتصر النتيجة على تحقيق التهدئة التي أخفقت فرنسا، وستظل تخفق، في بلوغها. . بل سيكون السلام، والسلام الدائم بكل بركاته وخيراته. . وستظل فرص السلام قائمة، وفرص الحرب ستظل قائمة كذلك، إذا ما بقيت فرنسا ماضية في عنادها، ممتنعة عن الدخول في مفاوضات حرة مع الحكومة الجزائرية. . وعلى فرنسا تقع المسؤولية، كما ستقع عليها الهزيمة. . حقاً إنها معركة ضارية قاسية يقف فيها مع فرنسا جميع حلفائها وأصدقائها. . ولكن الجزائر يقف في ميادينها أبطال الشعب الجزائري وتقف معهم جميع الشعوب المحبة للحرية في العالم.

ولقد أعلن الرئيس ديغول في بيانه قائلاً: «إن الطريق مفتوحة. . ولقد اتخذنا قرارنا. . وإن العملية جديرة بفرنسا» فإذا كان الجنرال ديغول حريصاً أن تكون هذه العملية جديرة بفرنسا، فما عليه إلا أن يسلم هذه العملية إلى الأمم المتحدة، لتنفيذها بموجب كل التقاليد والأعراف التي تستحقها هذه العملية. . أما إذا كان الجنرال ديغول يقصد بهذه العملية الاستهلاك الدولي، في هذه المنظمة الدولية، «ليخطف» بعض الأصوات إلى جانبه، فستكون هذه العملية جديرة بفرنسا كما أعلن الجنرال ديغول، ولكنها ليست جديرة بالأمم المتحدة حيث يجب أن تسود تقاليد الحق وأعراف العدالة.

ويبدو واضحاً، يا سيدي الرئيس، أن بيان الرئيس ديغول، في أسسه لا في تفاصيله جدير بالترحيب، ونستطيع أن نعتبره نصراً لقضية الحرية. . وإذا أمكن تحقيقه، بأسسه لا في تفاصيله، فإن النصر يعود الفضل فيه إلى ثلاثة: إلى الجزائر أولاً، إلى الأمم المتحدة ثانياً، وإلى الجنرال ديغول ثالثاً، ولكن نصيبه في هذا النصر، قدْر الدور الذي لعبه وساهم فيه. . إن الشعب الجزائري، بالتضحيات الغاليات التي بذلها، وبالكفاح الدامي الطويل الذي خاضه عبر مئة وخمسين عاماً، يقف في ميدان النضال منفرداً بمفاخره، لا ثاني له، إن الحكومة الجزائرية منذ اللحظة الأولى لمباشرتها

مهامها الوطنية قد أعلنت عن رغبتها للوصول إلى تسوية سلمية للقضية الجزائرية، في نطاق مفاوضات حرة تستهدف تحقيق تقرير المصير..

أما بالنسبة إلى الأمم المتحدة، فإن جميع الدول الأعضاء لم يدخروا جهداً في سبيل الوصول إلى حل للقضية الجزائرية، يقوم على مبادئ الميثاق وأهدافه.. وفي الدورة الأخيرة أقرت منظمتكم، توصية حاسمة تدعو فرنسا والجزائر إلى الشروع في مفاوضات حرة بين فرنسا والجزائر، تستهدف تسوية الفضية الجزائرية تسوية شريف عادلة. أما الرئيس ديغول، فلا ريب أن له دوراً في الإنجازات التي اقترنت بالقضية الجزائرية، هذا إذا تخلّى عن غضبته العارمة على الاستقلال.. إن الجنرال ديغول، وهو بطل من أبطال التحرير، لا يستطيع أن يَحبِس لمدة طويلة إعجابه بالشعب الجزائري، حين يناضل من أجل حريته واستقلاله.. وإلى جانب هذا فإنه ليس لنا أن ننسى الآن أن الجنرال ديغول تربطه زمالة السلاح بالمجاهدين الجزائريين، ففي الحربين العالميتين قاتل الجزائريون ليردوا لفرنسا شرفها، وليصونوا حريتها، بل ليحفظوا عليها وحدتها.. وأخيراً لا آخراً، إن الجنرال ديغول يعرف، كأي جندي عظيم، أنه مهما طال الأمد على حرب التحرير الجزائرية، فإن النصر سيكون حليف الجزائريين، والهزيمة حليفة فرنسا.. ذلك هو المصير المحتوم الذي لا رادّ له..

وإذا كان لبيان الرئيس ديغول مزاياه، فإنه، يا سيدي الرئيس مليء بالمعايب، والمعايب الكثيرة، ولا يتحمل الشعب الجزائري، ولا الأمم المتحدة أية مسؤولية عن الجوانب المظلمة في بيان الرئيس ديغول.. إن المسؤولية تقع على كاهل باريس، فهي التي صنعت هذه المعايب، وباريس لا تزال شوارعها تئن تحت أقدام العسكرية الاستعمارية..

لقد أعلن الرئيس ديغول في بيانه السياسي قائلاً: «سنعمل على الوصول إلى حل للقضية الجزائرية بما يتفق مع تقاليد شعبنا العظيم، وأعني بذلك أن الشعب الجزائري سيختار مصيره ويحدد مستقبله.. » وهذه الكلمات الرفيعة التي تفوّه بها الجنرال ديغول، يجب أن تتبوأ مكاناً رفيعاً في سجلاتنا.. وليس هنالك ما هو أشرف، ولا أنبل من هذه الكلمات الشريفة النبيلة.. وإن فرنسا ستكون عظيمة حقاً، بل أعظم مما قال ديغول، إذا كان الشعب الجزائري سيجد أمامه الفرصة الكاملة لحرية الاختيار، بعيداً عن أي وعيد وتهديد، وبعيداً عن أيّ وعد وإغراء.. وسيفتح التاريخ أروع صفحاته للجنرال ديغول، كأعظم بطل حقق الحرية لفرنسا، واعترف بالحرية للجزائر..

ولقد أحسن الجنرال ديغول، حين عرض في بيانه السياسي مختلف الحلول التي تخطر على باله، إنه أعلن بأنه سيطرح للتصويت «الاستقلال والإدماج والاتحاد، ليختار الشعب الجزائري واحداً من هذه الخيارات الثلاثة». . إننا نثني على الجنرال ديغول أنه عرض الأمر بهذا الوضوح، ونحن لا نبخل على الجنرال ديغول بالثناء حين يستحق الثناء. . وإذا استطاع الشعب الجزائري أن يختار بحرية كاملة، وأن يطرح صوته بحرية كاملة، فإن الجنرال ديغول سيكون بطل الثورة الجزائرية المعاصرة ثورة لها كل أمجاد الثورة الفرنسية، ولكن من غير خرائبها ودمارها ومظالمها. .

ولكن علينا أن نقترب من هذه الصورة الباهرة التي رسمها لنا الجنرال ديغول في بيانه السياسي، ولننعم النظر فيها بعين ذكية فاحصة، ولنتأمل ظلالها وألوانها بصبر وأناة.

وكلما اقتربنا من الصورة تجلت أمامنا تناقضاتها الخطيرة، ففي الوقت الذي يعترف فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، ينكر وجود الشعب الجزائري كأمة لها مقوماتها الوطنية، وبهذا فإنه يعرّض حق الاختيار لشعبٍ لا يعترف له بقومية، كما يعرّض حق الاختيار لوطنٍ لا يعترف له بالوحدة الإقليمية. .

وفي نظر الجنرال ديغول فإن الشعب الجزائري من غير كيان قومي، والوطن الجزائري من غير وجود سياسي. . لقد تحدث الرئيس ديغول عن الجزائر على اعتبار أنها لجميع الناس من دون أن تكون للشعب الجزائري. . لقد كانت الجزائر عرضة للغزوات المتعاقبة، كما قال الرئيس ديغول ولم يكن لها كيان سياسي. . وإنني أحسب أن خير طريقة لعرض هذه الآراء المشوشة، هي أن أقرأ لكم كلمات الرئيس ديغول نفسه: قال الرئيس ديغول: «لم تكن هناك سيادة جزائرية. . إن القرطاجيين والرومان، والفاندال، والبيزنطيين، والعرب السوريين، والأتراك والفرنسيين، قد تغلغلوا واحداً بعد الآخر في الجزائر من دون أن تكون هناك دولة جزائرية، ولذلك فإن حرية الخيار ستعرض على الجزائريين كأفراد. .».

إن هذه الأسس التي يبني عليها الجنرال ديغول مشروعه السياسي هي غاية في الضعف والهزال، ولا بد من أن تدفع مشروعه إلى الانهيار. . إن حق تقرير المصير هو حق تملكه الشعوب كبيرها وصغيرها، هذا هو ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً. . إن الأفراد ليس لهم أن يمارسوا حق تقرير المصير إلا بوصفهم أعضاء في أمة واحدة، وإلا رجعنا إلى المرحلة البدائية التي سبقت نشوء الشعوب والأمم، وإذا كان الجنرال ديغول أميناً في كلامه عن تقرير المصير، فيجب عليه أولاً وقبل كل

شيء، أن يعترف للشعب الجزائري بحقه كشعب واحد. . وإلا فإن حق تقرير المصير يكون أسطورة جميلة. . ثم إن الجنرال ديغول قد أشار إلى القرطاجيين والرومان، والفاندال، والبيزنطيين، والعرب السوريين، وعرب قرطبة، والترك، والفرنسيين، وغزواتهم على الجزائر، وكأنما أصبحت هذه الأرض موئلاً للغزاة يتعاقبون عليها، وكأنما دور الجزائريين أن يستقبلوا هؤلاء الغزاة، ويهيئوا لهم معسكراتهم، ليقيموا فيها آمنين مطمئنين.

وإني، مع احترامي للرئيس ديغول، ليس لي إلا أن أبادر إلى القول، إن هذا الكلام يدل على سطحية مفضوحة في الوقائع التاريخية والفهم السياسي. . وما أظن أنني بحاجة إلى أن أضع أمامكم جميع الأسانيد التاريخية والقانونية التي تثبت سيادة الجزائر، كدولة حرة مستقلة كانت في عام ١٨٣٠ تشارك مع بقية الدول ضمن العلاقات الدولية المعروفة، فقد أوفيت هذا الموضوع حقه في الدورات السابقة. . ولست كذلك بحاجة إلى أن أذكّركم بأن فكرة الدولة، في مفهومها المعاصر، إنما هي حديثة حداثة الفكرة القومية، تلك الفكرة التي أرسلت صيحاتها الداوية بعد تفتت الإمبراطوريات العظمى التي كانت تجمع بين ذراعيها معظم شعوب العالم. . إن الدول القائمة الآن هي حديثة كأيّ اختراع حديث. . ولماذا أذهب بعيداً في البحث عن الدليل، إن ما لا يقلّ عن سبعين دولة من الدول الممثلة في الأمم المتحدة لم تكن موجودة قبل مائتي عام. . وأجيلوا الطرف فيما بين صفوفكم تتجسد أمامكم الحقيقة الصارخة: إن هولندا قد استقلت في عام ١٥٧٩، وبلجيكا في عام ١٨٣٠، والولايات المتحدة في عام ١٧٧٦، والبرازيل في عام ١٨٢٢، ودول أمريكا الجنوبية في عام ١٨١٠، وإن دول البلقان، والدول الأفريقية والآسيوية، قد ظفرت باستقلالها في هذا القرن الذي نعيش فيه، بعد حروب بطولية تبعث على الإعجاب والتقدير.

ولننظر ماذا تم في عهد الأمم المتحدة، لقد انضم إلى عضوية الأمم المتحدة عدد وافر من الدول لم تكن دولاً قبل ذلك. . وكان بعضها إلى عهد قريب تحت حكم فرنسا المباشر.

أما الغزوات التي تعرضت لها الجزائر، كما سردها الجنرال ديغول، فإني آسف لأن يضعها الجنرال ديغول أمامكم كحجّة ضد سيادة الجزائر. . لقد كانت الحرب والغزوات جزءاً من تاريخ العلاقات الدولية في كل أرجاء العالم. . إن تاريخ أوروبا، ويشمل ذلك فرنسا بالتأكيد، كان تاريخ غزوات وغزوات مضادة في مراحل متعددة من التاريخ. . إن جميع الغزاة الذي سردهم ديغول قد غزوا فرنسا كما غزوا الجزائر. . وإن العرب الذين أشار إليهم الرئيس ديغول قد غزوا فرنسا، وتوغلوا فيها

حتى وصلوا إلى بوردو. . . ولكن هذه الوقائع التاريخية لا تنفى وحدة الوطن الفرنسي ولا وجود الشعب الفرنسي كأمة واحدة، إن ذلك ينطبق تماماً على الجزائر التي تعرضت لموجات من الغزو الأجنبي، ولكنها بقيت محتفظة بوجودها القوي، واحدة من الشعوب العربية، التي تؤلف في مجموعها الأمة العربية. . وترابها جزء من الوطن العربي الكبير. . إن الحقيقة الثابتة هي أن الجزائر عربية كما أن فرنسا فرنسية. وإن هذه الحقيقة الأساسية التي يجب أن يبنى عليها أي حل للقضية الجزائرية، يمكن أن يكتب له النجاح. .

غير أننا، يا سيدي الرئيس، لا بد، لنبلغ هذه النتيجة، التي نتطلع إليها بكل إخلاص، من أن يكون بيان الرئيس ديغول والسياسة التي يستهدفها، متسمين بروح الإخلاص. . يجب أن نتأكد من أن الخيار، الذي سيطرح على الشعب الجزائري، صادق وأمين وحر. . ويؤسفنا أن نعلن أمامكم أن الخيار الذي عرضه الجنرال ديغول مصنوع من خامات ضعيفة، إنه يشكو مرض فقر الدم، فضلاً عن أنه ينقصه الوضوح. . ثم إن الجنرال ديغول، في شرحه للحلول الثلاثة، قد «استقطر» حرية الخيار وانتزع منها الحرية. إلى آخر قطرة منها. لقد عرض الجنرال ديغول من ناحية نظرية ثلاثة حلول، ولكنه في الواقع قد صب جام غضبه على الحل الأول، الاستقلال، ودعا إلى قبول الاثنين الآخرين بحرارة وحماسة. . لقد قال عن الاستقلال، وهو الحل الأول، ما يلي: «إن فرنسا ستتخلى عن الجزائريين الذين يختارون الانفصال عنها، ومن غير فرنسا سينظمون الإقليم الذي يعيشون فيه، والموارد التي تكون تحت تصرفهم، والحكومة التي يريدونها. . وإن اقتناعي الشخصي أن هذه النتيجة لا يمكن تصديقها فضلاً عن أنها تؤدي إلى الكارثة. . وأن الجزائر كما نعرفها، وفي ظل الظروف العالمية السائدة، ستواجه الكوارث والمصائب ومنها الشيوعية والفقر. . وأنه غني عن القول كذلك، أن الجزائريين مهما كان أصلهم، الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين، ستجري إعادة تجميعهم واستيطانهم. . ومن ناحية أخرى فستُتّخذ جميع الخطوات لأن نضمن، تحت جميع الظروف، استمرار الأعمال في آبار الزيت في الصحراء فهي نتيجة الجهود الفرنسية وترتبط بمصالح العالم الغربي بأسره. .».

وإنني، يا حضرات الزملاء، أستميحكم عذراً وصبراً. . إنكم في حاجة إلى أناة صابرة، وروية هادئة، لتستطيعوا أن تحكموا بهدوء على بيان الرئيس ديغول. . إنه تهديد مكشوف، وملحمة بليغة في الوعيد. إن الاستقلال، في نظر الجنرال ديغول، مجلبة للكوارث، وهو لعنة من السماء ونقمة على الأرض. . إن كلام الرئيس ديغول في هذا الصدد أبعد ما يكون عن الحقيقة، وينفر منه منطق التاريخ

المعاصر. . إن الاستقلال لا يؤدي إلى هذه الشرور التي عدّدها الرئيس ديغول. . إن الاستقلال مجلبة للنماء والتقدم، وفيه إشباع لأرفع المطالب القومية وأقدسها. . لقد سبق لجميع الحركات التحريرية أن واجهت مثل هذه الإنذارات مشحونة بالوعيد والتهديد ولكن سرعان ما انكشف زيفها، وذابت كالثلوج تحت شعاع الدفء الساطع من شمس الحرية. . . وإذا كان «المعمّرون» الفرنسيون يلتزمون جانب الهدوء والسكينة، والخضوع للنظام العام، فلن يقع في الجزائر ما يكدر الصفو. . وستكون الحالة طبيعية وعادية، تماماً كالحالة التي تسود تونس والمغرب في الوقت الحاضر، وقد كانتا تواجهان مثل هذه الإنذارات، حين كنا نبحث أمر استقلالهما في هذه القاعة نفسها.

أما التهديد بالشيوعية، فقد سبق لي أن عالجت هذا الموضوع، وهو من التفاهة الواهية بحيث لا يصمد أمام أي تحليل جدي، وقد فقدت هذه التهمة جديتها، وأصبحت زياً قديماً مهلهلاً لا يصلح لهذه الحقبة من زماننا. . ولكن الصوت اللاهب الذي يسلطه الجنرال ديغول على ظهور الشعب الجزائري، هو التهديد بالفاقة، إذا اختارت الجزائر الحرية والاستقلال.

إن التهديد بالفقر هو تهديد «فقير» بذاته. . إن كثيراً من الدول الممثلة في الأمم المتحدة هي دول فقيرة، ولكنها تنعم بالحرية والاستقلال. . وإن ميثاق الأمم المتحدة يكون «فقيراً» حقاً، إذا كان لا يقبل في عضويته الدول الفقيرة. . وإن كثيراً من الدول الأعضاء تتلقى معونات اقتصادية وفنية، ولم ينتقص ذلك من حقها في الاستقلال بل إن فرنسا نفسها ليست بريئة من الحاجة للعون. . إن فرنسا تتلقى قروضاً ومعونات مالية متعددة المصادر. . وإنه لا يليق بالجنرال ديغول، أن يرفع شعار الفقر في وجه الحرية والاستقلال. . وإن الجزائر، على كل حال، ليست بلداً فقيراً، إن الجزائر احتملت كل تبعات الحرب لمدة ستة أعوام، سبقتها مائة عام من الكفاح. . وقد احتملت ذلك كله من غير قروض ولا معونات مالية، من المصارف العالمية أو من مؤسسات الأمم المتحدة. . إن الجزائر تتوافر فيها الموارد الطبيعية، ولعل المسيو سوستيل الوزير الفرنسي لشؤون الصحراء خير حجة في هذا الموضوع. . فلقد كتب مقالاً في مجلة **الشؤون الأجنبية** في تموز/يوليو ١٩٥٩، وتحدث عن المخزون الكبير من الزيت والغاز الطبيعي الكامنين في الصحراء. . ولقد أكد المسيو سوستيل أن حقل الغاز الطبيعي في حاسي الرمل يعتبر واحداً من اكبر الحقول في العالم وإن هذا الحقل يستطيع أن يمد الجزائر والقارة الأوروبية بطاقة رخيصة. . وأشار المسيو سوستيل كذلك إلى المعادن المتوافرة في الجزائر مثل المنغنيز والحديد والنحاس واليورانيوم. . ولقد ألقى المسيو سوستيل خطاباً أمام

مجلس الشيوخ الفرنسي، في ٢١ تموز/يوليو، تنبأ فيه أن فرنسا تستطيع أن تبلغ مستوى الاكتفاء الذاتي من الزيت في فترة لا تتعدى عام ١٩٦٣. وعلى هذا فإن الجزائر لا يمكن أن تصنف من الدول الفقيرة، وهي تملك هذه الموارد الطبيعية، وكيف يمكن أن تكون الجزائر بلداً فقيراً، والزيت الجزائري قادر على أن يجعل فرنسا في مستوى الاكتفاء الذاتي؟ وبعد هذا فإن لنا أن نتساءل أيهما البلد الفقير، الجزائر أم فرنسا؟

وكائناً ما كان الأمر، فإن الجزائر تستطيع أن تتدبر حياتها الاقتصادية بمواردها الطبيعية، لو أن هذه الموارد تركت تحت تصرف الشعب الجزائري وحده. . ذلك أن ثروة الجزائر الطبيعية تنمو وتستغل على أفضل وجه بأيدي أبنائها، إن اقتصاد الجزائر هو مهمة الشعب الجزائري ومسؤوليته، وليس لفرنسا أو غير فرنسا دخل في هذا الموضوع. . والجزائريون هم خير من يبني الاقتصاد القومي في الجزائر. . ولست أعني بهذا أن الجزائر ستعيش في عزلة اقتصادية، وأنها ستمتنع عن تلقي العون الاقتصادي والفني من الدول المتقدمة في مضمار التكنولوجيا والخبرات الفنية. . وأي شعب هو أقرب للجزائر من فرنسا، في ميدان التعاون، إذا كانت فرنسا تعترف للجزائر بحريتها واستقلالها؟؟ وخذوها عني، أيها الزملاء المحترمون، وأنا موصوف ظلماً وخطأ بأني عدو فرنسا، إن أحداً لا يداني فرنسا في صداقتها للجزائر. . إذا تركت فرنسا الجزائر للجزائريين.

على أن الأمر الخطير الجسيم هو تقسيم الجزائر كما تحدث عنه الجنرال ديغول بوضوح وصراحة. . وإننا بدورنا نشكر الجنرال ديغول على صراحته في هذا الموضوع، فقد زاد من انتباه الحكومة الجزائرية، وضاعف من إحساسها بالخطر الكامن في السياسة الفرنسية. . ولقد كان الجنرال ديغول واضحاً كل الوضوح حين أعلن أن الجزائر إذا اختارت الاستقلال عليها أن تواجه الخطرين الكبيرين، الأول: تقسيم الوطن الجزائري، والثاني: اختطاف الصحراء الجزائرية بكل مواردها الطبيعية. ولقد أشار الجنرال ديغول إلى إعادة تجميع واستيطان «الجزائريين» الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين. . وهكذا فإن الجنرال ديغول يعرض الاستقلال بيد واحدة، ثم يشهر باليد الثانية سيف التقسيم، وهو أشد بلاء يمكن أن تتعرض له أي أمة في وطنها. . ويترتب على ذلك أن الاختيار يفقد مزيته وأخلاقيته، بل والهدف الذي عرض من أجله.

غير أن الجنرال ديغول لا يقتصر على إنزال العقاب بالاستقلال، وبالذين يختارون الاستقلال، ولكنه يبتعد إلى أبعد من ذلك. . إنه يبذل المكافآت والامتيازات للذين يختارون الحلين الآخرين: الاندماج أو الاتحاد مع فرنسا. . وهذه هي المكافآت

والامتيازات كما عبر عنها الجنرال ديغول، بالنسبة للإدماج، إنه يقول «سيكون ميسوراً للجزائريين أن يتبوأوا المناصب السياسية والإدارية والقضائية في الدولة.. وسيُفتح لهم مجال الخدمة العامة، وسيتمتّعون بجميع المنافع بالنسبة للرواتب والأجور والضمان الاجتماعي والتدريب المهني والتعليم، تماماً على المستوى نفسه الذي يطبق في فرنسا نفسها... وسيعيشون ويعملون حيثما يشاؤون في أراضي الجمهورية كلها.. وبعبارة أخرى: إنهم سيعيشون بكل معنى الكلمة، وبقطع النظر عن ديانتهم أو الجماعة التي ينتمون إليها، على قدم المساواة وعلى المستوى نفسه، كسائر المواطنين، وفي الصغيرة والكبيرة، وسيصبحون جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفرنسي، الذي يمتد فعلاً من دانكرك إلى تامانراسي..».

بهذه العبارات العذبة، يا سيدي الرئيس، سيجد الجزائريون أنفسهم في النهاية في الفردوس المفقود!! سيعيشون حينئذ في جمهورية أفلاطون، التي لا يزال يحلم بها الناس عبثاً، إلى يومنا هذا!!

أما بالنسبة إلى الاتحاد، فهذه هي المكافآت والامتيازات التي يعرضها الجنرال ديغول، إنه يقول «ستكون نتيجة الاتحاد، أن يحكم الجزائريون أنفسهم بأنفسهم، تسندهم المعونة الفرنسية والعلاقة الوثيقة بفرنسا، في شؤون الاقتصاد، والمعارف، والدفاع والسياسة الخارجية.. وسيكون الحكم الداخلي على أساس اتحادي، وبهذا تتمتع جميع المجموعات، الفرنسيين والعرب والمرابطين والقبائل، الذين يعيشون معاً في البلاد، بالضمانات الكافية ليكيفوا حياتهم كما يريدون في إطار من التعاون..». هذه، يا سيدي الرئيس، عبارات عذبة أخرى يرسلها الرئيس ديغول لإغراء الشعب الجزائري لحمله على الاتحاد مع فرنسا.. ولست أريد أن أطيل الكلام في هذه النقطة، فإن عبارات الجنرال ديغول توضح نفسها بنفسها.. إن هذه المكافآت والامتيازات التي يعرضها الجنرال ديغول من شأنها أن تسلب من الاختيار حريته.. إنها كافية بذاتها أن تُحيل الاختيار إلى اضطرار.. وليكون الاختيار حراً يجب أن لا يصاحبه وعد أو وعيد، وعد بالامتيازات ووعيد بالكوارث والويلات.. ولقد أوضح الجنرال ديغول في بيانه السياسي أنه حكم على الاستقلال بالإعدام.. وإنه فرش الأرض بالأكاليل والزهور تحت أقدام الاتحاد والاندماج.. وفي القضايا السياسية يجوز لأي مواطن أن يقوم بحملة دعائية لهذا الحل أو ذاك، وذلك هو حق الجنرال ديغول لو كان مواطناً جزائرياً، ولكن أنىّ يكون له مثل هذا الحق، وهو رئيس دولة يزعم أنه يريد أن ينهي مشكلة استعمارية، فيخلق مشكلة أخرى لا تقل عنها خطراً وضرراً؟

وبهذه المناسبة، أرجو أن يأذن لي سيدي الرئيس، بأن أبتعد قليلاً عن الموضوع

لأتحدث عن مفهوم حرية الاختيار في النظام القضائي البريطاني.. بموجب هذا النظام القضائي، كأي نظام آخر، لا يكون إقرار المتهم ملزماً إلا إذا أعطاه بمحض إرادته وفي حرية اختياره.. وقد حدث مرة، في قضية جنائية شهيرة، أن قال النائب العام للمتهم: «إنه خير لك أن تروي لنا كيف جرت الحادثة»، لقد كان هذا الكلام من جانب النائب العام بسيطاً وبريئاً، خالياً من الوعد والوعيد، ولكن المحكمة اعتبرت هذه «النصيحة» التي أسداها النائب العام للمتهم مبطلة لحرية الاختيار، ورفضت المحكمة كل الاعترافات التي أدلى بها المتهم بعد هذه النصيحة.. وإني لأرجو، يا سيدي الرئيس، أن تتأملوا كيف أن المحكمة البريطانية قد رفضت إقرار المتهم، لأنه صدر عنه من غير حرية اختيار، بعد هذه النصيحة، فماذا تقولون في بيان الرئيس ديغول الذي لم يترك غضبة إلا وزمجرها ولا مكافأة إلا وزيّنها؟!

وأنتقل الآن من الشرور التي تسبق الاختيار، إلى شر آخر يأتي بعد انتهاء مرحلة الاختيار، إن الجزائريين، بعد أن يواجهوا الوعد والوعيد قبل إعطاء أصواتهم، سيواجهون خطراً آخر ناجماً عن أصوات غيرهم.. ولقد حدثتكم أن الجنرال ديغول قد أعلن أنه سيطلب من الشعب الفرنسي أن يدخل في عملية تصويت أخرى، ليؤيد ما يختاره الشعب الجزائري، تلك هي بدعة سياسية ما أحسب أن لها مثيلاً في جميع القضايا الاستعمارية التي عرضت على الأمم المتحدة، إن أقل ما يقال في هذا الموضوع إن الجنرال ديغول قد خوّل الشعب الفرنسي أن يمارس حق الفيتو في مصير الشعب الجزائري.. نحن نعلم أن فرنسا، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، تملك حق الفيتو تمارسه في المشاكل الدولية حين تعرض على مجلس الأمن.. ذلك هو حق فرنسا، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ولكننا لا نعرف نصاً يخوّل فرنسا حق الفيتو، بالنسبة إلى مستقبل الجزائر، ولحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره.. وإذا كان على الفرنسيين أن يقولوا كلمتهم في ما اختاره الشعب الجزائري لنفسه، فإن المصير الجزائري يكون قد وقع تحت رحمة فرنسا.. ونحن نعرف مصير هذه الرحمة..

ولكن علام هذه الحرب دائرة؟؟ إن الحرب دائرة الآن لأن الشعب الجزائري يريد أن يقرر مصيره بنفسه، ويرفض أن تكون لفرنسا كلمة في هذا المصير، من قريب أو بعيد.. نحن نعرف سلفاً، وبيان الرئيس ديغول هو الدليل، والرئيس ديغول هو الشاهد على ذلك، أن فرنسا لا توافق على استقلال الجزائر، إذا كان هذا الاستقلال سيأتي بأصوات فرنسا. ونحن لم نعرف أبداً أن مصير المحكومين قد تقرر بأصوات الحاكمين.. إن الأصوات التي تعنينا هي أصوات الشعب الذي يحارب من أجل حريته

واستقلاله . . وأي اختيار هذا الذي يعرض على الشعب الجزائري، إذا كان الاختيار النهائي سيكون للشعب الفرنسي؟ نحن نعلم أن «استقلال» الجزائر كلمة لا تسقط من فم فرنسا . . ثم ماذا تكون النتيجة لو أن فرنسا، كما نتوقع، رفضت ما اختاره الشعب الجزائري لنفسه؟ ما هو مصير القضية الجزائرية؟ إن عملية الاختيار بكل إجراءاتها تصبح باطلة ولاغية . . وستظل الجزائر في قبضة فرنسا . . وسيكون وقف القتال الذي يدعو إليه الجنرال ديغول استسلاماً مختاراً . . وستكون الحرب الجزائرية، بكل تضحياتها الغالية، وسيلة مباشرة لتقديم الجزائر إلى فرنسا هدية سهلة المنال . . وإننا نعيذ بالله الشعب الجزائري أن يرضى بأن يكتب صك عبوديته بدماء أبنائه الميامين . . وما استرخصوا أرواحهم إلا لمجاهدة العبودية ونيل الحرية . .

هذه نظرة شاملة، يا سيدي الرئيس، ألقيتها على بيان الرئيس ديغول، بما له وما عليه، ولكن من الإنصاف أن نسأل ما هو موقف الفريق الآخر . . ما هو موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة؟ هذا السؤال البسيط له جواب بسيط، إنكم تجدون موقف الجزائر متمثلاً في البيان الذي أصدرته الحكومة الجزائرية في ٢٨ أيلول/ سبتمبر، بعد بيان الرئيس ديغول باثني عشر يوماً، وإنكم لواجدون أن بيان الحكومة الجزائرية دقيق وبسيط وواضح . . إنه دقيق لأن قضية الجزائر هي قضية حرية، والحرية ليست بحاجة إلى محاولات معقدة مطولة . . وإنه بسيط لأنه لا شيء أبسط على الفهم من الحرية والاستقلال، . . وأخيراً إنه واضح لأن حق تقرير المصير أسطع من أن تحجبه أفصح الفصاحات أو أعنف المعارك . .

وإنني لأستطيع القول بأن بيان الحكومة الجزائرية وثيقة رائعة، ممتازة بأصالة الرأي، ابتداء من التاريخ حتى التوقيع . . وإنني أقول من التاريخ حتى التوقيع، بكل ما في هذه العبارة من الدلالات . . إن البيان الجزائري صدر بعد اثني عشر يوماً من صدور بيان الرئيس ديغول، وبهذا لم تسارع الحكومة الجزائرية إلى القبول أو الرفض، وإنما أذنت لتلك الأيام أن تمر بالدرس العميق والتأمل الصابر، بعقل «بارد» يلمّ بالموقف من كل أطرافه، وقلب «حار» يتحسس الطريق إلى سلام شريف عادل، أما التوقيع فكانت له دلالة كذلك، إنه يعني ما يقول . . إنه يقول إنها حكومة جزائرية مؤقتة، إلى أن يتيسر للشعب الجزائري أن يقيم حكومة ثابتة . . إن الحكومة الحاضرة لا تريد أن تفرض نفسها على الشعب، ولا أن تقيم حكماً ديكتاتورياً . . إنها تسعى جاهدة لتمكّن الجزائريين أن يعبّروا عن إرادتهم، كبشر لهم إرادتهم في هذه الحياة، وأن يمارسوا حقوقهم الوطنية كشعب، وأن يعيشوا كدولة مستقلة . . هذا هو ما تدعو إليه الحكومة الجزائرية أولاً وآخراً . . ليست رغبة هذه الحكومة المؤقتة أن تحكم، ولكن رغبتها الأكيدة أن تمكّن الجزائر، من أن تحكم الجزائر، ولخير الجزائر . .

كل ذلك يوضح لنا الروح القومية التي أملت على حكومة الجزائر أن تنظر إلى الموقف السياسي نظرة شاملة متزنة، آخذة بعين الاعتبار ظروف القضية في مجموعها. . وكان بوسع الحكومة الجزائرية أن ترفض بيان الرئيس ديغول برمته، رفضاً كاملاً، ولها في ذلك أسباب سديدة. . ولقد كان بوسع الحكومة الجزائرية أن تصر، وهذا هو حقها بكل تأكيد، على الاعتراف العاجل بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال. . وكان بوسعها أن تصر على عقد مؤتمر طاولة مستديرة، مع الاعتراف الكامل بحق الحكومة الجزائرية في عقد معاهدة سلام بين فرنسا والجزائر. . وكان بوسعها، كذلك، أن يُعقد هذا المؤتمر على أرض محايدة ليست في فرنسا ولا في الجزائر. . أجل لقد كان بوسع الحكومة الجزائرية أن تصرّ على هذه المطالب وأمثالها، ولكن الحكومة الجزائرية آثرت أن تسلك طريقاً إيجابياً بناءً، لا تنازلاً منها عن موقفها السياسي، ولكن لأنها على ثقة تامة من عدالة القضية الجزائرية ومقوماتها الأخلاقية والقانونية، وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة الجزائرية مقتنعة كل الاقتناع بأن أية إجراءات شملها بيان الرئيس ديغول لا بد أن تؤدي في النهاية إلى تحقيق حرية الشعب الجزائري، إذا كانت تطبَّق في جو من الحرية، وفي كنف الأعراف الديمقراطية وتقاليدها الصحيحة، بل لعل الحكومة الجزائرية قد أخذت بهذا المنهج الإيجابي، لما أعلنته في بيانها من أنها «لا ترغب أن تتجاهل أية فرصة تسنح لإقرار السلام». .

وعلى هذا، فإن الحكومة الجزائرية قد نظرت في بيان الرئيس ديغول نظرة عميقة، فلم تقبل كل شيء ولم ترفض كل شيء. . ولكنها اتبعت سبيلاً وسطاً بين القبول الكامل والرفض الكامل. . فبعد أن أعلنت الحكومة الجزائرية قبولها مبدأ تقرير المصير، على أساس وحدة الشعب الجزائري، ووحدة التراب الجزائري، أعربت عن استعدادها للدخول في مباحثات مع الحكومة الفرنسية، لتبحث الشروط السياسية والعسكرية، لوقف إطلاق النار، مع الاتفاق على الضمانات اللازمة لتطبيق تقرير المصير بصورة صحيحة. .

ويتبين من ذلك أن الحكومة الجزائرية لم تقتصر على التحلّي بالحكمة والروية، ولكنها بذلت كل جهدها لمراعاة الحساسيات الفرنسية. . وتلاحظون من الصيغة التي استعملتها الحكومة الجزائرية في بياناتها، أنها أشارت إلى التعبير الفرنسي الذي يقابل «المحادثات» (Pourparles) لما يخامر فرنسا من الإحساس بأن هذا التعبير بذاته يصون لفرنسا كرامتها. . وهذه «المحادثات» تستهدف من غير شك الاتفاق على التدابير التي تكفل تحقيق تقرير المصير، بعيداً عن أي ضغط أو إكراه.

وأرجو يا سيدي الرئيس ويا حضرات الزملاء، أن تسمحوا لي بهذه المناسبة أن

أؤكد لكم أن هذه التدابير هي ضرورة قصوى، فعلى الجزائر وفرنسا أن يتفقا على مجرى هذه التدابير ومراحل تنفيذها.. ذلك لزوم لا بد من لزومه.. فإن الاتفاق بين فرنسا والجزائر على مبدأ تقرير المصير يجب أن يتناول الاتفاق على التدابير التنفيذية لتطبيق تقرير المصير.. وإذا تم ذلك، نكون قد تلاقينا مع فرنسا في مفهوم تقرير المصير، وفي وسائل تطبيقه.

وإنني أقول، مفهوم تقرير المصير، لأنني لست متأكداً من أننا وفرنسا نتكلم لغة مشتركة، بالنسبة إلى تقرير المصير.. فلو أننا أنعمنا النظر في موقف فرنسا الرسمي لوجدنا أن تقرير المصير مشدود إلى حبال قد تكون حبال المشنقة.. وليست هذه التعبيرات مجازية، ذلك أن وراءها مخاوف تسندها مبررات متعددة.. ويجب أن تزول هذه المخاوف، إذا كنا حقيقة نريد بكل إخلاص وعزيمة أن نتوصل إلى سلام بين فرنسا والجزائر، سلام دائم، لا هدنة مؤقتة.. ففي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٥٩، سئل الجنرال ديغول في مؤتمر صحافي، عما يعنيه إدماج الجزائر بفرنسا، ولا شك في أنه يهمّكم أن تعرفوا جواب الجنرال عن هذا السؤال.. كان جوابه وأنا أقتبس من كلامه « إن المعنى السياسي لكلمة الإدماج، واضح كل الوضوح.. أن تكون الجزائر فرنسية، وهل من الضروري أن نعلن ذلك، ما دامت هذه هي الحقيقة؟؟».

إن الجنرال ديغول، جندي عظيم، وله استراتيجية بارعة وتكتيك حاذق.. فلقد أجاب بسؤال عن السؤال، بالنسبة إلى الإدماج، حين تساءل «وهل من الضروري أن نعلن ذلك؟ ما دامت هذه هي الحقيقة». ولكن «هذه الحقيقة» لم تكن شعاراً لفظياً وكفى، فقد ترجمت إلى حقيقة فعلية واقعية..

لقد أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية مؤخراً، وبأكثرية ظاهرة، قرارين ينصان على توحيد الموازنة والشؤون المالية بين فرنسا والجزائر.. وفي الثالث من شهر آب/أغسطس أعلن المسيو ميشيل دوبريه رئيس وزراء فرنسا أمام البرلمان الفرنسي أن «مقاطعات الجزائر والصحراء هي جزء من الجمهورية الفرنسية، تماماً كالمقاطعات الفرنسية الأخرى في الوطن الأم..» هذا هو الموقف الرسمي للرجل الثاني في فرنسا بعد الجنرال ديغول.. وقد صدر قبل بيان الرئيس ديغول ببضعة أسابيع، ولكنه يتناول السياسة المالية للعام بكامله.. غير أن من حقنا أن نتساءل كيف تحولت السياسة الفرنسية من إدماج كامل إلى تقرير المصير، بين عشية وضحاها؟

ومن أجل ذلك فإن الحكومة الجزائرية حريصة على أن تعلم علم اليقين، وعن

طريق المحادثات الثنائية مع فرنسا، ما إذا كانت سياسة تقرير المصير، كما جاءت في بيان ١٦ أيلول/ سبتمبر، هي من بنات أفكار الرئيس ديغول أم الجنرال ديغول.. هل هي تكتيك جندي عظيم، يريد أن يربح المعركة؟ أو هل هي سياسة رئيس حريص على أن يسوي المشكلة؟ ولا بد من أن تتجلى هذه الحقيقة في المباحثات الثنائية التي تصر عليها الحكومة الجزائرية..

ورب قائل يقول، إن بيان المسيو دوبريه رئيس وزراء فرنسا هو صفحة من الماضي، وقد مضى الماضي بكل مواقفه وبياناته.. وقد يكون هذا صحيحاً لو أن شيئاً، مما قيل وما حصل بعد بيان الرئيس ديغول في ١٦ أيلول/ سبتمبر قد تحقّق. ولكن الواقع المؤسف أنه منذ ١٦ أيلول/ سبتمبر إلى هذه الدقيقة والأقوال والأفعال من جانب فرنسا تتعمد أن تنسف حرية الاختيار، وأن تدمر تقرير المصير، وأن تحجب فرص السلام.. وليس هذا الاتهام من غير دليل.. إن كل الدلائل تؤيد الاتهام.. وليس علينا إلا أن نقتفي سير الأحداث، ونتتبع آثارها بعد ١٦ أيلول/ سبتمبر..

في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، وبعد ستة أسابيع من البيان الفرنسي عن تقرير المصير، وجه الرئيس ديغول إلى الإدارة الفرنسية والقوات المسلحة في الجزائر رسالة، تناقض مناقضة صريحة بيانه السياسي، وهذه الرسالة، إن كشفت شيئاً، فإنما تكشف انغماس فرنسا في سياسة الإدماج، من أعلى الرأس حتى أخمص القدمين. لقد قال الرئيس ديغول وأنا أقتبس من كلامه: «إن الموضوع الذي يهمنا في الوقت الحاضر، هو أن تخلد الجزائر إلى السكينة الشاملة، بعد أن شهدت المآسي الطويلة.. وأن نبذل جهدنا في سبيل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، وأن نقدم للجزائريين من مختلف الطوائف جميع الأسباب المعنوية والمادية التي تجعلهم يطلبون الوحدة مع فرنسا..».

إن هذه التوجيهات التي أصدرها الرئيس ديغول إلى الإدارة والقوات المسلحة الفرنسية في الجزائر، ليس لها إلا معنى واحد، ونتيجة واحدة، إنها تتجافى بصورة قاطعة مع بيان الرئيس ديغول في ١٦ أيلول/ سبتمبر الذي أعلن فيه حرية الاختيار للشعب الجزائري، وأي اختيار حر هذا؟ وأي تقرير للمصير هذا، إذا كان الرئيس ديغول يدعو إلى تعبئة كل الطاقات الإدارية والعسكرية في الجزائر، لحمل الجزائريين على المطالبة بالوحدة مع فرنسا؟! ستكون الوحدة مع فرنسا، إذن، ليست خياراً.. إنها تكون هدفاً محتوماً تسعى فرنسا جاهدة لتحقيقه بكل ما تملك من قدرات.. ولعل هذا هو السبب الذي جعل الرئيس ديغول يقترح فترة أربع سنوات لتطبيق تقرير المصير.. إنها الفترة التي يطمع فيها الجنرال ديغول في أن «يصنع» الشعب الجزائري

من جديد، ويصنع معه تقرير المصير كما يشتهيه الجنرال ديغول، ولكن أحداً لا يستطيع أن يصنع الشعب الجزائري من جديد، إنه التاريخ العريق الأصيل الذي صنع الشعب الجزائري.. ثم إن الجنرال ديغول، في ختام رسالته، يتراجع إلى خنادقه القديمة.. إنه يتحدث عن الرسالة المقدسة التي يجب على فرنسا أن تقوم بها، لا بالنسبة إلى الجزائر فحسب، ولكن بالنسبة إلى أفريقيا كلها.. يقول الجنرال ديغول وأنا أقتبس من رسالته «إنكم تعلمون أكثر من غيركم، وأنتم الذين تعملون في الجزائر، أن مهمة فرنسا هي عظيمة من غير شك.. إنها عظيمة للجزائر نفسها، وإنها عظيمة لفرنسا كذلك بالنسبة إلى رسالتها في إفريقيا، لصالح الوحدة الوطنية، وللحالة الدولية بصورة عامة..»

والواقع أن حديث الرئيس ديغول عن رسالة فرنسا في الجزائر وفي أفريقيا يثير كثيراً من التساؤل والعجب.. فما هي رسالة فرنسا الأفريقية في الجزائر وفي القضية الجزائرية؟.. إذا كانت فرنسا مخلصة وصادقة في تطبيق مبدأ تقرير المصير.. فإن تقرير المصير في أفريقيا معناه الأول والأخير أنه ليست لفرنسا مهمة أو رسالة في أفريقيا، وأن تقرير المصير معناه أن تصبح أفريقيا سيدة نفسها، مالكة لزمام أمورها، وبهذا لا يعود لفرنسا أية مهمة مقدسة أو غير مقدسة.. ولكن حديث الرئيس ديغول عن مهمة فرنسا في الجزائر، أو في أفريقيا، إنما يكشف عن العقل الباطني والوجدان الداخلي لفرنسا.. إنه لا يزال مشحوناً بالإدماج، بعيداً عن تقرير المصير، وهذا هو الذي يزيد الحكومة الجزائرية إصراراً على المحادثات الثنائية مع فرنسا، حتى تنجلي الأمور، فهماً وأسلوباً، هدفاً وتطبيقاً، من غير لبس ولا إبهام.

ومما يضاعف في الحاجة القصوى إلى هذا الجلاء، أن العقل الباطني لفرنسا قد تحدث مرة ثانية حديثاً غريباً عجيباً في هذا الصدد.. ففي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، تحدث الرئيس ديغول أثناء جولته في بعض المقاطعات الفرنسية إلى الشعب الفرنسي، وإني أقتبس من حديثه قوله: «إننا نريد السلام في الجزائر، وعلى الطريق الذي اخترناه، وقصدنا الأول أن نحافظ على فرنسا في الجزائر، ولكن بموجب ظروف تختلف عن الظروف السابقة..»

وواضح، إذن، أن الجنرال ديغول مصمم التصميم كله، أن يحتفظ بالجزائر لفرنسا، ولكن تحت ظروف جديدة، أو تحت شعارات جديدة، فالهدف عند الجنرال باقٍ على حاله، ولكن الوسيلة مختلفة. شأن القائد المحنك يتحول إلى طريق آخر، إذا كان الطريق الذي يسير فيه لا يصل إلى الهدف..

غير أن هذه الخيانة لمبدأ تقرير المصير، لم تقتصر على الجنرال ديغول، فقد

أصبحت وباء فاشياً، وقد انتقل إلى جميع الدوائر الفرنسية الحاكمة سواء في باريس أو في الجزائر. . ولا يعوزنا الدليل في هذا المجال.

في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، وأثناء المناقشة العامة في الجمعية الوطنية الفرنسية، طرح رئيس وزراء فرنسا على نفسه السؤال التالي: متى يسود القانون والنظام والسكينة في الجزائر؟ ثم أجاب رئيس الوزراء نفسه بنفسه وقال: «يسود القانون والنظام والسكينة في الجزائر حينما يتم رفض الانفصال «الاستقلال»، لأن الانفصال يؤدي إلى الدكتاتورية والعنصرية والفوضى. . وهذه كلمات تتنافى مع القانون». وهكذا فإن رئيس وزراء فرنسا يحكم على الاستقلال بأنه يتنافى مع القانون. . فإذا كان الأمر كما يزعم رئيس وزراء فرنسا فكيف يجوز لدولة هذا منطقها أن تتولى إدارة الاستفتاء الشعبي العام في الجزائر، والاستقلال أحد الخيارات المعروضة. . وإذا كان الاستقلال مدعاة إلى الفوضى والدكتاتورية فكيف تستطيع الحكومة الجزائرية أن تثق بالإدارة الفرنسية لتتولى بنفسها تطبيق مبدأ تقرير المصير والسير في عملية الاستفتاء الشعبي؟

وإني لا أطرح هذا السؤال طمعاً في أن أتلقى عليه جواباً، ولكني طرحته لأؤكد لكم أن الحكومة الجزائرية حينما تصر على أن توفي الضمانات اللازمة، فإنها لا تفعل ذلك، لأنها تريد أن تفرض حلاً معيناً بذاته، ولكن لتضمن للحل الذي تقترحه فرنسا، أن يولد في ظروف طبيعية تتوافر له فيها كل شروط الحرية والمساواة. . إن الخيارات الثلاثة التي عرضها الجنرال ديغول يجب أن تعامل على قدم المساواة وأن تعامل معاملة واحدة، فلا يصاحب الواحد وعد، ويصاحب الثاني وعيد. . ومن هنا يجب أن يتم الاتفاق بين فرنسا والحكومة الجزائرية على هذه الظروف والشروط، حتى يتحقق للاختيار أن يكون حراً، فإن الحرية وحدها هي التي تميز الاختيار من الاضطرار. .

ونحن نرى أن فرنسا تكبّل الاستقلال بالأغلال، قبل أن تبدأ عملية الاستفتاء. . ففي ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر، وجه المسيو دوبريه رئيس وزراء فرنسا رسالة إلى ممثل الجمعية الوطنية الفرنسية في الجزائر، لتعميمها على رؤساء الجزائر والقيادات العسكرية في الجزائر، ولم تكن هذه الرسالة إلا بمثابة إعلان حرب على الاستقلال، فلقد قال رئيس الوزراء «إن النقطة الرئيسية، هي أن نبذل جهدنا في كل طريقة ممكنة حتى يكون الاختيار ضد الانفصال، وبهذا ينتصر اتحاد الجزائر بفرنسا، وبعدها يتسع الوقت لتحديد شكل الاتحاد. . وإني أطلب إليكم أن تنفذوا هذه التعليمات بمنتهى الدقة. . »

إن هذه الرسالة التي وجهها رئيس الوزراء الفرنسي توضح نفسها بنفسها. . إن هذه الرسالة هي أمر صادر من باريس إلى جميع السلطات الإدارية والعسكرية في الجزائر، لتعبئ كل قواها لتحارب حرية الاختيار، وتفسد تقرير المصير، وتحبط الاستقلال. .

والواقع أن السلطات الإدارية والعسكرية في الجزائر قد استجابت لهذه التوجيهات، كما هو متوقع منها، فإن نفوس هؤلاء الموظفين مشربة بروح هذه الرسالة. . وهذا ممثل الحكومة الفرنسية، في الجزائر، يلقي بياناً، في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر، بوصفه أعلى سلطة فرنسية في الجزائر، ويقول: «إننا نحارب أولاً من أجل فرنسا. . ونحن نحارب كذلك من أجل أوروبا على أرض يشملها ميثاق حلف الأطلنطي، إن الرئيس ديغول حينما عرض الخيارات الثلاثة لم يكن مقامراً. . فمن هو الذي يشك في نتيجة الاختيار؟ إن الاستقلال، إذا وقع عليه الخيار، سيكون البؤس والشقاء. . ولكن ستكون فرنسا وجيشها حاضرين أبداً ودائماً. وبين الانفصال والوحدة لقد اختار معظم الجزائريين. . وعلى الذين يريدون فرنسا أن يتجمّعوا ويتّحدوا. . إن الجيش باق وسيبقى. . إن فرنسا باقية وستبقى». .

إن هذا البيان، يا سيدي الرئيس، إنما هو حرب غير مقدسة تعلنها فرنسا لإبقاء فرنسا في الجزائر، إنها تدعو الجميع إلى التعبئة، إلى التجمع، إلى الوحدة. . وإنها تعلن أن الاختيار قد تم وانقضى. . وإننا لنتساءل، لماذا يطلب إلى الحكومة الجزائرية أن توقف القتال إذا كان الاختيار قد تم وانقضى؟ لماذا يجب على الحكومة الجزائرية أن تتوقف عن إطلاق النار، إذا «كان الجيش الفرنسي باقٍ وسيبقى وإذا كانت، فرنسا باقية وستبقى»؟! يبدو أن علينا أن نذكّر فرنسا أن الجزائريين الأبطال لا يقاتلون لتبقى فرنسا في الجزائر، ولكنهم يقاتلون لتخرج فرنسا من الجزائر، وإلى آخر جندي، وأنهم يقاتلون لتكون الجزائر للجزائريين، وكما قالت الحكومة الجزائرية في بيانها في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر «إن الاستعمار هو الذي حمل الشعب الجزائري على حمل السلاح». . إن الحرب الجزائرية هي حرب تحرير مقدسة. . ودعوني أقُلها لكم بأعلى صوتي، لتسمع فرنسا، وغير فرنسا، أن الشعب الجزائري لم يحمل السلاح ليمد في أجَل الاستعمار، ولكن ليقضي على الاستعمار في الصميم. . وأقولها لكم كذلك بأعلى صوتي، نيابة عن الحكومة الجزائرية، إن الشعب الجزائري مستعد لأن يواصل هذه الحرب، المقدسة للجزائر، والقذرة لفرنسا، إلى النهاية، وهو مستعد كذلك للبحث عن حل سلمي شريف عادل يرضاه الشعب الجزائري، ولكن بمحض إرادته اختياره. .

وإني أؤكد إرادة الاختيار الحر، لأن الحرية لا يمكن أن تمارس تحت ظروف

القمع والإرهاب التي تسود الجو العام في الجزائر في الظروف الراهنة. . وكما قالت الحكومة الجزائرية في بيانها في ٢٨ أيلول/ سبتمبر، إن حرية الاختيار لا يمكن أن تمارس، ونصف مليون جندي من جيش الاحتلال يطأ بأقدامه تراب الوطن، ولا يمكن أن تمارس كذلك، وما يزيد على المليونين من الشعب الجزائري تضيق بهم السجون والمعتقلات، وأُكرهوا على النزوح عن مدنهم وقراهم. . . وإذا كانت فرنسا جادة في ما تعلنه عن الاستفتاء الشعبي، يجب عليها أولاً وقبل كل شيء أن تعمل على إزالة جميع هذه العوائق، وترفع هذه القيود والضغوط، وتعمل على خلق جو عادي في جميع أنحاء البلاد، وأن تتفق الحكومتان الجزائرية والفرنسية، على جميع هذه القضايا جملة وتفصيلاً. .

وإن أؤكد جملة وتفصيلاً لأن عدداً من الأمور المهمة لا تزال غامضة محجبة بالضباب. . . وإلى عهد قريب، فإن وزير الحربية الفرنسية قد وضع لغماً في صميم أساس الاستفتاء الشعبي، وكأنما لينفجر اللغم في الوقت الملائم. . ففي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وجّه وزير الحربية الفرنسي رسالة إلى القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر قال فيها: «في وقت غير بعيد، بعد أن يتم تحديد مستقبل الجزائر. سيبقى الجيش الفرنسي في الجزائر، ليضمن استمرار رسالة فرنسا الدائمة، ومن جملتها الدفاع المشترك عن فرنسا والجزائر ضد أي خطر. .». هذه كلمات واضحة. . إنها تعني أن فرنسا باقية في الجزائر، وأنها باقية بعد أن يتحدد مستقبل الجزائر السياسي. . إن وزير الحربية الفرنسي يتكلم بكل ثقة واطمئنان عن رسالة فرنسا الدائمة في الجزائر. . وكل هذا الكلام، إذا كان له من معنى، فإنه إنكار تام لحرية الاختيار. . وأن يقول وزير الحربية إن الجيش الفرنسي باقٍ بصورة دائمة على أرض الجزائر، إنما هو تهديد مباشر للشعب الجزائري، وإهدار كامل لحرية الاختيار. . ولكن، أليس من حقنا أن نسأل وزير الحربية الفرنسية: ماذا يكون عليه الحال لو أن الشعب الجزائري، كما هو متوقع، قد اختار الاستقلال؟ واختار معه جلاء الجيش الفرنسي وإزالة القواعد العسكرية الفرنسية. . إنه من المسلم به أن هنالك أموراً كثيرة، لا بد أن تتناولها المباحثات الثنائية بين فرنسا والجزائر، ولكن كيف يمكننا أن نتصور أن تقرر فرنسا الآن أن لها رسالة أبدية في الجزائر؟ وكيف تسند فرنسا لنفسها بنفسها مهمة الدفاع عن الجزائر؟! مع أن الواقع أن الجزائر إذا كانت بحاجة إلى دفاع. . فإنه دفاع ضد فرنسا، وضد فرنسا وحدها. .

أنتقل الآن يا سيدي الرئيس، إلى موضوع الساعة، وهو موضوع المفاوضات. . وأستطيع أن أبادر إلى القول، إن موقف الحكومة الجزائرية بهذا الصدد، تتجلى فيه الموضوعية والإيجابية والواقعية. . لقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن استعدادها

للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية للاتفاق على الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال. . وإن الحكومة الجزائرية لا تطلب اعترافاً من فرنسا. . ولا تريد أن تفرض على فرنسا حلاً معيناً بذاته. . بل إنها لا تريد أن تبحث المستقبل السياسي للجزائر. . فأي اعتدال أكثر من هذا؟ كل ما تريده الحكومة الجزائرية أن تنشأ ظروف ديمقراطية صحيحة، يستطيع الشعب الجزائري بموجبها أن يعبر عن إرادته الحرة، بمحض مشيئته واختياره.

لقد اختارت فرنسا موقفاً لا أريد أن نعطيه وصفه الذي يستحقه، حتى لا أعكر جوّ المناقشة العامة، يكفي أن أقول عنه إنه موقف فرنسي، وهذا الوصف يكفيكم لتعرفوا طبيعة هذا الموقف. . فلقد ألقى المسيو دوبريه رئيس وزراء فرنسا خطاباً في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر أمام الجمعية الوطنية، حمل فيه على المفاوضات، لقد قال فيه وأنا أقتبس من كلامه: «إن هناك تناقضاً كاملاً بين المفاوضات السياسية من جهة، وحرية الاختيار من جهة أخرى، من النواحي القانونية والسياسية والمعنوية. . ولا يمكن أن يكون بيننا وبين الجزائر إلا وقف إطلاق النار، ولا شيء غير ذلك. . ولا يمكن أن تكون بيننا مفاوضات سياسية. .» ولست أريد أن أفنّد هذه الأباطيل التي صدرت عن رئيس وزراء فرنسا بصورة مفصلة، وأنه خير لرئيس الوزراء أن لا يستند في حديثه إلى الأسانيد القانونية والسياسية والمعنوية في القضية الجزائرية. . فإن هذه الأسانيد هي بنفسها التي تُظهر بطلان الدعوى الفرنسية، وسقوط مزاعمها على الأرض. . ليس هنالك تناقض بين المفاوضات السياسية وحرية الاختيار، إنما التناقض الفاضح أن تعطي فرنسا بيد، ثم تسلب باليد الأخرى، وأن تعرض فرنسا على الشعب الجزائري حرية الاختيار، ثم ترفض المفاوضات السياسية، وتفرض على المقاتلين الجزائريين أن يلقوا السلاح، ولا حديث بعد ذلك، ولا شيء بعد ذلك، إلا ما تختاره فرنسا، لا ما تختاره الجزائر.

ولم يكتف رئيس وزراء فرنسا بهذا الموقف يعلنه في الجمعية الوطنية في بباريس، ولكنه حرص على أن «يصدّر» هذه البضاعة الفاسدة إلى قلب الجزائر. . ففي ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر وجه رئيس وزراء فرنسا رسالة إلى المقيم الفرنسي العام في الجزائر، قال فيها: «ليس هناك مفاوضات سياسية بين الحكومة الفرنسية ومنظمات العصاة. . إن المفاوضات السياسية تتناقض تناقضاً أساسياً مع مبادئنا. . وعلى كل حال فإنه لا يمكن أن تكون هناك مباحثات مع العصاة، إلا بصدد الأمور العملية التي يفرضها وقف القتال «إنهاء الحرب، ومصير المقاتلين العصاة، وأسلحتهم ومنظماتهم».

وإن هذه الرسالة التي وجهها رئيس وزراء فرنسا، هي موقف فرنسي آخر خالٍ

من المنطق والعقل. . إن وقف القتال كما يفهمه رئيس الوزراء هو هدف بذاته لا وسيلة لهدف. . وإنكم لتعلمون أن وقف القتال إنما هو مرحلة تؤدي إلى مرحلة أخرى. . إنه مقدمة لتسوية سلمية يتوصل إليها الطرفان، باتفاق بينهما، ونتيجة لمفاوضات حرة تتم بينهما. . إن الحكومة الجزائرية، مدفوعة بروح الاعتدال، لم تفرض حلاً سياسياً معيناً، كشرط سابق للمفاوضات، وإنما تركت الأمر معلقاً بمصير الاستفتاء الشعبي. . ولكن الحكومة الجزائرية ليست مجموعة من الخونة، لتقبل دعوة فرنسا للبحث في مصير «العصاة وأسلحتهم. . .». ليست القضية مصير «العصاة» ولا حتى موضوع سلامتهم. . إن الحكومة الجزائرية تصر على سلامة الإجراءات التي ينبغي أن تسيطر على الاستفتاء الشعبي. . وقد آن الأوان لأن تتجنب فرنسا الحديث مرة ثانية عن التناقض بين المفاوضات السياسية وحرية الاختيار، وأن لا تعود إلى الحديث الهراء عن الحجج السياسية والقانونية، والمعنوية، التي تتذرع بها فرنسا من حين إلى حين. . ولو أن الحكومة الجزائرية أرادت أن تعتمد على هذه الحجج لكان عليها أن تواصل الحرب إلى النهاية وأن تعلن. . لا مفاوضات إلا بعد الجلاء. .

ولكن الحكومة الجزائرية بدلاً من أن تواصل الحرب، آثرت أن تغتنم هذه الفرصة القائمة لتبحث إمكانات الوصول إلى تسوية سلمية شريفة عادلة. . إن إصرار الحكومة الجزائرية على بحث الشروط اللازمة للاستفتاء الشعبي ليس موقفاً يقوم على العناد. . إنني لا أحسب أحداً منكم يرضى للحكومة الجزائرية أن توقف القتال قبل أن تتوافر هذه الضمانات. .

إن هذا، أيها الزملاء، هو مصير شعب بكامله، ولا يمكن التهاون أو التفريط في أموره. . وإن أي رجل في فؤاده ذرة من العدل والإدراك السليم لا يمكن أن يطمئن إلى استفتاء شعبي، يجري تحت إشراف فرنسا، وفرنسا تعلن ليلاً ونهاراً أنها تريد إدماج الجزائر بفرنسا. . إن تجاربنا الماضية مع فرنسا تنهض دليلاً قاطعاً لتثبت رأينا. . فمنذ أن تولى الجنرال ديغول السلطة في فرنسا، تمت ثلاثة انتخابات في الجزائر. . في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ للاستفتاء على الدستور الفرنسي الجديد، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ لانتخاب النواب في البرلمان الفرنسي، وفي نيسان/ أبريل ١٩٥٩ لانتخاب المجالس البلدية. . لقد كانت هذه الانتخابات كلها تزويراً في تزوير. وإن الدلائل على ذلك أكثر من كثيرة: يكفي أن نشير إلى أن المسيو منديس فرانس رئيس وزراء فرنسا السابق قد وصف هذه الانتخابات بأنها «خطر على السلام، وخطر على الديمقراطية وليست لها قيمة حقيقية». وقد تساءل المسيو منديس فرانس بسخرية صارخة «هل يمكن لأحد أن يثق بهذه الانتخابات التي تسود الجزائر

في الظروف الراهنة؟» أما المسيو غاستون ديفير الوزير الفرنسي السابق لشؤون أقاليم ما وراء البحار فقد علّق بقوله: «لن يكون هنالك حرية اختيار، ولا استفتاء شعبي، ولكن سيكون هنالك قرار مفروض..». وقد عقبت جريدة **كريستشن ساينس مونيتر** بقولها «إن أحداً في الجزائر وفي فرنسا لم يكن يشك في أن الجزائريين سيصوتون إلا نعم». وقالت جريدة **واشنطون بوست** «إنه يكون مؤسفاً حقاً أن يفسر الجنرال ديغول تصويت الجزائريين بأنه موافقة على استمرار السيطرة الفرنسية في الجزائر». وسأكتفي بهذا القدر من الاقتباسات وكلها تثبت بما لا يرقى إلى الشك أن حرية الاختيار، لا يمكن أن تمارس تحت الإدارة الفرنسية في الجزائر.

ولقد أصبحت الانتخابات الجزائرية مضرب الأمثال، تماماً كالعطور الفرنسية. إنها كذلك تضرب فيها الأمثال.. حتى لقد شاع في الأوساط الصحافية والسياسية أن أفصح تعبير للطعن في الانتخابات المزيفة أن يقال عنها إنها «انتخابات جزائرية» وهذا وحده بالغ الدلالة..

وإن الحكومة الجزائرية، يا سيدي الرئيس، رغبة منها في أن تتجنب انتخابات تجري «على الطريقة الفرنسية» كانت دائماً مصرة على أن تشمل المفاوضات مع فرنسا موضوع الضمانات التي تكفل حرية الاختيار، وسلامة الاستفتاء الشعبي.

وقد أعلنت الحكومة الجزائرية مؤخراً، أنها عينت وفداً مؤلفاً من خمسة مندوبين للشروع في المباحثات مع الحكومة الفرنسية.. صحيح أن هذا الوفد مؤلف من الزعماء الجزائريين المعتقلين في قبضة فرنسا، ولكن هذه هي الفرصة لأن تظهر فرنسا حسن نيتها تجاه الشعب الجزائري. غير أن فرنسا قد أضاعت الفرصة، ورفضت اقتراح الحكومة الجزائرية، استناداً إلى أن الوفد الجزائري مؤلف من المعتقلين السياسيين.. ولكن يبدو أن فرنسا قد أرادت أن تذكّر العالم بتلك الجريمة البشعة، جريمة القرصنة الجوية العالمية، حينما اختطفت الزعماء الجزائريين، وهم في طريقهم إلى تونس في مهمة سلام بصدد القضية الجزائرية.. ولست أريد أن أنبش تفاصيل هذا الحادث الغادر، وأثير غضبكم واستنكاركم، يكفي أن أذكر لكم أن الملك محمد الخامس، وهو أحد جنود التحرير في عصرنا الحاضر، قد قال يوم اختطف الزعماء الجزائريون، وكانوا ضيوفه، إن تلك الجريمة كانت أقسى عليه من خلعه عن العرش من قبل السلطات الفرنسية في آب/ أغسطس من عام ١٩٥٣.

وكائناً ما كان الأمر، فليس لفرنسا عذر مشروع في رفض الوفد الجزائري، وإن تعيين الوفد الجزائري هو حق الحكومة الجزائرية، وليس من اختصاص الحكومة الفرنسية، أما أن أعضاء الوفد الجزائري هم في قبضة فرنسا رهن الاعتقال، فلا

يصح أن يكون عقبه في سبيل مفاوضات السلام. . ففي جميع حركات التحرير، كانت المفاوضات تتم مع الزعماء الوطنيين الذين ينقلون سراعاً من المعتقلات إلى طاولة المفاوضات. . وما نهرو، ومكاريوس، ونكروما، وزغلول، إلا بعض الأمثلة النابضة على ذلك، وهنالك سابقة حية مع فرنسا نفسها، فقد دعت الحكومة الفرنسية كلاً من جلالة الملك محمد الخامس وفخامة الرئيس بورقيبة إلى المفاوضات مع فرنسا نيابة عن بلديهما، مع أنهما كانا في قبضة فرنسا. . ولذلك فإنه ليس فريداً أن تدخل فرنسا في مفاوضات مع الجزائر، على وفق الأسلوب نفسه. ولقد كان مدعاة للأسف حقاً، أن بعض الدوائر الفرنسية، قد وصفت تأليف الوفد الجزائري بأنه مداعبة خالية من الطرافة والذوق. . ولكن هذه الملاحظة بعينها هي مداعبة خالية من الأدب. . إن الشعب الجزائري لا يعيش حياته في فراغ، حتى يملأها بالدعابة، المليحة أو الممجوجة، ليس عند الجزائريين وقت للدعابة والتظرف. . إنهم الآن في شغل شاغل أمام أقدس واجب لتحرير وطنهم. . وليس في قلوبهم متسع للمزاح، وهم يخوضون حرباً طاحنة، هم عتادها وهم وقودها، إنهم يناضلون ليصلوا إلى حل شريف عادل، والأمر عندهم جدّ كل الجدّ، ولا مكان فيه للمزاح.

ولكن ما هو الدور الذي تستطيع أن تلعبه الأمم المتحدة في الدولة الحاضرة؟ نستطيع أن نهنئ الأمم المتحدة على ما بذلته في الدورات الماضية من ضغط أدبي على فرنسا، لتحملها على إيجاد تسوية سلمية تتفق مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. . ونحن في هذه الدورة، نشعر بأننا اقتربنا من نهاية الشوط في القضية الجزائرية، وليس بعيداً أن الفجر يوشك أن تطل تباشيره، وأصبح واجبنا أن نشدّ شدة واحدة، وسواء في أقوالنا التي نعلنها، أو في القرارات التي نصدرها يجب علينا أن نقف بكل طاقاتنا نؤيد قضية التحرير. . . وأنا لا أريدكم أن تدينوا فرنسا، ولا حتى أن تمسّوا كرامتها. . نحن نريد تأييد المبادئ، وعلينا أن لا نتخلف عن تأييد المبادئ.

يجب علينا أولاً، أن ننظر إلى القضية الجزائرية على أن صاحبها شعب لا أفراد، وعلى أنها تتعلق بوطن واحد لا بمقاطعات متعددة. . يجب أن نرفض أية فكرة لتجزئة الشعب، وتقسيم وطنه. .

ويجب علينا ثانياً، أن نؤيد، من غير قيد ولا شروط، مبدأ تقرير المصير كحق طبيعي أصيل، ينبغي أن يمارسه الشعب الجزائري. .

ويجب علينا ثالثاً، أن ندعو الفريقين للمبادرة إلى مفاوضات حرة، للاتفاق على الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار. .

ويجب علينا رابعاً، أن نناشد الفريقين أن يتفقا على الضمانات الصحيحة التي تمكّن الشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير مصيره بملء إرادته، ومحض اختياره..

فإذا تبنت الأمم المتحدة هذه المبادئ الأربعة، كان لنا بأن نفاخر أن المنظمة العالمية قد نهضت بمسؤولياتها الدولية بصورة كاملة، وبصورة عاجلة للفريقين، فرنسا والجزائر.. أما بالنسبة إلى الجزائر فلم تتردد لحظة واحدة في قبول كل قرار يصدر عن الأمم المتحدة متفقاً مع ميثاقها.. وبقي على فرنسا أن تذعن لمشيئة الأمم المتحدة.. إن الرئيس ديغول قد أوضح معالم الطريق، وحسناً فعل، ولكن الطريق مليئة بالعقبات والسدود، ونقاط التفتيش والمراقبة، والأسلاك الشائكة، وعلى فرنسا أن تخلي الطريق من هذه العوائق إذا كانت تريد من الشعب الجزائري أن يسير معها في هذه الطريق..

والواقع أن على فرنسا أن تختار واحداً من اثنين، لاجتياز الأزمة، الأول أن تعمل فرنسا على اتفاق مع الحكومة الجزائرية لوضع الضمانات الصحيحة التي تكفل استفتاء شعبياً حراً، والثاني أن تتولى الأمم المتحدة عملية الاستفتاء، إدارة وإشرافاً. إن الأمين العام الأمم المتحدة يستأثر بثقتنا واحترامنا جميعاً، فضلاً عن مقدرته وحصافته.. ونحن مطمئنون إلى أن الاستفتاء تحت إشرافه لن يكون على «الطريقة الفرنسية» التي وصفتْها، ولكنه سيكون على «طريقة همرشلد» وفي هذا كفاية..

واسمحوا لي يا سيدي الرئيس ويا زملائي الكرام، أن أوجه من الأمم المتحدة نداء صادقاً إلى الجنرال ديغول.. إنه نداء يعبر عن عواطف جميع الشعوب المحبة للحرية والسلام.

وسيكون ندائي إليك، أيها الرئيس ديغول، مستمداً من أقوالك وأفعالك، إن كلمات الرئيس ديغول، كانت تتساءل دوماً؟ لماذا هذه الحرب العقيم على أرض الجزائر؟؟ إن أعمالك البطولية في حرب التحرير الفرنسية هي بنفسها تناديك بأن تعترف للشعب الجزائري بحقه في الحرية والسيادة والاستقلال.. وإن الذين قادوا معارك التحرير مثلك، أيها الجنرال ديغول، ليسوا قليلين.. إنهم أبطال، ولكن أبطال قوميون مثلك، ولكن تاريخ هذا العصر يفتح ذراعيه ليستقبل بطلاً عالمياً، بطلاً عالمياً لا يعمل لحرية شعبه، ولكن لحرية شعب آخر... وإننا لنتمنى من صميم قلوبنا أن يكون الجنرال ديغول هو ذلك البطل العالمي، ليعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ويؤيد انضمامه إلى الأمم المتحدة.

إنني أوجه هذا النداء إلى الجنرال ديغول، لا لأن الشعب الجزائري قد أنهكه

القتال وأضناه النضال، فالشعب الجزائري، إذا لم تتم التسوية السلمية، مستعد لأن يواصل القتال إلى أن يرحل آخر جندي فرنسي من أرض الجزائر، إنه مستعد أن يواصل القتال غداً، كأنه بدأه اليوم. ولكني أوجه النداء من أجل وقف القتال، القتال الذي نعرف مصيره معركة أكيدة، ولا أريد أن أقول إنه سيكون هزيمة لفرنسا، بل الذي أؤثر أن أقول إنه سيكون نصراً للجزائر..

وأخيراً يا سيدي الرئيس، أريد، وأنا أختم بياني إليكم، أن أؤكد على حقيقة واحدة لا يخامركم فيها شك أو ريب.. إن الشعب الجزائري على تصميم لا يحول ولا يزول، لتحقيق مطالبه الوطنية.. إن الشعب الجزائري يقف في ميدان المعركة وقفة صامدة باسلة وهو أشد ما يكون عزماً على مواصلة الحرب إلى أن يستعيد حريته واستقلاله.. ولكن إذا تهيأ للمفاوضات الحرة أن تكون بديلاً، فإن الشعب الجزائري مستعد أن يكبح جماح الحرب، وأن يجنح للسلم..

إننا لنرجو أن تُسْكِت فرنسا من جانبها قعقعة السلاح لتتكلم لغة السلم وصيحة الاستقلال.

إننا على أمل كبير أننا سنهنئ قريباً الجمهورية الفرنسية والجمهورية الجزائرية، عن طريق وفديهما، وهما يجلسان في هذه القاعة، وعلى نجاح مفاوضاتهما ووصولهما إلى اتفاق كامل بينهما.. وسيكون ذلك اليوم من الأيام المجيدة في تاريخ الأمم المتحدة..

نحن نتطلع إلى ذلك اليوم بدموع الفرح والابتهاج، لنكرس عهداً جديداً من الصداقة لا بين فرنسا والجزائر فحسب، ولكن بين فرنسا وجميع الدول العربية.

ومن أجل ذلك اليوم فإننا نصلّي..